

الدكتور مبارك حنون

في الصوارة الزمنية

الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

هـ ج ب أ
ج ي أ ن ش
ق

دار الأمان

الرباط

الدكتور مبارك حنون

في الصوارة الزمنية

الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

دار الأمان
الرباط



الكتاب : في الصيانة الزمنية الوقف في اللسانيات الكلاسيكية

المؤلف : الدكتور مبارك حنون

المصدر : دار الأمان 4، ساحة المأمونية - الرباط

الهاتف: 037.72.32.76 - الفاكس: 037.20.00.55

الحقوق : جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى : 1424هـ / 2003 م

المطبعة : مطبعة الكرامة - الرباط

الإيداع القانوني : 2003/0192

ردمك : 9981-941-13-1

مقدمة^(*)

لم تغفل اللسانيات، منذ نشأتها الجديدة، على يد سوسير (1916)، عامل الزمن ومتغيراته، ولو، على الأقل، بالإقرار بتقييده للسلسلة الكلامية. إذ من المعلوم أن أغلب النظريات اللغوية تفترض أن تحويل التشكيلات الدلالية غير الزمنية (الأفكار والتصورات والقضايا والمقاصد) إلى متوالية صوتية زمنية بالضرورة يُعد من الوظائف الأساسية للغة، ذلك أن التواصل اللفظي يجري في الزمن باعتباره أفعالا متعاقبة. من هنا، إذن، تولد التصور الخطي للغة الذي اختزل الزمن واختزل معه متغيراته.

وكان من نتائج هذا التصور الخطي أن اختزلت الوحدات اللسانية في المتعاقبات على مستوى خط الزمن، وأن اعتبر زمن اللغة هو الزمن الذي يستغرقه التلفظ، أي الزمن ذو النظرة الأحادية البعد ذلك لأنه تُصوّر باعتباره أحيانا زمنية متعاقبة تشغلها الصوامت والمصوتات في تعاقبها، فكان أن اعتبر الحيز الزمني غير قابل سوى لحدث (فعل) واحد يشغله، وكأن الأحداث كلها تتعاقب ولا تتواكب ولا تتداخل وتتشابك. وربما لهذا السبب أيضا تصور البعض لحن اللغة هامشيا وغير ذي قيمة.

ومن جهة ثانية، وضمن نفس المنطق الذي تحكم في الأشياء اللغوية، ولأن إدراك الزمن كان من المستعصيات، فقد كانت المدة هي الوسيلة التي يُدرَك بها الزمن، وكان أن اختزل القول وتنظيمه الزمني في المدة وتعداد

(*) هذا العمل هو جزء من العمل الذي قمنا به لتبيل الدكتوراه الدورية في اللسانيات.

الأحياز الزمنية التي تشغلها الألفاظ. ولم يهتم بالحدود أو الفواصل إلا باعتبارها توقفاً للزمن مهما طالت مدته أو قصرت. وكأن ما بعد الألفاظ لا زمن أو زمن ميت أو فراغ. وقد ولد هذا المنطق في النظر تصورا للصمت باعتباره توقفاً عن الكلام لا غير، وباعتباره إلغاء للوضوء. وموتاً وفراغاً. إنه مجرد نهاية أو علامة لشيء ذي قيمة. إنه غياب شيء ما. إنه غياب لا حضور.

وهو الزمن الوحيد البعد، الزمن الخطي، الزمن الأكثر إيغالاً في التجريد. وربما لهذا السبب، كان النظر في التنظيم الزمني للغة لا يتخطى التوحد والرتابة، وينفي التعدد والاختلاف. واعتقد أن مرد ذلك يكمن في عدم الكشف عن أن في القلب من الزمن زمن التنظيم التطريزي للقول، أو لنقل عدم الكشف عن البعد الإيقاعي للزمن.

كان لابد من انتظار تقدم البحث في مجال علم الأصوات التجريبي، وكسر الحاجز المنيع الذي كان يفصل، جوراً، علم الأصوات والفونولوجيا (الغة) عن الموسيقى النظرية والتطبيقية، ليتم كشف الزمن باعتبار مكوناته المتعاقبة وتقطيعاته الخطية (الأفقية) والعمودية وتنظيمه أشياء تنظيماً هرمياً وتراتبياً، وليتضح أن للزمن تنظيماً:

- على مستوى الكم: وحدات قصار من مستويات مختلفة تسبقها أو تعقبها وحدات طوال من مستويات مختلفة.

- على مستوى القوة: وحدات قوية تسبقها أو تعقبها وحدات ضعيفة.

- على مستوى الإبراز: وحدات بارزة تسبقها أو تتلوها وحدات غير بارزة.

كما اتضح أن للزمن تأثيراً على المواقع والأحياز، أي أن المواقع لا تتماثل، وأن التماثل والتغاير يتناسقان. ومن الضروري لفت الانتباه هنا إلى أن الزمن ليس بعداً إنجازياً. وإنما هو مكون مجرد يجب إدراجه في التمثيل الفونولوجي كذلك.

وإذا كانت بعض المتغيرات الزمنية (المقطع، النبر ...) قد نالت حظاً وافراً من البحث اللساني الرصين، وساهمت في أن تستعيد الفونولوجيا تخطيطها الحقيقي، المتعدد والهرمي، والمتمثل في إدراج مكون الزمن في التمثيل الفونولوجي (الأحياز، وعلاقات البروز...) فإن متغيرات أخرى، ومنها أساساً الوقف، لم تحظ إلا بعناية تحكمت فيها أهداف نفسية واجتماعية. وذلك في أغلب الأدبيات "الوقفية". في حين لم يحظ هذا الحقل، من قبل اللسانيات، بمختلف اتجاهاتها، إلا بالقليل من العناية.

نحن نقف للبحث عن فكرة، أو للبحث عن الألفاظ المناسبة لصياغة فكرة. ونقف للإعلام بنهاية وحدة معينة من وحدات التركيب (مركب أو جملة أو جملة)، ونقف لنتنفس. وقد تقف للتشديد على أمر، أو للإيهام والتضليل. مثلما تقف للإعلام بوحدة من الوحدات الإيقاعية. بذلك يتضح أن للوقف متغيراته اللسانية وغير اللسانية.

وإذا كان قد تم الاعتراف بالزمن باعتباره منظماً للنشاط اللغوي، كفاءة وإنجازاً، ومُبتَغًى له، وإذا كان الوقف متغيراً من المتغيرات الزمنية إلى جانب التلفظ، وبما أن الزمن مفهوم تنظيمي لكل أشياء حياتنا، وأنه مقطع إلى دوريات متماثلة ومتغايرة بنوع من الاطراد، فلا شك أن الوقف سيكون عاملاً جوهرياً في التنظيم الزمني (التطريزي الإيقاعي) للغة. ومع أن بعضاً من كتابات العرب القدماء (ابن الجوزي، أبو بكر بن الأنباري، العكبري، أبو البركات بن الأنباري ... إلخ) وكتابات المحدثين الأجانب (كارتشيفسكي 1931، كلاس 1939، بايك 1947، أبيركرامبي 1967، 1968، لوهيست 1970، 1972، 1973، 1977، ليبرمان وپرينس 1977، سيلكورك 1984... إلخ) قد أكدت دور الوقف المنظم للقول وتراكيبه، فقد انتهت وخاصة منها أبحاث كل من ليبرمان وپريس وسيلكورك ونيسپور وفوجل وغيرهم... إلى أن الوقف ليس سوى متغير زمني إنجازي

للتركيب، وكأن الوقف إذا كان ينظم اللغة، فهو لا يعدو أن يكون عنصراً إنجازياً أو مكوناً إنجازياً (فونولوجياً ؟) خاضعاً للتركيب. إنه مكون يتوسط بين التركيب وعلم الأصوات أو عامل تطريزي يقوم بوظيفة إنجازية أوكلها إليه التركيب. ومن البديهي القول بأن هذا التصور لا يتفك عن التصور الذي يعيد كل التنظيم إلى التركيب الذي يحدد مواضع الوقف، ومدته، وإجباريته واختياريته، والوظائف المسندة إليه. وأكد أجزم بأنه لم يكن بالإمكان إلا أن تسود مثل هذه المقاربة وذلك بسبب هيمنة التركيب ومركزيته في النظرية اللسانية المهيمنة، أي النظرية التوليدية. وبذلك كان الوقف أثراً صوتياً للتركيب، أو ملمحاً تطريزياً تُعلم بواسطته الوقوف التركيبية.

وقد قيل عن مثل هذه المقاربة بأنها مقاربة فونولوجية للوقف باعتبارها ظاهرة تطريزية يوظفها التركيب، أو باعتباره ظاهرة تشهد على الترابط بين التركيب والفونولوجيا، أو ظاهرة تشهد على تبعية الفونولوجيا للتركيب. إلا أننا نبادر فنقول: إن مثل هذه المقاربة، على الرغم من علها، مقاربة رسمت الوضع اللساني للوقف أو صنعت إطاره وسيجته ضد كل تطاول غير لساني. إلا أننا نستدرك قائلين بل ومتسائلين وهذا هو جوهر الإشكالية التي وطدنا عزمنا المعرفي على معالجتها - ما هي طبيعة موضوع الوقف؟ أهو موضوع ذو طبيعة فونولوجية أم تركيبية أو هما معاً؟ وإذا كان موضوعاً فونولوجياً، وهذا هو الذي نذهب إليه ويذهب إليه غيرنا، فهل يُدرس بأدوات فونولوجية في المقام الأول؟ هذه الإشكالية المطروحة نوجزها على النحو التالي:

ما هو الوضع الفونولوجي للوقف؟ وما هو مكانه (موقعه) في المكون الفونولوجي للغة؟ وإذا صح أن وضعه ذو طبيعة فونولوجية، فما هي الحجج التي قد نستند إليها؟ وكيف انتهت الدراسات اللسانية للوقف إلى أن تُرسي مثل هذه الخلاصة؟ وهل بإمكان الدراسات اللسانية للوقف ولوقائع اللغة العربية أن

تساعدنا على إسناد هذا الوضع إلى الوقف؟ وإذا صح أن للوقف دوره التنظيمي للغة، وأن له بنيته الخاصة به، فكيف يتم هذا التنظيم وكيف تشتغل بنيته وما طبيعة صلاته بباقي مكونات اللغة، وخاصة المكون التركيبي؟ وهل يحق لنا أن نتحدث عن قواعد فونولوجية تُعد من صميم الدراسة الوقفية؟ وهل يستطيع مفهوم الإيقاع الناشئ في الفونولوجيا أن يجعل من الوقف موضوعا فونولوجيا قد تكون له السلطة الأولى في تنظيم القول؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، سنحاول أن نسترشد بجملة من الأمور: أولها، ما تُمدنا به الدراسات اللسانية النظرية والتطبيقية؛ وثانيها، ما يُوفره لنا تراثنا العربي القديم النظري من خلاصات واستنتاجات؛ وثالثها، ما تؤكد لنا وقائع اللغة العربية الحديثة والقديمة، ورابعها، ما قد تساعدنا به نظرية الموسيقى.

هذه الإشكالية المصوغة في هذه الأسئلة إذا كان محورها يتجلى في كيف تأسست الدراسة اللسانية للوقف وكيف يمكن أن تتأسس الدراسة الفونولوجية الخالصة له، وفي كيف يُنظم، تبعاً لذلك، الوقف الأقوال، فإنها ستجابه عددا من الصعوبات النظرية والعملية، ونحن نصوغ أجوبتنا عما سلف من أسئلة، ويمكن أن نجمل هذه الصعوبات هي ما يلي:

(1) تحديد الوقف والتعرف على ما إذا كانت مظاهره المختلفة (الفيزيائية والفيزيولوجية والإدراكية والوظيفية) تفضي بنا إلى اعتباره مفهوما مجردا (ذهنيا) شديد الصلة بالكفاءة أو إلى اعتباره مفهوما ملموسا (محسوسا) شديد الصلة بالإنجاز. ولا شك أن تعدد محدداته ينال من مدى تحديدها له. ومن جهة أخرى، هل يتأتى لقواعده، في العربية مثلا، أن تسند رأيا من هذين الرأيين، وكيف يتم لها ذلك؟

(2) تحديد المقاربات المختلفة له بالنظر إلى مظاهره المختلفة والنظر في ما إذا كان من الممكن تلمس ما يمكنه أن يطور حدسنا والمادة الخام التي

يصدر عنها نزوعنا نحو المقارنة التي نرمي إليها؛ وإلى جانب ذلك، ما يمكنه أن يفسر لنا تكوّن الدراسة اللسانية عن التناول الصارم والشامل لظاهرة مركبة ومعقدة المظاهر.

(3) صلة الوقف باللفظ وتحديد طبيعة العلاقة المتسوجة بينهما، أي علاقة تعارض وتباين، كما هو ظاهر، أم هي علاقة تفاعل وتداخل وتبادل للمواقع، وفي هذا السياق المنطقي، يستوجب الأمر إعمال النظر في الكتابة وعلامات الترقيم وصلتهما باللغة والوقف، لعل ذلك يكشف لنا عن طبيعة الوقف وعن مستوى مقارنته.

(4) ما هو الإطار النظري الذي قد يكون مرجعاً أساسياً للبحث صوناً للصرامة والضبط ودرءاً للتسيب والخواطر وطوفان العدوس؟ خاصة وأن ما نرمي إليه وما نروم اختباره ليس سوى حصيلة نظرية من مشارب مختلفة، لكننا نبادر فنقول: إن إطار "الفونولوجيا المركبية" أو "نظرية المجالات" أو "الفونولوجيا الإيقاعية" هو، في أساسياته، إطار عملنا الذي نرجو أن نبلوره وأن نحدد معالمه مع نهاية مبحثنا، إلا أننا لن نترك أنفسنا رهائن قيود "النظرية التوليدية" ومتطلباتها الحالية كلما اتضح لنا أن الوقائع اللغوية والفكرية تتطلب منا الانفلات والتحرر من أجل صياغة جديدة لفونولوجيا إيقاعية. وكلما بدا لنا أن موضوع الوقف لا يأسره التركيب إلا ليتحرر منه.

(5) ونحن نحاول مقارنة الوقف، يُعجبنا، من داخل اللغة العربية أمران خطيران هما: (1) وفرة الكتابات القديمة حول الوقف، وعناية العرب القدماء به وبأحواله ونوعية المتن الذي اعتمده العرب، وهو القرآن الكريم؛ (2) قلة إن لم نقل ندرة اهتمام العرب المحدثين بالوقف. هذان الأمران يشكلان أمام عملنا تحدياً كبيراً ومتاعب في التفكير والتنظيم وربما عوائق تكبح البحث ونعقد من طموحه، لكننا، نعتقد، من جهة أخرى، إمكان فتح هذا التراث

"الوقفي" الزاخر أمام أذهاننا أبواب المغامرة الهادئة الهادفة. ويتحقق بهذين الأمرين أمر إعراب القرآن وصلته بالوقف. وهو أمر يخلق الكثير من الارتباك للنظريات اللسانية. فهل يعني ذلك إسهام العربية، مرة أخرى، في كشف أمور لسانية أخفاها العمى العقائدي؟

واعتباراً منا لنشكالية الرئيسية والأسئلة المتفرعة عنها، وأخذاً بعين الاعتبار لتلك الصعوبات التي كشفناها واختزلنا أبعادها، حملنا أنفسنا مسؤولية تتبع خطوات معينة مع ما يتطلبه ذلك منا من صعوبة تعقب الأبحاث المنجزة في الموضوع وزيطها ببعضها بما يحدث تناسقاً بين مختلف فقرات هذا العمل.

هكذا، إذن، تشكلت هندسة هذا البحث على الشكل التالي:

فقد ارتأينا أن نقسم هذا العمل إلى ثلاثة كتب، يكون الكتاب الأول منها مخصصاً لما قد تمكن تسميته بالتاريخ (التقويم) الفكري للدراسات الوقفية في اللسانيات الحديثة. وسنتوخى من هذا المبحث الكشف عن الوضع الذي أسندته إليه الدراسات اللسانية (علم أصوات وفونولوجيا وتركيب) وتعقب كل المظاهر، بما يلزم من تدقيق وتفصيل، حتى وإن كانت تتعارض. ولا شك أن الغاية هي تعقب موضوع الوقف وهو يُبنى، والأدوات التي يُبنى بها، والأدوات التي سيحلل بها واختبار مدى كفايتها. ولأن هذا المبحث يعرض لمختلف الاتجاهات اللسانية القديمة والحديثة، فقد جزأناه إلى فصلين يُعنى الأول منهما بحال الوقف في الأبحاث اللسانية الكلاسيكية (ومنها التوليدية الكلاسيكية) والأبحاث اللسانية الحديثة ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بتصوري الفونولوجيا المركبة (تصور سيلكورك من جهة، وتصور نيسبور وفوجل وهيزر من جهة أخرى).

لقد حاولنا طيلة إعدادنا لهذا البحث المتمثل في هذا الكتاب و لكسب
 للآخفين^(*) أن نحلى بالأمانة العلمية والنزاهة الفكرية والصبر وإمعان النظر
 لبصدي المستمر ومعاودة الأمور إذا اكشف صلالنا والتوقف إذا بلغ من الإغيباء
 أوده أو تمكنا من الكسل المكري والاحترار والاستسلام للبديهيات. وما كان
 عزمنا على مجاهدة النفس ليبلغ مبلغه لو لم يكن علم من أعلام السبب
 العربية مشرقا على البحث. ففضلا عن ملاحظاته القيمة وتصويبه
 وإرشاداته، كانت صورته التي تمثلت في ذهني بهيئتها وسلطانها المعرفية
 تحمّزني على العمل والجهد والمتابعة، فغالبت به تكاسلي وشجذت ذهني
 وحيالي، ولا أكاد أسترجع جلسة من الجلسات التي خصصتها لي إلا وشعرت
 بدفع معرفي وإساني أصفى على عملي الكثير من الرعاية والعناية. فشكر
 الأستاذ الدكتور عبد القادر الماسي المهري على ما أحاطني به من رعاية
 وتشجيع، وعلى الكلمة الطيبة الصادقة التي كانت دوماً تطرق مسمعي.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر العالصر والصادق إلى الأستاذ الكريم إدريس
 لسفروشي الذي تفضل، مصعباً بوقته الثمين، فقرأ قسماً من هذا البحث
 فأفادني بملاحظاته وتوجيهاته القيمة.

أما كلية الآداب والعلوم الإنسانية طهر المهرار فاس فلها على فصل
 الرعاية والسند المادي والمعنوي قيودوما وأساتذة وإداريين، وخاصة منهم من
 ضحوا بعطلتهم وراحاتهم من أجل أن يخرج هذا العمل إلى النور في الوقت
 المناسب إخراجاً طيباً. لهم مني حزيل الشكر وخالص الامتنان، وبخصوص
 طسنتي، أحل الوطن وخارجته ومن بينهم الأخ حميد العلّوي، فليحدوا هي هـ
 اعمن ما يصيدهم بقدر العناء الذي تسببت فيه لهم بحثاً عن معانيه أو كتاب
 حصنه من خارج الوطن.

* لأول يعمل عوار في الصوانة المرسنة علامات الترفيم والروابط

فيما يعمل الثاني عوار السطيم الإنساني لغة العرسه دراسة في الصوانة الرسيه وحسن
 لاحصا عن دار الأمان

الفصل الأول

الوقوف في اللسانيات الكلاسيكية

(علم الأصوات والفونولوجيا والتركيب)

0.1. تمهيد

يخصص هذا الفصل للوضع الذي أسند إلى الوقف في اللسانيات الكلاسيكية (البنوية والتوليدية الكلاسيكية)، ويركز، في هذا المصمار، على المعالجة الصوتية والفونولوجية والتركيبية للوقف. ويستهل هذا الفصل بمحاولة حصر العوامل التي كانت وراء ضعف الدراسة اللسانية للوقف وذلك في قسم 1.1. لننتقل إلى تخصيص القسم 2.1 لوضع الوقف في علم الأصوات وصلته بالتقطيع الرمزي للغة أما في القسم 3.1 فسنعرض لما سمي بمقاربة الفونولوجية للوقف (المفاصل والحدود) فيما نعرض في القسم 4.1 لمقاربة التركيبية للوقف في حقل اللسانيات النحوية أولاً (1.4.1) وفي حقل لسانيات البنيوية والتوليدية القديمة (2.4.1)، وننتقل في القسم (3.4.1) إلى تناول ما نل إليه الوقف في نظريات التقطيع المركزي أما القسم 4.4.1 فنسرد له صلابات الفونولوجيا بالتركيب لإلقاء الضوء على مدى تحكم التركيب في رهاب الفونولوجيا، ولتقويم نظرية المجالات، وذلك بقصد التمهيد لتصوير الوقف عند كوبر وبكيا - كوبر وكروجران وصحبه في القسم 5.4.1 ونهي هذا الفصل بخلاصة (9.1) عن مختلف هذه التصورات للوقف.

إن هذا النوع من «التأريخ» للدراسات الوقفية تأريخ بمدى تقويمى تبع تبيان جوانب النقص والمصور والابتناس الظاهرة، وإبراز جوانب القوة والبصحة الكامنة. ولعله يستهدف، من جهة أخرى، إظهار كيف تم «تسليم» الوقف، باعتباره ظاهرة فونولوجية في المقام الأول، إلى التركيب خاصة منه التركيب التوليدي في

صوره القديمه. ومن جهة ثالثه. فإننا نسعى. من خلال هذا الفصل إلى -
عرض أمام البصائر مساهمة مختلف مسنوبات بيبة الوقف للغة.

وقد بحو لنا أن نقول بأننا قد ضمنا هذا الفصل جانب التمطيع ارمى
لغة (لإيقاعي) وحاولنا إيلاء ما يستحق من عناية باعباره، في بطرنا. مكوب
أساسيا للفونولوجيا الإيقاعية المتعددة الأبعاد.

1.1. عوامل ضعف دراسة الوقف

تجدر الإشارة. بدءا. إلى أن الوقف لم يحظ لا في الرمن الماصي ولا في
لدراسات الفونولوجية. إلا بالقليل من العناية. ومن المعلوم أن درسته قد
رتبطت واندمجت، تقليديا. مع المظاهر التقييمية وفيها. وبذلك، اندرج ضمن
لملامح التطريزية وحتى وإن لم يتضح وضعه النظري الصحيح وعلاقته
بالملامح التطريزية الأخرى⁽¹⁾ ويمكن عرقله دراسات الوقف، وكذا افتقاره
إلى وضع نظري وغموض علاقته بالظواهر التطريزية الأخرى، إلى عدة عوامل
توجزها فيما يلي:

(1) إهمال البحث اللساني، ولمدة طويلة. دراسة الأنساق غير
القطعية، إذ ظلت الوقائع التطريزية وقائع هامشية لم تستطع النظريات
اللسانية احتواءها بمصر الصرامة العلمية التي احتوت بها الظواهر القطعية.
ولهذا السبب استعصى على البحث الفونولوجي أن يخصها بوضع لساني ويعود
هذا الإهمال. في نظرنا، إلى جملة من الأسباب التي تعود، كلها، إلى التوجيه
لذي فرض على اللسانيات والذي يمثّل في :

- هممة التحليل القطعي على الدراسات الفونولوجية واحتلاله للصدارة
في اهتمامات الباحثين واستقطابه لمختلف الأعمال والأبحاث النظرية

و لهيئة. وتكمّن نتجعه هذا المسلك في تقديم اللسانيين تصورا للغة انتفا
 عود على اعنار العناصر الفونيمية او القطعية هي القابلة، وحدها لا يفسد
 بسا كليا إلى التحليل اللساني. وقد يصح أن ترد كل حججهم، في لبس
 الاعتبارات التالية. فقد اعتبروا. أولا. الظواهر التطريزية (أو الموق - قطعية)
 طوهر ثانوية واصاهية بالنظر إلى نسق المونيمات. وهكذا، فالطيرير، عند
 سومفيلد لا يعدو كونه تعبيرات تلحق بالعناصر الأساسية التي هي
 موميمات. ذلك أن الحركات النموذجية لأعضاء النطق يمكن اعتبارها أساس
 قبلا لأن يغير بسبل مختلفة مثل طول الرمر الذي يمتد خلاله الصوت، و لقوة
 التي يصدر بها، والعلو الموسيقي للصوت الإنساني خلال إنتاج الصوت
 (لفوي)، ووضع أعضاء النطق التي لا تتدخل مباشرة في الحركة النموذجية.
 والطريقة التي تتحرك بها أعضاء النطق من موضع متميز إلى آخر⁽²⁾، وتشكل
 هذه الملامح المغيّرة موميمات ثانوية موميمات لا تشكل جزءا من الأشكال
 لسانية البسيطة، إلا أنها تشير فقط إلى تاليفات لمثل تلك الأشكال أو، في
 استعمال خاصة بها⁽³⁾، من الواضح. إذن أن مثل هذه الملامح التطريزية
 (الطول والعلو والقوة والسرعة) تلعب دورا في تغيير الموميمات حينما تلحق بها،
 وبما أن الفونيمات وحدات أساسية، فإن هذه العناصر التطريزية ثانوية علاوة
 على أنها لا تشكل جزءا من الوحدات اللسانية وإن كانت تلعب دورا في تاليف
 هذه بوحدات وفي استعمالها استعمالا خاصا. وقد لحص هوجين هذه لسطرة
 بقوله، "لقد استعمل مصطلح التطريزة، في الأعمال الراهنة هي الموميمات،
 بوصفه تنوعا أسلوبيا لملامح تطريزي وذلك لوصف مثل هذه التعبيرات اللاحقة
 بالأصوات اللغوية الأساسية، وذلك مثل النغم والنبر والمدة"⁽⁴⁾ وفي نفس
 سياق، نظر جوزج موان إلى الملامح التطريزية باعتبارها هامشية "غير

Bloomfield, L. (1933). P 104 (2).

(3) نفس نفس الصفحة

Haugen, E. (1949). P 278 (4).

مركبة، وغير ضرورية في التحديد الحاص لأيه لغة^(٩) ذلك أن تحديد اللغة هي نظره يعتمد، ضرورة، على العناصر الفونيمية، هي ما يعتمد عنه، و عناصر المويمية عناصر أساسية لتحقيق التواصل في كل اللغات، ولا بعيد رأي لوتشمينغر وأرنولد عن مثل هذا التصور، إذ يريان أن هناك تمييزاً بين العناصر اللطية (أي العناصر الصرفية والفونيمية) وعناصر التواصل لإصافية^(١٠) التي يعنيان بها "الأساس الموسيقي للغة"^(١١). ثانياً، عتبر لسانيون الظواهر التطريزية ممتدة وغير قابلة للتقطيع والتمبير بحلاف لفونيمات، هولينغر يرى أن الفونيمات القطعية متقطعة دلاليا بينما استقيم يس كذلك^(١٢)، وأن العناصر التطريزية عرصية للتدرج^(١٣)، هي حين يرى مارتيني أن اوحداث المميزة ضرورية لاشتغال أية لغة إن الفونيمات وحدات مميزة، بينما لا تعد الملامح التطريزية مثل ملامح التنعيم [..] مميزة^(١٤) و لتطير يحيل، عنده، على "كل وقائع اللغة التي لا تدرج ضمن الإطار افونيماتيكى"^(١٥)، وبذلك، فإن كل ما يمكن أن يسمى تطريزا هو كل ما لا يتناسب والتقطيع المونيمي والمويماتيكى^(١٦)، وداخل نفس الإطار النظري لمارتيني، تم القول بـ "أنه من وجهة نظر لسانية صرف، وهي وجهة نظر التقطيع، قد تم وضع هوية الوقائع التطريزية واستقلالها: فهي ملامح صوتية تحقق بقطع القول ولا تتناسب بالضرورة مع الفونيمات [..] ونشير إلى أنه إذ كست لغة ما لا يمكن أن توجد بدور وحدات التعمصل الثاني أتي هي

Mounin, G (1968), P 11-5

Luchsinger, R. and Arnold, Gb. (1965), P 4-0-6

7، نفسه، ص 134

Boliager, D (1949), P 248-249-8

Boliager, D (1961), P 45-9

Martinet, A (1961), P 11

نفسه ص 19

نفسه ص 19

موسمات، فإنها تستطيع أن تستغل دون استعمال الأنماط المحسنة من
 وحدات التطيرية^(١٣)، ومن جهة أخرى، فإن هذه العناصر التطيرية
 محدودة اعتماداً على التقطيع، تقوم وظائف متنوعة بخلاف
 شويصات^(١٤)، إذ أن مبدأ التقطيع أساسي بالنسبة للغة وأن أسرار
 الاستبدال هي الوسيلة الوحيدة والصارمة لتحديد وحدات اللغة التي تكسب
 بسبب صفتها المميزة، ومن ثمة، فالوحدات المميزة ضرورية لوجود لغة
 وشتعالها، وإذن، فإن الشويصات، من بين الوحدات الفونولوجية هي التي
 تعطي لمثل هذا الوصف المميز أما الظواهر الفوق-قطعية فهي وحدات غير
 قابلة للتفكيك إلى وحدات مميزة وتتميز بالامتداد، ولا يمكن تحديدها
 بتعارض الاستبدال، وإنما يتم تحديد الملمح الموق-قطعي فقط بمقرنته مع
 ميمح آخر يسبقه ويتلوه، وذلك بواسطة التاين المركبي. ولأن لها طبيعة غير
 متقطعة وغير مميزة، فهي لا تخصص لقواعد موضوعية صارمة مثل صرمة
 بقوعد الموضوعية للشويصات، بل إنها تمتد على امتداد قطع ما متخذة شكلاً
 تدريجياً، وبذلك، فهي غير ضرورية لوجود اللغة واشتعالها وتعتبر خارج الإطار
 الفونماتيكي، ثالثاً، نطير إلى الوقائع التطيرية من مطور التمهصل المزدوج،
 فقد أكد مارتيني أنها تتمثل كلياً أو جزئياً من التمهصل المزدوج للغة^(١٥)،
 وبهذا السبب اعتبرها على هامش التمهصل المزدوج^(١٦) واعتبر الدلائل
 التطيرية ظواهر هامشية لأن أي قول ذو طبيعة لسانية صرف مادم
 متمصلاً بمصلاً مزدوجاً^(١٧)، واضح أن التمهصل المزدوج معيار أساسي
 يحدد التوطين للغة التي لا تكتسب طبيعتها اللسانية إلا به وإذا كانت

(١٣) Ouvr. Collectif Martinet A. et al. (1969) P 311

(١٤) لغة من 2

(١٥) Martinet A. (1965) P 13 et (1960) P 83, 15

(١٦) Martinet A. (1960) P 71 10

(١٧) Martinet A. (1964) 2

الفونيمات تدرج ضمن هذا التمهيد المردوح، فإن الوقائع النظرية تستعصي عليه. وإذا كانت الفونيمات مركبة وأساسية للسبب المذكور أعلاه، فإن التطوير يبقى هامشيا. رابعاً، اعتبرت الملامح البطورية وسائل من أشياء متنوعة ومعلّمة مثل الإيمالات والأحوال النفسية وتلويحات الصور والإحساس. فصارت بذلك أقرب بكثير إلى الوقائع غير اللسانية مثل فيزيولوجيا وعلم النفس. فضلاً عن ذلك، فهي تتلون وتتغير بحيث يصح اعتبارها عناصر غير تعاقدية ووحدات معلّمة. وفي هذا السياق أشار سومفيلد إلى وجود فصل غير واضح بين ما يسميه بـ الفونيمات الثابتة وبين الأساق "لمعلية اجتماعياً وغير المميزة" إذ يقول: "وعلاوة على ذلك، فعند نستعمل كثيراً الملامح النغمية على عرار استعمالها للحركات، كحينما نتكلم بخشونة وبزدرء وبمظاظة وبملاطمة وبمرح وما إلى ذلك، وعلى العموم، فإن النغم، في اللغة التحليلية وفي لغات أوروبا، هو الملمح الفيزيائي الذي تكون فيه استنوعات من نمط الحركي، وهي تنوعات غير مميزة لكنها فعالة اجتماعياً، وهي الأكثر قرب من التمييزات اللسانية الحقيقية"⁽¹⁸⁾. أما بايك، فالتنظيم، في رأيه، موقفي. ذلك أن المعنى التنظيمي ليس جزءاً ثابتاً متأصلاً في الكلمات، بل هو إضافة مؤقتة إلى شكلها الأساسي ومعناها"⁽¹⁹⁾. إنه فقط ظل معنى مضاف إلى المعنى المعجمي الجوهرية أو مركب عليه، بحسب موقف المتكلم"⁽²⁰⁾. ويرى كاريل وتيفاني أن مظاهر شكل الكلام تلك تحمل معاني علاوة على المعنى المعلي الصريح"⁽²¹⁾. أما بوليسر فيرى أن الفونيمات القطعية اعتباطية، فيما يكون التنظيم مرتبطاً بالتوتر العصبي"⁽²²⁾. ينصح، إذن، أن الظواهر النظرية تنسج لعدد من الإخبارات المتنوعة التي تتصل بمستويات جد مختلفة ونها

Bloomfield, L. (1933) P 109-118

Pick, K L. 1945 P 65-9

26- نفسه غير مصنف

Carroll, J. and Tiffany, W. R. 1960 P 26-27

Bolinger, D. (1949) P 249-51.

معدده انقيم الدلالة وهذا ما يجعل وظائفها شديدة التنوع. فهي قد تكون اسراراً تعبيرية عفوية أو ردود فعل عريضة مثل الألم والمرح والقلق، وقد تكون علامات تعسرية قصدية تمثل أنماطاً أسلوبية وانفعالية هي الأصل قد استهز بها الأمر إلى أن تندمج في اللغة، وقد تكون مرجعية حيث تؤدي ثابيات لوحداث التطريزية وتعارضاتها، هي كل لغة، وظائف صرعية وتركيبية واحبارية...، مشكلة بذلك دلالة اعتبارية وتعاقدية^(٢٥) وهكذا تنحلي أمام بؤقة المركبة التالية والتي تتمثل في أن بعض هذه الوقائع لا تنسب إلى مجال تحليل اللساني، وأن البعض الآخر ينسب إليه انتساباً تاماً. خامساً نُظِر إلى التمثيل الفونولوجي، في أغلب النظريات الفونولوجية باعتباره يتكون من قطع، أو من قطع وحدود هي النظرية الفونولوجية التوليدية الكلاسيكية، هي حين عتبرت الظواهر التطريزية ظواهر فوق - قطعية . وهكذا أقر بنوخ وتراغر، بعدما ميّرا الأصوات في انعزالها عن بعضها البعض، بأن هناك "علاوة على ذلك، تنوعات خاصة هي طول الاصوات العينية، وفي القوة، وفي انعوا الموسيقى للصوت الإنساني"^(٢٦). وأشار تراغر إلى عناصر القيمة النسبية وانعوا الموسيقى والظواهر المماثلة التي تُركب على تعاقب المصوتات واصوامت^(٢٧) بينما ميز هوكيت بين القطعي والصوق - قطعي قائلاً: إن الملامح التي تعقب، بوصوح، بعضها البعض في تيار الكلام تسمى ملامح قطعية أما تلك الملامح التي تمتد، بوصوح، إلى سلاسل من المجموعات لقطعية المتعددة فهي ملامح فوق - قطعية^(٢٨). أما ويلر فيحدد الصوق - قطعي بوضعها فونيمات ليست لا بالمصوتات ولا بالصوامت^(٢٩). وإذا عدنا إلى هوكيت وهاريس، فإننا نجد الأول يقول: "لقد نُظِر إلى بعض الأصوات

De Criste A (1981) P 26 ٢٥

Bloch B and Trager G L (1942) P 34 ٢٤

Trager G.L (1941) P 1 ٢٥

Hockett C f (1942) P 6 ٢٦

Wells R S. (1945) P 36 ٢٧

سماها أصواتا ترد الواحد بعد الآخر، مثلها في ذلك مثل الآخر في حنط
ما سماها يرد البعض الآخر نصفه مترامية مع هذه الأصوات وعادة ما يمتد
عدد من الآخر العينية هي كل مرة¹²⁸؛ بينما نجد الثاني يقول: يتألف صوت من
قسمين متراميين: أولاً، من مكون فوق قطعي يمتد على امتداد طول الصوت
ويمثل متوالية ثابتة من درجات الملمح المعني [...]. ثانياً، من متوالية من البني
القطعية التي تماثل القطع الأصلية ماعدا فيما يصل باستخراج جميع
المعني. (129)

وقد أشار هوكيت في مكان آخر إلى إمكان مقارنة الكتابة الصوتية مع
التدوين الموسيقي التام لقطعة للأوركسترا ومع قطعة بيانو مدونة على
لمدرج الموسيقي ليذكر أن ترميزاً الفونيمي المؤلف المؤلف في الجوهر من
متوالية خطية من الرموز مرفقة ببعض العلامات الإعجابية قابل لأن يقارن مع
لمقام المصور ثم يستنتج أن كونا قادرين على استعمال كتابات صوتية،
ستعمالاً جوهرياً، بالنسبة للغة يعود بالصوت إلى العوامل التي تجعل من المقام
المصور ترميزاً معقولاً وصالحاً للاستعمال في وقت مبكر في تاريخ الموسيقى
ذلك أن التنوع التام لتأليفات الحركة البطيئة، والمتواليات التي ترد فيها مختلف
التأليفات، يكونان في كل لغة محصورين نسبياً وقليلي العدد، وينتهي قدثلاً
"إلى مقارنة الكتابة الصوتية المكونية لتدوين موسيقي تام مع تدوين موسيقي
أوركستري تام في الموسيقى يخلق في مسألة واحدة، إذا استعملنا بالنسبة
للأوسى مثل هذه التحليلات المكونية كذلك التي قدمت أعمالاً فني التدوين
لموسيقى الأوركستري هناك سطر (مدرج) بالنسبة لكل آلة وصعب عليه
علامات تشير في كل لحظه، إلى الآلة التي يجب تشغيلها، والآلة، فإن الآلات،
في حالة اللغة، هي بالتأكيد الأعضاء الناطقة المتنوعة في الهم والأحر،
منعركة من الحلق وهي المدخل الخلفى للألف، لكننا لم نوفر، في التدوين

سماه المقدمة أعلاه مدرجا منعصلا بالنسبة لكل آلة في هذا الانحاء بر
ونظر لآلة العنصوين الناطقين القمويين معا يشتغلان تقريبا على وجه يحصر
كل منهما على حدة، فإبنا قد خصصنا، على امتداد "مدرج" مصر و حد
للندوين، أي عصور ناطق عليه أن يستغل، وخصصنا، على امتداد مدرج
لآخرى ما هي الوظيفة التي عليه أن ينجزها⁽³⁰⁾

إن التمثيل الموبولوجي، إذن، تمثيل فونيمي في جوهره، تمثيل يتحكم فيه
اعويم اندي يحدد الوصع اللساني للظواهر التطريزية التي توصع فوق
مجموعات قطعية أو فوق مقاطع أو على توالي صوامت ومصوتات هي، إن
ظواهر تُحدد بالنظر إلى القطع، إنها تقع فوقها أو أنها فوبيعات تُعرف بالضد،
ليست لا بالمصوتات ولا بالصوامت لأنها لا تدرج معها ضمن نفس امتوائية
ولأنها تمتد إلى أكثر من قطعة لكنها تنرام معها، والدليل على ذلك أن أفهم
انقول، مثلا، قد كتبت، بشكل متواتر، على سطر مفصل فوق الأصوات البغوية
اتي تؤلف القول، وكأنها ملامح إعمامية لا تكاد تتجاوز الدور المساعد،
ومهما يكن من أمر، فهي بإراء مستويين مختلفين متوازيين يتشكرا أحدهما
من تولي الصوامت والمصوتات، ويتشكل الثاني من الظواهر الفوق - قطعية .
و مع ذلك، يُحتزل التمثيل الموبولوجي إلى تمثيل الظواهر القطعية، بر إن
تشومسكي وهالسي (1968) يعالجان الملامح الفوق - قطعية كما لو أنها ملامح
قطعية، وإن كان تشومسكي قد شعر بضعف مثل هذا النمق النمثيلي حينما
قل لم توحده بعين الاعتبار، في هذه الدراسة، الملامح الفوق - قطعية (لعلو
لموسيقى والمبر والمفصل)، إن هذه الظواهر يجب، بطسعة العدل، أن
تسوعب في الأساس في أية نظرية تركيبية كاملة، إلا أن هذا التوسع يمكن
يتطلب نسقا تمثليا أكثر تبلورا⁽³¹⁾

Hockett, C. F. (1955) P. 155-180

Chomsky, N. (1955) P. 79-111

من خلال هذه النظرة الموحدة عن تصور اللسانيات السائدة للصواهر
تطورية يتضح لما الوضع الذي شعله التطور في التطورات اللسانية.
فالعلمح التطوري لا يتمتع بأي وضع لساني لأنه لم يحدد تحديدا مستقلا عن
نقطة و لموسمات وإذا كان قد تم التمييز، في مجال الاصطلاح، داخل المجال
للسمعي - البصري كما أشار إلى ذلك كريستل، بين الفونولوجيا القطعية
والفونولوجيا غير القطعية، فإنه قد تم تحديد الفونولوجيا غير القطعية
بوصفها ما تبقى من الفونولوجيا القطعية - أي ما يبقى بعد أن يكون مرء
قد درس النسق الصوتي المصوتي / الصامت / المقطعي.⁽¹²⁾ إن التطور إذن -
- ومنه استقيم - كان عبارة عن عناصر فوق - قطعية "يصيها" المحلل في
وصفه للغة بعدما يكون قد استمد كل شيء، وخاصة إذا تعلق الأمر بالجمال
بمناسبة⁽¹³⁾.

(2) هيمنة التحليل المجرد والمؤمئل للغة وتركيز البحث على

قصديا ترتبط بالشكلية والتعميم. هناك موضوع الفونولوجيا ينحصر في دوال
لساني أو في البنيات الفونولوجية العميقة المرتبطة بالكفاءة، لذا ترتب عن
ذلك اعتبار الوقائع التطورية وقائع غير لسانية أو خارج لسانية⁽¹⁴⁾. وفي هذا
السياق، أشارت ميتسوروتا إلى أن التعميم، بالنسبة للسيويين قد كان ينفلت من
الوصف بواسطة التمهصل المزدوج. وبالنسبة للتوليديين كان يبدو أنه يعود
على لأرجح إلى الإنجاز لا إلى الكفاءة⁽¹⁵⁾. وبذلك، فتجاهل التطوير يعود إلى
تصور لساني سائد للغة وإلى طبيعة البحث اللساني ومتطلباته التي من بينها
لعانة بالكلمة والجملة. يقول ميشال مارتان - بالطار - ذلك أن دراسة اللغة قد

Crystal D. (1979) P. 42

Hazard Massenx M.C. (1983) P.99-100

Lecomte, I.T. (1979) P. 30 (3)

وفي سنة هذا التوي (1974) Nikolaeva

Roman, M. (1983) P. 254-5

نقبت ولمتردة طويلة، مركزة على الكلمة نطمعها وإمكاناتها النأليمية مع كمات
حرى (تركيب) لأجل تكوين جملة. والجملة هى الوحدة العصى للتحلى هم
كر لمرء يدرس المفل الكلامى، ولم يكن. على وحه التدقيق، يدرس العلام
لسانية للعلاقات بين الدات وجعل المفل، وبين محاضبه والشىء اسى
يحدث عنه، ومن بين هذه العلامات يحتل التنعيم. فى الغالب، مكبه
متميرة⁽³⁶⁾ وتشير ميتسو رونا، فى سياق حديثها عن محال التنعيم، إلى أن
محال، بالنسبة للسانيات السبوية، يقتصر، فى الغالب، على المكوات سى
يمكنها أن تتقبل نطاقات مختلفة، أما فى الإطار التوليدى الذى يحتل نحو
لجملة، فإن أخذ هذه الوحدة بوصفها محالا للتنعيم يبدو شيئاً مسجعاً، إلا
أنها تعقب على ذلك قائلة بأن فحص المتر يكشف بسرعة عن عدد من
الاطرادات التى تنحلى منها وحدات لا تعادل الجملة، وهى الأقوال⁽³⁷⁾، وهى
حقيقة لأمر، فإن التحليل المحرد والمؤمل للغة ووصف كفاءة المستمع -
لمتكم المئالى لا ينبغي أن يقما ضد إدماج طواهر فعل القول فى تصور
استويدي، وذلك بغية توفير كفاية وصمية لمعطيات اللغة وكفاية تفسيرية لها .
بهذا، الأسلوب وحده يستطيع محال التطريز أن يتعقلن، وتستطيع لظرية
لسانية أن تكون أكثر تبلورا وشمولية.

(3) وارتباط مع النقطة السابقة، لم تبلور نظرية لسانية تدمج
التطريز هالسادج النظرية قد كانت كلها موحدة نحو أشياء أخرى غير
لنصرر كما لاحظ ذلك كريستل⁽³⁸⁾، إذ جهل منظرو التركيب والموبووب
و لدالة هى الولات المنحدة وهى أوروبا، وذلك طيلة الخمسة والعشرين سنة
اسى أعضب الحرب العالمية الثانية، ملاسات مجال التنعيم⁽³⁹⁾، ومن جهة

Martins-Balar M (1974) P 17

Rouat M (1986) P 55 - 58

Crystal D (1975) P 18

Rouat M (1982) P 55 - 254 - 39

أخرى، فقد كان دارسو التعيم كلهم قد جنبوا أنفسهم الحوص في هضاب عامة بطرية⁽⁴⁰⁾، خاصة وأن التعيم قد كان يعنى، بالدرجة الأولى، علماء الأصوات ثم علماء النفس وعلماء الأسلوبيات⁽⁴¹⁾. هكذا لم يساهم التطوير في صباغة بطرية لسانيه مثلما يكون عليه الأمر بالنسبة للطواهر القطعية، وإنما عمد اللسانيون، على حد تعبير هازاتيل - ماسيو، إلى إصباغة التعيم. ويقول التطريز - إلى نظرية لسانية موجودة سلما عوض اقتراح نظرية لسانية تدمج التطريز⁽⁴²⁾. وإذن، فإن معالجة التطوير قد عرفت مصيرين متكاملين: معالجة معقدة من أي إطار نظري يحكمها، ومعالجة تطوع التعيم ليلانم نظرية لسانية موحودة سلفا، فمثلما غابت نظرية لسانية تسند إلى الطواهر لتطريزية وضعا لسانيا، غابت بطرية تطريزية علمية من شأنها أن تدفع لنظرية اللسانية إلى معاودة النظر في تصورها للوقائع التطريزية، ومن ثمة في لوقائع الفوتولوجية ككل.

(4) **اعتماد الباحثين، في الأمثلة التي يعالجونها، على اللغة المكتوبة التي كانت تعاني، في العال، من نقص في تنوع الجمل التي يجدها في لغة التخاطب⁽⁴³⁾** ومن جهة أخرى، فإن التحليل الحقيقي للأقوال يبدو مستحيلا ما لم يتوفر على تسجيل للغة المنطوقة⁽⁴⁴⁾. وإذن، فإن الملاحظة العلمية للطواهر التطريزية، ومنها التعيم، تبدو صعبة المبال. ومن المعلوم أن أية ثقافة من الثقافات لم تبلور، أبدا، كتابة للتعيم قد تعد يد العون لكتابة لكلمات، أو أنها بلورت كتابة غير كافية (علامات الترقيم)⁽⁴⁵⁾. وقد نضيف إلى كل ذلك التعمد الملازم لكل تحليل تطريزي، ذلك أن أغلب الباحثين لديهم

Crystal, D (1975) P1 (40)

Ronat, M. (1983) P 253 (41)

(1983) P 100 (42)

Rochester R (1977) Coleman, H. O. (1974) (43)

Rochester R (1977) P 22 (44)

Martins - Baltan, M. (1977) P 6 (45)

هنا كل شيء. علماء نفس أو لسانيون يصيبون لم يكونوا يوفرون على كوكب مصوب فصد إمكان تأويل المعطيات التحريية^{٤٦} وعلاوة على ذلك، فقد كتب بلأخبال الأولى من دارسي التعمم انشغالات بديله هي الترادف لأروسي لدراسات التعميمية مثلاً، كانت الخاصيات تعللها أدوات قائله لأن يستعمل هي سياق تعليم اللغة الأجنبية. وادن، والتركيبر الأكبر كان على قصايا بتأصيل صوتية وعلى وسائل الكتابة الصوتية للتعليم. والاهتمام الناتج بمعايير وضع المقولات المنولوجية^{٤٧}. ومن جهة أخرى، لا حظت روشيستر أن لاحتشيس لأمريكيين الذين اكبوا على الخاصيات غير اللغوية للغة، حتى بعد ظهور وسائل التسجيل، قد كانوا منشغلين بقصايا "الإلقاء" وأهملوا العميات التي تشكل أساساً للغة المعوية^{٤٨}. وادن فإن بحث الظواهر التطورية قد حانت دور تقدمه عدة عوامل منها انعدام وجود آلات لتسجيل اللغة المنطوقة ونقص لثقافة الصوتية وصعوبة الملاحظة العلمية ومشاكل الكتابة الصوتية بالتعليم وبتأويل التطورية الأخرى وحيثما ظهرت للوجود إمكانيات التسجيل، كان اند رسون منشغلين بما يتطلبه تعليم اللغة الأحسية من الخوص في التقاصير الصوتية وبالإلقاء.

(٥) **تعدد المقاربات في دراسة الوقف.** ذلك أن مجال علم الوقف محال متعدد الاختصاصات. وادن، فقد تعددت المقاربات بتعدد العلوم التي همت بالوقف. ويمكننا أن نذكر من هذه العلوم الفلسفة وعلم الأصوات ولسانيات والملاحة والدراما والأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الأعصاب وطب السريري واللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية و لهندسة سمعية والمختصون بالإذاعات وعلم النفس الفيزيائي لأدراك الأبعاد بزمسه ومن ليس أن هذه العلوم علوم متفرقة ومتباينة من حيث موضوعها وجهة أسطر

Koropevsky G (1979) P 51-46

Crestal D (1975) P 1-47

Rochester R (1977) P 772-48

مسألة ومن حيث منهجها. وإذا كانت روشيستر قد أشارت إلى أن مطور سبب (أو علماء النفس) لم يؤثر إلا نادرا في مطور علماء النفس (أو سبب) ⁴⁹، فإنه يبدو لنا من الصحيح أن نعلم الحكم على محقق العلوم بغير أن مطور أي علم من هاته العلوم لم يؤثر إلا نادرا - وربما لم يؤثر أبدا - هي مطورات العلوم الأخرى في تناولها للوقف. هكذا تعددت محددات الوقف وتوسعت بارتباط مع تعدد المقاربات. فحددت الوقف عدة عوامل يذكر منها النفس والعياء والارتباك والقلق، والالتباس، والعصب والمقاطعة ولأنهم والتعقيد التركيبي والكذب وتيمر المفردات المعجمية، والتشديد ولأنهم وعدد من العوامل المقامية والعضوية والتداونية ونسائية ولتعاقدية ⁵⁰ والمعرفية والانفعالية والأسلوبية المردية. ولهذا السبب، يمكن لقول بأن أغلب الدراسات الوقفية قد فشلت بطريقة أو بأخرى في أخذ تعدد لتحديد بعين الاعتبار ⁵¹، ومن ثمة فإن الأعمال الساذج غير المحترس لمثل هذه لاعتبارات قد أنقص من قيمة مقدار كبير من الأبحاث هي الوقف ⁵². ولاشك أن المجال المدروس قد كان من شأنه أن يفصل محددات أو محددات على ما تبقى من المحددات، ذلك أن المجال قد يتوسع تنوعا كبيرا. فقد يكون حوارا مع النفس أو حوارا مع الآخر أو حوارا مع ذوات متعددة. وقد يكون المجال أيضا القراءة أو القول العفوي أو الكلام اللاهني والواعي، وقد يكون كلاما حاصلا (أي التواصل الإذاعي) أو الكلام الإضماري ⁵³ أو اللغة الشعرية أو اللغة المقدسة.

49 نفسه نفس الصفحة

50 O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1983) P 277

51 نفسه ص 272

52 نفسه ص 271

53 نفسه ص 27

اعتمادا على كل ذلك، نستنتج أن المقاربات قد تعددت وتنوعت، فظل وقف من جراء ذلك مورعا ومجزءا، ولم يشكل موضوعا منسجما لعم و احد ضمن الأنساق التطريزية قد يسمى بـ "الوقفيات"، وإلى هذا أشار أوكبير وصديق فائلبس. لم يكن علم الوقف لا معروفا معرفة جيدة ولا ممثلا نمثيلا حيدا وسط الدارسين. بل إن المصطلح ذاته قد استعمل فقط منذ 1965 بقدر، عكسا تحديد ذلك، وذلك منذ أن أدخل في سياق هندسة التجهيزات²⁴، وهكذا، لم تيسر الشروط لاندماج هذه المقاربات المختلفة في مفاربة واحدة منسجمة وتامة. ولم تشكل أجراء الوقف المتناثرة هنا وهناك موضوعا موحدا متلاحم الأطراف، ومن جهة ثانية، ونتيجة لتعدد هذه المقاربات، ظلت محددت الوقف متنوعة ومنعزلة عن بعضها البعض بحكم انعزال المقاربات التي أفرزتها، إذ لم يكشف كل علم من هذه العلوم كل المحددات. ومن جهة ثالثة، تنوعت المعاللات المدروسة وأفضت دراساتها إلى استنتاجات لم تيسر بها شروط التكامل.

(6) وبارتباط مع هذا العامل، تطرح قضية الموضوع الذي قد يكون الوقف باعتباره ظاهرة تطريزية تحظى بموع من الاستقلال الذاتي دون، عفال صلاته بالمكوين التركيبي والدلالي، وقد يكون ظاهرة تطريزية تتدرج ضمن طواهر تطريزية أخرى مثل المصطل والتفيم والنغم والإيقاع، وإلى جانب سند، نُظِر إلى الوقف باعتباره ظاهرة نفسية تتدرج إما ضمن طواهر التذكر أو ضمن موضوع أعم شمل أخطاء اللغة، أو بوصفه موضوعا لا يكاد ينفصل عن بصرية إنتاج اللغة ونظرية إدراكها والتفاعل التحاطبي. هكذا، إذن، يتقلص الموضوع ويتمدد بحيث نستطيع الحزم بأن الوقف لا يدرس لداته وفي داته لأننا نحثر قد نظروا إليه بوصفه محالا أرحب، ويعود ذلك إلى طبيعته المركبة

ومظاهره المتعددة. واختلطت دراسة دواعي الوقف بإساح اللغة وإدراكها وبمده وقف وقواعه وأنواعه ووظائفه وتوزيعه ونظمه للقول وأثاره الموضوعية وأمدت دراسته لتشمل ظواهر أخطاء اللغة والظواهر المصاحبة له. فهو ابن موضوع غير موحد ومتناثر المكونات. ولعل هذا السبب هو الذي جعل أعين اللسانيين البيويين يصنفونه بوصفه خارج - لسانيا وابن فهو خارج مجرى الأول لاهتمامهم، وجعل اللسانيين التوليديين يصنفونه ضمن ظاهرة الإنجاز. وعن المعلوم أن الوقف قد عُدَّ ظاهرة غير قطعية، وقد أعاد كريستل دنت إلى ثلاثة اعتبارات مهمة هي: صعوبة إبقائه ليقطع تقطعا مبرمجاً، وندرجه في تحديد قضايا تطويرية حقيقية مثل المصطلح، وتماثله الوظيفي بموقفه والنحوي مع ملامح تطويرية أخرى^{١٣٦}. ولأن الوقف قد نُظر إليها بوصفها خارج - لسانية وأقل عرصه لصطل ثقافي موحد، فقد ركز الباحثون لسانيون النفسيون اهتمامهم المتزايد عليها^{١٣٧}، إلى أن صارت الوقف للفوية قضية اهتمام نفسي^{١٣٨}.

(7) وإذا كان الوقف على هذه الحال، فمن المتوقع أن يعرف العلم لدى يدرسه مسارا متعذرا، وألا تتصح معالمه، ولا الفاية من إشائه، ومشروعيته لمعرفة له، ولا علاقاته بسائر العلوم الأخرى. لقد نشأ علم الوقف في أحضان علوم مختلفة. كما أشربا إلى ذلك أعلاه، ولم يستطع أن يسور استقلاليتته ومشروعيته النظرية. وفي هذا السياق يؤكد أوكانييل وصايب أن علم الوقف قد تأسس برفقة اللسانيات النفسية ونشأ كجزء مكون لها هي مداهة لحمسين من هذا المرز. إلا أن لاويسوري في عمله المنشور سنة ١٩٩٤، ولو به وفر عددا من المصريات للباحثين أمثال ماكلاي وأوزگود (١٩٩٩)، فإنه به

Crystal D (1969) P 266-5

Boeckx D S and Duman A 1 (1962) P 2-5-36

Hamm, R (1980) P 32-5

يؤثر فيه في إنشاء علم الموقف. ذلك أنه اعتمد، على المستوى المعهده في علوم لغوية أو المحاور. كما لم يوضح أي باحث، على مستوى المصطلحات وضع علم الموقف ولم يبلور إلا قليلا جدا نظرية لعلم الموقف³⁸ أما سيف فقد كتب أن هناك مبررا طبيعيا، حينما تُدرس ظاهرة مهمة دراسة منهجية في اللغة هي معالجتها باعتبار إمكانية دراستها في ذاتها ولذاتها دون النظر إلى علاقاتها بظواهر أخرى. وهكذا، فقد ظل حقل اللسانيات الشامل يعاني إلى حد ما، من هذا النقص، بحيث إن قدرا كبيرا من الأبحاث قد حاول أن يعالج لغة بمعزل عن خلفياتها النفسية والاجتماعية والثقافية وأنه لتطور صحي كقول اللسانيات النفسية واللسانيات الاجتماعية واللسانيات الإثنوغرافية قد بدأت تقدم منطورا أوسع للدراسات اللسانية. وعلى ضوء هذا الإقرار يلاحظ أن نفس النقص المتمثل في دراسة الظاهرة في انعزالها هو ما حدث في بحث حول التذكر أو علم الموقف، وينتهي إلى القول بأن الظواهر التذكيرية لا يمكن أن تفهم إلا بوصفها نتائج طبيعية للعمليات الحادثة خلال إنتاج اللغة³⁹. ويصيف أوكايل وصايبين إلى نظرية إنتاج اللغة أيضا⁴⁰. ومن جهة أخرى، قدم أوكايل وصايبين تحديدا لعلم الموقف إذ يقولان: "إن علم الموقف هو البحث السلوكي للأبعاد الزمنية للغة الإنسانية" ثم يوضح أن هذا التعريف مبني على أن البحث السلوكي يعجز عن وجود علم إمبريقي إلا أنه بحث غير حاصص بالإطار النظري السلوكي. إلا أن المصطلح السلوكي ينطوي على أن لا يحد، الأولي للاهتمام بالعلم هو الإنتاج الأصيل للغة، وليس ردود أفعال على مشكلات كاشمة أو حمل معرولة، أو سلاسل لا معنى لها أو مقاطع، ولا أعداء أو أصوات لغوية، وإنما هو الخطاب الإنساني في صيغته الشمولية. كما أن مصطلح اللغة الإنسانية لا يؤكد أن هناك لغة عبر إنسانية حتمية وإنما

O Connell, D. C. and Kowal, S. (1980), P 5, 38

Chafe, W. L. (1980), P 169, 59

O'Connell, D. S. and Kowal, S. (1980), P 6, 60

لمقصود به فقط المعنى الموحى لا المعنى السالب⁽⁶¹⁾. وعلاوة على ذلك لاحظنا أن مصطلحات علم الوقف قد ابتليت بمعان متعددة وبتلوينات بضره ومرصيات صميه وباستعمال بسيط غير منسجم. فمصطلح الذكر، وهو مصطلح مأخوذ، يبطوي على وجود عجز في اللغة أو اضطرابها، بينما يمكن أن تكون الظواهر التذكيرية، بالمعل، تسميما ضروريا للغة العفوية وبالصيغ في ما يتصل بمرامي التعبير الفعال والواضح⁽⁶²⁾. وفيما يتصل بعلاقات علم الوقف المتنوعة بمختلف التخصصات، فقد أشارا إلى أنها كانت وستبقى دقيقة ومثيرة لنجدل والخلاف. إن علم الوقف ليس علما أفصل أو أسوأ من علم لأصوات أو اللسانيات أو علم أمراض اللغة أو علم الجهاز العصبي. بل إن لعلم نفسه عبارة عن عادة أصلية ومفتوحة وحلية للعقل الذي يهتم، هو ذاته، وبصفة متنوعة، بقراءة الواقع الإمبريقي. إنه يحب علينا جميعا أن نهتم بقبول لوقائع لإمبريقية الملائمة، وهي نفس الآن لا يحب أن تعرنا نظريات العلوم الشقيقة التي تسهل فقط غايات هذا الحقل العلمي الخاص. إن هذا التأرجح الدقيق بين لاستقلال والتبعية ليس بالأمر السهل بالنسبة للأخ الأصغر الذي عليه أن يتصب على أكتاف شخص ما حتى يرى مركب العلم الحديث وهو يسير به. إن علم الوقف هو العصور الأحدث سنا في الفريق والذي تبقى. بالنسبة إليه، وقفه متواصلة للقراءة اعتمادا على العلوم الأخرى جد ملائمة⁽⁶³⁾.

يمكننا أن نستنتج مما سبق أن علم الوقف الذي شأ، أساسا، في أحضان اللسانيات النفسية لم يتمكن من أن يتجاوز كعلم له وضعه الخاص بحكم اعتماده على علوم باشئة مثل اللسانيات النفسية، أو علوم مجاورة. وبما أن الموقف بعدا صميه واجتماعية ونفسية⁽⁶⁴⁾ فإن علم الوقف لن يكون علما مستقلا. فهو علم

(61) نفسه ص 8

(62) نفسه ص 8-9

(63) نفسه ص 10

منصوح بالضرورة، على علوم أخرى حاصه وأنه علم ناسي، وبحكم طموحه هذه فإنه معكوم عليه بأن يقرأ الواقع الإمبيريقى معتمدا على ما يوفره به سموة من العلوم الأخرى خاصة وأنها علوم ناضجة مبرمة، وخصوصا وأن موضوعه هو إساح اللغة وإدراكها ممثلة في الخطاب الإنساني في صيغته لشفوية، وبالحملة، فإن علم الوقف سيبقى متأرجحا بين الاستقلالية والتبعية وأن علاقته مع العلوم الأخرى ستبقى مثيرة للجدل والخلاف وهذا ما يدفع إلى الإقرار بأن وضعه كعلم ما يزال غير محدد بما أن علاقته بالعلوم الأخرى ما تزال غير محددة، وبما أنه ما يزال عاجزا عن تحديد موضوعه أبحاص به مثل رأيا ذلك أعلاه، وبالنظر إلى مصطلحاته المتسببة وفرضياتها غير لجلية واستعمالها البسيط غير المسعج. وأن مفاهيمه ومصطلحاته لم تعرف بعد الضبط والتحديد والتدقيق، وأن الفرضيات التي ترتكر عليها هذه المفاهيم والمصطلحات ما تزال في عمومها، فرضيات تتطلب الوضوح وشفافية. وبذلك يمكن القول بأن الكثير من هذه المفاهيم والمصطلحات ما يزال معتمدا على خلفيات نفسية واجتماعية بالأساس وإذا كان الأمر كذلك، فإن لجهاز المفهومى لهذا العلم ما يزال يتطلب التشكيل والبناء.

(٨) وارتباط مع ذلك، تطرح **مشكلة النظرية** التي توطف في مختلف دراسات التي أبحرت حول الوقف. وفي هذا الإطار، يرى أوكافيل وصاير أنهم لم يجدوا في عرصتهما التاريخي للدراسات الوقفية، سوى بعض المعالم مشحمة، وأقرا بأن ذلك يعود، إلى حد كبير، إلى العقم النظري، ذلك أن ما كسبت عنه نظريه ضعيفة قد كان بالأخرى ذا مستوى منحط وأولى أو نظرية بدائية، ثم بصفتان أن التوجه النظري لـ كولدمان - إيسلر هو التوجه الواعد أكثر واتوجه الأكثر إثارة وكشفا، ذلك أنهما يجدان، من جهة خصوص هذه الدراسات من حد كبير للسانيات، فنفس المصطلح **الظواهر المصاحبة للغة** يحسد

أعز إليه اللسانيات وأمبرياليتها بالنظر إلى الطواهر الوقفية. إذ ليس هناك أي سبب أصيل بالنسبة لوجود هذا المصطلح، إلا أنه يعكس تجريدية مآصله في لسانيات طوال حقبة تشومسكي وقصور هذا العلم في مواحهه الطواهر الوهمية بطريقه متكاملة. ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن الاتجاه المراه لسانيات المتمثل في اللسانيات الاجتماعية الواقعية يعد واعدًا أكثر بالنسبة بمستقبل النظرية الوقفية وإدماجها في التقاليد الأخرى للبحث^{١٦١}. ومن جهة أخرى، اعتبرنا التوجه النظري لجاف وفيلدشتاين المتمثل في "إيقاعات الحوار" (1970) غير مبشر بالنجاح ذلك أنهما يضيعان، في حضم تخطيطهما في لرياضيات، أية نظرة شاملة للوظيفة النفسية للوقوف في الحوار أو المونولوج. وعلى غرار ذلك، يمكن اعتبار دانكن وفايكسك في عملهما حول النمذجة الدينامية في التخاطب^{١٦٢} (1979) خاطئين^{١٦٣}. وبعد ذلك يشير أوكانييل وصدين إلى ضرورة استئصال بعض الإغراط في التبسيط من النظرية الوقفية، ذلك أن تبني لمنطور الأقرب أو الأبعد يجب تغييرهما بتبني المنظورين معاً، وإذن، فمن الواضح أن تعقيد السلوك اللغوي يتطلب مثل هذه المراجعة. فأن يرجع امرء وقفًا شاغراً أمامياً أو حلماً إلى كلمة (أو مركب أو جزء جملة) باعتبارها (باعتباره) محدده الوحيد يعتبر عملاً ساذجاً. وينتهي المؤلفان بالقول بأنهما قد شهدا، (وربما يكونان قد أفرطتا في التشديد)، في دراستهما التاريخية لعلم لوقف، على المظاهر اللسانية النفسية التجريبية لنظرية الوقف إلى درجة هما لهما الوقف الموجه إكلينيكيًا. إلا أن اعتقاد نظرية منماسة ومنسجمة في بحث الإكلينيكي لا يعد أقل وضوحاً، ولا يعد من غير شك أقل أهمية^{١٦٤}. وهي طر حديثهما عن افاق البحث في علم الوقف، أكداً، من جديد، ميلهما إلى

O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1983) P 274 - 275 64

٦ نفس ص 275

66 نفس نفس الصفحة

عصيل الانحياز اللساني الاجتماعي لأنه قد سبق له أن أدمج اهتماما خاصا بمقاصد التمثيلية. والملاحظة الطبيعية، والمواقف الواقعية المعقدة، وعم السهجات، والمستويات الاجتماعية والاقتصادية. كما أكدا، من جهة أخرى، أهمية مفهوم السباقات التداوتية في البحث باعتباره يعكس إنعاش حركة جديدة باتجاه إدماجه في بحث الوقف. وينهيان مقالهما بالأمل في أن يكون مستقبل علم الوقف مع اللسانيات الاجتماعية لا مع اللسانيات النفسية لتقليدية. فالتفاهة المودجية للعديد من التجارب التقليدية عليها أن تنتهي. ثم أدراسات الشوثية فتكشف عن تبشير بالنجاح. ويمكن للملاحظة الطبيعية أن تستعمل في محالات مثل الشعر والخطابة والدراما⁶⁸

لقد انتقد الكثير من الباحثين علم الوقف باعتباره علما غير نظري، ونذكر من بينهم، على وجه الخصوص بومر (1970) وفيلنباوم (1971) وروشيستر (1977، 1978) التي أنهت عملها الأول مؤكدة وجوب أن يأخذ الباحث بعين الاعتبار مستويات جديدة لتحليل القول. فنحن لم نستغل، من جهة، قوة التحاليل اللسانية المنظورة، مثل تحليل النحو التحويلي. فالأعمال لحديثه بيراون ومايرون (1971) حول دراسة القراءة تحفنا نعتقد بأن مقارنة من هذا النوع يمكن أن تكون مثمرة. ومن جهة أخرى، يجب أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار التحاليل غير السببية⁶⁹. أما هي العمل اللاحق فتقول لا أعتقد أننا نحضح اليوم، مع بعض الاستثناءات، إلى الكثير من التجريب. فأننا أرى أن 'الحقل'، إذا كان بإمكان المرء أن يستعمل هذا المصطلح، يوحد في موقع صعب في هذا الوقت لأن هناك نقطة ضعف تشكل ثغرة حفيضة في مركزه، وتعلق الأمر ببساطة الضعف التي توحد فيها النظرية أو النماذج إلى. كلما قرأت مقالا حول الوهوف - حتى ولو كان التجريب ممتازا - أحس بهذه الضرورة

(67) نفس، ص 279 - 276

(68) انظر: R. (1977) Rochester

احساسا قويا، وأعتقد الآن أنه من الصحيح أن نكون، في هذا الحمل، توحه
نطري صلب حوهريا. إلا أنني لا أعرف كيف أضع هذه النظرية^(٩) إلا أن
وكسيل وصانح حاولا تحديد بعض معالم النظرية في قولهما "إن نظرية علم
توقف بحسب أن تكون وقصة ويكمن هدفها في فهم سلوك ما. وهو سلوك تحدده
باعتباره نفسيا. وهذا السلوك هو اللغة الإنسانية المدروسة في أبعادها
الرمسية. ولا يعني ذلك أن الأبعاد الزمنية توفر أساسا ملائما بالنسبة لنظرية
عامة لإنتاج اللغة إلا أنه تتغني معالجتها بقدر ما من الاستقلالية العلمية
و لتشير العلمي، أي معالجة وقفية^(١٠). فقرضية تخطيطات التناقص عند يارس
تعد تقديمها جيدا للمركزية النظرية للزمن المفيد أو الزمن المتيسر. وبالفعل،
هذه هناك تناوبا بين الزمن والأخطاء تحت قيود إنتاج اللغة في الزمن الواقعي.
إن إنتاج الكلام يعد، هي الحوهر، مرسا في تسلسلية رمسية واقعية، أما
بوصها ردت فيرى أن اللغة الإنسانية تسير الزمن الواقعي. والمسألة المتعلقة
هي ما إذا كانت الأبعاد الزمنية للغة تكشف عن العمليات العليا للنشاط لذهني
لإنساني. والحجة الإمبيريقية التي توجد تحت تصرفنا تشير إلى أنها كلها
مؤشرات مرتبطة ومشروعة لمثل هذه العمليات. وقد أدمجت، أولاً، هذه
انقياسات الزمنية، تقليديا، تلك التي أدرجت في الأدبيات من قبل ماكلاي
و'وزغود (١٩٥٩). همقولاتهما المتمثلة في الوقوفات الصامتة أو غير المملوءة،
و لوقوفات المملوءة والتكرارات، والبدائيات الخاطئة تبقى، مع ذلك، أساسية
لعمم وقد وجدنا هي أبحاثنا الخاصة أن نسبة الإسراع في الكلام، ونسبة
لإسراع في النطق، وعددا من القياسات الأخرى المشتقة تعد إضافات مفيدة
كما أن لملاحظات الاعتراضية ذات دور خاص باعتبارها مفيدة للرمس هي
أسعة الإنسانية وإن يجب إدماجها. ولا وجود لأي سبب يدعو إلى عدم اعتبار

(٩) نفسه ص ١٤

(1980) P 10

للائمة السابقة في حاحه إلى أن تغلق في وجه أية مداحل لاحقة يمكن أن تترجم على تفعبتها¹⁷.

وإذا كتب بعض هذه الانتقادات تتجلى باللائمة على هيمنه اللسانيات بعيد ليها الكثير من الضعف النظري الذي عاشته دراسات الوقف ولا ترى هي دراسة الإيقاع والنحاطب والأبحاث الإكلبيكية واللسانيات النفسية التقليدية إلا ما قد يعرف بلورة نظرية في الوقف، فإنها، من جهة أخرى، تؤكد نجاعة اللسانيات النفسية، كما مثلتها أعمال كولدمان - إيسلر واللسانيات الاجتماعية ممثلة في أبحاث ليبوف وهاوكير والدراسات الشوثية وإدماج مفهوم السياقات التداوتية. ولعله من الواضح أن مثل هذا الرأي يدعو إلى الكثير من الاحترس وانتحفظ بسبب الحجج العائنة في دراسة أوكايل وصابين. هذا علاوة على أن بديلهما المنشود يجمع شتاتاً من العلوم التي تحتاج إلى أداة نظرية صلبة قادرة على الجمع بينها في مجال هو مجال اللغة.

إلا أن المرء لا يسهه إلا أن يستتج من مختلف الدراسات التي اهتمت بالوقف، ضعفاً واحتمالاً هي النظرية أو استنادها إلى خلفيات نظرية متباينة ومتناقضة. ومن الأكيد أن لذلك أسباباً منها. أولاً، تصور للسانيات التي رتبت بينها النظري والمهجي بتهميشها لحملة من الظواهر المصاحبة للغة - ومنها الوقف - باعتبارها ظواهر خارج - لسانية ذات صلة بالسلوك غير اللفظي أو باعتبارها هي أحسن الأحوال ترتبط بالكلام وبالإنعاز، وإذن، فهي غير مميزة أساسياً. ثانياً، تهميش النظريات اللسانية للتنظيم الإيقاعي للغة وعدم إدراجه كمعوم أساسي فيها مع الاستعانة في ذلك بما يوهره علم الموسيقى من معطيات وتصورات جد هامة ويعود السبب الثالث إلى انحلاف التوجهات الأساسية وبرحات تأثرها بالعلوم الإنسانية المعاصرة والعلوم الطبيعية. أشيء

لدي سبب جعل الوقف يُعالجُ بطرق مختلفة ومتنافرة بحيث يصعب جمع مظاهره المعنوية واستيعابها في نظرية واحدة منسجمة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح قبول بأن السبب الرابع يكمن في كون اللسانيات النفسية قد ستأت على أساس النظريات النفسية الترابطية والظواهر اللسانية البوريقية، وإن كانت نشأة الرسمية لها قد قامت، فيما بعد، على أساس اللسانيات واسطريات النفسية السلوكية ثم السلوكية الجديدة. ومن المعلوم أن اللسانيات النفسية قد كانت تتشكل من فرعين، اللسانيات النفسية التحريية واللسانيات النفسية الشوئية، وإلى جانب اللسانيات النفسية كان هناك علم النفس المعرفي الذي استوعب اللسانيات النفسية التحريية والذي قدم للغة، ولأول مرة مع المدرسة التوليدية، نموذجاً نفسياً. وبالعامة، فإن اللسانيات النفسية قد تم تصورهما باعتبارها مجال تلاقح ثلاثة مجالات هي اللسانيات ونظرية تعميم اللغة ونظرية الإعلام. هكذا، تبنت الكثير من الدراسات اللسانية النفسية النظرية اميكانيكية للإعلام في توطيها لمآذح الاحتمالات في السلوك البشري⁷³ التي كانت تشكو من اعدام تماسكها في بعض الأبحاث⁷⁴. كما تبنت تقنية كلور⁷⁵. ويعود الاختلاف النظري أيضاً إلى عامل خامس يتمثل في اهتمام علم الأصوات الطقي والميراثي اهتماماً متزايداً ومركزاً بالوقف وما يتصل به من طواهر مستعملة العديد من الوسائل التقنية والآلية. وإلى جانب ذلك، وهذا سبب سادس، فقد ظهرت إثنوغرافيا اللغة واللسانيات الاجتماعية المتعددة الروايد النظرية لمعالج الوقف - أو الصمت - في سياق العلاقات الاجتماعية كما ظهرت اتجاهات لسانية أخرى، مثل التداوليات ونحو لتعاطب أو المقاربة التفاعلية - وهذا سبب سابع - لمعالج الوقف باعتباره

2. انظر على وجه الخصوص، أعمال كولمان - اسلر

Boomer D. S. (1970) P 159

Taylor W. L. (1953), P 415 4. 3 (74)

مسابهما في التلمظ، ومثل النحو التوليدي الجديد، مملا على المستوى الصوتولوجي هي الصوتولوجيا العروضية والمجالات النظريرية لمعالج أوقف وهذا سبب ثامن - باعتباره مواقع صامته في المدرج العروضي أو باعتباره بقرات صامنة

من الملاحظ، إذن، تعدد النظريات وتبايدها عن بعضها البعض وصعوبة إيجاد صيغ لتكاملها وتآلفها، إذ هي نظريات متنافسة ومتصارعة لكن الأمر لدي لا جدال فيه هو حضور اللسانيات في كل هذه العلوم حصورا متميز ومرد ذلك إلى أن الموضوع الذي تعالجه هذه العلوم يبقى هو اللغة أو السلوك اللفظي، إلا أننا لا نعتقد أن الضعف النظري في دراسة الوقف يعود إلى هذا لحضور المتميز للسانيات، وإن كانت النظريات اللسانية، حرصا منها على تماسكها، قد حصت موضوعها بالكثير من المسلمات والمبادئ القابلة للنقاش، وإذا كان هناك اتهام للسانيات بأنه ينبغي أن يحدد تحديدا لا يدل من ذلك الحضور المتميز، وإنما يعرره ويسنده، من هذا المنطلق، يمكننا القول بأن لضعف النظري وتعايش نظريات مختلفة هي ابعزال عن بعضها البعض يعود، في جوهره، إلى قصور اللسانيات المتمثل في عدة مظاهر نوجزها كالتالي: (١) قصورها هي التعامل مع ما أفرزته تلك الدراسات، ومن ثمة بلورة نظرية أو قلب للإحاطة بمختلف ظواهر الوقف؛ (2) قصورها العاطفي لعلم الأصوات وعلاقته بالصوتولوجيا إذ ظل علم الأصوات، على العموم، علما ثانويا ومساعدا للصوتولوجيا، علما يعتنى بالواقع المادي والملموس، وعلما قسما على الملاحظة والقياس والاحتيال، في حين بقيت الصوتولوجيا علما أساسيا يعنى بالواقع الذهني للتطعيم الصوتي وقائما على التجريد والشكلاية، ولم تلور للسانيات رؤية تربط الجصور بين العلمين لتنتهي إلى القول بأن الوقف معا هم، في حقيقة الأمر، واقع واحد مركب، وأن العلمين معا يقومان على أساس

لملاحظه والاحبار يمثل هذا التصور نستطيع الفونولوجيا اسبرداد حصها في معبحة الوقف موظفة ما بمدى بها علم الأصوات السطحي والميراث— (١) تصور اللسانيات في عدد صلات الوقف بالتركيب والدلالة أو تفاعلات مكونات البعوى فيما بينها، وخاصه تفاعل المكونات التركيبية والدلالية بالمكون الفونولوجي هي وحداته النظرية المختلفة، (4) ترتب عن إسداد بموقع اعتمير للسانيات، وإدر هيمنة التركيب، إقحام المقولات التركيبية هي الفونولوجيا مثل الجملة والحُملة والمركب، ولم تضرر النظرية (أب) أساسية مقولات فونولوجية - أو لم تدمجها في النظرية اللسانية - إلا مع الأعمال ابرثة لكل من سيلكورك و نيسبور وفوغل، مثل المركب التعيمي و لقول بل بن يعتقد أن الدراسة الفونولوجية للوقف مارال التركيب يشد تتاليها، ولعن ذلك هو ما تشكو منه دراسة الوقف (5) استبعاد النظرية اللسانية لمفهوم الإيقاع اللساني، ومن ثمة دوره في التنظيم اللغوي على كافة مستوياته الفونولوجية والتركيبية والدلالية وبذلك يدرج الوقف باعتباره ظاهرة بقطية - كعامل من عوامل تنظيم اللغة.

هكذا، إدر، لم تادر اللسانيات إلى وضع نظرية مسحمة وموحدة بوقف قدرة على تأطير مختلف الدراسات المنحزة في مختلف العلوم وتوجيهها. هكار لا بد من وجود مثل هذا الشتات النظري أو التنوع النظري الذي حال دون إدر ب أهمية الوقف وتحديدته التحديد الدقيق، فساد التعريب في معظم ما كتب عن الوقف وصعقت النظرية والنماذج التحليلية وطعى التصميم، بل بن عم الوقف قد جرب عددا من النظريات اللسانية وغير اللسانية، ومع ذلك ظل لتفكير ملحا في وحو ب وضع نظرية له. وإذا كان البعض قد اعترف بصعوبة كبسه وضع مثل هذه النظرية، فإن أوكانييل وصايين، كما أثبتا ذلك اعلام قد فرا بوحوب وضع نظرية وقفة تتمثل في فهم السلوك النفسى، ممثلا هي اسعة

لأنسانية ، هي أبعاد الزمنية غير أن ما ينبغي ملاحظته، بهذا الصدد، هو موقف مثل هذه النظرية على اللسانيات النفسية وهذا في رأيها، هو الاتجاه لعالم هي الدراسات الوهمية، وهذه ليست بالدراسة المبولوحيه

وعد ترتب على غياب نظرية لسانية لمعالجة الوقف الأهمال الكسر الذي فيه لمظهر الشكلي للوقف^{١١} وتغييب اعتباره وسيلة لتشكيل^{١٢} نفس بل عتبرت الوقوف، شأنها في ذلك شأن الأشكال غير الحوية من مثل البيات واستدكر والأقوال غير التامة تركيبيا، بوصفها حوادث سطحية فلما تسوغ فائدة واقعية بالنسبة للسانيات التقليدية التي كانت ترفض، على العموم، هذه الحوادث بوصفها غير مميزة وذلك باسم الكفاءة، والتي كان مفهومها للقول يقتصد بها عن حق^{١٣}.

(9) ومن شأن الحديث عن النظرية أن يسلمنا إلى الحديث عن المنهج (أو المناهج) التي استعملت في دراسة الوقف، ذلك أن المنهج قد ساهم، بدوره، في تعثر الدراسات الوهمية والحيلولة دور صياغة منهج علمي مضبوط قادر على التوصل إلى نتائج علمية تقرر في الوضع النظري للوقف، وقد أشار أوكايل وصابن إلى بعض سمات هذا المنهج، مسجلين أن هذه دراسات قد وظفت المناهج الذاتية بحيث كان الحكم الذاتي على موقع الوقوف الشاعرة وتواترها واسع الانتشار. ومع أن دراسة هذه التقديرات الذاتية تعتبر محثا إدراكيا مشروعا بحكم حقها الخاص، فإن تلك التقديرات التي استعملت مثل هذه القياسات قد كانت تهتم، صراحة وبصفة نموذجية، بالأهمية الوهمية للوقوف الشاعرة مفترضة أن الحكم الذاتي هو بمثابة قياس حاد وكاف لها (ماكلاي وأورگود (1959)). كما يرد أن بعض النقد يمكن أن

Crystal, D. (1969) P 166-75

LaFont, R. (1981) P 21-76

Berthel F. (1979) P 12-17

يوحه لاستعمال إيقاف الساعة أو وسائل أخرى مساعدة للتقطيع الزمني والتي تتصح أنها تنوقف على العمليات الإدراكية للمخبر. إن العمليات الإدراكية التي ندرج ضمن تقديرات المختبر (أو الحاكم المحايد) لأبعاد الزمن في الكلام تؤثر فيها تأثيراً عميقاً عاداته اللغوية (و/أو العادات اللغوية لبعه الأحسية). إن الأمر لا يقتصر على مجرد مسأله الافتقار إلى آلة قياس ذات تمثيل دقيق بما فيه الكفاية، وإنما الأمر يكمن، بصفة منتظمة، في وجود آلة منجرفة تدرك وقوا شاعرة لا توجد على المستوى الميزيائي وتهمل بعض الوقوف التي هي أطول من تلك التي تسجلها⁽⁷⁸⁾. وإلى جانب ذلك، لاحظ أوكايل وصابين إفراط الدراسات الوصفية التي اقتصرت كلها، تقريباً، على انقراء اشمولية وإنتاج اللغة في سياقات مختلفة ومصطنعة، كما أثار انتباههما كون أغلب الدراسات الوصفية مارالت معقودة في المقامات الطبيعية، وخاصة في الحوار الثنائي والحوار المتعدد اللذين توهر فيهما الوقوف الداخلية لمتكلم مورد، هاما من المعطيات لم يستغل بعد إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، فانطمية المعيارية الوصفية لا تتضمن تصنيفية ملائمة، لقد أصبحت تصنيفية علم الوقف، بالنظر، إلى حد كبير إلى التطور اللاتاريخي للحقل، مشكلاً كبيراً. ذلك أن أمرها يبدو صعباً للمرء لكي يعرف ما المقصود بمصطلحات مثل التذكر أو الوقف أو المفصل أو اضطراب اللغة في دراسة معطاة. إن الاقتضاءات النظرية قد بنيت في تصنيفية بحيث إن الدراسة تنحرف لصالح تأويل أو آخر منذ البدء. والأدهى من ذلك ألا يتعرف الباحث على الانحراف النظري باعتباره كذلك، وإنما يُقدّم، عوض ذلك، بشكل حاسم، بوصفه حانة هاعلة ذات موضوعية تامة مبنية فيه. ويكفي القول بأن مثل هذا الإحراء إما أن يكون ساذجاً جداً أو بالأحرى مفتقراً إلى شمولية معرفية⁹ كما أشارا في موضع آخر إلى تنوع المواضيع والمناهج مؤكدين أن العلم في

(1983). P 276، 278

(79) نفسه ص 274

حقيقة، المرفق بمناهج معيارية، يُعدُّ علما ثابتا إن لم يكن محتصرا، إلا أن
يسير من المقارنة المتهاجية من تجربته إلى أخرى ومن مختبر إلى آخر يعتبر
حد متأخر في علم الوقف، ولحد الآن، فإن الأعلمة الساحة من البحث
لوقفي قد اقتصرت على المواقف المختبرية الأساسية والتي تمثل نوعا قويا
من الكلام هي محيط طبيعي. ومع ذلك، شكلت الدراسات المعسرية مرحلة
ضرورية باتجاه تطوير المنهج الوقفي وعلى الرغم من أهمية الملاحظة
الوافرة، فإن التطور المنهجي يبقى ضرورة أولية⁽⁸⁾.

وباختصار، فقد سادت مناهج مختلفة بعضها مستمد من السبب
واسبابات النفسية واللسانيات الاجتماعية، والبعض الآخر مستمد من علم
لأصوات وغيره من العلوم. إلا أنها مناهج تبقى تجريبية ومختبرية تقوم على
الملاحظة المفرطة والأحكام والتقدير الدائبة التي لا يضبطها أي منهج
علمي، بحيث صارت الدراسات الوقفية حقا مليئا بالاختلافات والتناقضات
الدائبة للمختبرين. وإلى جانب ذلك، هيمن الوصف والنظرتان المعيارية
والتصنيفية والزعة الإحصائية، إذا لم يعمد الباحثون، عموما، إلى تفسير
لطبيعة المركبة للوقف اعتمادا على منهج علمي صارم غير منفتح على مختلف
منهج امتاحا يدويه ويذهب بتماسكه وتماسك النظرية التي تؤطره، وإذا كان
واقع الحال على ما هو عليه، فإنه لا يرحى من البحث الوقفي إلا اليسير من
لاستنتاجات العلمية التي قد تعمل على صياغة نظرية ومنهج ملائم للوقف
لوقفية والوقائع المتصلة بها.

كانت تلك الأسباب المعيقة لضعف دراسة الوقف، وقد ثبتت مساهمة
للسانيات، ومن مواقع مختلفة، في نسج الإطار العام لمعالجة الوقف، وهذا ما
سنوطد العزم لبسطه لاحقا.

1.2. علم الأصوات ودراسة الوقف

1.2.1. اللغة والزمن

بتوار مع بطور الدراسات الصوتية على وجه الخصوص، واكتسبها لقضايا لسانية طالما تم إهمالها ولعلاقات هذه القضايا بقضايا من مستويات سانية أخرى، بدا أن النظريات اللسانية تحتاج إما إلى أن تصاغ من جديد وإما أن تدمج مختلف هذه القضايا التي تم الكشف عن أهميتها وهذا يعني أن علم الأصوات التحريبي، خاصة، لا يفتأ يمد النظريات اللسانية بمقومات تصنيفها واستيعابها للطاهرة اللغوية في شموليتها ومن بين ما أعملته اللسانيات الراهنة إغمالا تاما تقريبا المظاهر الرمزية للغة المنطوقة⁽⁸¹⁾. وعلى الرغم من أن بعض الفونولوجيين الذين هم على اطلاع على علم الأصوات لتجربي قد كرسوا اهتماما ومجهودا كبيرين لدراسة المظاهر الرمزية للغة لمنطوقة، فإن هذا العمل، مع الأسف، يبدو قليل التأثير أو منعدمه على المنظرين الذين يواصلون العمل بالملاح المميّزة القطعية ليلفوا كل ما هو أكبر من لقطة. بل إن الفونولوجيين يجهلون علم الأصوات علما بحطوره التي تكمن في إمكانهم الاشتغال في مجال محتلق مجرد لاصلة له بالواقع، فتكون ابتداءات لسانية، في هذا المجال المجرد، بماءات غير زمنية. أما في انعام اواقعي هائلة المنطوقة تلف نفسها بالزمن⁽⁸²⁾. وهذا ما يؤكد كاوتس بخصوص فونولوجيا مدرسة براغ والفونيمية التصنيفية والفونولوجيا استيريرية والفونولوجيا القولية. إذ اقترصت كل هذه الاتجاهات، صميا، أن الرمز غير ملائم في تمثيل الأشكال المعجمية، وأن القطع تتسلسل فقط في متوالية ما⁽⁸³⁾ ولذلك ندعو إلى وجوب اعتبار الزمن بعدا مكونا للتمثيلات الفونولوجية بدل اعتباره فقط بعدا إيجاريا⁽⁸⁴⁾.

Lefuste J. (1984) P 46 81

82 نفسه نفس الصفحة

Coates R (1980) P 183

84 نفسه ص 1

وهذا أفصى البحث القاضى بأن اللغة تحدث في زمن واقعي وبأنها مرساة ومسطمة ترتبما وتنطليما رمسيين وبأن قطعها الصوتية ينمى النظر إليها وهو تحديد بقطبيها الزمني وإيفاعها. أفصى كل ذلك إلى العديد من مباح إباح لغة لشي تشدد على التقطيع الزمني. وفي هذا الصدد، تذكر بوردين كلورب أن مقال كارل لاشلي المنشور سنة 1951 قد نجح في تمثيه نظريات السلسلة الترابطية هي إباح اللغة هي عقول أغلب المنظرين الذين جاءوا بعده وتعتبر نظرية السلسلة الترابطية أن مثير حركة ما يعد مطلوبا ليتسبب في إحداث بحركة الموالية. أما لاشلي فيرى، على النقيض من ذلك، أن إباح اللغة يدمج أنساقا عديدة متفاعلة إلا أنها أنساق مستقلة، وهي أنساق تناظر قصداً المستمع ويسمىها "بالنزوع المحدد". واختزان الصور والكلمات، ولتنظيم الحركي، وآلية الترتيب الزمني. وتصيف كلوريا أن المسألة الهامة هنا هي أن الترتيب الزمني، كما يراه لاشلي، ليس ملازماً للفكرة أو الكلمة أو التنظيم الحركي، غير أنه قادر على ضبط ترتيبها جميعاً. ويعد التركيب باعتباره خطة مدمجة وسيلة للترتيب الزمني. إذ يقدمه لاشلي بوصفه يرتب الكلمات ويوصفه أيضاً بترتيب الأفعال الحركية. إن نموذج لاشلي، كما تقول كلوريا، يعتبر نموذجاً يشكل حلقة مفتوحة مصحوبة دائماً بأنساق متفاعلة⁽⁸⁵⁾

ويمثل النموذج الثاني في إباح اللغة سقيس أوهمان الذي بنى نموذجاً رياضياً لإنتاج المصوغات مكونة من مص ص مص . (مصوت - صامت - مصوت) ويتضمن هذا النموذج الخاصيات الثابتة للموسيمات والقواعد الدينامية التي تخرج الموسيمات في بعضها البعض في لغة موصلة. ويظهر أوهمان أن الترتيب الزمني باعتباره ناتج انتقال المتكلم من مصوت إلى مصوت مع صوامت مريحة وموقوفة مركبه فوق التيار المصوتي. ويفسر ذلك

در لتراقيق المطلق الملحوظه، كما يتضمن الباب الصبغ الممصلة بسسه للمصونات والصوامت⁽⁸⁶⁾.

كما طور وليام هينك نموذجاً حاسوبياً اعتمداً على معطيات بطفية ويدعم النموذج آلية مدممة للتقطيع بالنسبة للضبط الحركي. فالتسمات الحركية تستهل بالنسبة للعديد من القطع بقدر ما هي غير متناقضة. ويولد لنموذج سلسلة من الصويمات ذات ترافق نطقي يؤدي إلى امتداد الملامح انطلاقاً من صوت مخصوص إلى أصوات مجاورة⁽⁸⁷⁾.

وبترابط مع الترتيب الرمني هناك بعد آخر للتقطيع الرمني ويتعلق الأمر بالتقطيع الرمني النسبي للقطع في مركب ما. ولهذا العرص اقترح جيمس مارتين نموذجا لإيقاع اللغة يخطط فيه المتكلم أولاً التقطيع الزمني للوحدات المنبورة ويمدها بتشديد نطقي أولي، ويصاحب ذلك تقطيع الأجزاء الأقل نبراً من المركب والنطق بها. وتكون آلية الإنتاج تحت ضبط مركزي. ومع أن بعض لغات تعد لغات ذات تقطيع زمني نبري أكثر مما يكون عليه الأمر بالنسبة للأخرى، فإن مارتين يعتبر أن مثل هذه النماذج للتقطيع الزمني النسبي، أو لإيقاعات، نماذج كلية. ذلك أن التقطيع الزمني السري هو بمثابة مزوع، النبر إلى أن يقع في أبعاد متساوية. ويبدو أن المستمعين يشعرون بإيقاع اللغة ويستعملونه كمعين على التنبؤ ببقية الرسالة. غير أن المرء حينما يشرع في قياس اللغة هي المحتبر، فإن الإيقاع ينفلت مثله في ذلك مثل القونيم. ومن الممكن أن يكون الإيقاع موحوداً في دماغ المتكلم إلا أنه بصير، مؤقتاً، غير واضح بسبب تحويله إلى التيار الفيزيائي للغة. غير أن المستمع وفق ما نصح مارتين، يلج إيقاع المتكلم ويتعقبه على الرغم من تعبيرات تسعة سرعة المتكلم وعوامل أخرى تجعل من الصعب بخصيص الإيقاع موضوعاً⁸⁸

⁸⁶ نفسه رقم الصفحة

⁸⁷ ١٥١ نفسه رقم الصفحة

⁸⁸ ١٤٨ نفسه ص ١٧٢

وهل مواصلة بحثنا في هذا الموضوع وبغية ضبط حدوده يؤكد مع كريسطل، أن التقطيع الزمني يطبق في علم الأصوات واللسانيات نفسه على انقيود برمسية على النطق وعلى نوالي الأصوات في إنتاج اللغة وبذلك فظواهر التقطيع الزمني ملائمة لمهم علم الأصوات والفونولوجيا المطعبيين والموي - قطعيين. يستلزم التقطيع الزمني في تناسق الجهاز العضلي المطلوب لإنتاج صوت عيني، وهي برمجة المتواليات التأليفية، وهي مفاهيم مثل مفهوم الإيقاع والتسليم⁽⁸⁹⁾ وهذا يعني أن هذا المصطلح يحيل على التقطيع الزمني لحركات النطقية والبعد الزمني للعلامة الميزيائية والعلاقات الزمنية بين مكونات العلامة اللغوية، والتنظيم الزمني للقطع في قول ما تنظيما متساويا. أي أن السلسلة الصوتية تتكون من متوالية زمنية من التعليمات الحركية لمواجهة إلى العضلات التي تراقب أعضاء النطق، فتترتب على ذلك متوالية من لحركات النطقية التي تنجم عنها متوالية زمنية فيزيائية يدركها المستمع إذ كانت تشكل قولا باعتمارها متساوية زميا. وهكذا، فالتقطيع الزمني يتم على مستويين: مستوى إنتاج اللغة ومستوى إدراكها.

يسلمنا هذا التحديد للتقطيع الزمني إلى القول بأن لكل صوت حيرا زمني أو أحيزا زمنية بحيث تصبح المتوالية الصوتية متوالية زمنية إلى درجة يمكن أن نتحدث فيها عن البنية الزمنية للوحدات الصوتية وعن البنية الزمنية للقول ومن المعلوم أن المتوالية الصوتية لا تشكل فقط من تعاقب الأصوات، بل تشكل أيضا من وقوف فيزيائية وإدراكية (سمعية) إذ الكلام يفترض الوقوف ويتصممه. ومثلما بطول بعض الأصوات أو تقصر، تزيد مدة بعض الوقوف أو تقصر. كما أن التكلم قد يعرف درجات متنوعة من السرعة والتمهل، ومثله هي ذلك النطق وعلاوة على ذلك، فالمكلم قد يكون طليقا وفصيحا، وقد يكون غير ذلك، قد ينقطع نفسه في موضع ما من القول وقد لا ينقطع. الح

د - حنصار . هـاذا نصول بأن اللغة إبداع في الزمن ويأى للزمن متعبراه السى تعود الى عوامل لسابية وحارج - لسابية .

2.2.1 . البنية الزمنية للوحدات الصوتية

1.2.2.1 . التقطيع الزمني للحركات النطقية

نسجل . في بذاية الأمر ، مع لوهيست ، أن الإوالية الفيريولوجية تعد ، في أساسها ، مسؤولة عن الظواهر الكمية وأنها هي العملية المستخدمة في لتقطيع الزمني للحركات النطقية^(٩٠) . وتقصع الأدبيات المتعلقة بهذا الجانب عن مسألتين جوهريتين تتعلق الأولى بما يسمى بـ"البرنامج النطقي" أو لتخطيط^(٩١) . فقد سبق للاشلي (1951) أن يرهمن على أن الإنجار اللعوي يتطلب تخطيط يرشد إلى كيفية ترتيب الحركات النطقية وتقطيعها الرسمي ويصدر الأوامر بس نوع العضلات التي يسعى أن تتحرك ومتى يجب أن تتحرك ، وهذا لتخطيط هو ما يسمى بـ"البرنامج النطقي"^(٩٢) الذي تتكون وحداته من الملامح لمهيرة والقطع الصوتية والمقاطع والكلمات والمكويات الكبرى وما إلى ذلك^(٩٣) . كما أشار ليننرغ (1967) إلى ضرورة وجود هذا التخطيط ، وإلى أن هذه الضرورة لا تعود فقط إلى حمود الجهاز المصوت فأعضاء النطق لمختلفة تقع على بعد مسافة أكبر أو أصغر من المراكز العصبية التي ترتب لطلق باللغة ويبدو أن بعض المثيرات العصبية يجب إرسالها قبل مثيرات أخرى ذلك أنها تستغرق ربما أطول للوصول إلى الأعضاء الناطقة^(٩٤) وإذن ، فعمل الكلامي يتطلب تخطيطا مركبا ، إذ تشير المعطيات التجريبية إلى أن سمات الجهاز المصوت قد خطط لها وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار لعدد م

Lehiste I. (1970), P 6 (90)

Clark H and Clark E V (1977) P 213 (91)

(92) نفس ص ٢٢٠

Matthei E et Roepper T (1983) P 73 (93)

من لوفاع مثل الاحلافات الرمنية في وصول الدفقات العصبية إلى العضلات اسطقية وكذلك للزمن الضروري لكي تشغل أعصاب النطق مواضعها لمحتمة⁽⁹⁴⁾. وهذا يعنى إمكان مراقبة التقطيع الزمني للحركات اسطقية ومنوايتها وهكذا ترى لوهيست، بخصوص الإمراع النطقى، أن الجزء كبير منه يتوقف، على الأرجح، على السرعة التي نقلت بها التعليمات العصبية إلى الحركات اسطقية. ومن شأن ذلك أن يوحى بأن الحد الأقصى للحركة الإرادية تحدده القيود العصبية⁽⁹⁵⁾. ويمكن التوصل إلى السرعة بمثل هذه الحركات مركبة لتي تتفادى مراقبة حسية مباشرة. وهذا ما يقصى بالمرء إلى هترض وجود إوالية عصبية مركزية تنشط العضلات المختلفة وفق ترتيب محدد سلما. ويتضح ذلك على وجه الخصوص، في حالة الحركات القذفية، إلا أن حاجة إلى إوالية مضافية توجد أيضا في حالة الحركات المراقبة على انفراد. إن السرعة التي ترد بها الأفعال العصبية العسية عبر الجهاز النطقى تبلغ مقدار مئات الأحداث في الثانية. وقد شدد لينبرغ على أن تنشيط العديد من عضلات في مثل هذا الزمن القصير لا يمكنه أن يتوقف على الإرادة وحده؛ بل يجب أن تكون هناك سلاسل حدثية مبرمجة سلفا تنساب بسرعة انسياب ليا. وتعتبر هذه النماذج تشكيلات حركية مركبة تمتد إلى دورات يمكن لمدتها أن تشمل مدة مقطع أو كلمة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الهضوات التوقعية في لترتيب (انقلب وتبادل الحروف لمواقعها) وجود مثل هذه النماذج. وتنتهي لوهيست إلى القول بأنه يبدو، على الأرجح، أن الحركات اسطقية مبرمجة بامصر مثلها مثل المتواليات كما يبدو أن النماذج الزمنية لهذه المتواليات اسطمية تتصانف مع الوحدات اللسانية وأن هناك وحدة أساسية، من حجم المقطع، تتحقق فيها هذه النماذج الرمنية⁽⁹⁶⁾.

94 نفسه ص 40

Lehiste. I, (1970) P 7-8 (95)

(96) نفسه ص 9

أما المسألة الثانية فتتعلق بالتقطع الزمني للحركات البطمية أو بالمد وصينه بالخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالقطع. وهكذا، وبما أن الأمر يتعلق بالسرعة التي يحد بها الحركات النطقية، وإذن وجوب تعيين الحدود المصوى التي تمر عليها أعضاء النطق، فإن للنطق رمنا ينبغي ببيانه والكشف عنه، وهي هذا السياق، لحصت لوهيست بعض الأعمال التي أياست عن عدد حركات أسلة للسان في الثانية، وعدد حركات مؤخره، وعدد حركات الشفتين وغشاء الحنك لتنتهي إلى استنتاج مفاده أن أسلة اللسان هي العضو الناطق الأكثر قابلية للتحرك، وأنه كلما كانت البنيات المستخدمة أكبر كلما كانت استحداثها أبسط^(٩٧). وهكذا ترى أنه يمكن للمرء أن يسلم بأن السرعة يحددها تحديداً تماماً حجم أعضاء النطق وكتلتها وشكلها، وما دامت أسلة اللسان هي الصغرى فإن سكونها أقل من سكون الأعضاء الناطقة الأخرى^(٩٨). ويؤكد بيركل ثلاثة أشياء:

- (١) إمكان تأويل الآثار المدية باعتبارها تعود إلى الخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالقطع، (٢) ارتباط سرعة حركة السيات النطقية المختلفة بعدد من العوامل المختلفة، (٣) استراتيجيات المتكلمين ودورها في مراقبة السرعة.

ففيما يتصل بالعانب الأول، يذهب بيركل إلى القول بأن المدد المتأصلة تقيد بها عوامل مثل الانرياح النطقية وخصائص الاستجابة الدينامية للأعضاء لناطق وقدرات سق المراقبة الحركية وقدرات الإواليه السمعية على إعادة إنتاج الخاصيات الموسوعة لزمن الملامة^(٩٩). ويؤكد أنه من الممكن بالنسبة للعلاقات الثنائية الوجهة (التفاعلات الأمامية والخلفية) أن يتم التعسر عنها برفقة البرمجة المسبقة، بواسطة التقطيع الزمني للحركات النطقية، أي أن هناك آثاراً مدية يمكن تأويلها باعتبارها تعود إلى الخاصيات الفيزيولوجية للنطق بالمطع "السابقة" أو اللاحقة. فالمدد العظمى للمصوتات غير المميزة

(٩٧) نفسه ص ٦ - ٧

(٩٨) نفسه ص ٧

Perkell, J. S. (1980, P 348-399)

هو يسمياً أي تسبق صوامت مجهورة (يوصفها تعارض صوامت مهموسة) يمكن أن تكون ذات صلة بالحاجة إلى الاشتغال على الضغط الهوائي الأسد راحر لهم ولدي بقرن بالوقفصة المهموسة وذلك من أجل حركات إغلاق أسرع وأقوى ويمكن للمدد الأكثر طولاً للمصوتات التي تسبق الاحتكاكيات (باعتبارها تعارض الوقفيات) أن تكون ذات صلة بالحاجة إلى تشكيل بطني أكثر دقة بخصوص الاحتكاكية. ويمكن أن يتسبب في ترايد مدة المصوت مع حركة موضع النطق بالصامت اللاحق من شفوي إلى لثوي إلى حكي تريد درجة استلزام العضو الناطق بالصامت في إنتاج المصوت و/أو الإسراعات الممكنة أقصى المختلفة لحركة العضو الناطق. وبالنظر إلى العدد الصامتية، فإن لطول الأكبر الظاهر للوقفيات الشفتانية يمكن أن يعود إلى الحرية النسبية لشفيتير وانفك الأسفل انطلاقاً من استلزامهما في القطع المجاورة. ويمكن لطول الأكبر للوقفيات المهموسة (باعتبارها تعارض نظائرها المجهورة) أن يكون ذات صلة بالحاجة إلى زمن كاف لإنعاز خطة الإبعاد المزماري وتقريبه لمقترنين بالصوامت المهموسة. كما يشير بيركل إلى أن هناك تفاعلاً مهماً بين موضع النطق ومدة الإغلاق ومدة زمن بداية الجهر اللاحق بالنسبة لوقفيات المهموسة. مدة الإغلاق زائد زمن بداية الجهر ثابتة في الظاهر، إلا أن مدة الإغلاق تتناقص ومدة زمن بداية الجهر تتزايد بسبب تنقل انطلق لصامتي من شموي إلى أسفاني إلى غشائي. ويمكن للمدة الإجمالية (إغلاق + زمن بداية الجهر) أن تحددها خطة الإبعاد والتقريب المزماريين. إن زمن بداية الجهر الأطول بشكل متزايد الواقع بعد الوقفيات الأسفانية والغشائية يمكن أن يكون ضرورياً للحيلولة دون الجهر حينما تكون كتلة اللسان ما تزال تنص نحو الشكل المصوتي اللاحق⁽¹⁰⁰⁾.

كما يرى أن المعطيات المصلة بالمدد والحركات البطيئة بوحى س
هناك قبودا مصلة بما هو فيزيائي وفيزيولوجي يؤثر في المدد المصاصة وهي
أثار لتقطع الزمنى المتوقف على سياق المستوى القطعي وهي (1) لعلاقات
المتبادلة بين سرعة الحركة وضبط نهاية الحركة، ومقدار الانرياح و لقوى
لمطلوبة، (2) التفاعلات الميكانيكية والتشريحية بوصفها تؤثر في وطائف
أعضاء النطق المستقلة في القطع المتجاوزة: (3) السرعة الممكنة انفصوى
لحركة اعصو الناطق⁽¹⁰¹⁾. ومن جهة أخرى، ذكر بيركل أن للعامل غير اللساني
في لسرعة في التكلم تأثيرا على التقطيع الرمنى للتعليمات النطقية
ومقدارها، ويبدو أن هذا التأثير يتوقف على عوامل متعددة. فقد أمانت
الدراسات التي أجريت حول آثار السرعة في التكلم إمكان حصول قصور
حركات اللسان عن الأهداف المصوتية في السرعة المتزايدة. وتكشف
الشفتن عن آثار السرعة في التكلم التي تختلف بالنسبة للمصوتات
والصوامت. ويبدو أن تنامي السرعة ينتج قصور الأهداف المصوتية. كما تبين
أن الزيادة والنقص معا في سرعة المك الأسفل وكذلك القصور يكونان مرفقين
بسرعة كبيرة في التكلم، وأن آثار السرعة تعتبر وظيفة قدر مطلوب من
الانرياح، وجعلت الزيادة في السرعة غشاء الحنك ينتج زيادة في القصور ولا
ينتج زيادة في السرعة، ويبدو أن السلوك الدينامي للبنيات الحنجرية يعتبر
سرعة غير مستقلة. لقد افترض أن القصور يعود إلى خاصيات الاستجابة
لمحدودة لأعضاء النطق، وأن سرعة التكلم تتوقف على السرعة التي يمكن أن
تشرح بها التعليمات العصبية إلى حركات نطقية. وبالفعل، فإن هذه العوامل
يمكن استلزامها في آثار السرعة⁽¹⁰²⁾. وفيما يصل بالنقطة الثانية. يلاحظ
بيركل أن سرعة حركة البنيات النطقية المختلفة ومداها يبدو أن مرتبط بعدد
من العوامل بما في ذلك المسافة الواجب قطعها، والصفط الداخل هموي

* (10) بقعه من 349-350

(102) بقعه من 350

حلال، يتاح الصوامت الوقفية، والمفاعلات بين أعضاء النطق، والسر، وسرعته لتكمّل. لقد نبين أن التقطيع الزمني لبداية النشاط العضلي المعنى للسهم، بالنسبة للوقيات الشفوية التي يعقب المصوتات في السويدية يربط بالمسافة الطيفية أي أنه كلما كان المصوت أقل استدارة كلما شرع النشاط العضلي مبكراً بخصوص انطباع الشفتين. وبالنسبة لعضلات اللسان، تبين أن لمدة الكبرى للمصوت الواقع قبل الصوامت المحهورة (في مقابل الصوامت لمهموسة) تتضايّف مع النشاط العضلي المتصل بمصوت أطول⁽¹⁰³⁾ كما لنقطة الثالثة المشار إليها أعلاه فتخص كون المتكلمين المحتالين يوظفون ستراتيجيات مختلفة في مراقبة السرعة، ذلك أن بعض المتكلمين يريد في سرعة الحركة في السرعة الكبرى مع أقل قصور حاصل، بينما يحتزل البعض الآخر انزياح الحركة منتجا القصور⁽¹⁰⁴⁾.

وفيما يتصل بالعوامل الصوتية التي يمكنها أن تؤثر في مدة الأصوات الطعوية، ذكرت لوهيست أن مدة القطعة يمكن أن تحددها طبيعة القطعة ذاتها، أي موضع النطق وطريقة النطق، فعلى مستوى المصوتات، ومن وجهة نظر موضع النطق، كشفت لوهيست أن مدة المصوتات تبدو متضايّفة مع عمو اللسان، ذلك أن المصوت العالي يكون أقصر من المصوت المنخفض، ومن المحتمل جداً أن تكون الاختلافات في طول المصوت حسب درجة الانفتاح مشروطة فيزيولوجياً، وإذن تشكل كلية صوتية. إن الطول الأكبر للمصوتات المضممة يعود إلى المساحة الكبرى للحركات النطقية المستلزمة هي إتاحتها، ويحدث في اللغة الانجليزية أن يؤثر جهر الصامت الواقع بعد لمصوت تأثيراً هويّاً في مدة المصوت السابق⁽¹⁰⁵⁾. كما لخصت لوهيست دراسة فيشر بورغونسون (1964) مؤكدة أن طول مصوت ما يتوقف على مساحة حركه

(103) نفسه ص 109

(104) نفسه ص 104

(1970) P 18 19 105

‘عصاء’ النطق المطلوبة من أجل أن ينشأ انطلاقاً من موقع مصوتي إلى موقع لصامت اللاحق. فكلمة كانت مساحة الحركة أكبر كلما كان المصوب ‘طول’ وهذا هو ما يفسر كون كل المصونات تكون أقصر قبل /b/ منها قبل /d/ و /g/،⁽¹⁰⁶⁾ ومن جهة أخرى، فإن المصونات الأمامية تكون أطول قبل أشمويات وشمويات منها قبل الأسمانيات، وتكون المصونات الخلفية أشد طولاً قبل لشمويات وأشد قصراً قبل الشمويات، فكلمة كان موضع النطق بجهير أبعد من موضع النطق بالصامت اللاحق، كلما كان الجهير أطول⁽¹⁰⁷⁾. كما ذكرت لكاتبه أيضاً أن فيشر يورغونسون (1964) قد كشفت أن مدة النفسية تتوقف على عاملين: موضع النطق بالصامت والنوعية الصوتية للمصوت اللاحق⁽¹⁰⁸⁾. أم من وجهة نظر طريقة النطق. فقد أثبتت لويسست، انطلاقاً من الدراسات التي عتمدت عليها، أن المصونات، في اللغة الإنجليزية، تكون أكثر قصر إذا وقعت قبل الوقفيات المهموسة، وأن مدتها تتزايد حينما تنتمي الصوت الموقفة بعد المصوت إلى الأصناف الاحتكاكية المهموسة والأنفية ووقفيات المجهورة والاحتكاكيات المجهورة⁽¹⁰⁹⁾. وهما يتصل بلمح النبر، لاحظت كلات (1974) أن هناك فقط اختلافات مدية قليلة قد لوحظت بين القطع في المقاطع الحاملة للنبر الأولي وتلك الحاملة للنبر الثانوي مثلما أسنده نسق قواعد تشومسكي وهالي. إلا أن المصونات المنبورة تكون ذات مدة أطول من نصر المصونات حينما لا تكون منبورة. وتكون المصونات غير المنبورة أقصر مدة، وذلك هي اللغة الإنجليزية، سواء تم احتزالها إلى صوت أم لا⁽¹¹⁰⁾.

(106) نفسة ص 20

(107) نفسة ص 21

(108) نفسة ص 22

(109) نفسة ص 24 انظر أيضاً: 140 Lisker, L. (1978) P 133

(110) Klatt D. H. (1975) P 131 (1.0

وفي ما يخص مدة الصوامت، من وجهة موضع النطق، فقد اتفق أغلب الباحثين على أن الشفويات أطول من اللثويات والعشائيات، وإن كانت معطلة. الكثير من اللغات نرز بعض الحلاف حول العلاقة بين اللثويات والعشائيات، فلا بد ثما انغلاق أطول، بينما يكون الاحلاف بين /d/ و /g/ غير متسق^(١١) وهكذا. فإن هناك بعض الاتفاق فيما يتصل بموضع النطق بالشموي. بينما يبدو لترتيب النسبي لمدد الأسنانيات/اللثويات والعشائيات متنوعا سواء مع لموضع أو مع اللغة^(١٢). أما من حيث طريقة النطق، فيبدو أن الاحتكاكية يمكن أن تكون أطول من صوت يستلزم إغلاقا، إلا أن ذلك ليس دائما هو ما يحدث. فقد وجد هينطوهت (1961) أن الاحتكاكيات غير المجهورة تكون دائما أطول من أية صوامت أخرى. وذلك في اللغة السويديّة وهو يقارن الانفجاريين /p/ و /t/ مع الاحتكاكيين /t/ و /s/ إلى أن /p/ و /t/ مدة أطول من الاحتكاكيين /f/ و /s/ - وذلك في قائمة من الكلمات المنعزلة. أما في قائمة جمل ما، فإن لاحتكاكيات غير المجهورة إما ألا تكشف أي اختلاف دال عن الانفجاريات وإما تكون أطول منها^(١٣). غير أن لوهيست قد لاحظت، في دراسة لها عن اللغة الأسطونية (1966)، أن /s/ الواقع بين مصوتين يكون دائما أطول من انفجارية^(١٤).

وإذا نحن انتقلنا من القطع إلى المقاطع نبيّن لنا، من حيث تقطيعها الرمزي، انقسامها إلى مقاطع قصيرة ومقاطع طويلة ومقاطع زائدة الطول وفصلا عن ذلك، فقد كشفت العديد من الدراسات أن المقاطع قد تعد طويلة

(11) Lehtu, I (1970) P 27 - 28

(12) نفسه ص. 28

(13) نفسه ص. 29

(14) نفسه نفس الصفحة

وإن لم تتشكل نواتها من مصوت طويل إذ تكون المقطع المسدود أطول من المقطع غير المنبور⁽¹¹⁵⁾. كما أن المقاطع الطويلة، مثلما لاحظ ذلك بولينجر، تترع إلى أن يصير ذات طول أقصى إذا كانت متلوه بمقاطع طويلة أخرى أم إذا كانت متلوة بمقطع قصير فإنه يتعذر عليها أن تكون ذات طول أقصى فسو بذلك، أقصر⁽¹¹⁶⁾، وهذا ما أكدته لوهيست وأثبتت صحته⁽¹¹⁷⁾. ومن جهة أخرى، برهنت الدراسات على أن المقاطع المغلقة القصيرة تكون أطول من المقاطع المفتوحة القصيرة⁽¹¹⁸⁾، أي أن المقاطع الطويلة والمقاطع المغلقة متماثلة كمياً، وأن هذين النوعين من المقاطع أطول من المقاطع الحفيفة⁽¹¹⁹⁾. ويشير هنا إلى أن مدد الصوامت ناتجة عن النبر المسدود إلى مصوت المقطع الذي تنتمي إليه أي أن الصوامت السابقة على النبر تترع إلى أن تكون مدتها أطول من الصوامت السابقة على انعدام النبر والصوامت اللاحقة على النبر. ما عدا في المواقع التي يتوقع فيها تطويل صامت سابق على الوقف⁽¹²⁰⁾. وقد توصلت فيشر يورغونسون، في دراستها للعلاقات الرسمية في المقاطع المكونة من صامت ومصوت ذات الصوامت الوقفية في اللغة الدانيماركية، إلى أن:

(1) بالمقاطع من مص ذات الصوامت P, T, K فاصلة مفتوحة أطول من المقاطع من مص ذات الصوامت b, d, g ولها في نفس الآن انغلاق أقصر ومصوت لاحق أقصر (2) للصامت t فاصلة مفتوحة أطول وانغلاق أقصر من p. وهناك أيضاً تقصير للمصوت الذي يعقب t. أما g فله انغلاق أقصر وفاصلة مفتوحة أطول من b إلا أنه لا وجود لاختلافات جلية في طول المصوت، (3) ليس هناك

(115) نفسه ص 125

Bolinger, D. (1963) P 9 - 17 (116)

Lehiste, I. (1972) P 2023 (117)

Obstuck, D. (1978) P 37 - 58 (118)

(119) نفسه ص 40

Klatt, D. H. (1975) P 131 (120)

تعريف متسق في الطول الصامت في علاقته بالطول الموبولوجي للمصوت
بلاحق (4)، لفاصلة المفتوحة تكون أطول قبل المصنونات العالية مما هي
عنه قبل المصنونات المنخفضة، وكذلك أحيانا يكون الانعلاق وتكون
الاحتكاكيات، أيضا، أطول قبل المصنونات العالية، إلا أنه لا وجود لهذا شروع
أو صبح في حالة h و m و l و (5) للوقعتيات الشموية فاصلة مفتوحة أطول قبل
لمصنونات المستديرة مما هي عليه قبل المصنونات غير المستديرة، مع أن
الأولى عادة ما تكون أطول ويصح نفس الشيء بالنسبة لـ h و l و h و l و h و l .

وإد، انتقلنا إلى مستوى الكلمة، ألفيا الاختلافات المددية توجد في
صنف المقولات الأساسية (الاسم والفعل والصيغة والظروف والأحوال)، إذ
لوحظ، على سبيل المثال، أن الأسماء أطول من الأفعال، وقد تم عادة عروها
الاحتلاف، إلى كون الأسماء تشكل صفا معجميا كبيرا، بحيث إن الحمولة
الإخبارية التي يحملها اسم معطى تكون أكبر من الحمولة الإخبارية التي
يحملها الفعل، وذلك وفقا للافتراض القاصي بأن مدة الكلمة تعتبر مصدرا
موجبا للحمولة الإخبارية⁽¹²²⁾ وعلى العكس من ذلك، فإن الكلمات المنتمية
إلى المقولات النحوية الثابوية تكون مدتها أقل من كلمات المقولات
الأساسية⁽¹²³⁾. كما أن الصفات تبدو، في اللغة الفرنسية، أطول في الموقع
مصدر الاسم هي مقابل الموقع ما قبل الاسم⁽¹²⁴⁾. ولوحظ أيضا تطويل الظروف
في اللغة الانجليزية⁽¹²⁵⁾. وقد أوردت لويسست أن كينسي قد لاحظت أن
الكلمات التي تسبق مباشرة وفما ما تنزع إلى أن يتمدد في الأقوال مهم كـ

Jorgensen, F. E. (1979), P 63, (121)

Cooper, W. F. and Cooper, J. P. (1980) P 54, (122)

2. نفسه ص 66

124. نفسه ص 67

2. نفسه ص 62

طولها. وحسب كيتسي، إذن، فإن الكلمة التي تكون أشد ارتباطا بالوقف هي التي تتقبل طولا أقصى. إن أصل الكلمة بصير بعاقبا أقصر بقدر ما يتم نفيه إلى موقع أبعد من نهاية الجملة. وتُقصّر الكلمة حينما بصير القول أطول⁽¹²⁶⁾. ومن جهة أخرى، فإن طول القطع يتأثر بموقعها في الكلمة. فالصوائغ المقطعية المنبورة تكون أطول في الكلمات الثنائية المصطلح وتكون أقصر في الكلمات لمتعددة المقاطع، ويكون المقطع الأحادي المنبور أطول من المقطع المنبور في مواقع أخرى⁽¹²⁷⁾، وتكون مدة المقطع الأخير أطول، وهذا أمر كشفه ليندبلوم و راب (1973) في اللغة السويدية، وكشتمته لوهيست (1975) في اللغة الإنجليزية⁽¹²⁸⁾. وهكذا. فإن المقطع الواقع في موقع حتمي يكون أطول من نفس المقطع الواقع في موقع غير حتمي، كما أن المقطع الأخير في الكلمات الثنائية المقطع أو الثلاثية المقطع له مقدار أقصى من حيث امدة⁽²⁹⁾. وبذلك يمكن القول بأن موقع المقطع في الكلمة يحدد مدته النسبية. أي أن هناك علاقة مدية بين القطعة وموقعها في الكلمة التي ترد فيها⁽¹³⁰⁾. كما أشارت لوهيست (1960) إلى أن الصوائغ الاستهلاكية في الكلمة تتميز بكونها ذات طول أكبر، وأن القطع غير الحتمية في الكلمات المكونة من أكثر من مقطع واحد تكون أقصر كلما كانت أبعد عن نهاية الكلمة. ومن جهة أخرى فإن القطع الحتمية في الكلمة تنزع نحو التطويل⁽¹³¹⁾. أما كلات فقد أشارت إلى أن القطع الواقعة في المقاطع الوسيطة في الكلمات المتعددة لمقاطع تكون أقصر من نفس القطع التي قد تكون في المقاطع الاستهلاكية

(126) Lehiste I (1972) P 2023 - 2024

(127) Lehiste. I. (1984) P 107

(128) نفس نفس الصفحة

(129) نفس نفس الصفحة

(130) نفس نفس الصفحة

(131) Lehiste I (1977) P 258 - 259

وخاصة المصطلح الحنامية وذلك في اللغة السويدية كما لوحظ نصير الأثر في
لكلمات العديده المعنى الانجليزية المدمجة في اطار جملة قصيرة
كما درست المكونات الكبرى مثل الجملة وأجزائها وبسطيمها لرمي
وقد كرس كوبر و باكيا - كوبر (1980) جهدهما لدراسة التطويل على حد
المستوى ليتناولوا بالبحث المخبري والنظري العديد من العمل المحتملة
ويمكن القول معهما بأن التطويل يسند إلى وجود عدد كبير نسبيا من الحدود
مكونية¹³⁴ وهكذا، فالتطويل القطعي، بالنسبة للكلمات الواقعة في مقولات
نحوية أساسية. يقع في الموقع الختامي للمكون¹³⁵ كما أشارا إلى أن انقطع
والوقوف تطول إذا كانت تسبق مواضع حذف الإثعار الصلي والاسمي¹³⁶ وأن
مدة لفعل تطول تطويلا محليا حينما يقع في الموقع الختامي¹³⁷، وأن لتطويل
لقطعي يسبق إجراء الجمل الأساسية، وأن هناك تطويلا لما قبل لجمية،
فإذا تم تحديده على المستوى العميق للتسنيين، قبل تطبيق التشذيب، فإنه من
يكون هناك، إذن، أي اختلاف في مدة الكلمات، لكن إذا تم تحديده على
المستوى السطحي للتسنيين، بعد تطبيق التشذيب، فإن مدة الكلمة في لجمال
الغالية من الحذف ستكون، إذن، أطول¹³⁸، كما لاحظنا أنه من المعقول أن
نتصور أن المتكلمين يتحون آثار التطويل على مستوى موضع الإثعار لأعلى
مستوى مواضع حدود أخرى لأن التطويل مقتصر على مواضع الحذف
لمفترنة محمولة إخبارية عالية، وذلك بوصفها قد تكون عوفا للمستمع¹³⁹.
ومن جهة أخرى، تناول دور قواعد النقل في النقطيع الزمسي للغة. هكذا، تسر

KLATT D.H (1975), p. 130 (13).

Cooper W. F. and Cooper J. P (1980) P. 49 (15).

134 نفسه ص 56

135 نفسه ص 59

136 نفسه ص 7

137 نفسه ص 82

138 نفسه ص 88

أن القواعد الأمامية تحدد ما إذا كانت مدة قطعة الكلمة التي تسبق مباشرة موضع ليقبل تؤثر فيها تحويلات النقل: وهكذا يمكن إرجاع آثار التطويل لمحوطة هي نهاية المكون الجذري المصدر إلى وجود الجملة اللاحقة¹³⁹.
 إن القواعد التركيبية للتصدير تمارس تأثيراً منتظماً على التقطيع الزمني للغة إذ يقع أثر التصدير الأكثر جدارة بالاهتمام بالنسبة للوقف الذي يعقب مباشرة المكون المصدر¹⁴⁰. إن الأثر الأساسي للتقطيع الزمني الذي ينجم عن التصدير يعد تطويلاً اختيارياً للوقف الذي يتلو مباشرة المكون إلا أنه تطويل جوهري¹⁴¹. وقد تناولنا بالدرس، أيضاً، القواعد الحلمية لنهايتها إلى الإقرار بأن التفكيك الأيمن يكشف عن تطويل قطعة الكلمة والوقف بالمقارنة مع الجمل المراقبة المقترنة¹⁴²، وبأن الحد الفاصل بين المكون المفكك الأيمن وبقية الجملة يكون معلماً بقدر كبير من التطويل بالنسبة لقطعة الكلمة والوقف معاً¹⁴³، وأن الزحليقة لا تنتج أثراً أساسياً متسقاً على التقطيع الزمني للغة هي لحد الموجود بين المكون المقول وبقية الجملة وذلك على خلاف الأثر الموسوم للزحليقة اليمنى... وهكذا، يستتجان أن آثار التطويل بالنسبة للقواعد الأمامية والخلفية معاً مقتصرة إلى حد كبير على تحويلات الجذر¹⁴⁴، وعن التصعيد أشاراً إلى أن قواعد النقل التي تصعد مكوناً إلى حُملة عليا يوهو مقاربة أخرى لمسألة ما إذا كان التطويل يتأثر بالتمييز بين النية السطحية والنية العميقة، كما أكدنا أن الجمل المعطوفة والصلات غير المقيدة والشرطية تُعلم، هي اللغة الإنجليزية، بواسطة الفاصلة وأنها تعد بفصل تطويل مقطعي مدرك وبمضل الوقوف في الكلام العقوي: وعلى خلاف ذلك، فإن حمل

139، نفسه، ص 90-91

140، نفسه، ص 99

141، نفسه، ص 100

142، نفسه، ص 101-102

143، نفسه، ص 102

144، نفسه، ص 103

لمصطلحات لا تراقبها الفاصلة في الكتاب كما لا يرافقها التطويل الختامي في الكلام⁽¹⁴⁵⁾. وأضاف أن المتكلمين يطولون مدة المقطعين الأخيرين من فعل ما حينما يكون هذا الفعل متبوعاً بجملته فصلة هي البنية السطحية للجملة⁽¹⁴⁶⁾ ومن جهة أخرى، أقر بأن تضمين الفير التشديدي لا يريد فقط من مدة الكلمة لمشدّد عليها، بل يمارس أيضاً بعض التأثير على مدة كلمات أخرى في الجملة، وعلى وجه الخصوص، فإن التشديد القريب من بداية القول ينتج تقصير مدة الكلمات باتجاه نهاية القول⁽¹⁴⁷⁾. ثم يعودان ليسجلا أن التقطيع الزمني للقطع اللغوية في نهاية الجملة يتأثر بطول المادة اللاحقة وتعقيدها، ويوفر هذا الاكتشاف سندا للمفهوم القائل بأن التطويل القطعي يمكن أن يبرمج بوصفه عوناً للمتكلم في أن يخطط، على الأقل، بعض مظاهر المكون اللاحق، ويتأثر التطويل الداخلي للقول في حد الجملة بكل طول المادة اللاحقة وتعقيدها، إلا أنه لا يتأثر بطول المادة السابقة وتعقيدها⁽¹⁴⁸⁾. وفي الحالات التي تكون فيها رتبة الكلمات ثابتة في مركب معطوف، تظهر الكلمة الأكثر طولاً في لموقع الختامي للمركب، وعلى وجه الخصوص، فإن المعطوفات التي تشتمل على مصوتات ذات مدة أطول داخلياً تكون منجمدة في نهاية المركب لمعطوف، إن أثر التطويل بالنسبة للمعطوفات تدو وكأنها تعمل باعتبارها أيضاً عوامل بنوية، إن المعطوفات الواردة تتوفر أيضاً في الموقع الختامي للمركب على عدد أكبر من الصوامت والمقاطع مما هو موجود في المعطوفات في لموقع الاستهلاكي للمركب... ويبدو أن هذا التطويل البنيوي يوجد في عدد متنوع من اللغات لا في اللغة الانجليزية فحسب⁽¹⁴⁹⁾.

(145) نفسه، ص 106

(146) نفسه، ص 124

(147) نفسه، ص 188

(148) نفسه، ص 302

(149) نفسه، ص 256-237

هــفـد سـيـه لـفـونـاـحـي وـمـاـگـدـيـكـس أن تـعـرـضـا لـقـضـيـة طـول الـقـول وـلـلـعـلاـقـه بـيـن طـول الـكـمـات و طـول الـحـمـل و صـلـه هـذا الطـول بـالـإـسـراع، فـكـان أن اسـهـا إـلى تـسـعـيـل الأـراء الـتـالـيـة. - فـدـر ما يـكـون الـمـركـب أطـول، بـقـدر ما يـكـون أثـر تـطـوـيـر سـر "هـر"⁽¹⁵¹⁾. - يـحـتـرل النـيـر و التـغـيـم الـحـمـلـة إـلى الـمـركـب أو إـلى وـحـدات أكـبر عـمـوما، مـن الـكـلمـة"⁽¹⁵²⁾. - إـن الـإـسـراع بـالـمـركـبات يـتـوقـف عـلى طـولـهـا، فـمـركـبات الـقـصـيـرة يـتم الـبـطـاق بـها بـطـقا أبـطأ... و يـكـون التـطـوـيـل هـاـمـا هـطـف هـي لـمـركـبات الـقـصـيـرة حـقا. و يـمـكـن أن يـعـبر عـن تـوقـف الـكـلام عـلى طـول الـمـركـبات بـو سـطـة ائـدالـات الـأسـيـة"⁽¹⁵³⁾. - يـمـكـن لـطـول الـمـركـب أن يـؤـثـر فـيـه الإـسـراع"⁽¹⁵⁴⁾. - تـطـول صـيـع التـعـجـب، فـي الـغـالب، مـقـدار مـدة الـمـركـبات الـقـصـيـرة"⁽¹⁵⁵⁾.

أـم لو هـيـسـت فـقـد ذـهـبت إـلى أن الـحـمـل يـمـكـنـها أن تـشـكـل أـجـزاء مـن وـحـدات كـبـرى، وأن لـهـذه الـوـحـدات الـكـبـرى بـنـيـة هـوق-قـطـعـيـة مـمـيـزة، و تـتـضـمـن الـمـمـيـزات لـمـوق- قـطـعـيـة لـلـوـحـدات الـتي هـي أكـبر مـن حـمـلة مـفـردـة تـعـديـلا رـمـنـيا لـلـجـمـل ائـمـكـونـيـة و قـمـة تـواتـر أـسـاسـي عـالـيـة تـؤشـر لـبـدايـة الـوـحـدة، و تـسـمـي لو هـيـسـت هـذه لـوـحـدات الـكـبرى بـالـفـقـرات، و هـذا يـعـنـى أن تـحـمـيـمات الـحـمـل يـمـكـن أن تـشـكـل وـحـدات كـبـرى"⁽¹⁵⁶⁾. تـقـول لو هـيـسـت عـن صـلـة الـجـمـل بـالـمـقـرة، لـقـد بـدأت مـتـسـائـلـة عـم يـحـدث لـجـمـلـة ما حـيـنـما تـقع فـي مـواصـع مـخـتـلـفـة هـي فـقـرة ما... لـقـد بـدأت مـن ائـمـلا حـطـة الـتي مـمـادها أن الـنـاس يـتـواصـلون فـي شـرـوط ائـسـتـثـائـيـة بـو سـطـة لـحـمـل ائـمـعـزولـة فـقـط، إـن الـرـسـالـة تـكـون، فـي الـغـالب، طـويلـة و مـعـقـدة إـلى حـد ما لـتـجـامـح الـى أن تـسـيـك فـي شـكـل فـقـرة. إـن الـجـمـل فـي فـقـرة ما يـمـكـنـها أن تـرـتـبـط

Fonagy, I. and Magdics, K. (1960) P 166 / 150

(151) نفسه ص 191

(152) نفسه ص 92

(153) نفسه ص 186

(154) نفسه نفس الصفحة

Lehiste, I. (1970) P 191 (155)

بالأكيد بواسطة استعمال مثل هذه الوسائل مثل أدوات التعريف والظروف المهمة والصمائر ومتواليات من الأرمنه. ولقد كانت فرصيتي المائله من المقربات تتوهر أيضا على بنيه فوق-قطعية هي التي تشير إلى ندانة المقرب وبهايتها وتميز كتلة فقره ما [...] إنه من الممكن أن تتميز فقره ببنية تنعيمية تامة تكون النطاقات التنعيمية لجملها المكونية خاضعة لها [.] وقد كان من أحد الاكتشافات الأساسية أن الحمل المنتجة بصفة منعزلة تكون أطول من نفس الجمل حينما تشكل جزءا من فقره ما. وعلاوة على ذلك، الجملة الأخيرة من فقره قد قرئت تترع إلى أن تكون مدتها أطول من نفس الجملة الواردة في الموقع الاستهلالي للفقره أو الموقع الوسطي منها. وهذا يشبه بصفة مباشرة سلوك الكلمات في الجمل والمقاطع في الكلمات...⁽¹³⁶⁾

2.2.2.1. البعد الزمني الفيزيائي

نرى لوهيست، فيما يتصل بهذا البعد، أن المصايف الفيزيقي للتقطيع الزمني للمتواليات النطقية هو البعد الزمني للعلامة الفيزيائية. ومن وجهة نظر فيزيائية، تشكل اللغة تنوعات في النماذج الفيزيائية بوصفها دالة زمنية. إن البعد الزمني يمس أي وصف للغة - وصف الأصوات القطعية ووصف تنظيمها في المحال الزمني كما يمس البعد الزمني تحديد النوعية الصوتية. وبعبارة أدق، فإن المرء لا يمكنه أن يحدد النوعية الصوتية في لحظة من الزمن. نظر لأن نوعية الصوت تستلزم التواتر الذي يفترض الزمن في مدته أكثر مما يفترضه في مظهره المؤقت. ومن ناحية ثانية، فإن المحال الذي يتحقق فيه الملمح، حينما يؤحد الملمح الفوق قطعي للكمية بعين الاعتبار، قد يكون أكثر من قطعه صوتية مفردة، ويشغل البعد الزمني للعلامة الفيزيائية على مستويات متعددة بشكل متزامن⁽¹³⁷⁾.

Lehiste, J. (1984) P 110 - 111 (ص 57)

(1970). P 8 - 10 (ص 3)

3.2.2.1. إدراك البعد الزمني

نرى لوهيست أن المصايغ الإدراكي للبعد الزمني هو إدراك المدة وهي هذا السياق نلاحظ أن بعض الحدود القطعية يمكن تعيينها بدقة كبيرة انطلاق من استسحيالات الفيزيائية. فالانتقالات بين الأصوات ذات طرق اسطوي مختلفة تستلزم تغييرا أساسيا في النماذج الفيزيائية. أما الانتقالات بين الأصوات ذات طرق النطق المتماثلة، مثلا بين مصوتين، فيكون تحديدها صعب بكثير. وعلى العموم، فالحدود يكون تعيينها أسهل نسبيا وذلك بإحالة على المؤشرات الفيزيائية لطرق النطق، بينما لا تقدم المؤشرات المتصلة بمواضع النطق أي عون عمليا. إن الضبط الذي تتحدد به بداية قطعة ما ونهايتها سيكون لها أثر على المدة المقيسة⁽¹³⁸⁾ وقد عملت تجارب متنوعة على تحديد البعد الزمني الأقصر الواقع بين صوتين متعاقبين يمكن للمستمع أن يسمعهما في الواقع باعتبارهما صوتين وتشير لوهيست إلى أن بعض الدارسين قد أثبتوا أن البعد الذي يقع من خلاله الاندماج بالنسبة للأصوات المتعاقبة تعاقب وثيقا يتنوع بالمظهر إلى نوع الصوت⁽¹³⁹⁾. وهناك مسألة مهمة أخرى وهي لقدر الأدنى من الرمن المحتاج إليه للحسم في أي صوت من الصوتين يكون لأول - وبعبارة أخرى مسألة دور الاختلافات الحديرة بالاهتمام المضبوط في لمدة هي إدراك الترتيب الزمني⁽¹⁴⁰⁾. وتعد هذه الاختلافات مهمة أيضا في تحديد ما إذا كانت التنوعات في المدة التي تمنحها العوامل الإشرافية الصوتية شعب، احتمالا دورا هاما. وانتهت لوهيست إلى القول بأنه يبدو أن التواتر ليس به أي أثر في إدراك المدة، بينما يريد الفوتر، إلى مستوى ما، هي الميل إلى تحسين قدرة المستمع بالنسبة للتمييز⁽¹⁴¹⁾.

(138) نفسه ص 11

(139) نفسه ص 14

(140) نفسه ص 15

(141) نفسه ص 16 و 17

4.2.2.1. المساوي الزمني

يسير الأدبيات الصوتية والفونولوجية إلى أعمال رائدة في هذا المجال كل من كلاس وگرامون وأيبركرامبي. وهكذا يقول كلاس محدثاً عن الجملة الانحيرية بأنها تتكون عادة من عدد من المجموعات المتفاوتة التساوي ارمسي التي تتضمن عدداً متنوعاً من المقاطع [..] إن الأثر الإيقاعي يعد محض نتيجة آلية للملابسات اللسانية. وبعبارة أخرى، فهو يتولد توليداً عميقاً بواسطة البروعات الطبيعية للغة التي تتدخل كلما تم التكلم بأسغة إنجليزية⁽¹⁶²⁾ ويقول بعد ذلك: «إن المجموعات الطويلة، هي اللغة، قد تنزع إلى أن تكون متساوية زمنياً، على المستوى الذاتي من قبل القارئ أو المستمع بالنظر إلى عاداته اللغوية، وذلك شريطة أن تكون الملابس الأخرى غير مواتية بما فيه الكفاية»⁽¹⁶³⁾ أما غرامون فيرى أن الإيقاع هو الانطباع الذي نحس به والمتمثل في اطراد عودة الأزمان الموسومة [] وتشكل الأزمان لموسومة دائماً في اللغة بالأصوات أو بالأحرى بالصمونات [..] وتوفر لأزمان الموسومة، على العموم الأصوات التي تتميز عن الأصوات الأخرى بمداها وعلوها أو تنوتها⁽¹⁶⁴⁾ ويرى أيبركرامبي أن الكلام يتوقف على تنفس، وأن تدفق الهواء شبيه بالنفس. ويُشكّل كل انقباض عضلي والتزديد ناتج هي ضغط الهواء نبضة صدرية، وتشكّل كل نبضة صدرية مقطعاً، وبذلك يعد سبق النبضات الصدرية أساس اللغة الإنشائية. وعلاوة على ذلك، هناك سبق الحركات العضلية الشبيهة بالنفث، ويتألف هذا السبق من سلسلة مكونة من انقباضات أقل تواتراً وأكثر للعضلات التنفسية التي تتطابق أحياناً مع نبضات صدرية والتي تقويها والتي تتعصب في تزايد أهم ومفاحي إلى أن

Classe A (1939) P 132 (162)

[..] نبضة من 13

Grammont M (1960) P 137 (164)

حد هي ضغط الهواء. وهذه الحركات المقوية تشكل سق النصات لبرية فابماع اللغة، إذن، هو إيقاع هدين التسقين من النبضات. ومن ثم، والإيقاع يوحد سلما هي التيار الهوائي قبل أن تراكب عليه الصوامت والمصنوعات الواقعية التي تُكوّن الكلمات. وهذان النسمان النبصيان موحودان في كل اللغات حالما يُتكلّم بها، إلا أن اللغات تتسق بينهما بطرق مختلفة فيشأ عن تنظيمهم نوع من مختلفان من الدورية إذ يمكن لنبضات هذا السق أو ذاك أن تتكرر في أبعاد زمنية متساوية. ويمكن للنبضات المنتجة للنبر أو النبضات المنتجة للمقطع أن تكون في متوالية متساوية الزمن وهكذا يتعلق الأمر، في الحالة الأولى، بالإيقاع ذي التقطيع الزمني النبري، وفي الحالة الثانية بالإيقاع ذي التقطيع الزمني المقطعي⁽¹⁶⁵⁾. ومن جهة أخرى، يبدو أن الإيقاع كله عند أيركرامبي، على الأرجح، شيئاً ينسب، أولاً، إلى المتكلم أكثر مما ينسب إلى المستمع. إن الإيقاع اللغوي، ومن ثمة إيقاع النظم، يوجد في المتكلم، ويوجد في المستمع بقدر ما يتماهى مع المتكلم⁽¹⁶⁶⁾. ثم يشير أيركرامبي إلى أن النبض النبري يمكنه أن يرد دون أن يرافقه أي صوت، ومع أن هناك صمتاً في محل المقطع المنور، فإن المتكلم يحرك الأعضاء الناطقة مثلما يحرك لعصلات التنفسية. وهذه الطاهرة هي التي يسميها المؤلف "بالنبض النبري الصامت"، ولا يجب على المرء أن يفترض أن السر الصامت، نظر لأنه صامت لا يوجد بالنسبة للمستمع. إذ هناك نبر، حتى وإن لم يوحد مقطع مسور، وهو سر يشعر به المتكلم و"يقمصه عاطفياً" المستمع⁽¹⁶⁷⁾. وينتهي إلى عصار الوحدة الإيماعية للنثر والنظم معا هي التفعيلة⁽¹⁶⁸⁾. وفي دراسه للكمية

Abercrombie D (1964 a) P 16 - 17 (165)

(166) نفسه ص 19

(167) نفسه ص 20 - 21

(168) نفسه ص 25

لمقطعية للغة الانجليزية المبطوفة وظف وحده ايقاعية سماها بالتميلة (1961).
 أكد أن الأفعال الانجليزية يمكن اعتبارها تتوزع إلى تفعيلات ذات صول
 مساو (تقريباً) وذلك بواسطة نقرات النبض التبري المتساوية في الزمن
 وبدأ كل تميلة بنبر ويحتوي على كل ما يعقب ذلك النبر وصولاً إلى النبر
 اللاحق دون أن تشملته. وبما أن التفعيلات ذات طول متساو، كما يجب أن تكون
 ذات مدة محدودة بنبضات نبرية متساوية زمنياً، فإن عدد المقاطع في تميلة
 معطاة سيكون لها أثر مباشر على طولها¹⁶⁹. وبعد ما كشف أبيركرمبي عن
 أنواع التفعيلات الممكنة، في اللغة الإنجليزية، محدداً عدد المقاطع التي
 تحتوي عليها، رأى أن التميلة مستقلة عن حدود الكلمة¹⁷⁰. إلا أنه نص أيضاً
 على أن نمط التميلة المكونة من مقطعين يتوقف على وجود حد الكلمة داخل
 التميلة¹⁷¹. غير أن مفهوم التساوي الزمني لم يكن ليحظى بإجماع اللسانيين.
 فمن جهة، تبين انعدام وجود التساوي الزمني المطلق والتام. ومن جهة ثانية،
 أثارت مسألة ما إذا كان هذا التساوي الزمني isochrony مفهوماً موضوعياً أم
 مفهوماً ذاتياً. وبارتباط مع ذلك تم التساؤل عما إذا كان التساوي الزمني
 موجوداً في الانتاج والإدراك أم فيهما معاً. ومن جهة ثالثة، وبالنظر إلى هذا
 الاختلاف في التحديد، طُرِحَ تصوران لهذا المفهوم أحدهما ذو طبيعة صوتية
 والثاني ذو طبيعة فونولوجية.

لقد لاحظت لوهيست أن أعمال كل من شين وبيترسون (1962)،
 ويولسجر (1965) وأوكانور (1965، 1968) وليبي (1974) وأولدال (1971)، قد
 سبقت أن الأنواع المايين - نبرية تتنوع مدتها من درجة كبرى إلى درجة صغيرة.
 وأن أعب الباحثين قد رفضوا، على إثر ذلك، الرأي القائل بأن اللغة الإنجليزية

Abercrombie D (1964 b) P 78 (1969)

170 نفس نفس الصفحة

نفس ص 11

عة تتميز بالتساوي الزمني، أو أنهم حاولوا بأويل النتائج التجريبية لبأحد و
بغير لأعتبار كون التساوي الزمني التام لا يمكنه أن يوجد في الإنتاج¹⁷².

عبر أن لوهيست قد ذهبت مذهباً آخر لمستنتج من القيود المعروضة
على الإنتاج والتي يمكنها أن تؤثر على التساوي الزمني أن هناك مبرراً نحو
تساوي الزمني في الإنتاج. هكذا وضعت، من خلال مجموعة من الأعمال. أن
هناك اختلافات في حجم الأبعاد المايين نيرية في الإنتاج، إلا أن هذه
الاختلافات، مع ذلك، قليلة جداً بحيث يبدو من المعقول أن نعرض أنها قد
تكون دون العتبة الإدراكية، وإذا كانت الاختلافات دون العتبة الإدراكية، بالفعل،
فإنها اختلافات غير مميزة على المستوى الإدراكي، وانطلاقاً من وجهة نظر
الإدراك، فإنه من الواجب اعتبار إيقاع الحمل متساوياً تساوياً زمنياً¹⁷³. كما
أكدت، من جهة أخرى، أن للمتكلمين ميلاً إلى السعي نحو التساوي الزمني في
الإنتاج، وأن ذلك ينشأ من الطريقة التي يعالجون بها القيود المددية في الإنتاج.
وإذا كان المتكلمون يسمعون، بالفعل، إلى التساوي الزمني في الإنتاج، فإنه يجب
عليهم القيام ببعض التكييفات هي مدة الأصوات اللغوية ومتوالياتها. وبهذا
الفرض، فإن العديد من القيود المعروفة على المدة في الإنتاج يجب تعديلها
تعديلاً يسيراً في اتجاه التساوي الزمني، ويجب على مثل هذه القيود التي تم
تعدّل أن تُعَوَّض هي الإدراك بعية الوصول إلى تساوي زمني مدرك¹⁷⁴. إن مدة
لتفعيلات العروضية، هي الإنماج، ستختلف، إلى حد ما، اعتماداً على البنية
الصوتية للوحدات المعجمة التي تشتمل على التفعيلات العروضية. ومن
الديهي أن الاختلافات من مثل هذا النوع لا تُسمَعُ بوصفها اختلافات ذلك
أن لمستمع يجيرها. ويمكن لنفس الحريه التي لوحظت في إنتاج التفعيلات

¹⁷² Lehist. I. (1977) p. 255.

¹⁷³ نفسه ص 256.

¹⁷⁴ نفسه ص 259.

العروضية لنفس النوع أن يتم بوقع حصولها في إدراك مدة استمعيات
لعروضية لنفس النوع⁽¹⁷⁵⁾. إن لوهيست تستنتج أن المستمعين إذا كانوا لا
يشعرون، في الواقع، المقاسات الطويلة أو القصيرة في الحمل الإنجليز
لمطلوقة، فإن المقاسات يجب أن تبدو مدتها متساوية في أنظارهم ومن ثم
ماتساوي الزمن قد يكون، إذن، ظاهرة إدراكية. وحتى في الحالات التي تكون
فيها لكل الأبعاد نفس المدة، فإن المستمعين يفرعون إلى أن يسمعون بعد
الأول باعتباره أطول من الأبعاد الأخرى؛ وعلاوة على ذلك، فإن عدد الأحكام
"الأكثر طولاً" يتزايد برفقة المدة المحال عليها⁽¹⁷⁶⁾. وتصيف لوهيست موصحة
فكرتها قائلة إنه إذا كان افتراضها صحيحاً وكانت صعوبة مماثلة لأبعاد
الطويلة أو القصيرة هي الواقع قائلة لأن تُؤوّل لتعني أن الأبعاد، في مثل هذه
لحالات، يجب أن تتماثل مدتها (إذا لم تستطع القول بأن بعداً منها محتلف،
فيجب أن تكون متماثلة على المستوى الإدراكي)، فإن الاختلافات الكبيرة، إلى
حد ما، في المدة ليست، إذن، مدركة إدراكاً واقعياً. وإذن فإن لنا كامل الحق في
أن نعتقد بأن الاختلافات الموحودة في إنتاج الحمل قد تكون على الأرجح، أقل
قابلية للإدراك⁽¹⁷⁷⁾ وهكذا، فإن الجمل التي لا يتم إنتاجها بأبعاد بين نبرات
متساوية زمنياً تساوي مطلقاً يمكن، مع ذلك، أن تدرك كما لو أن الأبعاد المايين
نبرية متماثلة⁽¹⁷⁸⁾ بذلك يبدو أن هناك ترابطاً بين الإنتاج والإدراك⁽¹⁷⁹⁾. ومما
يدل أيضاً على أن هناك نزوعاً إلى سماع اللغة الإنجليزية المطلوقة بوصفها
تتوهر على درجة ما من التساوي الزمني هو أن المستمعين يميلون إلى فرص
سبة إحصائية على متواليات الأبعاد المايين نبرية على الرغم من أن اختلافاتها

Lehiste, I. (1973) P 123-4 (175)

(1973) P 257-76

7, نفسه ص 257-258

78, نفسه ص 258

Lehiste, I. (1973) P 12-4 (179)

لمدنية يكون فوق العتة الإدراكية. ويمكن تحديد مظهرين لهما صلة بهذه المسألة. أحدهما يستلزم فرض ثنية إيقاعية على متواليه ببصايات ممثلة بحيث تدو بضعة من النبضات أقوى دابيا. ويستلزم الثاني اعتبارا أدنى لمدى الأبعاد الرسمية الطويلة واعتبارا أعلى للأبعاد القصيرة وذلك كنتيجة لاحتمال سماعنا متواليات أبعاد زمنية متساوية على وجه التقريب فقط بوصفها أكثر تساويا مما هي عليه في الواقع. وهذا يعني أن للمستمعين ميلا عاما نحو تكييف إدراكهم لمدد الأبعاد الزمنية باتجاه مدة مركزية أو متوسطة؛ وهذا يساهم، بالإضافة إلى النزوع نحو فرض إيقاع على أية متواليه من الأبعاد، في إدراك إيقاع مطرد في اللغات النبرية⁽¹⁸⁰⁾.

وعلى إثر الإقرار بأن هناك نزوعا نحو التساوي الزمني في الإنتاج كما في الإدراك، نظرت لوهيست في الحطوات التي أقصت بها إلى الاستنتاج انقائل بأن التساوي الزمني يُدرج في تركيب اللغة الإنجليزية. وقد بدأت النظر في العلاقة بين التقطيع الزمني والتركيب ببحث الاستراتيجيات التي يستعملها المتكلمون لإزالة الالتباس ambiguity التركيبي للجمال الملتبسة. هكذا قامت بتحسين الوسائل التي يستعملها المتكلمون لإنجاز رفع الالتباس فقررت، بدءا أن مجموعة الجمل التي رُفع التباسها بنجاح تتألف من تلك الجمل التي يتصنيف احتلالها هي المسمى مع اختلاف في التعقيد التركيبي⁽¹⁸¹⁾. وقد تم رفع الالتباس المالح حينما زاد المتكلمون في البعد المايين - نيري الذي يحتوي على لحد المميز، وأشارت أيضا إلى أن المتكلمين قد يستعملون طرف عدة لإنحرار نفس الهدف، أي بطويل البعد المايين نيري. وبطبيعة الحال، هون الطريقة الأكثر مباشرة هي إدراج وقف ماء، إلا أن وسائل أخرى مثل تطويل

صوب قطعي أو أكثر يمسى الحد نكون منمائلة النجاح¹¹⁸. وقد أكد لو هيست أن أومالي وكوكرو ودارا - أبرامر (1973) قد حصلوا على نفس النتائج في دراسة الحمل الاعراضية parenthetical في التعابير الجبرية المبطونة. فقد وحدوا أن المنكلمير يستعملون "المفاصل junctures للإشارة إلى حضور الحصر الاعراضية ويقترن المفاصل، التي يحددها المؤلفون باعتبارها وحدة لسانية مجردة تم اعتراضها لتفسير قدرة المتكلم الأصلي على تحديد موضع بعض أنواع الحدود في قول مطوق اعتمادا على مؤشرات فيزيائية مباشرة و/أو على معرفته وتوقعاته حول القيود المعجمية والتركيبية والدلالية للغة الإنجليزية، بتغيرات في العلو الموسيقي، والتطويل المصوتي، والوقوف، وبعد نصمت هو مضايفها الإدراكي الأقوى إن هناك تضايفا تاما تقريبا بين نصمت المقيس والمفصل المدرك. ويقترح المؤلفون إمكان أن تكون المؤشرات الفيزيائية التي يستعملها المتكلمون للإشارة إلى البنية التركيبية في هذا المجال المحدود للحطاب قابلة لتطبيق أعم. لقد حدد أومالي وكوكرو ودارا - أبرامر موضع علامات الحدية في مواضع ما في متوالية خطية. دون ربطها بالبنية الإيقاعية العامة للأقوال. إن الوقوف هي المؤشر الأولي، وهي مقرونة بالتطويل القطعي وتغيرات العلو الموسيقي pitch. وقد بينت دراسة لو هيست وأوليف وستربرتر (1976) أن الترايد في البعد المابين بُري يعد علامة حدية كاهية، حتى في غياب التنغيم والتطويل القطعي المخصص¹¹⁹ لقد تم إيجاز رفع الالتباس حينما بلغ البعد المميز مدة ما، أي القيمة الفعلية التي توقفت عليها الجملة المخصوصة. وتشدد لو هيست على أن لا ندرج أية وقوف ولا ندمج تطويلا وقفيا هـا. فلقد تزايد البعد المابين بُري بمصر لريدة في مدة كل دورة عينية بواسطة نفس العامل. فالعلاقات المددنة بتقطع

(1977), P. 761, 182.

(182) نفسه نفس الصفحة

بعضها البعض تنقي نفس العلاقات. وهكذا، فإن رفع الالتباس قد أنتحه فقط تراند البعد المابين نبري. وتبين نتائج دراسة لوهيست وزمليها أن هذا مؤشر كاف، بالفعل، للإشارة إلى حضور حد⁽¹⁸⁴⁾. وقد انتهت إلى تسجيل الاستنتاج الهام لنالي. يمكن لتراند البعد المابين نبري أن يستعمل للإشارة إلى حضور حد تركيبي نظرا بالتصيط لأن هذا البرايد يشكل انحرافا عن النموذج المتوقع. إن المستمع يتوقع التساوي الزمني - يتوقع أن تعقب البرات بعضها البعض هي أبعاد متساوية على وجه التقريب. ولا يمكن لانحراف ما عن النموذج - زيادة في البعد المابين نبري أكبر لكي يتم إدراكها - أن يشير إلى حضور الحد ما لم يوجد النموذج في المقام الأول. ويمكن مبدئيا، بطبيعة الحال، لانحراف ما عن النموذج أن يستعمل ليشير إلى أي شيء. ويبدو أن التزايد في البعد المابين نبري الذي يشير، هي اللغة الإنجليزية. إلى حضور حد تركيبي بعد جرها من معرفة المتكلمين والمستمعين معا وبهذا المعنى، يدمج التساوي الزمني في نحو لغة الإنجليزية وذلك في المستوى التركيبي⁽¹⁸⁵⁾.

لقد أفضت دراسات العلاقات بين البنية التركيبية والبنية الإيقاعية للجمل في اللغة الإنجليزية إلى مسلمات حول الترابط بين الإيقاع والتركيب. إذ تعتبر لغة نشاطا إيقاعيا. فالمقاطع المنبورة تحمل القدر الأكبر من الإخبار ويدلك يكون الانتباه مشدودا إلى هذه المقاطع. ويسهل هذا الأمر بتقديم توقع ما مثل متى يرد، على الأرجح. المقطع المنبور اللاحق. إن إنتاج الحمل بهذه الطريقة التي ترد فيها المقاطع المنبورة في أبعاد مطردة يساهم في إدراك أفضل للمستمعين الذين يكون انتباههم موجهة توحيا دوريا إلى مواضع زمنية يمكن توقع وجود مقاطع منبورة فيها. وعلاوة على ذلك، فإن اقتصاص النموذج

(184) نفسه ص 261 - 262

(185) نفسه ص 262

المتوقع - أي تطويل البعد المايين نيري - يمكن أن يستعمل لنقل خبر حاسم عن
 لسة اسركيبية: أي موضع حد تركيبي إلى البنية التركيبية لحملة إنعابيه
 حتى إذن. في أول الأمر، هي نموذج التقطيع الرسمى tuning لتلك الحمه
 حينما يتم إنجاحها شفويا من قبل المتكلم الأصلي للغة. ويشير لوهيست إلى أن
 سكوت (1980). مثلا، قد ركزت دراستها على إدراك الحدود المركبة phrasal
 ومن لمعلوم أن الحدود المركبة تكون مرفقة، في الغالب، بتطويل هي نهاية
 المركب وقد سبق للوهيست (1977) أن رأت أن المستمعين يحكمزون على
 حضور حد اعتمادا على تطويل البعد المايين نيري الذي يقع فيه الحد، ويمكن
 لهذا لتطويل أن يحدته التطويل الختامي في المركب، أو بالوقف، أو بتأليف
 بينهما. ولأن لوهيست قد اعتمدت في وضعها لإيقاع الجمل على التفعيلات
 لعروضية، فقد سمت سكوت ذلك بمرضية التفعيلة. وتقترح الفرضية لمسماة
 بمرضية التطويل الختامي في المركب أن المستمعين يستعملون مدة المقطع
 المنبور الختامي في المركب المطول بصمة مباشرة، وذلك قد يكون اعتمادا
 على مقارنتها مع مدة ما مثالية يمكن توقعها إذا لم يكن أي حد مركبي
 موجودا⁽¹⁸⁶⁾. وتشير النتائج التي توصلت إليها سكوت إلى أن المستمعين يدركون
 حدا مركبيا في تفعيلة مطولة حتى حينما يكون التطويل موزعا عبر التفعيلة
 أكثر مما يكون مقتصرا على مقاطع منبورة ختامية في المركب أو على وقف
 وفي استجابة المستمعين لصيغ الحمل المعتمدة التي تحتوي على نفس القدر
 من التطويل الختامي في المركب إلا أنها تحتوي على نسب تفعيلية مختلفة
 فإنهم يؤولون الحمل تأويلا مختلفا؛ وحسب فرضية التطويل الختامي في
 المركب، فإن مثل هذه الحمل سيكون لها نفس التأويل. وبذلك يرفض سكوت
 فرضية التطويل الختامي في المركب لصالح فرضية التفعيلة⁽¹⁸⁷⁾.

Lefstic. 1 (1984) P 116-117 (186)

و 118 بعد ص 117

لقد رأت لوهيسب أن المساوي الرمزي إدراكي إلى أقصى مدى، ذلك أن مستمعين بسمعون متواليات باعتبارها متساوية زمنياً حتى ولو كنصباً أساسيات عن تساوي رمزي دون التساوي الزمني التام. وهي ترى أن لهذا الرأي سند، بحريبيبا. فقد أوضح مورتون وماركوس وفرانكيش (1976) أنه حينما نُقدم متواليات التناظرية إلى المستمعين مقرونة ببيانات هيربائية متساوية لمسافة الزمنية. فإن المستمعين لا يدركونها باعتبارها متساوية زمنياً. وحينما يسمح للمستمعين بتكييف الأبعاد الواقعة بين التناظريات المتعاقبة، فإنهم يدرجون انحرافات منتظمة عن التساوي الزمني الهيربائي قبل الحكم على لجهن بالتساوي الرمزي. وقد اكتشف هاولر (1979) أن الذوات حينما يطلب منها إنتاج متواليات متساوية زمنياً يولدون بالضبط اللاتساويات لزمنية التي يحتاج إليها المستمعون لسماع متواليات باعتبارها متساوية زمنياً. ومن شأن هذه الملاحظة أن تمضي إلى الاقتراح القاضي بأن المستمعين يحكمون على التساوي الزمني اعتماداً على إخبار هيربائي حول التقطيع الرمزي، النطقي أكثر مما يكون اعتماداً على أساس هيربائي مستقل عن النطق. وقد اعتبر دالر وهاولر (1980)، وذلك بشكل مباشر، ما إذا كانت المتواليات المتساوية زمنياً على المستوى الإدراكي ذات مصافيات منطقية متساوية زمنياً. وقد استعملوا الراسمة العصبية الكهربائية لمصل العين الدائري بينما كان المتكلمون يستجوبون لمتواليات الاختبارية المستتبطة بطريقة تقضي بأن النشاط العضلي للشفة يرتبط بانصامت الاستهلاكي في المقطع، أو بالمصوت العنبور، أو بالمصوت المنصور وانصامت الحتامى. وتشير النتائج إلى أن الذوات، حينما يطلب منها توبيد متواليات متساوية الزمن، يكون نشاطها العصبى متساوي الزمن بالفعل، وذلك بعض النظر عما إذا كانت العلامة الهيربائية الناتجة متساوية الزمن أو غير متساوية الزمن. وعليه، فحصيلته التحرية تسند تأويل الظاهرة الإدراكية على أنها مورتون ورميلاه إلى المفعول الفاصى بأن المستمعين يحكمون

على الساموي الزمني بالإحالة على نطق الناطقين متلما عكست ذلك العلامة لبرانية⁽¹⁸⁸⁾.

ومهما نكر من أمر الجانب المبراني، فإننا لا نملك إلا القول بأن العلاقة بين البارامترات الفيزيائية للعلامة اللغوية ومضامينات إدراكها (النسبة المبرانية أو اللسانية) ليست علاقة عنصر بعنصر، وأن تكافؤ بارامترين هي محل ما لا يحافظ عليه، على العموم في مجال آخر. وإذن، فقد يكون من غير مستغرب ألا يحتاج الاطراد (التكافؤ) المدرك إلى أن يقوم على اطراد (أو تكافؤ) موضوعي⁽¹⁸⁹⁾. وهذا الهاجس هو ما أدى إلى تسجيل مجموعة من الاستنتاجات نذكر من بينها، (1) أن ما يدرك بوصفه متوالية مطردة من المقاطع ليس، في أغلب الأحيان، متساوياً زمنياً على المستوى الفيزيائي، (2) أن ما هو متساوياً زمنياً على المستوى المبراني يدرك بالعكس وفي حالات عديدة، بوصفه مطرداً⁽¹⁹⁰⁾. ومن ثمة، يمكن القول بأن الإيقاع مفهوم لا عنى عنه هي وصف اللغة، إلا أن طبيعته المطردة والكرارية يجب أن يُبحث عنها وأن تُفحص على مستوى الإدراكي أكثر مما يُبحث عنها وتُفحص على المستوى الفيزيائي. وإذا كان يوجد في اللغة اطراد ما أو إيقاعية ما، فإن ذلك يوجد على المستوى الإدراكي، وقد يوجد على سبيل الإمكان على مستوى ما قبل الانتاج، لكنه لا يوجد على المستوى الفيزيائي⁽¹⁹¹⁾. وقد ذهب داور إلى شيء قريب من ذلك مدعماً تساوياً زمنياً عميقاً حينما رأى أن الإيقاع المدرك المميز للغة ما قد يحدده اسمودج ليمولوجي المتأصل للمصوتات والبيئات المقطعية وليسر بعلوه مدرج تحده الكليات الإدراكية ويحدده السلوك الحركي⁽¹⁹²⁾.

(188) نفسه، ص 18

(189) Benguerel, A - P and d'Arcey J (1986) P 27

(190) نفسه، ص 44

(191) نفسه نفس الصفحة

(192) Dauer, R (1983) P 51 - 67

نصراً: Fletcher, J (1991) P 208

1.2.3. الوقف والتفصيع الزمني للغة

يشرح الوقف، باعتباره متغيراً زمنياً ينخرط في عملية الاشتغال الصوتي على مستوى ما قبل الإنتاج، وعلى مستوى الإنتاج والإدراك، في التنظيم الزمني للغة. فكما أن الأصوات اللغوية المعاقبة تشغل أحياراً slots رمسية محسمة ومسوعة ويُنظم القول utterance وفهماً تنظيمياً زمنياً معيماً، فكذلك الوقف يشغل أحياراً زمنية مختلفة ومختلطة ومتنوعة ويساهم في التنظيم الزمني للقول، وهذا ما جعلنا نقر بأن الصمت يشكل مكوناً داخلياً للغة تفرصه مثلما يمترضها.

سنحاول، في هذا القسم، أن نعرض لدراسة الوقف، على المستوى الصوتي، لنستأول أهم ما وقف عليه علم الأصوات من مظاهر للوقف. وهكذا سنتطرق للوقف الفيزيائي، وللوقف النطقي، والوقف السمعي. كما سنعرض لصلة الوقف ببعض الظواهر التطريزية.

1.3.2.1. التعديد الفيزيائي

يشير درامل إلى أن المظهر الفيزيائي يشكل مظهراً من المظهرين الأساسيين لتحديد الوقف. وهكذا، فإن عتبة الوقف تعد متغيراً يتوقف، على الأقل، على توتر الصوت الذي يصير صفراً (اختزال مطلق للطاقة)، وعلى مدة ذلك البعد المهموس، ويتوقف، جزئياً، على النسق التحليلي أيضاً، وعلى امعدات المتاحة إن البعد الصامت أو المدة المعطاة والمكيفة التي تحقق بعض لشروط (أساساً شروط اختزال قدر من الطاقة إلى الصفر لفترة من الزمن) يمكن أن يسمى بالوقف الفيزيائي⁽¹⁹³⁾.

ومن المعلوم أن الأصوات المسماة بالوقفيات stops تتألف، على المستوى الفيزيائي، من ثلاثة أحداث: الانعلاق والانصاح والتفسيّة aspiration أحياب

(صوتاء إصدار الهواء). وخلال مدة الانغلاق يكون هناك صمت بالنسبة للوقميات المهموسة⁽¹⁹⁴⁾. وهذا يعني أن حضور الصمت يشكل مؤشرا بالنسبة للوقميات⁽¹⁹⁵⁾. وقد سبق لباستيان ودولاتر وليبرمان أن أجروا تجربة تم فيها توليد كلمة slit. وإذن تم تعديل الشكل الموجي الفيريائي وذلك بحلق ثغرة في المدة المتنامية على التوالي بين نهاية ضوضاء الاحتكاك في /s/ وبداية الحهر في [l]. - وحينما تمتد مدة الصمت إلى حوالي خمسين جزء ألف ثانية ونيف، فإن الكلمة تسمع باعتبارها Split. ويبدو أن بداية الحهر في [l] قد انقطعت انقطاعا كافيا لكي يسمع الصامت الوقفي إذا كان البعد الصامت السابق طويلا بما فيه الكفاية. وقد يبدو أن حوالي خمسين جزءا من ألف ثانية من الصمت أو من السعة المنخفضة يحتاج إلى تسبق بداية مقطوعة إذا كان يجب أن تسمع البداية بوصفها صامتا منقطعاً⁽¹⁹⁶⁾. ومن جهة أخرى ذكر بعض الباحثين أن المطياف يبين، بالإضافة إلى اختلافات العلو الموسيقي pitch والتوتر، عاملا ثالثا، لا على المستوى الإدراكي ويتعلق الأمر بما سماه بالفسحة التي تتخذ في تجسيدها سبيلين: فحوة أوسع أو فحوة أصيق بين المقاطع، ويتعلق الأمر هنا بأبعاد صمت نسبي، وتطويل للمقاطع أو تقصير لها⁽¹⁹⁷⁾. كما كتب ريب، قائلا بأن الدراسات السابقة قد اهتمت بوظيفة الصمت باعتباره مؤشرا صوتيا للحدود اللسانية، فهناك الكثير من الحجج التي تفيد بأن الفترات القصيرة من الصمت في الكلام لا تدرك باعتبارها هجوات أو انقطاعات، وإنما تدرك باعتبارها حاملة لإحبار نطقي حول انغلاق الجهاز المصوت، مثلما يرد ذلك في ترابط مع الصوامت الوقمية والمركبة affricate.. ويحتوى وصع خاص تمت

Borden, G. (1980) P 11 (194)

(195) نفس ص 31

Bastian, J Delattre, A. and Liberman, A. M. (1959) P 1568, 146

وحوارضا Liberman A. M. and Mattingly, I. G. (1985) P 15-16

Bohinger, D. and Gerstman, L. J. (1957) P 246 (197)

معالجته في العديد من الدراسات الحديثة أثر بُعد قصير من الصمت يسبق
الصوت، الاحتكاكية بوصفه مؤشرا للتعارض بين الاحتكاكية *indicatives* التي
تسهل بها كلمة والصوت المركب الذي تسهل به كلمة وقد كانت انصرصيه
انصرصيه هي هذه الدراسات تكمن في ان إدراج انقطاع لساني مرامن يمكنه ان
يحترل فعالية الصمت، سواء لأن الصمت قد يؤول بوصفه تردد مقترنا
بالانقطاع أكثر مما قد يؤول باعتباره انعلاقا بطقيا مقترنا بصامت وقفي، أو
لأن، لحد اللساني دو تأثير مشوش على تماسك أحراء العلامة التي تسبق
الصمت وتعقبه، بحيث إن وجود الانغلاقي ومدته الدقيقة يصيران غير
مميزين على المستوى الإدراكي¹⁴⁸. ويتهى ريب إلى القول بأن دور لصمت
بوصفه مؤشرا على إدراك صامت وقفي دور مردوح، فإذا كان صمت الانغلاق
قصيرا جدا، فإنه لا يمكن لأي صامت وقفي أن يدرك حتى ولو تيسرت
مؤشرات أخرى، أما إذا كان الصمت أطول، فإن صامتا وقفيا (شفويا) سيتم
إدراكه في الغالب حتى حينما لا تكون هناك أية مؤشرات أخرى¹⁴⁹.

هكذا، إذن، يتضح أن هناك وقفا فيزيائيا قد يكون أطول وقد يكون
قصرا، كما أن هناك وقفا يمد عنصرا مهما مكونا للقطع الانفجارية
explosive التي تمثل للفونيمات الانفجارية مثل /k,t,p/ إذا وقعت بين مصوتين.
ومثل هذا الوقف، كما هو ملحوظ، يرد داخل التحقيقات الفونيمية (تنوعات
فونيمات). ومثل هذه الوقوف هي التي يسميها درامل بالوقوف الدخ -
قطعة *intrasegmental*، وعلاوة على ذلك، توحد وقوف فيزيائية نرد هي حدود
لمتغيرات الصوتية، وهي وقوف لها، عادة، مدة أطول من مدة الوقوف الدخ
قطعة وسميها درامل بالوقوف الما بين - قطعية *intersegmental*¹⁵⁰

Recp. B. H. (1985) P. 427, 198

149) نفسه ص 43

Drammel R. H. 1980 P. 228, 1900

2.3.2.1. التحليل النطقي

علاوة على المظهر الفيزيائي للوقف الذي رأيناه أعلاه، والمظهر اسمعي (أو الإدراكي) الذي سنراه أسفله، بودنا الآن أن نتطرق لمظهر آخر هو المظهر لبطقي. فقد قدمت للوقف تحديدات نطقية نتوخى استعراض البعض منها، حتى يتمكن من استيعام صورة تامة عن مظاهر الوقف لموطئ لما يحب استخلاصه من ذلك. وتجمع هذه التحديدات على أن الوقف هو الصمت بحيث يعتبر وقف لإصدار الصوتي⁽²⁰¹⁾ أو لحظة صمت متساوية القصر هي إصدار الكلام⁽²⁰²⁾. أو "صمتا أو وقفا للسلسلة الكلامية"⁽²⁰³⁾ وبحيث يعتبر الوقف ذلك الناتج عن توقف شخص ما عن الكلام⁽²⁰⁴⁾ أو أن التكلم يمثل نشاطا مجردا ومنقطعا يكمن هي إصدار أصوات وصوؤاءات تقطعها فترات صمت دي مدة متنوعة⁽²⁰⁵⁾. كما أن لوقف" يحدد بوصفه صمتا يلحق انقطاعا في الإيقاع"⁽²⁰⁶⁾.

يتبين، إذن، أن التكلم ليس نشاطا موصولا ومتواصلا إذ تتخلله بقطاعات وفسحات يملأها الصمت، فالمتكلم، إذن، يصدر سلسلة من لأصوات ويتوقف عن إصدار هذه السلسلة الصوتية، أي أن السلسلة الكلامية لتي ينتحها تقطع في مواضع ما منها بواسطة فترات صمت وسكوت. وهكذا، يمكن لقول بأن الوقف يعارض الكلام ويلفيه باعتباره صمتا وسكوتا، وكان الوقف يعني توقف أعضاء النطق عن إصدار الأصوات مثلما يعني التكلم حركة أعضاء النطق لإصدار الأصوات اللغوية. فالكلام يعني حركة أعضاء النطق، والوقف يعني سكون هذه الأعضاء. إن الكلام صوت، والوقف لاصوت.

Matasci - Galazzi, E. et Pedoya-Guimbretière, E. (1987) P 108 (201)

Gahsson, R. et Coste, D. (1976) P 404 (202)

Dubois, J. et al. (1973), P 365 (203)

Pike, K. L. (1945) P 68 (204)

Delyfer M. Th. C. (1988) P 723 (205)

Halliday, M. A. K. (1973) P 109 (206)

و عندما ا على ذلك. يمكن القول بأن الوقف بحمد الاستراحة لأنه يرافو حركة ويوحى بها. ذلك أن العهد العضلى التام يرافقه. فى العالب. انعلاء مرمارى glottal أو تضيق مرمارى وهذا يعم بعصل انقطاع الإصدار لصوسى²¹⁰. وإذا كان من المعلوم أن الأصوات اللغوبة تشكّل بمصل إحراج هواء من الرنين فإنه من المعلوم أيضا أن الرنين لا يعنويان إلا على احتياطي محدود من الهواء. وحيما يستنفذ الهواء الاحتياطي. يكون لراما على المرء أن يستعيد نفسه وأن يعلا من جديد رنّيه بالهواء. وخلال هذه الفترة لا يمكن أن يتكلم²¹¹. وقد سبق لحونس أن اعتبر أن الوقوف موصوعة. أساسا. بفرض التنفس أيضا²¹² وبذلك. فانقطاع العلامة يستعمل للتنفس²¹³. وعليه. فإن الحاجة الميزولوجية إلى التنفس تجبر المتكلم على الوقوف من "جر إدخال الهواء"²¹⁴. وبناء على ذلك. يمكن القول بأن الوقف يناسب. على المستوى اشفوي. إدخالا للهواء (الذي يحدد مجموعة تنفسية) أو إعاقه تنفسية مؤقتة أو على الأقل انقطاعا للمنحنى اللحنى courbe mélodique⁽²¹²⁾. مما لا شك فيه. إذن. أن التكلم يستلزم مادته الخام المتمثلة في الهواء المحتزن في الرئتين. وبدونه تعدم قدرة الإنسان على إنتاج الأصوات إذ يحتاج الإنسان بعد استنفاده إلى جلب هواء آخر. يحتاج إلى التنفس ولكي يتنفس هو يتوقف. بالضرورة. عن إنتاج الكلام. وبذلك يكون الوقف هنا وقفا فيزيولوجيا. وبما أن عمية الكلام تستوجب حركة لبعض أجزاء الجهاز الصوتي. ومنه لجهاز لشمسي. فإن المتكلم يبذل جهدا عضليا شاملا يحتاج على إثره إلى الراحة.

François, L. (1983) P 262-267

Delyfer, M. Th. C. (1983) P 225 Passy (1906) ص 20

Jones, D. (1918) P 274-279

Garnan, M. (1990) P 120-121

Grosjean, F. and Collins, M. (1979) P 112-113

Dupriez, B. (1984) P 34-35

ومن هنا نستنتج أن التواصل الصوتي عند الإنسان، كما هو الحال عند الثدييات
 لأخرى، مدمج في التنفس⁽²¹³⁾. وقد دُرُس التنفس من حيثيات محتملة نود
 من حللها، أن نكشف عن علاقة التنفس بالوقف وبعض الوحدات التطريزية
 الأخرى، وفي هذا الإطار، أشار غارمان، في حديثه عن الرئتين، إلى أن الرئتين
 تنمدان داخل غشاء الحجاب فيجذب الهواء داخلهما وذلك عندما تتمدد
 لعصلات الصدرية وترفع قفص الصدر، ويتوتر الحجاب الحاجز ويخمس،
 وعندما تتراخي العضلات الصدرية وعضلات الحجاب الحاجز، ينحدر قفص
 الصدر وتضغط الرئتان هي الجوف فيخرج الهواء، وتصفي هذه العملية لتي
 تتكرر سكرًا إلى تنفس عادي (أو مدي). إن الرئتين لا تخرجان أدا كل لواء
 موجود داخلهما حتى في حالة الرفير الأقصى، وبذلك يمكن للتنفس المدي
 ولتنفس اللفة أن يعتبرا مقابلين للطاقة القابلة للاستعمال (أو الحيوية)
 لمتبقية⁽²¹⁴⁾. كما يلاحظ أن التنفسات ترد بنسبة تمتد من 12 إلى 20 في
 لدقيقة، وتكون لمرحلة الرفير ولمرحلة الشهيق مدة متساوية تقريبًا. إلا أن
 عدد من التغيرات تقع بالنسبة للفة، وفي الوقت الذي يبقى فيه عدد التنفسات
 هي لدقيقة ثابتًا تقريبًا، فإن المظهر الحائبي التنفسي يكون مختلفًا بصورة
 ملحوظة. ويتم الشهيق بسرعة إلى أعلى نسبة من الطاقة الحيوية، وتُطوّل
 مرحلة الرفير، وتُحمر هذا التطويل عضلات الحجرة التي تراقب لرفير،
 وعضلات قفص الصدر الوحيدة التي تعود بالتدريج إلى موضع راحتها أي أنها
 تعمل ضد (أ) الارتداد المطاطي للرئتين وقفص الصدر؛ (ب) تقلص الهواء
 لمتدفق عبر الحجرة؛ (ج) القلع الجاذبي لقفص الصدر المرتفع و لرئتين،
 وحسب يعود الطاقة الحيوية إلى مستواها المنخفض الطبيعي. يمكن لأحد
 شئ أن يحدث: إما كلام كاف قد تم النطق به طوال نفس جديد تم حله

⁽²¹³⁾ Fonagy I (1983) P 141 (2).

⁽²¹⁴⁾ Garman M (1990) P 97, 2, 4.

وما أن المتكلم يود الماضي قليلاً حداً إلى أبعد من ذلك. وفي هذه الحالة لأحيرة، فإن انقباض عضلات قفص الصدر يقضي إلى هواء آخر يدفع إلى الخارج إلى أسفل عند الحد المنخفض المطلق للطاقة الحيوية. وهكذا فإن مراقبة التنفس بالنسبة للغة، والتحول من عضلات قفص الصدر إلى عضلات الجوف والحجاب الحاجز، يمكن أن يحدّ كل ذلك التخطيط الذي يسبق ما يود المتكلم قوله. وكيف يود التعبير عنه⁽²¹⁵⁾. كما انتهى ليدفوجد، هي دراسته لسلطان عضلات التنفس خلال عملية التكلم، إلى أن قدر النشاط ونوعه يتوقفان، في نفس الآن، على الضغط فوق - مزماري supra - glottic وعلى قدر لهواء الموجود في الرئتين، وأن هناك، خلال الكلام، تصاعداً في المستوى المتوسط للضغط تحت - مزماري infra - glottic وأن هذا الضغط تحت - مزماري يعود إلى مستوى المتوسط السابق وذلك بعد التكلم ويستمر استنفس⁽²¹⁶⁾. أما فوناجي فيذكر أن الوترين الصوتيين المتقاربين، خلال الزفير، يتذبذبان ويتوقف تواتر التذبذب، في الجوهر، على الضغط تحت - مزماري. أما توتر الصوت الصادر وتواتره فيعلوان في بداية الإصدار ثم يتناقصان تدريجياً، وحيثما يساوي الضغط تحت - مزماري الضغط فوق - مزماري، فإن الصوت يقضي⁽²¹⁷⁾. ومن جهة أخرى، توصل فوناجي وماغديكس إلى أن شهيق والزفير يُعدّان عمليتين إيقاعيتين⁽²¹⁸⁾. فيما أكد أبيركرامبي أن الكلام نصات دورية تقع أحياناً على بعض المقاطع وتقع أحياناً أخرى على صمت ما. وبصير النص المطرد حركة شبيهة نبض عضلات رثني المستمع التي تراقب حرج الهواء إن الابقاع لا يوجد في الأصوات اللغوية، وإنما يوجد بالأحرى في

(215) نفسه نفس الصفحة

Ladefoged, P (1967): P 11 - 12 (216)

(1983) P 141 (217)

(1960) P 187 (218)

الحركات العضلية للمتكلم، وفي معرفة المسموع الوجدانية لتلك الحركات. ويعود أطراد "النصائح التشديدية" الذي لا يسج الربابة إلى تكرار الوقوف⁽²¹⁹⁾.

يخلص من هذا الحديث المقتضب عن نشاط الجهاز النفسي وعن دوره في عملية إساج اللمح إلى إثبات الاستنتاجات التالية: (1) قد يحدث الوقوف حينما تعود الطائفة الحيوية إلى مستواها المنخفض الطبيعي، (2) تستمر الوقوف بالعمليات النطقية الواقعة في الجهاز الفوق - مرماري⁽²²⁰⁾، (3) وقوف تنفسية أو شهيقية توحد في الجهاز تحت - مرماري⁽²²¹⁾، (4) حين تساوي لضغطين الفوق - مرماري والتحت - مرماري ينقص الصوت فيتولد بذلك الوقوف. ومن الواضح أن كل هذه الوقوف تعتبر ضرورات فيزيولوجية. وباعتبارها وقوفا تنفسية، فهي تُعدُّ حسب غارمان، عناصر لما يسميه بمتوالية التصويت⁽²²²⁾. ويمكن تقسيم هذه الوقوف التنفسية إلى: (أ) بُعد قل - شهيق وهو ينزع إلى أن يكون أكثر تواترا، (ب) مرحلة الشهيق المحددة في الظاهر تحديدا فيزيولوجيا: (ج) بُعد بعد - شهيق⁽²²³⁾.

وعلاوة على ذلك، توخما هذه الدراسات وغيرها على طبيعة نشاط الجهاز النطقي ذلك أن الرفير والشهيق يتعاقبان بصفة دورية ويتساويان، بحيث يمكن اعتبارهما عمليتين إيقاعيتين. بل إن الحركات العضلية دتها هي التي تشتعل وفق إيقاع معين لا الأصوات الناتجة عنها. وهذا ما قد يفصلي إلى نقول بأن الإيقاع ذو طبيعة بيولوجية، وهي هذا الإطار، يمكن الحديث عن النصائح الدورية التي تقع على صمت ما والتي يعيدها أبيركرامي، كما سعدنا

(219) P 99 (1965).

Berthet F (1979) P 137, 226.

١٢١ نفسه نفس الصفحة.

Garman M (1990) P 127 ٢٢.

٢٢ نفسه ص 128.

ذلك اعلاه ، إلى الإيقاع التمسى. وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن الوقف يقترن بالبيض، وبأنه جزء لا يتجزأ من الإيقاع والاطراد⁽²²⁴⁾.

ويدعونا الحديث عن التمس إلى الحديث عن المجموعات التمسية فقد أشار دانييل جونز إلى أن الغاية من الوقف تكور لأحد أمرين مهما حصل النص⁽²²⁵⁾. ثم يعترف بأنه عادة ما يستعمل مصطلح مجموعة تنفسية للإشارة إلى جملة تامة يمكنها أن تقال، بصفة ملائمة ، هي نفس مفرد ، أو إلى الأجرء الطولى، في حالة الجمل الشديدة الطول، التي يمكنها أن تقال، بصفة ملائمة، هي أنفاس مفردة⁽²²⁶⁾. وقد عاد ليبيرمان وبلومشتاين إلى الحديث عن لمجموعة التنفسية التي عرصها ليبيرمان سنة 1967⁽²²⁷⁾. فقد أشارا إلى أن هناك وظيفة أعم للنموذج الرسمي للنواتر الأساسي الذي تتم بنيفته بالنظر إلى انقيود البيولوجية للتنفس. هو نموذج النواتر الأساسي يلعب دورا في الإشارة إلى نهاية جملة ما في أغلب إن لم يكن في كل اللغات الإنسانية. ثم يلاحظان أن المحتوى التطريزي للرسالة، خلال الكلام العادي، والذي يحدده إلى أبعد حد اعلو الموسيقى المدرك بوصفه وظيفة زمنية، يشير إلى نهايات الجمل. والمصح الصوتي الذي يستعمله المتكلمون لتقطيع سلسلة الكلمات إلى جمل هو لمجموعة التمسية. ويتصور ليبيرمان وبلومشتاين أن للمجموعة التنفسية، بوصفها ملمحا صوتيا، تاريخا طويلا. فهي مشتقة من تحليل اللحن عند زمسترونغ وورد (1926) وحونس (1932) كما أن ستيتسن (1951) قد أدخل مفهوم العلامة التطريزية الأساسية المبنية فيزيولوجيا. إن المجموعة التنفسية تعد مطهرا أساسيا ومركزيا للغة لأنها تشير، على المستوى الصوتي، إلى حدود العمل. والتركيب والجملة عاملان ضروريان لوجود اللمح

⁽²²⁴⁾ انظر 17-16 P (1964a) Abercrombie D

⁽²²⁵⁾ Jones D (1918) P 274

⁽²²⁶⁾ نفس نفس الصفحة

⁽²²⁷⁾ Lieberman Ph (1967)

والمجموعة التنفسية ملتح من الملامح الصوتية الأولية الأساسية التي سوطف بوصفها مبدأ منظما لهدير العاملين⁽²²⁸⁾. ويرى الكاسان أن هذه لظرة، لقاصية بالوضع الأولى والأساسي للمجموعة التنفسية تتساق مع لإوليات المبريولوجية التي تبين شكلها وتصده. ففي إنتاج الكلام العادي، تعد المؤشرات الفيزيائية التي تميز المجموعة التنفسية العادية متيحة لأحرف أدنى عن النشاط التنفسي الضروري للحياة. إن الوظيفة، لأولية بلجهاز التنفسي الإنساني لا تكمن في توفير الهواء من أجل إنتاج الكلام. فالأوكسيجين المنقول إلى تيار الدم هو الوظيفة الوحودية الأولية بلجهاز التنفسي، بينما يعد إنتاج الكلام وظيفة ثانوية. إن النشاط التنفسي أثبت ضروري للبقاء على قيد الحياة. وفي عياب الكلام هناك نموذج سلبي متطور يكون فيه الشهيق متلوا بالزفير وذلك عندما تتمدد الرئتان وتفرغان بصفة تعاقبية، هيجبر الهواء على الدخول والحروح عبر الأنف والفم والحلق والقصبة الهوائية. وتتفرع عن الضغط الهوائي الرئوي معطيات مماثلة بالنسبة لأنواع مختلفة من الأقوال وتتوحد تماصيل اشتعال الضغط الهوائي الرئوي. إلا أن عملا يبقى حاضرا فالضغط الهوائي الرئوي، خلال مرحلة الزفير، يجب أن يكون أكبر من الضغط الهوائي الجوي. وعلى العكس من ذلك، يمين على الضغط الهوائي الرئوي، خلال مرحلة الشهيق، أن يكون أكثر انخفاصا من الضغط الهوائي الجوي. وهي نهاية مرحلة زفير المجموعة التنفسية، يجب أن يكون هناك انتقال مباحن إلى حد ما في الضغط الهوائي الرئوي من الضغط الهوائي الأكبر (الموجب) الضروري للزفير إلى الضغط الهوائي الأكثر انخفاصا (السالب) الضروري للشهيق⁽²²⁹⁾. وينقل الكاتبان، بعد ذلك إلى القول بأن لممكن إذا حرك حنجرتة إلى موضع الصوت خلال زفير ما ولم يعم بأي

Lieberman, Ph. and Blumstein, E. (1988), P 199 (228)

(229) نفسه ص 200

شيء سفير توتراب العسلات الحنجريه المختلفه، فإن التواتر الأساسى للصوت سيجدد، إذن، هبوط الضغط الهوائى الماوراء - مرمازي - وقد كان مولر (1848) أول من أشار إلى أن السببه التي يفتح بها التوتر الصوتى ويعلق، والتي تعدد التواتر الأساسى للتصويص، تؤدى وطيمه الصعط الهوى لمختلف عبر التوترى الصوتيين. وإذا حافظ متكلم ما على ممر هوائى فوق - حنجري supralaryngeal غير مسدود نسبيا واحتفظ بحنجرته في موضع تصويصى قار، فإن التواتر الأساسى سيجدد، إذن، الصعط الهوائى الرئوى. وتوجد هذه الشروط في صراخ المواليد. فتشكيل الجهار الطبقي اسوق - حنجري يُعْتَمَطُ به طوال الصراخ ويحدث التصويص إلى النهايه الحقيقيه للمجموعه التنفسيه. ويخفض التواتر الأساسى في نهايه المجموعه التنفسيه في هذه الصراخات دائما. ويتميز انخماص التواتر الأساسى لأن الضغط الهوائى الرئوى، وفي غياب نشاط متراب للمضلات الحنجريه، يسير من قيمه موجبه إلى قيمه سالبه في نهايه المجموعه التنفسيه. ويعتبر الانتقال في الضغط الهوائى الرئوى نتيجه لعمل النفس. إن شكل المجموعه التنفسيه العاديه هو شرط الانطلاق الأدنى من قيود النفس الوجودى. فعلى متكلم ما أن يولّد ضغطا هوائيا سالبا هي الرئتين من أجل إدخال الهواء. وإذا عيّنت لمضلات التي ترافق الحنجرة فقط الانضغاط الوسطى الخاص والوضع الحيدى للتصويص، فإن التواتر الأساسى سيكون، إذن، وطيفه هبوط الضغط الهوائى الماوراء - مرمازي⁽²³⁰⁾. ثم يتحدث الكاتبان عن إمكان وجود تنوعات مختلفه للتواتر الأساسى عبر المجموعه التنفسيه. وسيكون المظهر الوحيد الأكيد للمجموعه التنفسيه هو انخماص التواتر الأساسى في نهايه المجموعه التنفسيه إذ يجب على الضغط الهوائى الرئوى أن ينخفض، سرعه، في نهايه

لتنفس انطلاقاً من الضغط الموجب للحرء غير الحتامي للمجموعة التنفسية إلى الضغط السالب للشهيق. وبذلك فإن نطاق التواتر الأساسي يجب أن يجمع ما عدا إذا كان المتكلم ينجز عمليات تعويضية بعضلاته الحشرية. وفي غياب العمليات التعويضية، فإن التواتر الأساسي يجب أن يجمع وربما سبق امتكلم بداية الشهيق وفتح حشرته بانتهاء نهاية المجموعة التنفسية فإن نطاق التواتر الأساسي سينخفض، مع ذلك، بسرعة. إن الكتلة المتدبنة بلوتريين الصوتيين ستتزايد مسببة بذلك الانخفاض السريع للتواتر الأساسي. وستتخصص القوى الهوائية الدينامية والهوائية السكونية بما أن الوضع لحيادي للتصويت يصير أكثر انفتاحاً وباختصار، فإن كل ما يمكن أن يقع ليعجل ببدية الشهيق سيتسبب في انخفاض التواتر الأساسي. وهذا هو أساس المجموعة التنفسية العادية أو غير الموسومة unmarked⁽²¹⁾. وقد أشار الباحثان، من جهة أخرى، إلى أن العديد من التأويلات الإدراكية للتطير التي تعزى إلى تنوعات التواتر الأساسي يمكنها أن تعكس، بالمثل، تنوعات في مدد القطع. فمدد لمقطع الأخير للمجموعة التنفسية على وجه الخصوص يطول ويوفر مؤشراً ملحوظاً إدراكياً بالنسبة لنهاية المجموعة التنفسية⁽²²⁾. ومع أنه يظهر أن الطريقة الأسهل و الأكثر طبيعية لإنتاج المجموعة التنفسية هي حالة لمراقبة الدنيا التي تفصي إلى انخفاض حتامي لنطاق التواتر الأساسي، فإن بعض المتكلمين ينتحون نطاقات التواتر الأساسي المنخفض حتامياً ببعض وسائل أخرى (ليسرمان 1967، أو هالا 1970). فبعض الحمل العادية لبعض المتكلمين تنهي، عادة، بتواتر أساسي متصاعد أو مستو. فإذا استعمل المتكلمون لغة تنتهي فيها، عادة، الجمل العادية بـ [مجموعه تنفسية] عادية فإنهم قد يستنون المهم لأن الإخبار اللساني يُشار إليه، في الغالب، بواسطة

(21) نفس ص 200 - 201

(22) نفس ص 201

سنعمل تنوع تعارضى للمجموعة التفسيرية العادية. فالتعدد من العتات الإحصائية على سبيل المثال. نستعمل علامة تغيمية تعارضية تستلزم نطاق نو بر أساسى حتامى متصاعد أو لا نستلزم نطاق تواتر أساسى حتامى متناقص (ليبرمان 1967) كما تستلزم معدلاً إجمالاً أعلى قليلاً لسو بر أساسى. ويمكن أن يستعمل الترميز [مجموعة تفسيرية] (والذى يصح صمب على أن المجموعة التفسيرية العادية هي النموذج غير الموسوم) [+ مجموعة تفسيرية] (والذى يصح ضمناً على أن هذه المجموعة التفسيرية هي النموذج الموسوم) لتمييز هذين النموذجين. وفي اللغة الإنجليزية، يتم إنتاج لحمل الاستهامة نعم - لا. بصفة معطية، بواسطة [+ مجموعة تفسيرية] (ليبرمان 1967). ويبدو أن [+ مجموعة تفسيرية] الذى يستعمل في الجمل لاستهامة العادية نعم - لا. في اللغة الإنجليزية، يبينها تعارضها ألفيريائى مع [- مجموعة تفسيرية]. وبينما يمكن لنطاق التواتر الأساسى أن يتنوع عبر لجزء غير الحتامى لـ [+ مجموعة تفسيرية]، فإنه ينخفض في نهاية المجموعة التفسيرية. وفي [+ مجموعة تفسيرية]، لا يحفض التواتر الأساسى في النهاية. (بمعنى أن [+ مجموعة تفسيرية] تبينه القيود الـ فيولوجية - لأنه يتعارض مع [- مجموعة تفسيرية]، تبينها بوصف قيود التفسير، باعتبارها حالة انطلاق أدنى من الوظيفة الوجودية للتفسير.) إن الطريقة التي ينتج بها متكلم [+ مجموعة تفسيرية] تبدو جد معقدة. فقد برهنت العديد من دراسات على أن العضلات من قبيل قُصْبِ العظم اللامى والذى هو عصب من عضلات التي تصبط العظم اللامى، الذى بسد الحنجرة، يعمل في الغالب حينما تحدث تنوعات التواتر الأساسى خلال التصويت. إنه من الممكن أن يعمل هذا العصب والعضلات التي تعين الوضع الحادى للتصويت للحنجرة عبر الحجرة من السجل الصدرى الأكثر انخفاضاً الذى يستعمل لـ [- مجموعة تفسيرية] إلى سجل صدرى أعلى خلال [+ مجموعة تفسيرية]. ولا يموت

بحيث أن يسجلا أن حالة معرفتنا للأسس الفيرولوجية والإدراكه
مجموعة التسمية لا تختلف اختلافا كبيرا عن معرفتنا بأغلب الملامح
لصوتية المعترضة التي ناقشها الباحثان⁽²³³⁾.

يتجلى، من خلال عرض وجهة نظر ليبيرمان و بلومشتاين، أن المستمعين
يمكنون سنن العلامة التفسيرية بمنطق العمليات النطقية العميقة ومعنى - بك
أنهم يمكنون سننها بمنطق النموذج البدئي للنشاط النطقي وقد تم تحديد
هذا النموذج البدئي باعتباره الحالة الأبسط والأساسية للمراقبة العنسية التي
قد تنتج العلامة التفسيرية. وتستلزم المجموعة التفسيرية العادية لمفترضة
حالة مراقبة حنجرية دنيا عبر التنفس بحيث قد تنتج تعبيرات التواتر الأساسي
عن استغيرات في الضغط الهوائي الماوراء-مرماري. وهكذا، فمن لتواتر
أساسي للتصويت قد ينخفض بسرعة في نهاية مجموعة تنفسية حينما يتعين
تعبير لضغط الهوائي تحت-مزمري من ضغط موجب إلى آخر سالب من
أحل حب الهواء إلى الرئتين خلال الشهيق⁽²³⁴⁾. ومن جهة أخرى، يمكننا لقول
بأن المجموعة التفسيرية العادية قد تكون، وفق ما صرح به ليبيرمان و
كاترين هاريس و ماسايوكي سواشوما، أساس النطاق التفسيري عند
جونس (1932) وأرمسترونج و وورد (1926) باعتباره اللحن ١، وعند بايك
(1945) باعتباره الوقف //...⁽²³⁵⁾ وعلاوة على ذلك، فإن هذا المرض يفصح
عن أن الغاية من الوقف تكمن في احتلاب النفس، وأن المجموعة التفسيرية
تشير إلى حملة تامة أو إلى أجزاء طويلة، وتشير إلى حدود الجمل. وهذا ما
يجعل الوقف - وبالضبط نوعا منه - متربعا عن مفهوم المجموعة التفسيرية،
وبذلك صرح الحديث عن وقف تنمسي.

(233) نفسه من 301 - 313

Lieberman, P. Harris, K. S. and Sawashuma, M. (1970) P. 38-234

(234) نفسه نفس الصفحة

1. 2. 3. التحليل السمي

يحدد كوو و بلوخ الوقف تحديدا إدراكيا فيذهب إلى أن مصطلح "وقف" يجب أن يفهم باعتباره يعني وفقا إدراكيا لا غير بما هي ذلك الوقوف لني ارتئي أنها موجودة مع أنها غير بينة في النقل الميزيائي⁽²³⁶⁾. ويؤكد الكاتبان أن "الوقف يوحد على مستوى الإدراك إذا كان خمسة ملاحظين من أصل عشرة أو أكثر من خمسة قد أقرروا به"⁽²³⁷⁾. ويتابعان قائلين "حتى في حالة تلك الوقوف التي توجد فوق معيارنا الاعتباري، تبين مقارنة إقرارات لملاحظين والتسجيل الميزيائي أن بعض هذه الوقوف الإدراكية قد وجدت، في مواضع لا وجود فيها لانقطاع فعلي للطاقة اللغوية الميزيائية، كما يبين ذلك من جهة أخرى، أن بعض الانقطاعات الطويلة سببا للطاقة الفيزيائية، لا تُستكشف باعتبارها وقفا"⁽²³⁸⁾. ولأن اهتمام الملاحظين مورع بين اكتشاف الوقف وإدراك معنى السياق، كما يقول الكاتبان، فإن العوامل المتداخلة التي تتسبب في توهم وقف ما قد تكون لسانية إلى حد كبير⁽²³⁹⁾. وهذا هو ما حد بالكاتبين إلى افتراض انعدام تناظر عنصر بعصر بين الوقوف المقرر بها والوقوف المدركة. وفي هذا الصدد، يقولان: إذا كانت الوقوف اسموية تُبرز لعيان المركبات التركيبية حسب الاستعمال اللساني المقبول، مثلما تقوم بذلك هي أغلب الأوقات، فإنها لا تطرح أي مشكل بالنسبة للملاحظين. أما إذا لم يكن هناك وقف موضوعي في موضع يتبأ به فيه سبب لساني قوي، فإن الملاحظين يمكنهم، في الواقع، أن يهتدوا إلى الإقرار بوقف إدراكي. وعلى عرر ذلك، إذا ورد وقف موضوعي في مركب لا يتبأ به فيه سبب لساني، فإن الملاحظين قد يمشلون في ملاحظته حتى ولو كانت مدته عظيمه وهذا،

Cowan, J. M. and Bluch, B. (1948) P 96 (236),

(237) نفسه ص 90

(238) نفسه ص 92

(239) نفسه ص 90

بطبيعة الحال. تفسير حد واضح، وهو تفسير يعمل عوامل العارض الهامة
تعلو الموسيقى والتوتر للمضاي المطروحة: إلا أنه يبدو مصيرا صحيحا
فيما يخصه (240).

أما غوليش فتقول: لقد مفهمنّا العناصر القطعية الواردة هي حدود
الحسن وعلامات التذكر باعتبارها علامات المتكلم للسامع إن ما تدركه أذن
لسامع يعد، إذن، حاسما بالنسبة لملاحظاتنا. فيما لا يعد كذلك ما تسحبه
آلة وقد يكون من غير الملائم أن يرغب المرء في تصحيح الإدراك السمعي
لذتي بواسطة تسجيل آلائي موضوعي⁽²⁴¹⁾. ومن الملاحظ أن غوليش تصرّض
أن أذن الذات المستمعة إلى الخطاب الشفوي وأذن المُخْتَبِر التي تتوقع أوقوف
تدركن نفس الشيء. وعلى عرار ذلك، يمكن للمرء أن يسترص أن أذن المتكلم
وأذن السامع تدركان نفس الشيء وهذا يعني أن الافتراضين معا يستلزمان
تناظر عنصر بعنصر بين إدراك الوقف والإقرار به⁽²⁴²⁾.

أما أوكايل فيميز بين طائفتين مميّرتين من المتغيرات التي تُطرأ عليها
بوصفها تؤثر على الإقرار بالوقف. وتتضمن طائفة منهما المتغيرات الفيزيائية
(مثل المدة المقطعية والطاقة الفيزيائية والسوعية المحسوسة بالإصافة من
امدة الواقعية نفسها). وتتضمن الطائفة الأخرى المتميزات أمانة عن
المعرفة اللسانية (مثل التركيب والدلالة)⁽²⁴³⁾.

ويذهب درامل في تحديده للوقف السمعي إلى أنه "عبارة عن شيء
ينحطى عتبة ما للإدراك.. "فهناك" أو يجب أن يكون هناك - اتفاق عام على

(240) نفس ص 92 وما يليها

(241) Gülich, E. (1970) P 277

بقلاعي O'Connell, D. C. (1988) P 219

(242) O'Connell, D.C. (1988) P 215 - 216

(243) نفس ص 221

كون ائنة السمعيه هي بمثابة متغير تذاوني متفرع على الأقل عن (1) سياق صوبي فوبولوجي (2) وسياق مركبي (3) وسياق دلالي (4) ومدة موصوعية للوقف⁽³⁴⁾.

تكشف هذه الصوص التي أوردناها عن جملة من القصايا الشائكة لمرتبطة بتحديد الوقف وتحديد المعايير المعتمدة في الكشف عنه وصلاته بالسياقات المتنوعة. وهكذا، فإن الوقف يبدو ذا طبيعة إدراكية لا غير، وإن، فهو لا يستلزم وجودا ماديا موضوعيا (فيريائيا). ومن ثمة، يمكن القول بأن لوقف لا يشترط بالضرورة انقطاع الطاقة اللغوية، كما أن ورود هذا الانقطاع لا يستوجب الوقف. والمعيار المؤكد لهذه الطبيعة الإدراكية للوقف يعود إلى إقرار أغلبية الملاحظين به - إلا أن الإقرار بطبيعة الوقف الإدراكية لا يمكنه، مع ذلك، أن يلقي من الحسابان وجود وقف غير مدرك، ومؤدى ذلك أن هناك عوامل توهم بوجود وقف. وهذه العوامل فيما يرى كووان وبلوخ، قد تكون عوامل لسانية. وهذا يعني، فيما يعنيه، أن هناك وقفا مدركة ووقفا مقرر بها تفتقد أي تناظر بينها. وهكذا، فإنه قد يوجد سبب لساني قوي يتبأ بوجود وقف ما في موضع ما، إلا أنه لا يوجد أي وقف موصوعي. كما أنه قد يوجد وقف موصوعي في مركب يخلو من أي سبب لساني يتبأ بمثل هذا لوقف. وعليه، فإن الملاحظين، في الحالة الأولى، يدركون أن هناك وقفا - وهو وقف إدراكي - وإن لم يكن وجوده وجودا موضوعيا، بينما يفشلون، في الحالة الثانية، في ملاحظة الوقف حتى وإن كان وجوده وجودا موضوعيا. ومن ثمة أمكننا القول بأن لوقف الإدراكي صلة بالعوامل اللسانية.

ورداً على كانب غوليش تفر بالآ صلة للإدراك السمعي الداني بالتسجيل الآلاسي الموصوعي، ويؤكد أن أدن المستمع وأدن المختبر تدركان نفس شيء.

هنا ترى أن هناك تناظراً بين إدراك الوقف والإقرار بالوقف. إلا أن الإقرار به حسب أوكايل يخضع لتأثير مجموعتين من العوامل والمتغيرات عوامل ومميزات فيزيائية، وعوامل ومتغيرات لصيفة بالمعرفة اللسانية ويختصر أوكايل إلى أن الاستنتاجات الواجب القيام بها من الدراسات الحديثة يجب أن تكون على نحو واضح كما يلي: (1) إن الأدبيات الأرشيفية التي كانت تعتمد على الإقرار الإدراكي الحاصل بوقوع الوقف و/أو مدته لا يجب قبولها دون نقاش. (2) إن الحاصيات الميزيائية واللسانية للمتن تؤثر على الإقرار بالوقف بطرق معقدة. (3) إن القدر الأكبر من الأبحاث يحتاج إليه لعزل الآثار المركبة لهذه المتغيرات المتنوعة المستقلة⁽²⁴⁵⁾. ومن الجدير بالذكر، هنا، أن إقرارات المستمعين بإدراك الوقف هي الخطاب المطوق قد تم استعمالها وتفضيلها على القياس الفيزيائي لوقوع الوقف ولمدته وذلك بدعوى أن الآلات لم تتيسر بعد لتحديد الوقوف وقياسها. وعلى الرغم من تيسرها، فقد استمر استعمال الإقرارات الإدراكية بصرف النظر عن صحة منتظمة للعلاقة بين الإقرارات وقياس الموضوعي. وفي هذا السياق يمكن فهم قولة غوليش المشار إليها أعلاه والتي تنص على أن الرغبة في تصحيح الإدراك السمعي الذاتي بواسطة تسجيل آليات موضوعي قد تكون غير ملائمة. وقد لحصت رويسترا لعلاقات بين إقرارات والملاحق المتيسمة للوقوفات ولسياقها اللفظي، مطلقاً في ذلك من بحث كووان وبلوخ المشار إليه أعلاه وبحث مارتيمس (1970). فقالت "لقد تم دائماً اكتشاف الوقوف الطويلة ولم نحتاج، لتفسير ذلك، إلى متغيرات أخرى. بينما يعتمد اكتشاف الوقوف القصيرة على مؤشرات لسانيه"⁽²⁴⁶⁾. كما أشارت بوشير، في نفس الإطار، إلى أنه بينما لا تُسمع الانقطاعات بين المجموعات السمية إلا من قبل 75 ٪ من المسمعين إذا كان طولها يبلغ على وجه التقريب

O'Connell, D. (1988) P. 235 (245)

Rochester, S. R. (1975-1976) P. 3 (246)

220. حرءاً من الألف في الثانية، فإن الانقطاعات داخل المجموعات السعمية تسمع من قبل نفس النسبة حينما يبلغ طولها 80 حرءاً من الألف في الثانية⁽²⁴⁷⁾ ما أد مس (1979) فقد عثر على موجيات خاطئة وذلك حينما قد يُفسر فمط تنوع لمدة المقطعية والطاعة الميزيائية أو تنوع نوعية المصوب الإقرار الإدراكي للوقوف⁽²⁴⁸⁾. وإذا صح ذلك، فإنه يصح القول بأن القرارات بالوقف تحسب عن معطيات الوقف المقيسة موضوعيا باعتبارها تعود إلى عدد من لمتغيرات المستقلة. وهذا ما قد يدفع المرء إلى أن يستنتج أننا نتوفر الآن على حجة موثوق بها إلى حد بعيد مفادها أن عددا مهما من الموجيات الخاطئة ولسالبات الخاطئة وبخس تقدير المدة والمغالاة في تقديرها يُعدي مثل هذه لإقرارات. إن اللمة الطبيعية المعنية. والبراعة الأهلية وغير الأهلية (أو الافتقاد التام من ذلك المصدر) للمقر، وفترة مدة الوقوف الفعلية، والتركيب، ولتطويل المقطعي، والارتفاع، والتنظيم، والبرامترات الزمنية مثل الإسرع لنطقي والمدة الأساسية للوقوف العملية هي المتن، كل ذلك يتعاون ليؤثر على هذه الإقرارات. إن استعمال الإقرارات الإدراكية بالنسبة لتحديد ورود الوقف وتقدير مدته، مقابل إقصاء القياس الآلاتي، يمد غير مبرر. ذلك أن المدرسة قد أفضت إلى معطيات مثيرة للجدال وإلى تأويل مصلل للمعطيات على مدى عقود عديدة. وتسلمنا مثل هذه الانتقادات إلى أن الإقرار الإدراكي العالصر بوقوع الوقف أمر قابل للنقاش وللجدال ولا تسنده أية مسوغات، إذ لابد من الأح بعين الاعتبار مجموعة من العوامل التي تؤثر على الإقرار بالوقف، وهي عوامل تعود، في نهاية الأمر، إلى الخاصيات اللسانية والفيزيائية للنصر المبطوق. وبهذا الصدد، فإن تعريف درامل للوقف السعمي ذي الصلة بالعنية

Buscher A (1981) P 205 (247)

Adams C (1979) (248)

مقاله O'Connell, D. C (1988) P 221

السمعية يشير إلى اغترار إدراك الوقف أمراً شديداً العقيد، ذلك أن الوقوف لا تدرك إلا بقدر ما تكون سياقة. ومن ثمة وجب الإلمام بهذه السياقات لمحتمة.

وباحتصار، يمكننا القول حول المعالجة الصوتية للوقف بأن له محددات متباينة، لكنها تتضافر جميعها من أجل تيسير الوظائف الوقفية المتعددة اللسانية وغير اللسانية. وقد بدا لنا أيضاً، من خلال ما سلف، أن لوقف علاقات متنوعة وربما علاقات اقتران مع عدد من الظواهر التطريزية، وقد كان عامل الزمن العامل الجامع بين هذه الظواهر ومن جهة ثانية، كان للإشارات المبثوثة، هنا وهناك، عن الإيقاع الدور الموحه وربما المحدد بمعالجة الوقف، فقد تبين أن الوقف جزء من بنية إيقاعية مستقلة عن التركيب بنفس القدر الذي تبين فيه أنه جزء من بنية إيقاعية خاضعة للتركيب.

وعلى العموم، فإن علم الأصوات قد ألح على أمور أساسية نذكر منها:

- العناية بمفهوم الزمن في اللغة:

- إحاطة الرمز بظواهر تطريزية مختلفة، ومن ثمة الكشف عن صلاتها

العميقة الخفية:

- إثارة الانتباه إلى الإيقاع في اللغة وإلى مجموعة من بنياته الصرعية،

ومنها بنية الوقف.

1-3. الفونولوجيا والوقف

1-3-1. المفصل والوقف

يمكننا، بادئ ذي بدء، أن نقول بأن التمثيلات الصوتية باستطاعتها أن

توفر لنا مجموعة من الوسائل القادرة على أن تخبرنا بمتى ينتهي عنصر ومتى

يتدرج عنصر آخر لاحق. وهذا يعني أننا نجد في السلسلة الصوتية علامات سير إلى نهاية العمل، ونهاية المجموعات، ونهاية الكلمات الصوتية، وعبارة أوضح فإن أنواع العلامات هاته تكشف لنا عن حدود الوحدات المركبة التي سميت بالمفاصل junctures. وهكذا، يتأني لنا القول بأن هناك طواهر صوتية توحد هي العديد من اللغات، تميز الحدود بين الكلمات، والصريعات morphemes، ويمكن توطينها باعتبارها تشير إلى هذه الحدود. وقد سبق ترويتزكوي أن تحدث عن أن هناك حاصيات صوتية أخرى تؤدي وظيفة حدية هي تعيينها للحد بين وحدتين (مجموعات من الكلمات الشديدة الارتباط، والكلمات، والصريعات)⁽²⁴⁹⁾. كما تحدث، في مكان آخر، عن أن هذه الوسائل الفونولوجية الخاصة التي تشير إلى وجود أو عدم وجود حد صريعي، أو حد كلمة، أو حد جملة في موضع محدد من التيار الصوتي المستمر تعد وسائل مساعدة، وبذلك تمكن مقارنتها بعلامات المروز⁽²⁵⁰⁾. كما يشير ترويتزكوي إلى أن هذه الوسائل اللسانية الحدية لا تظهر عادة في كل المواضع المعنية، وإنما تظهر هنا وهناك، وإلى أن توريها يبدو، في أغلب اللغات، طارثا تماما⁽²⁵¹⁾. ومن المعلوم أن ترويتزكوي يطلق على هذه الوسائل تسمية "الدلائل الحدية" التي يبين أنواعها ويفصل فيها القول⁽²⁵²⁾. كما يتعرض لاختلاف اللغات الكبير في استعمالها⁽²⁵³⁾. وقد أطلقت تسمية المفاصل على هذه العلامات الحدية خاصة في المدرسة الوصفية الأمريكية (1940-1950).

فكيف تم تحديد المفصل؟ وما هو وضعه الفونسمي؟ وما طبيعة واقعه
الغيزيائي؟ وما صلته بالوقف وصلة الوقف به؟

Troubetzkoy N. (1949) P. 3, 247

(250) نفسه ص 291

(251) نفسه نفس الصفحة

(252) نفسه ص 292 - 310

(253) نفسه ص 311 - 314

1.1.3.1. تحديد المفصل

يضم مجموعة من الدارسين تحديداً للمفصل باعتباره فونيماً قطعياً هكذا يرى ستوكويل ويووين وسيلقا - فوانراليدا أن المفصل - بمعنى ما، ليس أكثر من وسيلة ملائمة للكتابة الصوتية، إلا أنه يوحد، مثله مثل المونيمات القطعية، طائفة من المعطيات المختلفة صوتياً والمتمائلة وطيمياً⁽²⁵⁴⁾. كما أن المفصل زائد يشغل بوصفه قطعة أكثر مما يشغل بوصفه فوق قطعة supra - segment بحيث إنه يجتمع مع القطع الصامتية والمصوتية ودر، فهو يجتمع مع المفاصل الختامية⁽²⁵⁵⁾. كما يطلق هوكيت على الفونيم الذي يمثل له بالعلامة /+ / تسمية المفصل⁽²⁵⁶⁾. فيما يرى، في مكان آخر أن المونيمات لمفصلية حزم bundles مكونة من كل الملامح الصوتية، مهما كانت طبيعتها، مقترنة بالحدود أو الأطراف التي يحب تحليلها⁽²⁵⁷⁾. ومن جهة أخرى، برهن مولتون على وجود الفونيم المصلي القطعي +| لتفسير النفسية ولوقفة لحنجرية في بداية الكلمات في اللغة الجرمانية المعيارية الحديثة⁽²⁵⁸⁾. ويعلق بايك على هذه المقاربات التي تعالج المفاصل بوصفها فونيمات قدثلاً عنها بأنها مقاربات تبدو وكأنها تسجل فضاءات في مثل هذه المواضع وتسميها بالمفاصل [] في كتابتنا الصوتية تفصل الكلمات عن بعضها البعض بواسطة بياضات، إلا أن هذه البياضات تخلق من أية قيمة صوتية⁽²⁵⁹⁾. أما أرونوف فيستهي من هذه الدراسات إلى الإقرار بأن للحد أثراً فونيمياً، وإذا كن له هذا الأثر فإنه يحب أن يمثل له بوصفه عنصراً على المستوى المونيمي أي بوصفه

Stockwell, R. P. Bowen J. D. Fuenzalida, S. (1956) P 407 (254).

(255) نفسه ص 410.

Hockett C. F. (1958) P 55 (256).

Hockett, C. F. (1955) P 167 - 177 (257).

Moulton, W. G. (1947) P 212 - 219 (258).

Fike, K. L. (1947) P 160 (259).

فونيميا موصليا . ويسجل أيضا أن لا وجود لمشكل في وصف اثار المفصل على المستوى الصوتي، لكي تكون الاختلافات الصوتية بين طرفي زوج أدنى محدد موصليا قابلة دائما لكتب كتابة صوتية. إن المشكل يطرح على المستوى الفونيمي. فمن الحاصيات الجوهرية للمستوى الفونيمي للوصفيين الأمريكيين خاصية استقلاله عن التركيب والدلالة والصرف⁽²⁶⁰⁾.

يتبين، إذن، أن المفاصل قطع أو وحدات تتخلل السلسلة القطعية وتقع بين القطع وتلحق بأبعاد صوتية ذات طبيعة قطعية، ومن مثل هذه الأبعاد النفسية والجهر والانسائية. كما يتضح أن المفاصل فونيمات تتكون من كل الملامح الصوتية المقترية بالحدود أو بالأطراف. وبما أن المفاصل فونيمات، فإن لها تحقيقات مختلفة، وهذا أمر سنعود إليه أسفله.

وبجانب هذا الرأي نجد رأيا آخر يعثر المفصل فونيميا فوق - قطعيا. وقد أدى إلى مثل هذا التصور التشكيك في التصور الأول. فالقطع هي ذلك الجزء من صوت اللغة الذي تكون علاقته بالمعنى أكثر اعتبارية، لكن المفاصل ليست ذات معنى بالطريقة ذاتها التي يكون فيها للقطع معنى؛ فهي لا تشكل دلائل، وليست لها أية قيمة صوتية. إن لها فقط أثارا صوتية. وهذا هو ما أفضى بأرونوف إلى القول بأن المفاصل، وهي غير مقيدة بمادة الصوت أو المعنى أو البنية، تصبح كيانات شكلية خالصة⁽²⁶¹⁾. وقد سبق لويلز أن أقر بأن اللسانيين يحدون أنفسهم ميالين إلى وضع "المفصل" بوصفه فقط وسائل ترميزية من أجل اختزال عدد الفونيمات⁽²⁶²⁾. أما جوس فقد قال "وَحَرًا، يجب على المرء أن يُسند إلى المفصل وصفا فونيميا ففما عد ذلك فهو لا شيء، ويمكن أن يكون، على سبيل الافتراض، قطعيا، لكن لا مكان له

Aronoff, M. (1980) P. 30 (260)

(26) نفسه ص 33

Wells, R. S. (1947) P. 201 (262)

هناك. وبذلك نجد أنفسنا مجبرين على قبول حد هوكيب القائل بأن المفصل فوق - قطعي⁽²⁶³⁾. وهكذا، يرى هوكيب أن الفونيم فوق - قطعي يكون مفصليا إذا كان لكل صوت طرف بمطة انطلاق محددة (أو نقطة نهاية محددة)، وإذا كان (1) كل قول يسدئ (أو ينتهي) بطرف الفونيم، أو (2) إذا كان الفونيم و حد من المجموعة التعارضية بحيث يتدئ كل قول (أو ينهي) بصوت يكون طرفه لفونيم من فونيمات هذه المجموعة⁽²⁶⁴⁾. أما ويلز فيرى أن الفونيمات للغة الإنجليزية وصريمتها الخاصة بالمفصل والنبر والعلو الموسيقي تسمى تطريزية أو ترنمية أو فوق - قطعية⁽²⁶⁵⁾، كما يرى أن المفصل يحسب بوصفه فوق - قطعيًا بدل أن يكون قطعيًا. على الرغم من أنه لا يتزامن مع أي شيء، وبالنظر إلى السبب النحوي فيما يتصل بتوريعة وبمعناه، فإنه يشبه أنبهرت والعلو لموسيقى أكثر مما يشبه المصوتات والصوامت⁽²⁶⁶⁾. وبذلك يمكن القول بأن الفونيمات المفصلية تنزع، على العموم، إلى أن تقترن بحدي الكلمة ولصريفة في الفونيمات الأمريكية، تمامًا مثلما تقتصر، على العموم، لفونيمات فوق - قطعية على مجال المقطع⁽²⁶⁷⁾. وهكذا، وبما أن المفصل لا يتمتع بوضع فونيمي فلا يبقى له إلا أن يكون شبيهًا بالظواهر فوق - قطعية لأنه لا يقترن بفونيم وإنما يقترن بحدود الكلمة والصريفة. ومن ثمة صدر المفصل، إذن، ظاهرة فوق - قطعية أو تطريزية أو ترنمية.

2.1.3.1. خاصيات المفصل

يذهب البعض إلى أن للمفصل واقعًا فيزيائيًا وخاصيات صوتية. وهكذا يرى مولتون أن للفونيم القطعي $1+1$ المتغيرين الصوتيين التاليين. فهو يبدو في

Jong, M. (ed) (1957) P 216 (263)

Hockett, C. F. (1942) P 103 (264)

Wells, R. S. (1947) P 201 (265)

(266) نفسه نفس الصفحة

Robins, R. H. (1957) P 275 (267)

بداية قول أو نهايته بوصفه وقفا له مدة غير محددة [...]، ويبدو داخل قول ما إما بوصفه وقفا له مدة قصيرة، وإما بوصفه صمرا في حالة تنوع حر مع هذا الوقف...⁽²⁶⁸⁾. كما يرى ويلز أن الوقف في بداية قول ما وفي نهايته يمكن النظر إليه بوصفه متغيرا صوتيا للمفصل⁽²⁶⁹⁾. أما هاريس فيذكر أننا نجد، في ألعاب، أن المواضع التي تُدرج فيها المفاصل مثل # داخل أقوال هي أيضا مواضع توضع فيها أحيانا الوقوف الحاضرة بصفة متقطعة في النطق بالقول، ويضيف هاريس قائلا بأننا نوسّع، بعد ذلك، بحيث لا تصير فقط علامة نهاية قول ما، بل أيضا فوئima "صفرا" [...] ⁽²⁷⁰⁾. فيما يعتقد هوكيت بأن الفوئيم #+ محدد تحديدا خالصا اعتمادا على النطق⁽²⁷¹⁾، وبأن لفصل الصغير عبارة عن وقف خفيف، وأن المفصل الكبير عبارة عن وقف متفاوت الطول⁽²⁷²⁾. ومن جهة أخرى، يرى ستوكويل وآخرون أن المفصل الزائد ليس له أي واقع فيزيائي سوى الواقع التوزيعي، إنه ليس ملمعا فيزيائيا لدرجة السرعة مثلما يبدو ذلك في اللغة الإنجليزية⁽²⁷³⁾. ثم يذهب ستوكويل وزملاؤه إلى معالجة هذه الخاصيات معالجة آتية. وفي هذا الصدد يقولون: "إن المفصل الختامي والمفصل الزائد، في اللغة الإنجليزية هما المنصران الأولان في دائرة التنظيم بعد الفوئيمات القطعية، ذلك لأن متغيراتهما الصوتية يُعبّر عنها اعتمادا على درجة سرعة القطع السابقة [...] إن كون المفاصل الختامية، في اللغة الإنجليزية، على هذه الصورة، فإن ظاهرة درجة السرعة تكون مسموعة بوصفها، بحيث يكون #+ الإبطاء الأعظم، بالتقريب معدل طولي فوئيم

Moulton, W. G. (1947) P 212 - 213 268

Wells, R. S. (1947) P 202 (269),

Harris, Z. S. (1951) P 81 270

Hockett, C. F. (1958) P 55 (2)

Hockett, C. F. (1947) P 218 272

Stockwell, R. P. and al. (1956) P 407 (273)

[] ، ويكون II/ حوالي طول نصف فونيم أقل إبطاء (مفترنا بتصاعد في العلو الموسيقي)، ويكون I/ البطيء حوالي معدل طول فونيم. وبمثل المفصل لرائد أيضا إبطاء، لكن مع اختلاف حاسم. فالإبطاء قبل المفصل، الحاسمي يكون على الأقل ذا معدل طول فونيم ويرد على امتداد القطع الذي تتلو السر انضوي الأخير (سواء كان أوليا أو ثانويا) ويكون إبطاء المفصل الرائد، في العذب، أقل من جزء من مائة من الثانوي. إنه لن يُسمع كما هو، بل يُسمع بالأحرى وفق آثاره على القطع السابقة بصفة مباشرة⁽²⁷⁴⁾. ويقولون في موضع آخر بأن #1 يعني إعاقة درجة السرعة مع انحدار العلو الموسيقي المستوي مرفقين بانقطاع تدريجي للتصويت إذا كان متلوا ب [.] وتعني [.] وقما ذا طول غير محدد، وأن I/ II/ يعني إعاقة درجة السرعة مع تصاعد حاد في العلو الموسيقي المستوي، مرفقين بانقطاع غير متوقع للتصويت إذا كان متلوا ب [...]، وأن I/ II/ يعني إعاقة درجة السرعة دون أي تغيير في العلو الموسيقي المستوي مرفقا بانقطاع غير متوقع للتصويت إذا كان متلوا ب [.]⁽²⁷⁵⁾.

يبدو واضحا أن هؤلاء الدارسين يسندون إلى المفصل بعض الخاصيات الصوتية مثل الوقف أو الفونيم الصفر. ويتم التفسير عن هذين المتغيرين (أو هذه امتغيرات إذا اعتبرنا الوقف وقوفا بالنظر إلى مدته) اعتمادا على درجة سرعة القطع السابقة التي قد تكون مرفقة بخاصيات صوتية أخرى مثل انحدار العلو الموسيقي أو تصاعده أو استقراره، والانقطاع التدريجي أو غير المتوقع للتصويت. إلا أن مثل هذا التصور يثير بعض التدقيقات، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار وحدات التصميم النطقي والطواهر الصوتية المتنوعة التي يعللها مثل التنظيم الزمني والتجميع الإيقاعي والتوافق المطلق والتي تعد جميعها، بطبيعة الحال، نتائج عمليات فونولوجية. وفي هذا السياق 'شدر

(274) نفسه نفس الصفحة

(275) نفسه ص 411-412

دوقس وسنيمنز إلى أن القواعد الفونولوجية تحيل (بصفة عبر مباشرة أحيانا) على بدايات هذه الوحدات ونهاياتها، وأن وحدات مثل كلمة لمونولوجية والمركب الفونولوجي تتوقف، بصفة أكثر مباشرة، على لإحبار المعمي والتركبي⁽²⁷⁶⁾. كما ذكرنا، من جهة أخرى، بأن المقاطع في الموقع احتمالي للكلمة تكشف عما يبدو أنه إضافة مددية، وذلك حتى حينما لا تكون مترامية في حد مركبي تركيب مرتب أعلى. فمثل هذه الإضافة المددية قد تبدو علامة حدية⁽²⁷⁷⁾ ومن جهة أخرى، أكد الكاتبان أن الحدود المحددة فونولوجيا يجسدها تجسيدا خطيا وقف في النهاية المنخفضة للطيف لصوتي الأسلوب، أي بالبطيء، والشديد البطء، وبذلك تكون الامتدادات معللة تعليلا تدوليا، إلى الحد الذي نجد فيه في الإملاء المتمهل، على نحو ما لوف، لا فقط وقوها طويلة في حدود مركبية ووقوها في كل حدود الكلمات، بل نجد وقوها جد قصيرة في حدود مقطعية ويميز هذا الاعتبار تمييزا واضحا لحدود المحددة فونولوجيا عن أسماء القطع المجردة⁽²⁷⁸⁾. وينتهي إلى القول بأن الأسلوب الشديد البطء إذا كان هو التمثيل اعتمادا على الإنتاج الفونولوجي الذي ينظم أولاً، ثم يمكن، بمعنى ما، أن يُنظر إلى الحدود الفونولوجية لا فقط بوصفها علامات محردة لمجالات فونولوجية، بل يمكن أن ينظر إليها أيضا باعتبار أن لها تجسيدات صوتية محددة خطيا، ومن المثير أيضا أن ابطوهر الصوتية المتدرجة التي تميز أحيانا الهرميات الحدية، هي اشتقاق الأسرع، الخ، انطلاقا من التمثيل الأساسي (الشديد البطء)، تقبل تأويلا حدسيا بوصفه انعكاسا لهرمية وقف الشديد البطء⁽²⁷⁹⁾.

Devine, A. M. Stephens, L. D. (1980) P 68 (276,

(277) نفسه ص 69

(278) نفسه ص 74

(279) نفسه نفس الصفحة

لعله يبدو من الواضح أن التقطيع الزمني للوحدات الصوتية قد يولد حاصيات صوتية قد تسند إلى المفصل، فهناك التطويل الذي يشكل أحيانا مادة للعلامة الحدية مثلما يحدث ذلك بالنسبة لبعض المقاطع الحسامية وهناك الوقوف الأسلوبية التي تتحكم فيها درجات السرعة. وبالنظر إلى مثل هذه التوصيفات يمكننا القول بأن للمفصل حاصيات صوتية متنوعة هي الوقف والصمر والتطويل وبأن المفصل يتخذ هذه الحاصيات باعتبارها تحقيقات ومتغيرات صوتية.

3.1.3.1. المفصل والوقف اللساني للوقف

من الواضح، إذن، أن نظرة البنيويين الوصفيين للمفصل وصلته بالوقف نظرة تجعل من الوقف تحققاً صوتياً للفونيم المفصلي. وبذلك يكون الوقف متغيراً صوتياً للمفصل. إنه "صمت في بداية قول ما ونهايته منظوراً إليه باعتباره متغيراً صوتياً للمفصل"⁽²⁸⁰⁾. وحيثما يكون المتغير الصوتي للمفصل عبارة عن وقف، فإنه يمكننا وصفه، حسب مولتون، من زاويتين: زاوية صوتية وزاوية فيزيائية. فهو، على المستوى الصوتي عبارة عن "توقف لنشاط الأعصاء الطبقية"؛ وعلى المستوى الفيزيائي عبارة عن "صمت"⁽²⁸¹⁾. إلا أن ستوكويل وآخرين قد نظروا إلى الوقف، على المستوى الصوتي، باعتباره أثراً لإعاقة درجة السرعة في الكلام، فتحدثوا بذلك عن توقفين للتصويت: توقف تدريجي وتوقف مباحث كما أشرنا إلى ذلك أعلاه، وإذا كان الوقف ليس سوى متغير صوتي للمفصل، فإنه قد يكون، حسب هاريس، تنوعاً حراً مؤقتاً للمفصل الفونيمي⁽²⁸²⁾.

Wells, R. S (1947) P 202 (280,

Moulton, W. G. (1947) P 212 (281,

Stockwell, R. P and al. (1956) P 175 (282

وهما متصل بمحددات الوقف، نجد أنها تعود إلى عوامل متعددة تنوع
 من السبب اللسانية والإنحار. وهكذا، فقد ذكر مولتون أن المواضع التي تقع
 فيها لموضع المصلى تتطابق دائما مع الحدود التركيبية والصرفية وأن
 لمفصل يرد أحيانا (باعتباره وقفا قصيرا) بين الجمل، كما أشار من جهة
 أخرى، إلى أن توزيع المتغيرات الصوتية للمونيم المصلي تحددها هي نفس
 لأن، درجة سرعة القول والمعايير التركيبية والصرفية. وبذلك يرد الوقف
 لقصير. هي الكلام السريع العادي، على نحو مألوف، في الحدود التركيبية، أما
 هي الكلام الشديد البطء فإنه يمكن للوقف القصير أن يرد، أيضا، بين كلمات
 التي لا يفصل بينها حد تركيبى (عادة بين مكونات الكلمات المكونة فقط)^{٢٨٣}.
 وبالإضافة إلى هؤلاء، ذكر هاريس أن الوقوف الحاصرة بصفة فاصلة تقع، في
 العديد من الحالات، في المواضع التي تشتمل على مواصل هونيمية، وأنا نجد
 في هذه المواضع في القول قطعا تقع فقط في حد القول أو في مواضع الوقف
 لحاضر بصفة فاصلة^{٢٨٤}، وأن المواصل تستعمل أيضا بوصفها علامات لحد
 لكلام (أي الوقف الحاضر بصفة فاصلة)^{٢٨٥}. ومن كل ذلك ننتهي إلى القول
 بأن للوقف محددات تركيبية وصرفية ومحدد درجة سرعة القول، ومن شأن
 هذا الأسلوب، كما رأينا ذلك أعلاه مع دوهاين وستيفر. أن يوفرننا وقوفا جد
 قصيرة هي الحدود المقطعية. وهكذا، نصوغ مجددا هذا المحدد الأخير
 باعتباره محددًا أسلوبيا، وبذلك نستطيع أن نعتبر الوقف المرتبط بالمفصل
 وقف تركيبى وصرفيا، ووفقا أسلوبيا، بمعنى أن الوقف تحسيدا للحدود
 لتركيبية والصرفية، وتحقيق للكفاءة الأسلوبية، وذلك انسجاما مع تصور
 البسيويين هؤلاء الذين يعتبرون الوقف منغيرا صوتيا للمونيم المصلي.

Moulton, R. S. (1943) P 2, 4 (283)

Harris, Z. S. (1951) P 175 (284)

(285) نفسه ص. 80

إلا أن هذا الوقف الذي تناوله هؤلاء الدارسون ليس، فيما يرى يايك وصف وقف منحرا بالفعل، فقد استنسخ أن الرمز الفونيمي /+/ يعكس وصفا محتملا للوقف. عوض أن يكون معطيات صوتية واقعية، وأن مثل هذا الرمز لم احتمالات يحب أن يعكس بدوره البنية الصرفية، وذلك لأن السمة الصرصة أو بحوية هي البنية التي تراقب مثل هذه الاختيارات⁽²⁸⁶⁾. وأن كتابة هونيم لوقف تكون في الوقت الذي يرد فيه بالفعل خاصة في الكلام البطيء ولا تكون حينما يكون هونيم الوقف محتملا غير محقق، وأن كل البياصات يمكن أن تكون مواضع للوقف المحتمل⁽²⁸⁷⁾. لعله من البين أن الوقف المتصل بالمفصل ليس وقف واقعي إلا في حالة الكلام البطيء، وإما هو وقف محتمل خال، بطبيعة الحال، من أي معطى صوتي واقعي. وهذا هو ما حدا بأرونوف إلى القول بأن مكان حدوث الوقف ليس قيمة صوتية. وإما هو بالآخرى ماسماه بيك بالمحتمل⁽²⁸⁸⁾.

1 - 3 - 2. الحدود في النظرية التوليدية الكلاسيكية والوقف

نعرض، في هذا القسم، لنظرية الحدود عند التوليديين الكلاسيكيين وصلة لوقف بهذه النظرية. وبذلك نتيج لأنفسنا إمكانية تقويم دراسة الوقف في الفونولوجيا التوليدية المعيار.

1. 2. 3. مفهوم الحدود وأنواعها

يرى تشومسكي وهالي أن المتوالية الختامية التي ينتجها التركيب تتألف من وحدات من نوعين. القطع والحدود (أو المفاصل)⁽²⁸⁹⁾، ولذا فهي نعبر، في

Pike, K. L. (1947) P 171 (286).

(287) نفسه ص 172

Aronoff M. (1980) P 33 (288)

Chomsky, N. and Halle M. (1968) P 364 (289)

تحليلهما. وحدات في متواليه متساوية بهذا المعنى مع القطع. وكل حد boundary يعد عبارة عن مركب من الملامح، مثله في ذلك مثل القطع⁽²⁹⁰⁾. وللتمييز بين هذين الصنفين من الوحدات، "سنستعمل ملح" قطعة" جاعلين الحدود [- قطعة] والقطع [+ قطعة]⁽²⁹¹⁾. وبذلك، فملح "قطعة" يميز القطع عن الحدود. ويبدو لنا أن الطريقة الملائمة للكشف عن بنية نسق من الحدود تتم بتحليل صريح للملامح. وهكذا، فإن كل حد سيكون مجموعة من لملامح، أحدها هو ملح [- قطعة]⁽²⁹²⁾. ومن البديهي أن يعين الأنواع لمختلفة من الحدود استعمال مجموعة خاصة من الملامح. يقول تشومسكي وهالي في ذلك: "وعلى غرار القطع، يعين الأنواع المختلفة من الحدود استعمال طائفة خاصة من الملامح متميزة عن الملامح القطعية. إن الملامح الحدية، مثلها مثل الملامح القطعية، توجد في النظرية الكلية للغة؛ إلا أن الملامح الحدية، على خلاف الملامح القطعية، ليست لها تضافات صوتية كلية، ما عدا ربما بالنسبة لكون حدود الكلمات يمكن أن تنجز، اختياريًا، بوصفها وقوفًا"⁽²⁹³⁾ وقد وقف المؤلفان على ثلاثة أنواع من الحدود هي:

(1) حد الصريفة: + : وهو حد "يشير إلى الموضع الذي تبتدئ منه صريفة وتنتهي فيه"⁽²⁹⁴⁾.

(2) حد الكلمة: # : ويفترض أن هذا الحد يظهر في البنية السطحية لفونولوجية أولاً، إلا أنه لا يظهر فيها على وجه الحصر، بوصفه نتيجة لمواضعة العامة القائلة بأن "الحد # يدمج، بصفة آلية، في بداية كل متواليه

(290) نفسه ص. 371.

(291) نفسه ص. 364.

(292) نفسه ص. 66.

(293) نفسه ص. 364.

(294) نفسه نفس الصفحة.

تشرف عليها مقولة رئيسية ونهايتها، أي مقولة من المقولات المعجمية الاسم و"المعل" و"الصفة"، أو مقولة مثل "الجملة" و"المركب الاسمي" و"المركب الفعلي" التي تشرف على مقولة معجمية⁽²⁹⁵⁾.

(3) الحد - وهو حد يكون العرض منه الحيلولة دون تطبيق بعض القواعد⁽²⁹⁶⁾.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحدود حداً رابعاً هو حد المركب الصوتي أو لوقف الأساسي كما يرى سامرستين⁽²⁹⁷⁾. يقول تشومسكي وهالي في هذا الصدد: "إنه لمن الواضح أن قواعد المكون الفونولوجي لا تطبق على المتواليات التي تتجاوز مستوى ما من التعقيد أو طولاً معيناً، وأن بعض قواعد التعديل readjustment rules، إذن، يجب أن تطبق على البنية السطحية المولدة تركيبياً وذلك بتعيين المتواليات التي تقتصر عليها القواعد، أي المتواليات التي سميناها بـ "المركبات الفونولوجية" إذ يمكننا، على سبيل المثال، أن نحول أن ندمج في النحو بعض قواعد التعديل التي تسند ملمح [+حد المركب الفونولوجي] إلى الحدود # المقترنة ببعض المكونات وبعد ذلك بفرض القيد القاضي بأن السلك التحويلي لا يمكنه أن يطبق على متوالية تحتوي على هذا الملمح... إن القواعد التي تدمج هذا الملمح يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار البنية التركيبية، إلا أنها ستشتمل أيضاً على بعض الرامترات المتصلة بالإنجاز، مثل سرعة التلمظ⁽²⁹⁸⁾. ومن شأن هذا الحد أن يحدد الوحدات التي تشكل لمحال الأقصى للعمليات الفونولوجية؛ ويمكن لهذه الوحدات على العموم، أن تتساوى مع الأجزاء الكبرى التي يغطيها نطاق تعيمي مفرد، ولا

(295) نفسه ص 366

(296) نفسه ص 371

Sommerstein, A. H. (1977) P 147 (297)

Chomsky, N and Halle, M (1968) P 372 (298)

يمكن لأيه قاعدة أن نطبق عبر حد المركب الفونولوجي⁽²⁹⁹⁾. ويدمج حد المركب الفونولوجي في بداية الجمل ونهايتها، ويدمج اختياريا (إلى مدى ما ناسطر إلى درجة سرعة الكلام) بعد بعض الجُميلات والمركبات الاسمية³⁰⁰ وإذ كانت هناك مواضع كلية بمحو كل الحدود بعد تطبيق كل القواعد الفونولوجية. فإن حدود المركب الفونولوجي لا تمحى ويحتفظ بها إحصاريا وتتحقق بوصفها وقوفا⁽³⁰¹⁾.

ونشير كذلك إلى أن "العناصر المفصلية تدمجها قواعد المكون التركيبي بغية تعيين المواضع التي تكون فيها للبيات الصرفية والتركيبية آثار صوتية. وبالفعل، فإنه يمكن النظر إليها بوصفها صريقات نحوية بالنسبة لمراميت⁽³⁰²⁾، ويدكر فرانسوا ديل، بعد تطرقه للمواضع التي تحذف الحدود، "أن قبول هذه المواضع يعود إلى تأكيد أن حدي الكلمة والصريفة ليس لهما بهذا الاعتبار تأويل صوتي، أي أنه لا تتاسبهما في العلامة أمارات مادية تخصصهما هي ذاتيهما. إن الحدود ليس لها سوى أثر صوتي غير مباشر، وذلك بتقييد تحقيق الصونيمات المتجاورة، في بعض الحالات⁽³⁰³⁾".

إن الحدود، عند تشومسكي وهالي، ليست قطعا على عكس بعض البنيويين الوصفيين. ومع أنها ليست كذلك، فإن وضعها متكافئة مع القطع يكشف، في رأي أرونوف، عن معالجتها بوصفها قطعا، ويقدم، في هذا الإطار، نقدين: يتعلق الأول منهما باللامح المستعملة لتحليل الحدود. إذ يشير تشومسكي وهالي إلى أن اللامح الحدية ليست لها تضافات صوتية كلية، إلا أنهما يعالجانها بنفس الطريقة التي يعالجان بها اللامح الصوتية. وقد كانت

Sommerstein, A. H (1977) P 147 148 (299)

(300) نفسه ص 148

(301) نفسه ص 149

Chomsky N and Miller, G. A (1963) P 308 (302)

Dell, t (1973) P 75 (303)

سيحة ذلك أن أقصى بهما الأمر إلى اقتراح عدد من الملامح يعتبر تعليلها ضعيفا في أحسن الأحوال. وهذه الملامح هي [قطعة] التي تميز الحدود عن انقطع، و[حد الصرقة] الذي يفصل + عن الحدين الآخرين، و [حد الكلمة] الذي يوصل = عن # . والملح الوحيد من هذه الملامح الذي لمي الاهتمام الأكبر هو [قطعة] التي يكون تعليلها الأساسي هو معالجة الحدود بوصفها وحدات متكفئة مع القطع. ويتعلق النقد الثاني باعتبار استعمال الحدود هي النسق الصوتي للغة الإنجليزية بعد استعمالا قد أنشئ لعرص خاص أحيانا، فالحد =، مثلا، ليست له في الكتاب إلا وظيفة وحيدة وهي الحيلولة دون تراجع النهر إلى ماوراء جدر بعض الأفعال اللاتينية في لغة إنجليزية..⁽³⁰⁴⁾

ومن بين التوليديين الذين ساهموا في نقاش نظرية الحدود وقدموا تصور يختلف إلى هذا الحد أو ذلك عن ذلك الذي وضعه تشومسكي وهالي نذكر ستانلي وبازبول اللذين بقيا، مع ذلك، وهيين لأسس النظرية. ويجمل بنا، هنا، أن نشير إلى أن ستانلي يرى أن الحرج النهائي للقواعد الفونولوجية، أي التمثيلات الصوتية، يعكس بصمة غير مباشرة وجود الحدود المميقة، وليس للحدود نفسها أي مظهر صوتي مباشر (ماعداء، ربما، في حالة حد الكلمة انذي قد يكون عبارة عن وقف اختياري). وتتم الإشارة إليها على المستوى الصوتي فقط بواسطة أثرها عن طريق القواعد الفونولوجية على القطع المحورة⁽³⁰⁵⁾، كما يفترض، مع تشومسكي وهالي، أن مواضعة عامة تحذف كل آثار الحدود في التمثيلات الصوتية بعد أن تُطبق كل القواعد الموبولوجية. وهذا الأمر يعكس كون الحدود تؤثر في تحقيق القطع المونولوجية في محيطها إلا أنها يعتقد في ذاتها أي مظهر صوتي مباشر⁽³⁰⁶⁾. وفيما يتصل بعدد أنواع

Aronoff, M. (1980), P 36 + 304

Stanley, R. (1973) P 185 - 305

(306) نفس ص. 198

الحدود المختلفة ذكر ستانلي: "الحدود المقترنة بالزوائد الاشتقاقية، والحدود لمصرته بالروائد النصيرية، وحدود الكلمات، وحدود المركبات وحدود الحمل وهلم جرا"⁽³¹⁷⁾. أما باربول فقد حصر الحدود في خمسة أنواع هي الجملة الصوتولوجية، والكلمة الفونولوجية الكبرى، والكلمة المونولوجية لصغرى، والصريمة، والمقطع⁽³¹⁸⁾. وقد اقترح الترميز * * * بالنسبة لحد الجملة الفونولوجية، والترميز: * بالنسبة لحد الكلمة المونولوجية الكبرى، والترميز * بالنسبة للكلمة الفونولوجية الصغرى، و+ لحد الصريفة و|| لحد المقطعي. وفيما يتعلق بتجلي الحدود، أورد باربول أن حد الكلمة المونولوجية الكبرى وحد الجملة المونولوجية قد يكونان وقوها اختيارية، وأضاف أن "هذا قد يثير السؤال التالي القاضي بما إذا كان من الممكن أن تتمظهر كل الحدود (بطريقة أكثر مباشرة مما هي عليه بواسطة تأثيرها على القواعد الفونولوجية...)، فإذا تم الحصول على علاقات كمية (وأخرى مثل التواتر الأساسي أو التوتر) فيما يتعلق بالحدود، فإن ذلك يمكن أن يعتبر (بالنسبة لمستعمل اللغة) "تمظها (للحد)". إن هذه القضية الهامة قضية لم يفصل فيها بعد إلى حد كبير، وبذلك فإنني لا أتفق مع رأي تشومسكي وهالي وآخرين (وهو رأي غير واضح إلى حد ما) والذي مفاده أن كل الحدود النحوية يجب محوها هي نهاية المكون الفونولوجي: فإذا كان المكون الفونولوجي (في هذا السياق) يقصد به إقصاء القواعد التفصيلية الصوتية، فإن كل الحدود، إذن، لا يمكنها أن تمنح في نهاية المكون الفونولوجي لأن القواعد التفصيلية الصوتية تصرص. بلا شك، الحدود من أجل تخصيصها السليم للخرج الصوتي، ومن جهة أخرى، إذا أدمجت القواعد التفصيلية الصوتية في المكون المونولوجي، فإنه من الصعب أن نرى إمكان كون خرج هذا المكون هو البنية الصوتية

⁽³¹⁷⁾ نفسه ص 192.

⁽³¹⁸⁾ Basboll H. (1975) p 119-120.

وقد أعيد نشر هذا المقال سنة 1978 معديا لنعرضه.

لملائمة ذهنيا، لأننا لا ندرك، على العموم، العلاقات الكمية المذكورة بما هي كذلك، بل إننا نسنعمل، بدل ذلك، هذا الإخبار لبقية السلسلة الصوتية⁽³⁰⁹⁾.

هكذا، يتم توسيع جرد الحدود ليشمل حدين أساسيين هما حد، لحمله و لحد المقطعي. وعلاوة على هاتين الإضافتين الصريحتين والهاميين، فإننا نضع عند باربول، على إضافة جوهريّة تتمثل، على الأقل، في عدم محو كل الحدود. وهذا معناه أن لها علامات مادية ملموسة في العلامة الفيزيائية، أي أنها تتمظهر. ويعود ذلك، في رأي باربول، إلى أن القواعد التفصيلية الصوتية تشترط وجود الحدود حتى يمكننا أن نحصل على التخصيص السليم للحرص الصوتي. وعلى الرغم من أن هذا الرأي، كما رأي بازبول أعلاه، يطرح إشكالا متصلا بطبيعة خرج المكون الصوتيولوجي إذا أدمجت فيه القواعد التفصيلية الصوتية فإنه يشير، على الأقل، إلى إمكان وجود أثر صوتي مباشر لبعض الحدود.

وإذا انتقلنا إلى درامل وجدناه يربط بين الوقوف اللغوية والرموز الحدية. وهو يبدأ حديثه في هذا الموضوع قائلا بأن كل الرموز الحدية لها تخصيص أدنى مشترك وهو:

[- قطعة] ويمكن إدراج رمز حدي للنص بالملمحين [+ قطعة]
[- مقطعي] [+ حد النص]

ويتم التأكد من التمييز بين أنواع الرموز الحدية بواسطة ملامح إضافية.

حد الوحدات اللغوية	حد الجملة	حد المركب الاسمي / حد المركب الفعلي	حد الصيغة	"
// +	-	-	-	-
/ +	+	-	-	-
* +	+	+	-	-
+ +	+	+	+	-

هناك

// . حد الوحدة اللفوية

/ : حد العملة

* : حد المركب الاسمي / المركب الفعلي

- : حد الصريفة

ثم ينتقل درامل. بعد ذلك، إلى القول بأن // له أربعة تحصيصات موجبة لأن كل حد وحدة لفظية يعد حد حملة وحد مركب اسمي / مركب فعلي في نفس الآن. ومن ناحية ثانية، فإن كل حد مركب اسمي / مركب فعلي يعتبر أيضا حد صريفة. وهكذا، وبالنظر إلى تعددية هذه العلاقة، فإن كل حد وحدة لفظية يعتبر أيضا حد صريفة⁽¹⁰⁾. ويحمل بنا أن نوضح هنا ما يقصد إليه درامل بمفهوم "الوحدة اللفوية". فالوحدة اللفوية عبارة عن تعاقب متماسك ودال بدلائل لفظية ترتبط بواصلات أو صمائر الصلة أو وقوف مؤقتة، دلائل لا تفصل بينها وقوف نهائية⁽¹¹⁾. وقد أشار إليها، مرة أخرى، لكن بوصفها مترادف لمجموعات التركيبية⁽¹²⁾. وعن صلة هذه الحدود بالوقف يرى درامل أن للوقف اللفوي [+وقف لفظي] واقعا إدراكيا وبذلك فهو يحمل، على عكس لرموز الحدية الأصلية الخاصة [+قطعة]، ولأن كل رمز حدي يمكنه أن يتوفر على قيمة إدراكية حينما يصير معلما بوقف لفظي حسب برامترات الإسجاز، فإن لمرء يحتاج إلى قاعدة صوتية متأخرة تحول مثلا [-قطعة] إلى [+قطعة]⁽¹³⁾. إلا أنه علينا أن نعلم أن درامل يرى أن موضع بعض الوقوف ينتمي إلى مجال الكفاءة، أي أنها تتوقف توقفا عميقا على البنية التركيبية (الحدود

Drummel, R. H. (1980) P 234 (3, C)

(1) نفسه لغير الهلشي ص 23

(31) نفسه ص 229

(313) نفسه ص 235

«تركيبية»⁽³¹⁴⁾. وأن الوقوف التركيبية ترد في الحدود التركيبية أو الحدود المكونبة للبنية الصطحية⁽³¹⁵⁾.

هكذا يبدو أن تصور درامل يقترح حداً جديداً هو حد الوحدة اللغوية، وأنه تصور يعارض تصور تشومسكي وهالي أساساً. فالحد يتوفر على تشكيلات ملمعية متميزة وعلى قيمة إدراكية حينما يُعَلَّم بوقف لغوي حسب بر مترات الإنحار. لكن الحدود ذات صلة بالكفاءة، وكذلك الأمر بالنسبة لبعض أنواع لوقف أي الوقف التركيبي. وإذا صح ذلك، فالحد يتوفر على قيمة إدراكية حينما يُعَلَّم بوقف لغوي على مستوى البنية التركيبية وبذلك لم يعد لوقف تصايف صوتياً للحد.

وإذا نحن انتقلنا إلى الفونولوجيا التوليدية الطبيعية أليناها تميز بين لحدود الفونولوجية الحقة (تلك التي تظهر فيما يسمى بالقواعد الفونولوجية) وبين لبيئات المحصنة، بصمة مباشرة، بمصطلحات صرفية (تلك التي تظهر فيما يسمى بالقواعد الصرفية). وينتج عن هذا التصور أن عدد الحدود لمختلفة المفترضة في المونولوجيا يتناقص تناقصاً هاماً، وأن حاصل القائمة الصرفية المباشرة يتصاعد بشكل تناسبي⁽³¹⁶⁾. وهكذا، فإذا كانت القواعد الصرفية-افونيمية تتوفر على بيئات تتضايّف مع حدود أو مقولات صرفية، فإن هذه البيئات تصاغ صياغة صرفية (مثلما هو الحال في القواعد الصرفية)، بينما يمكنها أن تصاغ، في الفونولوجيا المعقدة، صياغة فونولوجية (أي مع الحدود الفونولوجية)، تماماً مثل البيئات الصوتية بالصبط⁽³¹⁷⁾ وتتطلب المونولوجيا التوليدية الطبيعية من الحدود الفونولوجية

(314) نفسه، ص 227.

(315) نفسه، ص 229.

(316) Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1976). P 305 (316).

(317) نفسه نفس الصفحة.

د. فان بعض الملامح العنصرية، وإن لم يبرزت عن الأخرى، لا يفسد بها -
بصورتها وبسبوعيتها- إلا أن مفهوم الحد، ومفهوم الملامح العنصرية بالشيء
مفهوم لا يكاد يتميز عن مفهوم القطع، وهكذا، يظل الحد مكافئاً مع القطع،
ومسألة لها.

(2) بخصوص تمظهر الحدود، وقمنا على ثلاثة آراء متعارضة. فسيم
يرى الرأي الأول أن التمثيلات الصوتية تعكس صفة غير مباشرة وحدود
الحدود العميقة، وإن للسياق الصرفية والتركيبية أثراً صوتية يتركز دمج
العناصر المفصلية. وبما أن الأمر كذلك، فإن الحدود غير ذات تضابست
صوتية كية ماعدا بالنسبة لحدود الكلمات التي يضابها الوقف، ولأنها تعكس،
هي إذن، غير ذات تأويل صوتي وأثرها الصوتي أثر غير مباشر إذ يقتصر
على تقييد تحقيق الفونيمات المتعاقبة ويرى الرأي الثاني أن الحدود
تتمظهر بطريقة أكثر مباشرة إذ يمكن لحد الكلمة الفونولوجية الكبرى وحد
الجملة الفونولوجية أن يتمظها باعتبارهما وقفين اختياريين، إن المواصلة
لكية التي تمحو الحدود لا يحق لها أن تمحو حد المركب الفونولوجي، بل يجب
لأحفظ به اختيارياً ويتحقق بوصفه وفقاً، وعلى عرار ذلك، لا يجب محو حد
كلمة الفونولوجية الكبرى وحد الجملة الفونولوجية، وهذا يعني أنه بالإمكان
أن يوجد أثر صوتي مباشر لبعض الحدود. أما الرأي الثالث فيرى أن الحدود
فونولوجية الحققة تمظها صوتياً، فبما أن هذه الحدود هي محالات تطبيق
بعض القواعد الفونولوجية، وبما أن القواعد الفونولوجية تصنف العميات التي
تتحكم فيها الخاصيات الفيزيائية للجهاز المصوت، فلا بد أن يكون لهذه
الحدود تمظهر صوتي.

(3) تنوعت الحدود وتعددت بحسب محالات تطبيق القواعد
الفونولوجية، فضيفت إلى الحدود التي وضعها تشومسكي وهالي حدود أخرى

هي على اعموم حد المقطع وحد الحملة وحد الوحدة اللغوية وحد الوقف
(4) لم نُحلّ نظرية الحدود من التقيد. هكذا أوردت بينغ أنه قد تم
تقديم حجج حد ممنعة ضد معالجة الحدود بوصفها جزءا من المتواليات
لحاتامية. وأن فكرة الحد بوصفه "حافة مجال" مثلما استعملها تروتر كوي
(1939) مثلا فكرة جد مختلفة عن الفونيمات المفصلية عند تراغر وسميث
(1951) ولحدود التي اقترحها تشومسكي وهالي (1968). وبناء على ذلك.
اعتبرت بينغ أن النوع الأول من الحدود هو الذي يعتبر جزءا من المتواليات
الحاتامية ولا يمكن أن يزداد فيه أو أن يحذف منه، أما النوع الثاني من الحدود
فيمكن إيجاده عند سيلكورك (1972) حيث تحذف الحدود وعند داوينغ
(1970) حيث تسد الحدود بوصفها جزءا من السلك التركيبي⁽³²⁰⁾.

(5) فيما اعتبرت الحدود حدودا صرفية وتركيبية هي طبيعتها ولم يُنظر
إلى علاقتها بالفونولوجيا إلا باعتبارها تشكل مجالات تطبيق القواعد
الفونولوجية. برز رأي آخر يميز بين الحدود الصرفية والتركيبية والحدود
الفونولوجية. ولعل هذا التمييز يعتبر بداية جدية للتفكير في وضع حدود
فونولوجية خالصة بعيدة عن هيمنة التركيب والصرف.

1. 3. 2. الحدود والوضع اللساني للوقف

حينما عولجت الحدود اتضح أنها ليست سوى مظهر آخر لعلاقة النحو
بالفونولوجيا، ولم تعالج بوصفها حدودا فونولوجية، أو اعتمادا على أسس
فونولوجية. وإنما نُظر إليها باعتبارها حدودا صرفية وتركيبية في الفونولوجيا.
ذلك أن للسياق الصرفية والتركيبية أثارا صوتية غير مباشرة، كما نُظر إلى
الملاحح الحدية باعتبارها لا تتوفر على تضافات صوتية كلية باستثناء حدود
الكلمات عند البعض وحدود المركبات الفونولوجية وحدود الجمل عند البعض

الأخر وقد خرج عن هذا التصور رواد الصوتولوجيا التوليدية الطبيعية والصوتولوجي درامل ومجموعة أخرى محدودة من الصوتولوجيين التوليديين وخاصة منهم داوونينغ. فهل يحق لنا أن نستنتج من ذلك أن هناك تصورات ثلاثة للموقف؟ وما هي طبيعة هذه "التصورات" وهل اكتسب الموقف بذلك وبس أي مدى. وضعنا نظريا في الفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية؟

يبدو لنا، أولا، أن صلة الموقف بالحدود، في كتابات تشومسكي وهالي وستانلي وبيربول وفراسوا ديل، هي صلة التمثيل الصوتي بالتمثيل لفونولوجي. فالموقف ليس سوى إنجاز للحد باعتباره عنصرا فونولوجيا. وبذلك لا صلة للموقف بالكفاءة الصوتولوجية، لأنه لا يعدوان يكون تعظها غير مباشر بلبنيات الصرعية والتركيبية. ومن ثمة كان الموقف تحقيقا لحد إجباريا أو اختياريا، أو تاويلا صوتيا (إجباريا أو اختياريا) غير مباشر للحد. والموقف يكون إما اختياريا كما هو الأمر في حد الكلمة وفي حد المركب لفونولوجي الواقع بعد بعض الجُمُيلات والمركبات الاسمية، وقد يكون في حد الكلمة الفونولوجية وحد الجملة الفونولوجية. وإما يتحقق تحققا إجباريا وذلك بالنسبة لحد المركب الفونولوجي الواقع في بداية الجمل ونهايتها. كما أن للموقف قد يرد في الحد المقطعي وفي حدود أخرى. وهي هذا السياق ذكر دوكوريلياي أن الوقوف تكون أكثر أو أقل احتمالا وطبيعية وذلك حسب لكثافة التركيبية لموضع إدراجها. "فقد يكون وقف ما أكثر احتمالا بين حملتين منه بين مجموعة فاعل غير متصل والمفعول؛ وأكثر احتمالا هنا منه بين عنصر متصل سابق وما يعقبه" وأكثر احتمالا هنا منه بين متصل وما يسبقه. وأكثر احتمالا هنا منه بين صامت ومصوت يعقبه داخل صريفه عبر قابله لسفكك. وهي الحالة الأخيرة يبدو الموقف مقصى تقريبا باعتبارها تمثل وقعة هامشية وعرضية نظمية. وعلى العكس من ذلك، وعلى الرغم من التأكيدات

اسرعة لبعض السعاة فإنه يبدو من المستحيل تحديد نوع ما من الحدود - مركبة الذي قد يجعل الوقف اجباريا على العموم^١ كما أشار من جهة أخرى، يرد: الوقف في المجريء 'المقطعي' لعله يتضح لنا من خلال هذا البحث أن الوقف ليس إجباريا نظرا لعجز أي حد تركيبي عن أن يجعله يساهم بسبب حسنه الإحصائية وإذا صح ذلك. صبح معه أن الوقف اختياري وإن يكنه التركيبية هي وحدها التي تتحمل مسؤولية تحديد توزيع الوقوف ومسئولة درجة احتمالية ودرجة طبيعيتها. وعلاوة على هذه البارامترات التركيبية هي تحديد توزيع الوقوف، هناك بارامترات أخرى ذات صلة بدرجة سرعة الكلام وسعول أخرى إنعازية حددها درامل فيما يلي، درجة العنوية والتنظيم الانفعالي، والمنفيزات الاجتماعية، والمتغيرات الأسلوبية والملاحع المرادية^٢.

نحصر مما سبق إلى القول بأن الوقف هنا كان ثانويا وهامشيا لأن البحث، أولا، كان منصبا على الحدود، ولأن الوقف، ثانيا، وبسبب من العامل لأول، قد عُدَّ ظاهرة إنعازية، والبولولوحيا التوليدية كما هو معلوم ينحصر موضوع بحثها في الكفاءة اللسانية ولهذا السبب لم يحتل الوقف موقع هام ولا وضعاً نظرياً في الإطار النظري للنحو التوليدي. وقد سبق لدرامل أن لاحظ أن الوقوف اللغوية لم تشغل أبداً موقعاً هاماً داخل الإطار النظري للنحو التوسدي عموماً والبولولوحيا التوليدية على وجه الخصوص وقد اعد سبب ذلك إلى أن الوقوف ظواهر إنعازية إلى أبعد مدى هانتاح كل الوقوف (التي تناسب عدم إنتاج أصوات لغوية) يُعد جزءاً من الانجاز، وموضع بعض الوقوف يسمى إلى محال الكفاءة، أي أنه يتوقف توقفاً عميقاً على السه التركيبية (التركيبية)^٣.

ثالثاً، يمكن اعتبار دراميل الدارس البولندي الذي ربط بين الحدود ووقوف اللغوية أو محوّر دراسته حول تصنيف الحدود وتصنيف كل لوقوف عندما عبر بين الوقف المبريائي والوقف السمعى قسم الوقوف سمعه إلى وقوف تركيبية ووقوف عبر تركيبية، والوقوف التركيبية عدد يقع في الحدود التركيبية أو هي الحدود المكونية للبيئة السطحية فيما يعبر وقوف عبر التركيبية وهوذا خاصة داخل المركبات الاسمية أو المركبات اسمية^{٢٢٢}، ويمكن للوقوف التركيبية أن تكون حنامية أو مؤقتة والوقوف المؤقتة قد تكون مميرة أو غير مميرة، والوقوف المميرة وهي وقوف قد تم اهمالها إلى حد الآن، وطبيعة مميرة أوقيمة مميرة على مستوى الجملة^{٢٢٣}، ثم اسقى دراميل، بعد ذلك إلى الحديث عن إمكان قيام المتكلمين بحدف الوقوف في لحدود التركيبية بصفة واعية ومتعمدة أي أنهم يعلمون الحد التركيبي بواسطة ملامح فوق-قطعية لا غير وعن إمكان قيامهم، من جهة أخرى بوضع الوقوف في مواضع غير تركيبية عن دعى منهم، مثلما أشار إلى ذلك البلاغيون حسب قصدهم "الواصل" وقد سبق لدراميل أن اقترح استبدال مفهوم بقصد التواصلي بـ "الإرشاد التواصلي"، ثم يرى أن نظرية التوصل يمكنها أن توفر ملمحاً ملائماً للتصنيف الفرعي للوقف وذلك حين استعمال مفهومي ما عبر الإخبار والتبدير^{٢٢٤}، وعندما اعتبر ما عبر الإخبار عبارة عن خبر مركزي أو أساسي أو بواة، والتبدير عبارة عن إخبار عبر مرغوب فيه أو عبارة عن صوضاء من المفترض فيهما أن يرافقا كل فعل تواصلي صنف بوقوف اعتماداً على هذين المفهومين، إلى وقوف ما عبر الإخبار ووقوف اسمر خارج الوقوف التي يقصد إليها المتكلم من أجل تقديم إرشاد إلى المسمع (وبهذا المعنى الضيق يفهم التشديد والترقب المعتمد باعتبارهما إرشاداً)

^{٢٢٢} عساه ص ٧٤

^{٢٢٣} عساه ص ٧٤ و٧٥

^{٢٢٤} عساه ص ٧٤

يسمى الوقوف ما عبر الإخبار. أما الوقوف الذي لا يقصد إليها المتكلم فتسمى 'حيماً' الوقوف المعرفية'. ويمكن لوقوف التذكير هذه أن تكون أيضاً نتيجة لقلق نفسي [١]، أو نتيجة كون المتكلم مشوش الانفعال، أو نتيجة لا هاشة معاشرة في التواصل ... إلخ. إن هذه الوقوف لا تسهل سيرورة اللغة لذلك يسميها درامل بوقوف التبذير. إن هناك بعض الحالات النادرة التي يقوم فيها لمتكلم بوقوف تذكيرية، وهو يبحث عن كلمة أو عن وحدة لغوية، مثلاً بعد وحدة تركيبية معقدة، وهي وقوف تعتبر أداة مساعدة للمستمع لفهم الإخبار المعطى ولو أنه لم يقصد من ورائها ذلك. ومن الأكيد أن درجة التبذير قد تكون أعظم حينما يكون وقف التبذير مملوءاً بصوت أو ببعض أصوات [٢]، وتسمى عادة مثل هذه الوقوف بالوقوف المملوءة^(٣٢٨). وبعد ذلك، يلاحظ درامل أن لتصنيفات الفرعية للوقوف التركيبية في مقابل الوقوف غير التركيبية ووقوف ما عبر الإخبار في مقابل وقوف التبذير تعتبر تصنيفات تامة الاستقلالية. وبذلك تعتبر التأليفات الملمحة التالية ممكنة:

	1	2	3	4
تركيبى	+	+	-	1: وقف تركيبى ما عبر الإخبار 2: وقف تركيبى تبذيرى
وقف ما عبر الإخبار (ملمس)	+	-	-	3: وقف غير تركيبى ما عبر الإخبار 4: وقف غير تركيبى تبذيرى ^(٣٢٩)

ومع أن درامل قد حاول تصنيف كل الوقوف، إلا أنه أهمل. كما صرح بذلك الوقوف البطقية وملامح الشهيق والزفير، أو الوقوف التي يتسبب فيها الانفعال أو العناد أو القصور اللفظي^(٣٣٠).

٣٢٨ نفسه ص ٩١

٣٢٩ نفسه ص ٢٣٢

٣٣٠ نفسه نفس الصفحة

لقد سبق لنا أن أوردنا لدرامل ثلاثة أنواع من الوقف. الوقف الصيربي (في القسم 1.3.2.1) والوقف التطقي (في القسم 2.3.2.1) والوقف السمعي (في القسم 3.3.2.1)، علاوة على أنواع الوقف التي ذكرناها له في هذا القسم. ومن الملاحظ أن دراسته هذه تتوخى الشمولية والتماسك والتصيل. ويمكن من جهة ثانية. الزعم بأنها تشكل أول تصنيف توليدي للوقوف ومعالجة تعيد ترتيبها. فقد عمد درامل إلى إقامة نمطية للوقوف اللغوية تضمنت (1) عادة كتابة مقولات الوقف اللغوي. (2) وصفا ضافيا للحدود وعلاقتها بالوقوف. (3) قائمة بالمتغيرات الإنجازية للمتكلم. إن الوقف السمعي قد يكون تركيبيا وغير تركيبى، والوقف التركيبى قد يكون ختاميا أو مؤقتا، والوقف المؤقت قد يكون مميرا وغير مميز. وقد عالج الوقف التركيبى وأنواعه الفرعية اعتماد على الحدود التركيبية كما حددها محددات خمس قواعد لإعادة الكتابة (خمس قواعد للوقف). وقد عمل حاشدا على توفير جهاز مفاهيمي ونظري بعية إسناد وضع نظري للوقف. هو غير نفسه مجموعة من الملامح الشائية التي يمكنها أن تلم بمختلف مظاهر الوقف نذكر منها. [وقف لغوي]، [ختمى] [مميز]، [تركيبى] [سلس] ⁽³¹⁾. ونشير هنا إلى أن الملمح [+ وقف لغوي] يتوفر، بالنسبة لدامل. على واقع إدراكي، وادن، فهو يحمل صفة [+ قطعة]. وقد أوضح الكاتب أن الوقف التركيبى قد يحذف (عن وعي وتعمد) فيعوض حينئذ بملامح فوق - قطعية. وإضافة إلى هذا المظهر التركيبى للوقف، تعرض درامل إلى ما يمكن تسميته - الوقف التواصلي. إذ قد توضع وقوف (عن وعي) في مواضع غير تركيبية. وقد اقترح ملامحا تواصلياً هو [ما عبر الإخبار]. ووقف ما عبر الإخبار قد يكون تركيبيا أو غير تركيبى، كما أن وقف التنذير قد يكون تركيبيا أو غير تركيبى. وقد وحدت مجموعة من الوقوف المتبقية موقعها في هذا التصنيف التواصلي مثل. الوقف المعرفى.

ووقف التذكر، والوقف المملوء، والوقف الشاغر. أما على مستوى ما سنده خائب بالبرامترات الإيحائية فقد عرض درامل خمس قواعد تصمم الملامح الموقعية والفونيمات القطعية والصرفيات الوظيفية ورمز حد الصرخة ورمز حد الحمل، موطما هي ذلك بعضا من الملامح السائبة التي استحدثتها. وهكذا يمكننا القول بأن درامل قد نظر إلى الوقف من ثلاث زوايا نظر: زاوية تركيبية، وزاوية تواصلية، وزاوية إبحارية. ولعل المظهر التواصلية للوقف هو المظهر البلاغي فما صلة هذا المظهر بالكفاءة أو بالإنجاز؟ هل من المحق القول بأن المظهرين التركيبية والبلاغي (التواصلية) يرتبطان بالكفاءة اللسانية والكفاءة البلاغية (التواصلية)، وهذا أمر لم يكلف درامل نفسه عناء توضيحه؟ وإذا كان درامل قد حاول إعطاء وضع نظري (ضمني) لوقف اللغوي، فإن دراسته تلك قد قامت، هي جوهرها، على أساس مقولات تركيبية، وتواصلية نسبية لا على أساس مقولات فونولوجية ويعود ذلك إلى استناد معالجته تلك إلى نظرية الحدود (الصرفية والتركيبية) وإلى وحدات تركيبية في المقام الأول.

بعد اختزلنا دراسة الوقف من زاوية فونولوجية هي ما سُمي بالمصطلح والحدود علما منا بأن هذين المبحثين هما الكيلار بتوضيح المقاربة لمونولوجية الكلاسيكية للوقف، وبعثنا أن هاتين المقاربتين مقاربتان تكادان تتكاملان وتتوحدان، إذ يُعد الوقف فيهما مجرد تحقيق وإبحار لحدود هي، إلى هذا الحد أو ذاك، ذات طبيعة تركيبية وصرفية، أو مجرد تعمق لملامح فوق قطعية. عبر أن هذه المعالجة كانت فونولوجية إلى أبعد الحدود. وبذلك نؤكد أن الوقف في المونولوجيا الكلاسيكية ليس له وضع إنساني ثابت. وإذا كان به بعض الموقع فلأنه بجسد التركيب كما أناب المونولوجيا، من جهة ناسه

من المحددات الوظيفية للوقف، وعن البرامترات الانحازية التي تصاهر معه وتوحيه عبر أن مثل تلك المقاربه الحصرية تقدر ما حصرت الموضوع بصير من صعفيه واحزولته وهذا يحق لنا أن نواجه ما انتهى إليه علم الأصوات phonetics بما انتهت إليه الفونولوجيا لاستخلص أن الفونولوجيا القطعية قد فسدت في معالجة الوقف لأنه ليس ظاهرة حتمية Linear ولا قطعية Segmental. وادّعاء صاعته حاصيات الظاهرة وما تستوحه من تحليل صاعده لظاهرة وصاع معها التحليل.

4-1- التركيب والوقف أو من القيود التركيبية في الفونولوجيا إلى التركيب

من الواضح أن الوقف ظاهرة نظيرية prosodic نتحكم فيها متغيرات متنوعة بعضها لساني صرف والبعض الآخر غير لساني. ويعبر عن هذه لمتغيرات غير اللسانية ببرامترات صوتية (ندرج ضمنها القيود الفيريولوجية ولفيزيائية) وبمتغيرات نصية وتواصلية (التفاعل الاجتماعي). أما متغيرات اللسانية فقد يحملها في المتغير الفونولوجي والمتغير التركيبي ومتغير دلالي وإن كان بعض الباحثين قد أدرج ضمن المحددات اللسانية بلوقف ما سماهما بالصغير الأسلوبي (أو البلاغي أو الإيقاعي) والحققي^١ إلا أننا نرى أن الصنف الأسلوبي عند هذه الباحثة يتدرج، في إطار التصور سيمي سيميائي، في المصل لاحق. ضمن المتغير الفونولوجي، فيما ندرج بصنف النطقي ضمن البرامترات الصوتية. وقد اعتبر المستوى التركيبي في هذه الوقف مستوى حاسما في فهم الوظيفة (الوظائف) المساعدة إلى الوقف وعن هذا ما بدعونا إلى الحديث عن وظيفته التركيب الوقفية بدل الحديث عن وظيفة الوقف التركيبية.

ومن هذه الراويه، سبق لكووان وبلوخ (1948) أن لاحظا أن عددًا من الدراسات المنشورة والمتصلة بـ "المفصل" وقد التعميم لم يعن أي منها بالوظيفه النحويه للوقوف. أي بالعلاقة بين الوقف والبنية النحويه⁽³⁴⁾ وقد أشارا، علاوة على ذلك، إلى أنه قد كان من المعروف أن التقطيع إلى مركبات وتجميع عناصر الجملة في وحدات تركيبية بواسطة الوقوف في السلسلة النحويه أو بواسطة وسائل أخرى يلعب دورا مهما في نحو اللغة الإنجليزيه وأنباء بغات أخرى. إلا أنه يلاحظ في ذات الوقت أننا لا نعرف حاليا إلا القليل حول هذه الوقوف. وذلك لأنها لم تكن أبدا موضوعا لمقاربة تحليلية مضبوطة انطلاقا من وجهة نظر تركيبية⁽³⁵⁾.

وإذا أمعنا النظر في الكتابات اللسانية الكلاسيكية في إطار المعالجة التركيبية للوقف، أمكننا تصنيفها إلى صميم رئيسيين هما: (1) المعالجة التركيبية ضمن أفق اللسانيات النفسية. (2) المعالجة التركيبية العالصة للوقف، وهي معالجة نفسها بدورها إلى المعالجة البيوية والمعالجة التويدية الكلاسيكية.

1-4-1. المعالجة التركيبية ضمن أفق اللسانيات النفسية

ليس بؤدنا هنا، بالنظر إلى ما نتوخاه من هذه الدراسة، أن نقدم جردا مفصلا عما كتب في هذا المصمار. بل سنحاول فقط الوقوف عند بعض العلامات البارزة لهذه المعالجة. وقد يحق لنا أن نسجل في بداية الأمر أن المقاربة التركيبية للوقف قد أطرتها مجموعة من النظريات النفسية التي عرفها علم النفس، ومجموعة من الاهتمامات التي قد تطفئ بحسب النظريات وبحسب الزمن وذلك لأن الهموم الغالبة لم تكن هموما لسانية في حد ذاتها بقدر ما كانت هموم علم النفس بالدرجة الأولى.

Cowan, J. M. and Bloch, B. (1948) P. 89 note 1 (3) 4

(3) نفس ص 94

ومن هذا المنطلق، فمن نافذة القول أن يكون الوقف قد عولج في سياق معالجة إنتاج اللغة وإدراكها، ذلك أن المتكلم يقف ليُعلمَ حداً تركيبياً. كما أن لسامع يعتمد على الوقوف ليحدد مختلف الوحدات اللسانية. وفي ما يصل بالحاج التركيبى، فقد تركزت الأبحاث على التمييز بين الوقوف ويحدد لصلة بين الوقف التذكري وصعوبة التسنين، وعلى صلة التذكر بالبنية التركيبية. وقد استقطب البحث محوراً أساسياً هما التعقيد التركيبى ووحدات التصميم التركيبية. ومن الجدير بالملاحظة الإشارة إلى عمل لاونسبوري (1964) باعتباره عملاً مؤثراً وموجهاً للكثير من الأعمال اللاحقة التي تأثرت به إما سلباً وإما إيجاباً. وكان لاونسبوري قد ميز بين الوقوف التركيبية ووقف التذكر، واعتبر الوقف معلماً لبداية وحدات التسنين³³⁶ وإن لم يكلف نفسه عناء البحث عن تخصيص طبيعة مثل هذه الوحدات³³⁶. وقد استنتج ذلك من ملاحظته أن وقوف التذكر ومواضع الشك الإحصائي الأعلى تناسب بديات وحدات التسنين. إلا أنه اعتقد، دون القيام بأي بحث في هذا الصدد، بأن هذا الوقف سيقع بالأحرى في الحدود الحُمليّة. وجلي أن لدراسات القائمة على هذه الفرضية قد ركزت على وحدات التسنين على مستوى الكلمة. وفيما يتعلق بما سمي بوحدات التسنين الأساسية أو وحدات التصميم الأساسية، سبق لوندت (1912) وميلر وأخريس، (1960) أن اعتبروا لعملة بمثابة وحدة تصميم أساسية. فنظروا إلى التصميم باعتباره ينسب جملة سطحية مفردة، ومع أنه ليس من البديهي أن تساهم العملية التركيبية في رمز الوقف، فقد بدا أن التصميم الدلالي ينظم ليُعبّر عنه في جملة واحدة³³⁷. فكان أن تألف التصميم، إذن، من تمثيل فونولوجي للبنية السطحية للجملة وقد سئلوا في مبحثهم هذا من اعتبارهم التصميم النحوي يتألف من قواعد النحو

Lounsbury, F. G. (1964, P. 98, 136)

Butterworth, B. (1980) P. 164, 17,

البلندي النحوي^{١١٨}. أما ماكلي وأورگود (١٩٦٩) فقد انتهيا إلى أن الوقوف ورد قبل كلمات المعنوي أكثر مما ترد قبل الكلمات الوظيفية. ولاحظا أن باب العاطلة لا تشمل عادة تصحيحات الكلمة غير الموصفة بالوسطى. سمن أيضا الكلمات الوظيفية المستربة بها. ومن العدير بالملاحظة سمن يفرق بين الوقف والمذكر. وقد كشفا أن اعلية الوقوف المملوءة و شاعرة تقع في حدود الكلمة، وذكرنا أنه إذا افترضنا أن المفاصل التركيبية لا تقع في مركب فمن الواضح إذن، أن العديد من الوقوف المملوءة والشاعرة لا يتم نوطيها تركيبيا^{١١٩} وانتهيا. في خاتمة المطاف إلى أن الوقوف المملوءة تسرع نحو الوقوع في مفاصل الوحدات التركيبية الكبرى وإذن فهي تقع بشك متوتر في الحدود المركبة، فيما تقع الوقوف الشاعرة في حدود الكلمات داخل المركبات^{١٢٠}. واستمرت الاجتهادات في تحديد مواضع الوقف وتحديد وحدات التسنين، وهكذا، اقترح بومر (١٩٦٥، ١٩٧٨) وحدة تركيبية أخرى سماها بالحميلة المونيمية، وهي عبارة عن وحدة تنفيمية تحتوي على نطاق تنفيمي مصدر مع مقطع بارز ومفصل حنامي واحد، وهي تناسب تقريب "مجموعة النغمية عند هاليداي (١٩٦٨) ومجموعة المعنى عند أكور وأرنولد (١٩٦١) و الحملة السطحية عند لافر (١٩٧٠). وقد لاحظ أن الوقوف شاعرة والوقوف المملوءة معا تسرع إلى الوقوع في بدايات مثل هذه الجميلات^{١٢١}. وقد اعتبر هذا حجة كافية مفادها أن اللغة يتم تصميمها حملة حميلة أما گولدمان - إيسلر (١٩٦٨) فتري أن الوقوف تقع، على نحو نموذجي، بين المركبات وهي الموضع الواصل بين الجميلات أو هي نهاية لحمل وباحتصار، فالوقوف تعدد دلاليا وتقع في المفاصل التركيبية^{١٢٢}.

^{١١٨} انظر ص ١٦٠

MacKay H. and Osgood C. E. (1959) P 22-30

^{١٢٠} انظر الصفح ٣٤ و ٣٥ و ٣٦

Boomer D. S. 1965 P 149-155

Goldman, Lester F. 1968 P 13-31

سب سے بڑا فرق النحویۃ تطابق المجموعات التركيبية، ومن الملاحظ أنها
 عند معابر بوزبعیه هانمة على بعد موضع الوقف في الجملة، إلا أنها ترى
 أن حمل برهن على أنها نسق متميز ومنفصل للتماسك الموي في الكلام
 عشوي وغير المهيأ، وقد اوضحت أن للوقوف بين الوحدات التركيبية
 وصيغتين، واحدة للفصل وتبقى حينما يتوقف النشاط المعرفي عن الاشتغال.
 وحرى لتذكر وهي اللغة العنوية يبدو أن زمر الأخيرة يضاف إلى الرمز سي
 تتطابق الأولى³⁴، وفيما يتصل بمسألة التعقيد التركيبي برهنت كودمن -
 يسر على أن اللغة المعقدة تركيبيا لا تشمل بالضرورة رما وقصيا أكثر ومن ثمة
 فهي لا تتطلب تصميما أكثر للإنتاج من اللغة البسيطة تركيبيا (1968)، وهي
 نفس سياق، عالج ويلكر وكينيدي (1969) توزيع مدة الوقف باعتباره دتج
 عن البنية المكوينية لأقوال عادية عامصة ولاحظا أن قطع الموضوع-
 محمول، وحميلات الصلة تعلم بوقوع أطول سببا من باقي المكونات
 الجمعية³⁵ ومن البديهي أن ذلك يشير إلى أن وظيفة الوقوف النحوية تكمن،
 بغير، في الإعلام بالبنية التركيبية للجملة وبذلك فالفرصية المقنعة قد
 تكون هي أن البنية النحوية للجملة تحدد موضع الوقف³⁶، أما رودر وحينسن
 (1969) فقد حاولا النظر إلى مدة الوقف باعتبارها دات صلة باستقيد
 تركيبية وقد استخلصا أن مستوى التعقيد التركيبي عامل مهم فقط بالنسبة
 مهمة وقف التذكر وكلما ازداد مستوى التعقيد التركيبي كلما ازدادت مدة وقف
 تذكر³⁷ كما أنهما لم يجدوا أي اختلاف دال بين مدة وقوف التذكر والوقوف
 سحرية³⁸

Goldman-Eisac F (1973) P 110 - 111 34

Wilkes, A. L. and Kennedy R. A. (1969) P 241 - 244 35

36 انظر من 34

Rader, K. F. and Jensen, R. J. (1969) P 123 37

Rader, K. F. and Jensen, R. J. (1969) P 123 38

وباختصار، فإن القصايا التي تتوالت من هذه الراوية يمكن حصرها على
لنالي صلة الوقوف التفضية بالوقف وتوزيع زمن الوقف في أحسن
حطية متنوعة وصلته بالبيئة التركيبية وينسبه الإسراع في البطون. وقد
لأنحطى إذا حاطرنا بتلخيص ما انتهت إليه مختلف هذه الدراسات وقد
لأنجازف إذا كانت خلاصاتها تتمثل في مايلي :

1- يعتبر التطويل القطعي ظاهرة ملازمة للوقف وكأنه لا يعدو أن يكون تحي
من تحليته، ذلك أن تطويل المقاطع الحنامية الواقعة قبل الوقف هي المكوّنات
تركيبية قد يكون ملازما للوقف أو مستقلا عنه، وقد يقوم بوظيفة الوقف بفعلي
(نظر فوناجي و ماغديكس 1960، مارتين 1970، كلات 1975،) .

2- تعتبر مدد الوقف النسبية ذات صلة بالهرمية التركيبية للجملة (انظر
غودمان - إيسلر 1972، كروجر وديشان 1975، كروجر وكروجان و لين 1976 ..) .

3- يتوقف توزيع الوقوف التفضية على نوع الخطاب وعلى نسبة الإسراع
هي النطق، غير أن التركيب هو المتحكم الأصلي (انظر فوناجي و ماغديكس
1960، كروجر وديشان 1972، 1975؛ كروجر وكولينس 1979؛ روبر وحينس
1969، 1972.....) .

4- تبين أن توزيع الوقوف متصل بالنعقيد التركيبي (بياتي 1977، بومر
ودينمان 1962....)

5- سرعة النطق وصلتها بمدة الوقف.

6- طول المكونات ودورها في توزيع الوقوف وهي مدتها (كروجر 1980)

2.4.1. المعالجة التركيبية للوقف في اللسانيات

2.4.1.1. المعالجة النحوية للوقف

لا يرمى في هذا القسم إلا إلى عرض الملامح الأساسية للمعجزة تركيبية للوقف في اللسانيات النحوية. ومن الجدير بالملاحظة أن الوطيفة تركيبية بلوقف قد عولجت من راويتين مختلفين هما: راوية المفاصل وقد حصصنا لها قسما خاصا (1. 3. 1): وراوية غير زاوية المفاصل وهي التي نؤ- أن نطرقها الآن، ويندرج ضمنها التعيم والإيقاع.

ولأن الوقف عد ظاهرة تركيبية فقد تناوله بلومفيلد (1933) في الفصل المخصص للتركيب. ويقوم رأيه على أن المتكلم بإمكانه أن يوصل بوسطة الوقوف، بين مكونات المركبات التي يعتبرها أشكالا حرة. إلا أن الوقوف، عند بلومفيلد، ليست مميزة في أغلب الأحيان؛ فهي تظهر أساسا حينما تكون المكونات عبارة عن مركبات طويلة، وهي تكون في اللغة الإنجليزية مسبقة، عادة، بنغم وقف. ويظهر النغم الوقفي بين المكونات في إردف إنجليزي عادي، غير أنه أشار إلى وجود تنوع من الإرداف المغلق حال من لنغم وقفي⁽³⁴⁾. فالجملة الاعتراضية تعد بمثابة تنوع إردافي يقاطع فيها شكر شكلا آخر. ويكون الشكل الاعتراضي، عادة، في اللغة الإنجليزية مسبوق ومتنوع بنغم وقف. كما نجد أيضا، في اللغة الإنجليزية تعارضات مفتحة من دون نغم وقف⁽³⁵⁾. وسعلاف بلومفيلد، تناول تروتركووي (1949) الوقف في كذبه بمخصص لمبادئ الفونولوجيا. وقد بدأ بتناول الخاصيات التطورية مميز بين الخاصيات التطورية التي توظف لتمييز دلالات الكلمات، وخصيات التطورية التي توظف لتمييز دلالات مجموعات كاملة من الكلمات

و حمل ومن بين هذه الخاصيات الأخيرة الوقوف^(١٣٠) وهي معرض حديثه عن وقوف الجملة عرّف وقف الجملة بوصفه وسيلة تطريزية مثلها مثل باقي الوسائل التي يعمد الجمل، ويمكن اعتباره من بين الخاصيات التطريزية لسمط الاتصال وهو يرى أن وقوف الجملة توظف، في غالب الأحيان، للمصر بين مختلف الحمل أو الجميلات، أي أنها تؤدي، على وجه الخصوص، وظيفة فاصلة. غير أنه يلاحظ أن للنعارض بوقف-بلاوقف وظيفة مميزة أيضاً^(١٣١)، وهي حديثه عن العلامات الفاصلة الفونولوجية يرى أن لكل لغة وسائل فونولوجية خاصة تشير إلى وجود حد جملة أو إلى غيابه في موضع محدد في اختيار الصوتي الممتد، إلا أن هذه الوسائل وسائل يُسترشد بها لا غير، وقد يكون من الممكن أن تقارن بعلامات المرور في الشارع.... وبالإمكان استئناف لسير بدونها^(١٣٢) فنحن في حاجة فقط إلى أن نحتاط كثيراً وأن نكون شديدي الانتباه، إذ لا توجد علامات المرور في كل جهات الشارع بل توجد في بعض الجهات لا غير، وعلى غرار ذلك، فإن العناصر اللسانية الفاصلة لا تظهر، على العموم في كل المواقع العينية...^(١٣٣)، أما هي باب حديثه عن التنظيم فقد ميز بين تنظيمين تنظيم متصاعد وهو يؤدي وظيفة استمرارية، وتنظيم متناقص وهو يؤدي وظيفة حتمية. ولا يتحقق هذان التنظيمان عادة إلا في كلمات الأخيرة، قبل وقف ما، ذلك لأنه تحب الإشارة، في هذا الموقع فقط، إلى أن الجملة قد انتهت أو لم تمت^(١٣٤)، ومن جانب آخر، أشار بايك (1949) إلى أن الوقوف تفصل، في وسط الجمل، وبصفة متواترة، وحدات نحوية كبرى مثل جميلات أو تفصل وحدات صغرى لكي تساهم في تحديثها الداخليه^(١٣٥)

١٣٠ Troubetzkoy, V. 5 (1949) P. 267

١٣١ نفسه ص ٢٤٤

١٣٢ نفسه ص 291

١٣٣ نفسه ص ٢٥8

١٣٤ Pike K. L. (1945) P. ١١١

أما أنيركرامبي فيرى أن للوقوف، في النثر المتكلم به، صلة وثيقة بأسسه النحوية للحمل، إلا أنها تلعب، فيما يبدو، دوراً مختلفاً في الحاطب، فهي تقع دائماً في مواقع غير منسابة بها. وهكذا، فنهاية الجملة، على سبيل المثال، مريحة جداً لبرزها التغميم لا الوقف، والوقوف تقع، في الغالب، بين كسبين بينهما تعلق وثيق⁽³⁵⁾. وتري إ.ج.أ. هيدرسون أن تطريبات الجملة تتصمم مع الحمة والوسائل المستعملة للإشارة إلى بدايات المركبات والحمل ونهايتها، ولإشارة إلى ربط مركب بمركب أو حملة بجملة⁽³⁶⁾. ويميل أوكنور إلى الاعتقاد بأن الحدود النحوية تعلم دائماً بالوقف، إلا أن الوقف وحده، على عموم ليس علامة كافية لحدود المتواليات؛ إذ يجب أن يكون مرفق ببعض الملامح الأخرى إذا كان فعلياً، وذلك إما بالتطويل الملحوظ، وإما بتمام النسق لتفيمى. وإذا ترابط الوقف مع هذين الملمحين ترابطاً جيداً، فذلك تعزيز لعلامات الحدية، إلا أنه إذا ورد حالياً من أي تطويل وغير مرفق بنسق تفيمى فإنه يعد معلّم تردد⁽³⁷⁾. ولم يفت مالمرغ (1974) أن يشير إلى أنه قد تكون من ضروري معالجة إلى أي حد يكون من الممكن إيجاد تجليات تطريزية لوحداث أكبر من تلك التي تشكلها الجمل كما حددها هي الصفحتين 35-36. وفي كل الحالات، هناك الوقف بين الأقوال الذي يحسد، رفقة السر الختامي للمجموعة، الحد بين الحمل. إلا أنه يُستخدم أيضاً للفصل بين الأدوار، وبين لصرات، ومن السهل أن نلاحظ في الخطاب كيف يمكن لسقوط لحنى مهم حداً مثل ذلك الذي يفصل الجمل أن يعبر تقسيمات مناسبة لتقسيم النص مكتوب إلى فقرات. إلا أنه سرعان ما يعترف بأنه سيكون من الصعب، في حدود الحالة الراهنة لمعارفتنا، الاستمرار في البحث عن وقائع اسطرير

Abercrombie D. (1963) P 7-3 (35)

Henrierson, J. A. (1949) P 127 (36)

O'Connor J. D. (1973) P 259-260 (37)

مناسبة للوحدات الكبرى التي بشكلها عرض بأتمه أو فصل أو حطاب أو قسم. وقد دفعه ذلك إلى أن يثير انتباهها إلى أننا تقترب بهذا المنطق إلى مستويات الوقائع الصوتية التي لا صلة لها بالبنية اللسانية بما هي كذلك أو التي تسمى إلى وقائع أسلوبية أو بلاغية.. والتي تشتمل أيضا على بحبات صوتية أخرى غير البجليات المسماة بالضريرية. وهكذا تمكن مايمبرغ من تمييز الوقائع التالية التي تكمن وظيفتها في تحقيق البنية الإحصائية لقول ما وهي السماح للمستمع بأن يكتشف العلاقات الداخلية بين العناصر (1) سر مجموعة أو نبر إيقاعي ويفصل كل قول ذي طول ما إلى أجزاء (2) تنعيم أجمعة ويعين العلاقات بين المجموعات إما بفصلها وإما بوصلها (3) تنعيم ختامي سجم مركبة (فقرات) يشير إلى نهايتها. (4) وقف يمكنه باعتباره عنصر حشويا إما أن يحمل وظيفة نبر المجموعة أو وظيفة التنعيم الختامي للفقرات، وإما أن يعوضها، ويمكنه أخيرا، وعلى مستويات عليا، أن يوظف بمفرده بوصفه عنصرا حديا في الخطاب. ويلاحظ مايمبرغ أن الوقف لا يمكنه أن يعوض لتنعيم مثلما لا يمكنه أن يعزز⁽³⁵⁸⁾.

وقد عالجت مسأحة أخرى الوقف في إطار التنعيم. ونريد هنا أن نعرض تصورات سيرج كارتشيفسكي (1931) وماريو روسي وآخرين (1981) وبمصر تناع هليدائي وقد اطلق كارتشيفسكي من اعتباره أن لكل مستوى فونولوجيا، وبسلك يحق لنا أن نتحدث عن فونولوجيا تركيبية وفي حديثه عن الجملة، يرى أنها وحدة تواصلية معينة. وأنها تتميز بكونها ذات نية صوتية خاصة هي سجمها⁽³⁵⁹⁾. والتنعيم يوظف لتمييز حد الجملة. وذلك بمعارضة الاستفهام لحو، وتمييز الجملة العقلية عن الجملة التعبيرية. لكنه يوظف أيضا لتقسيم

Maimberg, B. (1974, P 36-37) 358

Kartevsky, S. (1931) P 189-190, 359

منحى منقسم إلى الجميلات^(١٤٤). وهي معرض حدثه عن التغيرات المتعاقبة
 في بنسكل منها التتبع (والتي هي السمع والمدد والقند) لاحظ أنه كلما وقف
 لأسبب كلما كان المقطع الذي يسبق مباشرة الوقف منعماً بطريقة خاصة به
 أشهر إلى أن الوقوف هي الجميلات سريع إلى حد ما. سواء بين الحمل أو داخلها
 يمكنها لا تتحقق إن الوقف باعتباره عصباً فبولوحيًا، لا يمكنه أبداً أن يكسر
 وحدة معنوية. ومعنى ذلك أننا أمام سلسلة مركبة من وحدات معنوية تُعلم
 وحداتها بأصناف أوزان توافقتها ووقوف أو لا توافقتها^(١٤٥). إن كل جملة عقلية، غير
 شديدة انقصر، تنزع إلى أن تنقسم إلى طرفين من الجملة أو حرايين منها. وبذلك
 تتشكل فيها قمتان فبولوحيتان يفصل بينهما وقف^(١٤٦). وهكذا كلما كانت الوحدة
 اتوصية مجردة كلما كانت سهلة الصم إلا أنه يرى أن تقسيم الجملة لا صلة له
 بتعرض الوحدات النحوية^(١٤٧). وهذا يعني أن تقسيم الجملة ليس عملية نحوية
 وليس أيضاً تمييزاً منطقيًا. ومؤدى هذا الكلام أن المهم هو تمييز تنعيم
 واحتلافه وليس الوسائل التي يتحقق بها. لأن هذه الوسائل تختلف من لغة إلى
 أخرى^(١٤٨). إن الجملة عبارة عن توتر موزع في خط والتي لا تعرف حركتها سوى
 اتجاه وحيد لا يعود إلى الحلف وذلك لأن حاصية التنعيم تدريجية. وساء على ذلك،
 فتمييز الجملة يؤدي إلى التعارض بين أربعة أنماط من التنعيم هي: تنعيم تساقق
 (السيمترية)، وتنعيم اللانساقق (اللاسيمترية)، وتنعيم التماهي وتنعيم
 تشرح^(١٤٩) وبعد ذلك. تحدث عن الوقف ليعتبره لايشكل عصباً مستقلاً بل أنه
 مادام جزءاً لا يتجزأ من التنعيم، إلا أنه يؤخذ بعين الاعتبار في هذه المسألة جزء

(١٤٤) نفسه ص 192 - 193

(١٤٥) نفسه ص 98 - 199

(١٤٦) نفسه ص 203

(١٤٧) نفسه ص 205

(١٤٨) نفسه ص 206 - 209

(١٤٩) انظر ص 210 من نفس المرجع السابق ذكره من أجل المزيد من التوضيح

بعملة الذي يتكوه. وعلى المستوى النظري، فإن الصمة المونولوجية للحمة مع مباشرة أمام وقف الانشطار، وبمجرد ما يوصل إلى ذروة التوتر يبدأ التراجع لا أنوقف جزء لا يتجزأ من الحط التنازلي، وهكذا فإن نهاية الصعود وبداية السقوط لا يوصل بينهما إلا وقف الانشطار^(٢٦٤). واسمل. بعد ذلك، إلى علاقة السقيم بالسحو يوجب أولاً وإطلاقاً من عرصته السابق أن التعيم يبدو متعاهلاً للسحو يسم السحو يأخذ بالحسان التعيم^(٢٦٥). إن التعيم لا يمكنه أن يخدم السحو فبعض صر نتيجة عن التمييز المركبي وحتى تلك الناتجة عن التمييز غير المركبي ليست مماثلة بوحدات أي نظام من نظامي المستوى المعجمي (التمييز الكيفي والتمييز الكمي). إن التعيم لا صلة له بالسحو لأن العلاقات في النظامين المتداخلين تعد من طبيعة عامة جداً. بل إنه يذهب إلى الإقرار بأن العكس هو الذي يحدث: فالتعيم هو الذي يمارس تأثيراً على السحو لا العكس إن السحو يأتي ليعقل نتائج تمييز التي يقوم بها عقلنا في شعوليته وليثبتها^(٢٦٦).

وكن بايك (١٩٤٥) قد قدم دراسة مفصلة للأساق غير القطعية أكد فيها أن الوقف وملاحح تطريرية أخرى ليست ثانوية بل ضرورية بالنسبة لوصف للساني. وقد رأى أن للتعيم صلة بالوقوف والإيقاع، وأن هذه الخاصيات، على الرغم من ذلك، تعتبر من جوانب عديدة، مستقلة عن بعضها البعض. وهكذا، فالوقوف والإيقاع متوقف أحدهما على الآخر، بشكل وثيق. في البعض من عاصرهما واستعمالاتهما، إلا أنهما مستقلان، من جوانب أخرى. عن بعضهما البعض ولهذا السبب دعا إلى وجوب تناولهما بوصفهما كيانيين دالين مستقلين (أي بوصفهما أنواعاً فونيميه وصريفية) وفي إطار الوقف، يميز بايك بين وقصير فونيميين أو صريفيين، أحدهما مؤقت والآخر حنامي. ويتميز الوقف

٢٦٥ نفسه ص ١١

٢٦٦ نفسه ص ٢٥

٢٦٧ نفسه ص ٢٦

موقت من حيث الطول. يقصره بالمقارنه مع الوقف العناني، الا انه ليس - كما يقصر^(١٤٦). ونميز الوقف المؤقت ايضا بكونه يتوفر على شكل متبوت هـم جدا إذ يدل أن يكون عبارة عن انقطاع في الكلام، أو توقف تام. فيه قد يكون عبارة عن تطويل للصوت الأخير أو الصوتين الأخيرين من الكلمة السابقة عليه ويكون لهذا الطول نفس الزمن مثلما قد يعمل الوقف الميريقي. وطبيعة عدل، فهو لا يلتبس بالأصوات العادية الطويلة نسبيا ولا يلتبس بالتطويل الخاص بالتطريح وذلك لأن التطويل بالنسبة لما يماثل الوقف براهقه إصعاف كبير بقوة الأصوات، وهذا الإصعاف للصوت مع الطول هو الذي يعوض بوقف الفيزيقي في فوهم الوقف المؤقت. أي أن هناك تطويلا للصوت على المستوى لصوتي، أما على المستوى الفونولوجي فهناك وقفا^(١٤٧). إن الوقف لمؤقت ووقف العناني يؤثران، بطرق مختلفة، هي المادة الصوتية التي تسبقهما. وهكذا ينزع الوقف المؤقت إلى (١) بقوة العلو الموسيقي العناني للبطاق، (٢) أن يكون، هي الغالب، مؤثرا هي كمية البطاق السابق وذلك بطرق مختلفة. وهكذا فالمقطع الذي يسبق الوقف المؤقت يكون، هي الغالب، أطول مما هو عادة، ومقوى على علو موسيقي مستو. وفي حالات أخرى، تكون بداية لنطق الأول هي الحاملة للطول، وبذلك تؤثر على حضور وقف مؤقت. ومن جهة أخرى، فالانطلاق من معيار غير محدد يمكن أن يكون هي اتجاه مبالغ، ويؤدي إلى نتائج لها صلة بذلك. إذ قد تشير بهاية قصيرة حقا، هي الغالب، إلى أن وقفا مؤقتا سيعقبها، ذلك أن نفس الشخص، وهو يكرر نفس الجملة، يمكنه - يستعد وسائل مختلفة بالنسبة لنتائج متماثلة وذلك هي تكرارات متنوعة نفس الجملة وعلى العموم، فإنه يمكن لأي انطلاق من الطول العادي لعناصر لبطاق الأولى أن يساهم في التعرف على وقف لاحق بوصفه مؤقتا، شرطه أن

يقوى العلو السام للعلو الموسيقي في نهاية النطاق^{١١}. أما الوقف الختامي فهو عبر النطاق السابق (أو النطاقات السابقة) وذلك بتخفيض العلو العادي لنهاية لصاف ضريبة ما. وإذا كان النطاق نفسه ينتهي بالعلو أربعة هار ماسسو لوقف لختامي سيمرع نحو التضائل التدريجي إلى الصمت حينما ينحدر إلى أسفل؛ وهذا مختلف جدا عن العلو الموسيقي لنفس النطاق الذي يتوفر على مستوى ما، وهو قد يكون مقوَّى، ينتهي بدون وقف حينما يقع في وسط بحمة، أو حينما يقع قبل وقف مؤقت، وإذا كان النطاق متناقضا - متصاعدا، فإنه يبدو أن التصاعد لا يعلو جدا مثلما يعلو في وسط بحمة ما من دور وقف أو قبل وقف مؤقت^{١٢}. وقد يكون المرق بين الوقف المؤقت والوقف لختامي مسموعا، أحيانا، بشكل مبالغ فيه وذلك في حطبة حماسية ومن بين توقفير، ينزع الوقف المؤقت إلى أن يرد في كل المواضع وذلك حينما يكون موقف استكم مطبوعا باللايقين واللاعائية، فيكون المتكلم آنذا في وصعية متذكر، وعلى إثر أغلب الاستفهامات دون أن يتطر حوايا، أو حينما يفترض أن الجواب معروف، أما حينما يقع وقف بعد نطاق متصاعد، فإنه يوحد وقف مؤقت بعد لاستفهامات والإثباتات وأجزاء الإثباتات، وعادة ما يكون الوقف الوارد وسط بحمة ما وقفا مؤقتا، لكنه لا يكون دوما كذلك^{١٣}. ويرد الوقف الختامي حينما يكون موقف المتكلم، حال الوقف، غائيا، ولهذا السبب، يقع في أغلب الأحيان في نهاية الإثباتات ومن الملاحظ أن النطاق الغائي علامة صوتية تشير إلى نهاية وحدة تركيبية/ دلالية، ويقتصر الوقف الختامي في الوقوع. هي حسب الأحيان، على موقع بعد نطاق متناقض إلى اللحن المستوي أربعة، ولأن الوقف مؤقت يصح أيضا بتواتر في هذا الموقع، فإن الوقفين يمكنهما أن تتعارض هيا أساسا وبمصل الوهوف في وسط الجمل، وبشكل متواتر، وحداب بحونة كبرى

١١ نفسه ص ١١

١٢ نفسه ص ١٢

١٣ نفسه ص ١٣

عمل أجراء العمل، أو بفصل وحدات صغيرة بطريقة ما للمساهمة في وحدتها
لأحبة ويمكن لمثل هذه الوقوف أن توجد عادة بعد النطاقات الأولى، إلا أن
شكل ذلك قد ينتهي أحيانا من دون نطاق أولى، ولا تنوهر إلا على ما قبل نطاق
غير تام وفي هذه الحالة، يمكن للوقف أن يقع في نهاية قول في موقع غير
نهاية النطاق الأولي كما يقع الوقف المؤقت أحيانا في وسط نطاق أولي^{٧٢}

وينحدث بايك، بعد ذلك، عن مساهمة الوقف في تحديد الوحدة
الإيقاعية، فيرى أن حملة أو حُميلة مطوقا بها بدفعة معقدة مكونة من مقاطع
لا يعترضها وقف تعتبر وحدة إيقاعية^(٧٣). ويخلص، في النهاية إلى أن الوقوف
لا تعادل حدود نطاقات التنعيم لأن الوقوف يمكن أن ترد (١) في حدود
لنطاقات، بين وحدات إيقاعية بسيطة مثلا (٢) في وسط النطاقات (بعد
وحدة إيقاعية ضعيفة): (٣) يمكن أن تغيب عن ربط بين نطاقين (في وحدات
إيقاعية مركبة). ومع أن حدود الوحدة الإيقاعية تتطابق مع الوقوف، فإن أي
مهما لا يتسبب في إحداث الآخر، لأن وحدة كلامية متماثلة في التقطيع الرمزي
يمكنها أن تنتهي بأي نوع من نوع الوقف (مؤقت أو ختامي). وبالإضافة إلى
ذلك، فإن وحدة كلامية ما يقطعها نوع وقفي وتنتهي بنفس النوع الوقفي يمكن
أن يطق بها. مع ذلك، نسقين إيقاعيين مختصين أو أكثر، فلاحظ، على سبيل
المثال، أن وحدة إيقاعية بسيطة يمكن أن تعقبها وحدة إيقاعية بسيطة، أو
وحدة إيقاعية مستورة يمكن أن تعقبها وحدة إيقاعية ضعيفة، وللاحظ أيضا أن
نوعا لاحقا من المعارض الإيقاعي في سياق وقوف موجهة يقع بين وحدات
إيقاعية بسيطة ومركبة، ويوجد نوع ثالث من الألفاظ التعارضية، في سياق وقف
موجه، بين وحدات موزونة نيريا ووحدات موزونة مقطعية^(٧٤)

٧٢- ص ٧٣

٧٣- نفس نفس الصفحة

٧٤- نفس ص ٨

أما براون وآخرين (1980) فينظّمون من اقتراح هاليداي (1976) إلى مصص بأن المتكلم ينظم كلامه إلى وحدات إحصائية تتحقق صوتياً بوصفها مجموعات نغمية. وتتوفر المجموعة النغمية على نطاق متميز صوتياً منظم حول لمقطع الذي يحتوي على حركة علو موسيقي كبرى هي المجموعة اسمية. أي المقطع المعمي الذي يشكل جزءاً من الكلمة المأثرة هي بوحدة إحصائية. ويتبني هؤلاء الدارسون مصطلح المجموعة النغمية عند هاليداي وذلك بالنسبة للوحدة التي يخلقها المتكلم لتنظيم قوله في وحدات لها بنية تركيبية ودلالية داخلية منسجمة. ويرون أن كريستل (1969) كان شديد بوصف في موضوع ما الذي يشكل علامات حد المجموعة النغمية. فقد رأى أن هناك حدوداً فونولوجية مطردة محددة بالنسبة للمجموعات (الوحدات) نغمية هي الكلام العادي لا هي الكلام السريع. ويرون أنه من الصحيح في كثير من الحالات أن يكون المرء قادراً على إسناد حدود المجموعة النغمية بسوء من الثقة، إلا أن المرء في عدد كبير من الحالات تواجهه مشاكل ذات طبيعة متصلة بكون المتكلم قد كان يحاول أن يصنع ما كان يرغب في قوله بطريقة التي قالها بها، وأن ما رعب في قوله قد كان التعبير عنه شديد لصعوبة. وينتهي المؤلفون من ذلك إلى القول بأن المعايير التركيبية والدلالية لا تمكن المرء من اتخاذ قرار مبدئي بخصوص تحديد موضع إسناد حد لمجموعة النغمية^(١). كما لاحظ الباحثون أن هناك أنواعاً أخرى من المشاكل التي تطرحها حدود المجموعة النغمية والتي تنتج عن ورود الوقوف في الكلام دون أن تتطابق مع حدود الوحدات التي نود تحديدها بوصفها مجموعات نغمية اعتماداً على معايير أخرى. إلا أنهم يودون النظر إلى مجموعة النغمية بوصفها تحقيقاً لجزء إحصائي. والخلاصة هي أن

مجموعة الاعمية. هي منظورهم، يمكن النظر إليها بوصفها وحدة نظرية معقدة يمكن أن تتسج علاقة مع بعض وحدات العلو الموسيقي التي توحدها في ناز الكلام^{١٣٧}. وبالنظر إلى المشكلة الثانية التي يواجهونها هي تحديد مجموعات الاعمية في الكلام العفوي، فقد اسعدوا عن السبق "محرر ووهرو" تحليل لا يعتمد على تحديد المجموعات الاعمية بل يعتمد على وحدات محددة على المستوى الصوتي وهي الوحدات المحددة بالوقف وبعية تحديد هذه الوحدات، كشفوا أن الحد التركيبي لا يطابق في النصوص المقروءة، الحد التعميمي ويطابق في الغالب الوقف، أما في الكلام العفوي ضيق، هم المؤلف حداً ألا تتطابق هذه الحدود، ومن بين العلامات المعول عليها ولملاحظة في الكلام العفوي الوقف^{١٣٨}. ويستخلصون، من خلال دراستهم، أن سقية طول الوقف في النص المقروء تناسب، من غير ما ستفر ب تقريباً، البنية الدلالية للنص. ومن جهة نظر المتوالية السردية لا تبدو هذه الوقوف الطويلة معاجنة، وتطابق الوقوف، هما، انقطاعات دلالية كبرى في البنية المفهومية للسرد^{١٣٩}. ويتحدثون عن وقوف محورية وهي تشير إلى تنظيم القارئ للنص إلى فقرات كلامية، وهناك وقوف قصيرة تشير إلى وحدات قصيرة للكلام.

وعلى إثر ذلك، انطلقوا يحاولون الربط بين الوحدة المحددة بالوقف ومجموعة الاعمية عند هاليداي، وهكذا يرون أن كل وحدة محددة بالوقف تحتوي على نواتين يجب تحليلهما باعتبارهما مجموعتين نفيتين، وبخصوص الوحدات المحددة بالوقف في الكلام العفوي، لوحظ أن هناك ثلاثة أنواع من الوقوف بوقف "المحوري" الطويل الذي تم تحديده في النصوص المقروءة وبوسط

١٣٧ ص ٤٦ ٤٤

١٣٨ ص ١٢

١٣٩ ص ٤٦

نصف الثاني من الوقوف ارتباطاً وثيقاً بالصنف المشير إلى النطاق الذي حدده لمؤلفون في النصوص المقروءة، وتقدم المجموعة الثالثة صمماً متساوفاً بشكل محفوظ مع الطول. وقد بدا لهم تسمية هذه الوقوف بـ "وقوف البحث"^(٦١)

وهي باب صلة هذه الوحدات ببعضها البعض. لاحظوا أن المؤشرات التي تعتمد عليها هي القيام بمثل هذا التحليل هي مؤشرات تركيبية إلى حد كبير لا تعميمية. إذ يتعذر تحديد الحدود بواسطة الوثبات التعميمية لأن التركيب يحظر ذلك، بينما يمكننا باللجوء إلى التركيب أن نحدد مواضع الحدود^(٦٢). إننا نجد، في أغلب، في الكلام العفوي نهاية وحدة تركيبية ولا نجد علامة حدية فونولوجية مناسبة، إلا أنهم يفترضون أن المتكلم لا يزعج في وضعه للعلامات التركيبية فونولوجياً لأن العلامات العاصلة الفونولوجية ملحقه بالتركيب لا غير، وإذن، لا ينبغي أن يفاجأ المرء إذا وجد متواليات من البنيات التركيبية يقوم فيها المتكلم بعمل إشاري اعتماداً على التركيب. وقد تكون هناك لحظات يشدد فيها المتكلم على أمر، لذا يتطلب ذلك تقطيعاً تركيبياً واضحاً، وفي هذه الحالات، يمكن للمتكلم أن يستعمل علامات هاصلة فونولوجية ليبين كيف تحب بنية المتوالية. وعلى العموم، فالمتكلم حر في أن يقرر (ما عدا في بنيات الاحتامية المأثرة) فيما إذا كان يرغب أو لا يرغب في تقوية النية التركيبية بعلامات حدية فونولوجية. ويمكن في بعض أساليب الكلام أن تكون تلك هي الحالة التي يقسم فيها المتكلم، باطراد، تقسيمياً فرعياً الوحدات المحددة بالوقف إلى وحدات مبنية تركيبياً تحدها علامات حدية فونولوجية. ويُعزى أن تنصص هذه العلامات الحدية، وحبوا، تلك الظواهر التعميمية المقترنة بالمقطع الأخير المصنوع من نية معزولة^(٦٣).

(٦١) نفسه ص 65-66

(٦٢) نفسه ص 77-78

(٦٣) نفسه ص 128

2.2.4.1. الموقف و التنعيم في ضوء التوليفة الكلاسيكية

وإد كان كارتشيمسكي قد انطلق من اعتبار مجال التنعيم هو انجمه ومكوناتها، وبذلك فهي متلعب دوراً أساسياً على مستوى التركيب وعلى مستوى لوصف. وإذا كان التنعيم عمده لا صلة له بالنحو، وإنما له وطيمه قوليه فيم ينصر بتحديد الموضوع والخبر، فإن دوكروت (1939) يرى، على البصيص من ذلك، أن التنعيم يتكامل بوطيمة مردوجة تركيبية وقولية. وإن كان التركيب وفعل لقول، عنده، بنيتين متوازيتين. وقد سبق لهوكيت (1958) أن اعتبر التنعيم مكوب مباشراً للجملة. أما ستوكويل (1960-1972) فقد كان اللساني الأول الذي وطف هذه الفكرة الأساسية هي إطار النحو التوليدي التحويلي ويضع التنعيم هي البنية العميقة. وقد عرف الموقف باعتباره الحدود الموجودة بين انطاقات لتنظيمية، تلك الحدود التي لا تتناسب مع الصمت، أو غياب التصويت، أو لمجموعات التنفسية. وإذن، فالوقوف، بالمعنى المقصود هنا، عبارة عن وقائع مدركة مطردة، غير أنه من الممكن ألا تتوفر على نطائر فيزيائية مطردة سواء على المستوى الفيزيائي أو البطقي⁽³⁸⁴⁾. أما الدراسات الأخرى (دوانينغ 1970؛ بريزنان 1972، بيرمان وساموزي 1972؛ ليكوف 1972) إلى جانب ستوكويل (1972) فقد انتهت إلى أن البنيات التنظيمية لا تحددها فقط مكونات البنية السطحية، ولذا يجب الاعتقاد بأن موضع النطاقات التنظيمية وخصياتها يوحد في البنيات العميقة والشبه العميقة. ومن المعلوم أن تشومسكي وهالي قد اعتقدا بأن القواعد التي تلحق بالمؤشرات التطيرية لا نطبق إلا على مستوى البنيات المشتقة⁽³⁸⁵⁾. غير أن أتكينسن (1973) قد رأى أن التنعيم الصحيح لا يمكن أن يحدد تحديدا مضبوطا انطلاقاً من السية سطحية، بل إنه يتطلب تقاعلاً حميمياً على مستوى أعمق. وقد سبق

Stockwell R. P., 1977, P. 86-87

(1968) P. 15-18

ليبرفبش (1968) أن توصل إلى أن إسناد النبر في اللغة الألمانية يعري في مستوى أكثر عمقا من مستوى البنيات التركيبية السطحية. أما بوسر (1971) فقد اعتبر أن توليد البنيات التعيمية بشكل عمليه فوبولوجية تسوق تطبق بعض لتحويلات التركيبية. وكانت بريرنان (1971) قد بنت أنه من الممكن، بل طبقت قاعدة إسناد النبر النووي في سياق السلك التحويلي، تفسير أغلب الاستثناءات التي وقف عندها تشومسكي وهالي. وهذا يعود، حسب بريرنان، إلى أن لسيات البرية لبعض التراكيب المركبة تعكس بنيات الجمل أبسيطة لمدمجة في هذه التراكيب وذلك على مستوى البنية العميقة. وهكذا، فإن قاعدة إسناد السر النووي سيتم تشغيلها، حسب بريرنان، بعد مختلف لتحويلات التركيبية المتصلة بهذا السلك. وهذا ما سمته بريرنان بفرضية ترتيب⁽³⁸⁶⁾. أما روسي. فهو يرى أن الوقف لا يمثل سوى جزء من الملامح التي تشترك في تحديد الدرات التعيمية، أي المناغم والتي هي العناصر المكونة للصريفات التعيمية⁽³⁸⁷⁾. وعلاوة على ذلك، فقد اعتبر روسي أن لوقف قد لا يحققه الصمت، وفي هذه الحالة فإننا نقصد ملمحا تنيميا⁽³⁸⁸⁾. كما بدا له أن الوقف يساهم في تحقيق مكوات القول وتراتبيتها⁽³⁸⁹⁾.

وإذا شئنا الإبحار والتكثيف غير المخلين، جاز لنا القول بأنه قد تيسر أن انوقف عادة ما تم النظر إليه انطلاقا من تصور تقسم على أساسه السلسلة الكلامية. وهكذا اقترن الوقف بالمجموعة النغمية، أو بالمجموعة المعنوية، أو بالمجموعة النغمية، أو بالمجموعة التعيمية، أو بالوحدة النغمية، أو بدمركب امبولوجي. وبذلك قد يصح القول بأن للوقف معايير متعددة ومتنوعة، منها

(386) انظر تحديد هذه العرض في بوسر (91-72).

(387) Rossi, M. et al. (1981) P 190

(388) نفسه نفس الصفحة

(389) نفسه انظر من ص 206 إلى ص 273

ر لمعيار قد يكون مؤشرا تنغيما (نغما)، وقد يكون هزيولوجيا وقد يكون مؤشرا دلاليا وقد يكون مؤشرا تركيبيا. غير أنه بدا واضحا ألا معيار من هذه المعايير كميل وحده يحدد الوقف وموضعه، إذ قد تتشاك بعض المعايير وقد تتداخل وقد تتراكب.

ومن هذه الزاوية، يُعدُّ الوقف فاصلا بين المجموعات التنغيمية أو بين مجموعات التنفسية. وعلاوة على ذلك، فقد بدا أن الوقف يقع في مواضع لثالية :

- في الحدود المكونية الأساسية (أساسا بين الحُميلات وبين الموضوع والمحمول). إن هناك تصايفا بين نوع الحد المكوني وطول الوقف، أي كلما كان الحد أساسيا أكثر كلما كان الوقف أطول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوقوف تنزع إلى أن تكون أطول حينما تشمل الحدود المكونية موضوعا جديدا، ويتعلق الأمر هنا عادة بالحدود بين الحمل، ويعد هذا النوع، على العموم، معلما لحد مجموعة تنغيمية. غير أن ذلك لا يعني أن لكل حد مجموعة تنغيمية مثل هذا لوقف، وهذا يعود إلى أن الوقوف في حد المجموعة التنغيمية، إذا وقعت في الحدود المكونية الأساسية، قد تُلفى عوض أن تُملأ.

- قبل الكلمات ذات المحتوى المعجمي الأعلى أو، على حد تعبير لاويسوري، هي مواضع الاحتمال الانتقالي الأدنى. وهكذا، هالكلمات لمسوقة بوقف يكون تذكرها أصعب. وهذا النوع من الوقف يقع، على نحو عموم، حي، هل الحدود المكونية الدنيا، على العموم داخل مركب اسمي أو مركب فعلي أو مركب ظرفي. ويُعدُّ هذا النوع، على العموم، مثالا عن ظاهرة الذكر، إذ يشير إلى صعوبة البحث عن كلمة.

- بعد الكلمة الأولى في مجموعة تنغيمية. ويعتبر هذا الموضع موضعاً نموذجيا بالنسبة لأخطاء الإنحاز الأخرى من قبيل التصحيحات والبدايات

حاصلة والتكرارات. ولأن هذا النوع يرد بعد الكلمة الأولى لمجموعة تعميميه فيه قد استعمل، فيما يبدو، لخدمة وظيفة التخطيط⁽⁹⁰⁾.

3.4.1. نظرية (ا ت) التقطيع المركبي ووضع الوقف

نقد انصح لنا أعلاه أن نظرية الحدود، بمختلف تقريعاتها وتلويحاتها، قد فتحت الباب إلى حد ما أمام التركيب الذي عمل إغراؤها على ألا يحد من أهميته، كما اتضح لنا بزوغ اللسانيات التفصية واللسانيات البيوية و لتوليدية كلاسيكية إلى ربط الوقف بالتركيب ربطاً تتزايد أهميته باستمرار. كما سيتضح لنا أيضاً، ونحن نعالج نظرية (ا ت) التقطيع المركبي، أن التركيب قد بسط نفوذه على المونولوجيا حتى باتت بعصر قضاياها مجرد قضايا إنجازية حقيقية، وكاد الوقف أن يكون ظاهرة تركيبية خالصة (هي وحدت التقطيع المركبي) تسمى بالوقف بمحرد ما تتحدد. ولعله من البين أن الوقف لم يعد سوى خرج للتركيب له مسوح (مسوح) فونولوجية، فصارت قواعد الوقف قواعد تابعة لقواعد التركيب.

نعالج في هذا القسم نظرية (ا ت) التقطيع المركبي ومدى مساهمتها في ضبط الوقف وتحديد صوابه. ونذكر، في هذا الصدد، بأن هذه النظرية (ا ت) تستند، إلى حد كبير، إلى التركيب. ولاشك أن لمركزية التركيب، هي النحو لتوليدي، أثرا على تصور هذه النظرية للوقف، مثلما كان لهذه المركزية أثر حاسم على تعالقات مستويات التحليل اللساني.

وتقودنا هذه الملاحظة إلى بيان المفهوم المحور والمحدد. ولعله المفهوم لموحه لنظرية التوليدية للوقف. ويتعلق الأمر بمفهوم التقطيع المركبي. وقد نشر بيرفثيش إلى إمكان أن يفهم من التقطيع المركبي توزيع الوقوف لممكنة

في 'أفعال كلامية'^{١٨١}. ونسم تقسيم الجمل الطويلة بواسطة الرموز العددية، في وحدات التقطيع المركبي التي نشأت، قبل كل شيء، انشاق الوقوف بمفرده ومنحى انشعاب والنظر إلى أن حملاً قصيرة نسبياً ذات وحدة شعاعية واحدة، فإنه قد ينقسمها باعتبارها وحدة بمقطع مركبي وتشكل هذه الوحدة - والتي قد تكون لها تسميات مختلفة من قبيل المركب السلافي - مجموعة التفسيرية - مكوناً حاسماً لكل تحليل للتعليم^{١٨٢} وإذا كان بيرفيس قد دعا إلى عدم الخلط بين وحدة التقطيع المركبي والظاهرة الصوتية واللفظية، فإنه قد أشار إلى أن هناك علاقة وطيدة بين التقطيع المركبي والبنية التركيبية، ولأن وحدات التقطيع المركبي لا تتطابق مع المكونات التركيبية، فقد افترض بيرفيس رموزاً جديدة خاصة تكون موضعها مشروطة ببنية المكونات، لا أنها لا تتطابق معها^{١٨٣}. وقد كان بيرفيس محبواً على التفكير في صياغة بصرية لتقسيم المركبي محاولاً الكشف عن مبادئ أساسية لتشكيل وحدات تقطيع المركبي. وهكذا، أوضح أن وحدات التقطيع المركبي تتحدد بفصل عناصر الحدود التي تحدد الوقوف الممكنة ومنحى التعليم، وتدمج عناصر الحدود، جزئياً، بفصل القواعد التركيبية من جهة، وبفضل مواضع من جهة أخرى ومع أن أساس القيام بالتقسيم المركبي هو البنية السطحية التركيبية [...] فإن وحدات التقطيع المركبي تلعب دوراً هاماً في فهم البنية التركيبية^{١٨٤} وإجمالاً، فقد بين بيرفيس أن حدود وحدات التقطيع المركبي، والتي هي الوقوف، تحددها، على العموم، قاعدة مركبة تعيل على حجم القطع المكوني وعلى طول مقاطع مركب محتمل، وعلى عدد المقاطع المسورة في مركب ما وعلى عامل متغير له صلة بنوعية الإسراع في الصوت. وقد أشار بيرفيس إلى

Brewster, M. (1966) P. 10.

١٨١ نفسه ص ١٥٦

١٨٢ نفسه ص ١٥٦

١٨٣ نفسه ص ١٥٦

١٨٤ نفسه ص ١٥٦

إن العلاقة بين الحدود ووحدات التقطيع المركبي والوقوف ليست متعكسة بشكل دقيق فالرموز الحدية تحدد الوقوف الممكنة، إلا أن غياب الوقوف سر موثراً على غياب الرموز الحدية، إذ يمكن للرموز الحدية أن تتحقق بواسطة الوقوف، غير أن ذلك ليس ضرورياً. وعلى العكس من ذلك، فإن مسألة وقوع الوقوف هي الكلام المقطع الذي لا يمكن أن نتبأ فيه بأي حد لسانی، تنتمي أيضاً إلى مجال الانحرافات المحددة تحديداً غير لسانی⁽³⁹⁵⁾.

أما بايلي فقد سار على هدى عمل بييرفیش محاولاً الكشف عما يعنيه التقطيع المركبي وما يشتمل عليه. ومن جهة أخرى انصبت دراسته على العلاقة بين الإسراع في التلمظ والتقطيع المركبي. وهكذا، اعتبر الحدود مركبية حدوداً معلّمة لطاق التماذج التفسيرية، ورأى أنها تعطي نطاقات كبرى وذلك عندما تتزايد سرعة القول متصمة أكثر فأكثر مجموعات معنوية مبهومة. ويسبب تناقص في التصرف الشكلي للغة، أحياناً، تزايداً في الإسراع المرفق بتناقص في مراقبة المتكلم لما يقوله⁽³⁹⁶⁾. ثم انتقل بايلي، بعد ذلك، إلى طرح وجهة نظره حول التقطيع المركبي ومبادئه وصلته بالأشجار المركبية ليرى أن فهم مبادئ التقطيع المركبي قد يستلزم، فيما يبدو، النظر إلى لأشجار المركبية وتضم الشجرة المركبية أسفل العجرات العليا، على لتوازي مجموعات معنوية جد مبهومة متتالية - وهي مجموعات لحملة ما³⁹⁷، وبمقدار ما يتزايد الإسراع، تحذف الحدود المركبية بحيث إن الحد المرقم - ن يُحذف هي نسبة الإسراع ن. ويرافق هذه العملية احتزال متزامن لكل سر أولى إلا واحداً [..] هي المركبات الكبرى النانحة عن حذف حدود الرنة لمداسته لدرجه الإسراع المعينة⁽³⁹⁸⁾. إن عملية التقطيع المركبي يتكرر حدوثها

395 - نفسه ص 186، المرفق 13.

396 - Bailey C. J. N. (1971) P 105.

397 - نفسه نفس الصفحة.

398 - نفسه ص 107 - 108.

هي دورات وصولاً إلى الشجرة المركبة بحيث إن المركبات تصير أكبر فأكثر لأن عترات عليا في الشجرة نشرف عليها تدريجياً. والسلك الأخير أنه سيُحذف الحدود على كل من جانبي جملة تامه ما لا يتم، تحديداً، الوصول به به. إن مثل هذه الحدود المركبة (التي لم تُنمَح) باعتبارها تبقى هي بسبب اسراع معطاة تمثل الوقوف والإيقاعات التثغيمية⁽⁴⁹⁾ ثم أشار بايلي إلى أن هذه قواعد خاصة تغير مواضع التقطيع المركبي [...]، إنها تؤثر في بداية بعض أنماط العميلات أو العمل ونهايتها. فحينما يُصدَّر طرف أو معمول بفعل أساسي، أو جزء آخر ما من جملة ما (يُنقل إلى بداية الجملة)، فإنه يسر معقوف فقط أسهل المعرة العليا للجملة. بل إنه، على الأصح، عجرة جديدة فوق تلك التي أضيفت، يوضع أسفلها المركب المصدر. وعلى عرار إدماج جملة نصية غير الحصرية، فإن النتيجة تكون عبارة عن حد ذي درجة أكثر علواً من أي حد في الجملة. وسيكون هذا الحد هو الأخير الذي يختزل وفق بعض لشروط. إلا أن المركب المصدر إذا كان قصيراً، فإن درجة الحد التي تعاديه يجب أن تُختزل، بحيث إن المركب يجب أن يضاف إلى ما تبقى من الجملة في سبب للإسراع أكثر بطءاً مما سيكونه حقيقة في ما عدا ذلك⁽⁵⁰⁾.

والى جانب مساهمة بيير هيش وبايلي، تعد مساهمة إيمندر ذات أهمية كبرى بالنظر إلى المساهمات التي ستتأسس عليها وخاصة مفهوم "الجملة الحصرية". يرى إيمندر أن حذر شجرة ما هو المعرة العليا. وهكذا فالجذر يجب أن يكون عبارة عن ج. وذلك هي اللغة الإنجليزية وربما على المستوى كئي⁽⁵¹⁾. والحذر سيعني إما ج العليا في شجرة ما، أو ج تشرف عليها إشراف مباشر أو غير مباشر، وإما ج المنقول في الخطابات المباشرة. ويبرز للعيان لحذر ج

(49) نفسه ص 108 - 109

(50) نفسه ص 110

Fmonds J E (1970) P 3-4011

سبب تسرف عليه مباشرة ح أخرى بواسطة الفواصل^{١٢٦} وقد لاحظ المصدر
أنواعاً عديدة من الظروف والأحوال قد تصدر في جملة ما يمكن وصفه
بـ "أساسي" بين تلك الظروف والأحوال التي يعقبها، في موقع المصدر
فصلية إحصائية (إحصائية أحياناً) أو يعقبها وقف نفسي، وبين تلك الظروف
وأنواعها التي لا يعقبها شيء من ذلك^{١٢٧}

و اعتماداً على مساهمة بيرفيس و بعض أفكار المصدر سيتم دأوبيع
أول تصور متماسك للوقف في إطار النظرية المعيار وقد أصبح القول بأن
تصوره ذات قد تحكمت فيه مجموعة من المبادئ الموحدة التي يمكن أحكامها
فيما يلي: ١- الإحساس بأن العلاقة المفترضة بين التركيب والتقطيع المركبي
سواء ما تم تخصيصها وقتها تم تبريرها. وهذا هو الذي دفعه إلى أن يتبع من
عمله المنشور سنة ١٩٧٥^{١٢٨} معالجة بعض الآراء الشديدة الوضوح والمتصلة
بشكل العلاقة. وقد أكد في هذا العمل الاعتراف عمومًا بتصنيف أساسي بين
بنية التركيبية وتقطيع المركبات المنولوجية، أي موضع الوقف^{١٢٩}؛ ٢- إسناد
حدود بوصفها جزءاً من السلك التركيبي. ٣- يحيل مصطلح الحد المركبي
متمم يستعمله دوانينغ على الظاهرة التي تسمى إما بـ "الوقف"، أو بـ "الوقف
- الفاصلة"، أو "الموصل"، أو "الحد" أو حد الوقف، أو "تفيم الفاصلة" ... وهو.
في هذا الاستعمال، لا يعيد عما يريد تشومسكي و هالي (١٩٦٨) بـ "حد
مركبي". ٤- للحد المركبي صلة بالمحو وليس شيئاً بالوقف المتصل بالاجراء،
وهو "أساسي"، فهو يصرح بأنه لن يهتم بالتنبؤ بوقوف التذكر المملوءة
وإشاعة والتي هي طواهر إحصائية هامة للكلام العفوي. وإما سيهم فقط
بالوقوف المعوية الواردة في الإنعارات الجمالية التامة نحويًا على المستوى

^{١٢٦} نفس المصدر

^{١٢٧} نفس المصدر

^{١٢٨} Derrida J B 1975 ١١٤

^{١٢٩} نفس المصدر

١٠. بدوحي: كما يكون عليه الأمر في القرائد الساسية لصن مفهوم حداً^{١٠}
 ١١. د. ساسا تقديم صورة موحدة عن عمله هذا. أمكننا القول أن درسه
 ١٢. سمعنا تأسساً حول تنبؤ العلاقة بين بنه الحملة وموضع الوقف.
 ١٣. منها بددت على اختيار مجموعة من المبادئ المحددة لمواضع الوقف
 ١٤. ويستلزم من جهة هذا، تعيين الحدود وتمييزها. وهكذا افترضنا كشمه عن
 ١٥. أعني المركبي المتغير إلى الكشف عن الحدود المركبة المتغيرة. منها
 ١٦. افترضنا كشمه عن التقطيع المركبي الإحصائي إلى تمييز الحدود المركبة
 ١٧. لإجبارية (حد الحملة)^{١٧}

وفي سياق بنائه تصوره عن الوقف. عرّض لعدد من العرصيات المرتبطة
 بموضوعة الوقف الاختياري والوقف الإحصائي وهي فرصيات لم تصمد سبعة
 منها أمام عداد الوقائع العلوية وتعددها

١٨. فقد نصر المبدأ الأول وهو المرتبط بمبدأ التقطيع المركبي لمتغير
 ١٩. على أن يوقف قد يدرج، اختياريًا، في أي قطع مكوني أساسي داخل جملة ما
 ٢٠. شريطة أن يقع الوقف في كل القطوع المكعبة الأكثر بروزًا، وقد أشار داوود
 ٢١. إلى أن صنف القطوع المكعبة الأساسية يقضي على وجه الافتراض ذلك
 ٢٢. بوقف مواقع بين حرف الجر والمركب الاسمي اللاحق أو بين اسم ومتغير نعتي
 ٢٣. صرّفي ويضمّر المبدأ الهرمي المتضمن في هذه العرصية أنه إذا كان هناك
 ٢٤. وقف مفرد في جملة معقدة بسيطة، فإنه سيقع بين الموضوع والمحمول، بكر
 ٢٥. في أكبر من وقف فإن الوقف الثاني سيقع بين الفعل (رفقة أفعاله
 ٢٦. المتصلة المتصلة) والمفعول به اللاحق^{٢٦} وقد لاحظنا أن الفصل
 ٢٧. مضمون لهذا المبدأ هو بييرفيلش (1966) وبالي (1971) وقد اعتد أن صيغته

١٠. د. ساسا تقديم صورة موحدة

١١. د. ساسا تقديم صورة موحدة

١٢. د. ساسا تقديم صورة موحدة

بهذا المبدأ قد تم افتراضها في العديد من الحجج التركيبية، وقد يذكر على سبيل المثال، عمل روس (1968) ولو أنه افترض أيضا أن هذه الوقف ستصايف، بضافا ماسرا، مع حجم القطع المكوس. وينصور داويع به يست هناك آية حجة لصالح هذا الافتراض الأخير⁽⁴⁰⁹⁾. أما المبدأ الثاني فقد قُدم أحيانا باعتباره بديلا عن المبدأ الأول، إلا أنه في الحقيقة ضروري باعتباره مبدأ مكملًا للأول. وهو مبدأ مرتبط بمبدأ التقطيع المركبي الإجباري الذي تترتب عنه حدود مركبية إجبارية. ويص على أن كل البنيات السطحية للجمال (واحتمالا كل التحقيقات السطحية للبيات العميقة للجمال) تنهي، جباريا، بنطاقات ختامية⁽⁴¹⁰⁾. وعندما ربط الشكل القوي لهذا لمبدأ يستوكويل (1960)، والشكل الأضعف بكيم (1968) و ستوكويل (1971)، و بعدما بدا به أن عمل غولدمان، إيسلر (1968) يدعم هذه المرضية، باعتبار أن الوقوف لحيوية كما تراها، تنزع إلى أن تصع في الحدود الجمالية، تبين له أن هذا المبدأ مفرط القوة، ولو في شكله المقدم به علاوة على أنه عاجز عن تفسير ورود الإجباري للوقف في المواضع التي ليست بحواتم جمالية⁽⁴¹¹⁾. إن شيئا ما من هذا اسوع يُحتاج إليه، بشكل واضح، بالإضافة إلى المرضية الأولى. وذلك ستفسير كون الوقف إجباريا في (بعض) الحدود الجمالية، وذلك في تعارض مع الوقف المتغير الذي تتبأ به المرضية الأولى⁽⁴¹²⁾.

إن المبدأ الثاني، يتبأ، أولا، بوقوع الوقف في حد الجملة، وتتبأ، ثانيا، بوقوع الوقف الماصلة في بعض الحدود الجمالية اليمنى بعض النظر عن حجم القطع المكوس، وفي ذلك خرق للمرضية الأولى، فحد الجملة قد لا يكون قطع

(409) نفسه من ٥8 - ٥9

(410) نفسه من ٥9

(411) نفسه نفس الصفحة

(412) نفسه نفس الصفحة

مكوناً أساسياً للحملة؛ وتنمّا، ثالثاً، بإجبارية الموقف بعد الفاعل الحملّي الذي يقع في قطع مكوبي أساسي وكأنّ الفاعل ليس حمليّة، بينما يرى الفرصية الأولى أن وجود عرصّة للإسراع في الكلام والمبدأ الهرمي. وبطبيعة الحال، فإنّ العديد من حدود الحمليّة تعدّ، هي نفس الآن، حدوداً تركيبية أساسية للجمل التي ترد فيها⁽⁴¹³⁾.

غير أن الفرصية الثانية تواجه العديد من الصعوبات الأساسية، وذلك باعتبارها متبنياً عاماً للموقف -الفاصلة الإجماري، ومن بين هذه الصعوبات كون الوقوف لا ترد في حدود الجمل المدمجة بنفس الاطراد مثلاً يكون عليه الأمر في حالة جمل "الحمليّات الأساسية" غير المدمجة. وكان إيمندز (1970) قد أشار إلى هذا الاختلاف وذلك بارتباط مع تمييزه بين الجمل الجذرية والجمل غير الجذرية⁽⁴¹⁴⁾.

وقد ذكر داوينغ نوعين من الوسائل الخاصة لتخصيص المواضع الخاصة بالموقف، وبالنظر لطبيعتهما غير التفسيرية، فإنه يجب التخي عنهما إذ كان المرء يأمل في إيجاد مبدأ عام سيصير الوردات الخاصة للموقف -لفصية⁽⁴¹⁵⁾. وقد صاغ داوينغ الافتراض العميق للنوع الأول باعتباره الفرصية (المبدأ) الثالثة (الثالث). ويصر هذا المبدأ على أنه يمكن لتحويل أن يُدرج وقف باعتباره التحقيق الفونولوجي لمقولة نحوية ما⁽⁴¹⁶⁾. وقد اعتبر داوينغ أن مثل هذه العملية قد سبق لبائيل زيف (1973) أن طرحها حينما أكد أنه يمكن للربط أن تُحذف قبل أي رابط، ويُنتج ذلك وفماً مميزاً باعتباره تحقيقه الفونولوجي⁽⁴¹⁷⁾. ولا يمكن لهذه القاعدة المُدرّجة للموقف أن تكون أقلّ عمومية

(413) نفسه نفس الصفحة

(414) نفسه ص 52-51

(415) نفسه ص 60

(416) نفسه نفس الصفحة

(417) نفسه نفس الصفحة

د علاؤه على ذلك، فإنها تسكو من فشلها في تفسير كون الوقف بوحده، على
عمود بين المركبات المتعددة النظام سواء أكان الربط محذوفا أم عبر
محذوف، وهكذا فالوقف بوحده، على العموم، قبل ■ ورود and .. وللأسف،
جاءه ليس من السهل اضراس ورود وقف بين مركبات منصامه حسب المبدأين
لاكثر عمومية مثل 'المبدأ الأول' والمبدأ الثاني، وقد لوحظ نوع مماثل لتفسير
خاص لتفصيل المركبي وذلك في دمج الوقوف (أو الحدود المركبيه المتحقمة
بوصفها وقفا بواسطة المواعيد التحويلية) في القواعد التحويلية المتحكمة
في تحويلات النقل العيني، وذلك في توافق مع المبدأ الرابع^{١٤١}.

وينص هذا **المبدأ الرابع** على أنه يمكن للوقف - الفاصلة أن يُدرج
بوصفه عنصرا من التغيير البيوي الذي يتجه تحويل النقل. ويرى داووينغ أن
هذه وسيلة قد استعملت لتفسير كون حرج بعض قواعد التصدير تشمل وقف
إخباريا يعقب العنصر المصدر، فيما لايشمل هذا النوع من الوقف حرج قواعد
'أخرى مماثلة. وفيما يتصل بسؤال يدور حول كيفية نمادي تخصيص دمج
لوقف بوصفه حصيلة للتحويل ذاته فإن داووينغ، يرى أنه ليس من المفيد جد
مجرد الإقرار بأن بعض الظروف والأحوال تعتبر الحافا تشومسكييا بـ ج (بحيث
إن قطعاً مكونيا أساسيا قد تم إدراجه) بينما ظروف وأحوال أخرى تعتبر
أحاف أحبا بفاعل الحملة ومن شأن هذا أن يعوض فقط الإدراج الخاص
لوقف - الإدراج الخاص للبنية المكونية التي يتم التتبع. انطلاقاً منها، ورود
لوقف عبر أنه إذا كانت الحجة التركيبية المستعملة قد نُعثر عليها بصاح
لأحاف الشومسكي في القاعدة الأولى وصدده في القاعدة الثالثة فإن
لاخلاف في النطبع المركبي: أدن. يجب أن تتبناه مبادئ عامة، وحتى في
عب تفسير مبدئي لتطبيق اللاحاق الشومسكي في بعض القواعد وعدد

نطيفه هي قواعد أخرى. فإننا نعثر على حجة مستقلة لاستعماله فقط في حالات التي يكون فيها المقطع المركبي المنفصل فقط مطلوباً⁽⁴¹⁾

نفس النوع من التمييز يوجد في لغات أخرى. فقد وصف هيل (1974) في عدد من حلقة اليسرى في لغة والبيرى ذاكراً أن المركب الاسمي المرحلق يسارا يعد إلحاقاً تشومسكياً بعجزة ج - وعلى أية حال. فإنه ينتمى من جملة من يظهر ذلك أنه لم يعد مكوناً للجملة بالنسبة لأعراض إدراج الفعل لمساعد وإذا كان هناك تبرير مستقل لتصدير قطع مركبي أساسي في كل من الحالات التي يعقب فيها وقف المركب المصدر فإن المبدأ الرابع ليس ضرورياً⁽⁴²⁾.

ما المبدأ الخامس فيعود في أصله إلى إيمدر (1970). هبتوف مع ملاحظاته أمكن لداونينغ أن يعيد صياغة فرضية حد الجملة (أي الفرضية ثانية) باعتبارها الفرضية الخامسة التي تنص على أن تكون حمل الحذر سطحية مبررة (إجبارياً) - سواء كانت سابقة أو لاحقة - بواسطة وقف (أو صمت). ويتبأ هذا المبدأ بالوقف الذي يتلو الجمل الجدرية غير الخدمية، مثل يتبأ أيضاً بالوقف الذي يتلو المواضع المحورية المصدرية، وظروف والأحوال. إلح شريطة أن يكون كل ذلك ملحقاً إلحاقاً تشومسكياً - ج. و لدى سبق الحمل الاستهلامية الواقعة بعد إثبات والتالية لأن ما يأتي قبل وبعد سيكون دائماً جملة جذرية⁽⁴³⁾. وقد سبق لداونينغ في عمل له سنة 1973 أن راجع ثانية تعريف إيمدر لعمله الجدر بوصفها كل جملة لا تشرف عليها جملة محموية [جملة تحتوى على محمول]، أي كل جملة لا يتحكم فيها (بالمعنى

(41) نفس ص 60 - 61

(42) نفس ص 6

(43) نفس ص 6

الذي قدمه لانكاكر (1969) أي مركب فعلي⁽⁴²²⁾. وقد حدد داوونينغ العملة المعمولة باعتبارها كل جملة تشرف فيها العجزة ج إشرافا مباشرا على المركب المعلي⁽⁴²³⁾. وكان لانكاكر قد صاغ مفهوم التحكم على النحو التالي "تتحكم العجزة أ في العجزة ب إذا لم تشرف لا العجزة أ ولا العجزة ب على الأخرى، وإذا كانت العجزة ج المشرفة بشكل مباشر على العجزة أ تشرف أيضا على العجزة ب"⁽⁴²⁴⁾. وهكذا، فإن المركب الاسمي المزحلقي يمينا والذي ليس منحقا إلحاقا تشومسكيا ب ج سيقصّل عنه بواسطة وقف، بينما ج مواقع خارج التصدير والذي يعد اختلا ل ج الأعلى، وهو ج محمولية، فلن يقصّل عنه بأي وقف.

ومع أن المرصية الخامسة تعد نحسا بالمقارنة مع الفرضية الثاية، فإن هناك صنفا كاملا من مواقع الوقف الإجابري الواضح لم يتخذ، بالنسبة لها، أي من المبدأين هذين أية ترتيبات نحسا لها. وهذه المواقع هي الوقوف التي تبرز أنواعا عديدة من المركبات الاعتراضية والجميلات، والجميلات البدلية، وصيغ المنادى، إلخ. ويولد كل هذه الوقوف، افتراضا، إدراج المركب أو جمية ممية بواسطة قاعدة تحويلية متأخرة. (وتعد هذه القواعد قواعد سكية نعدية). ومرة أخرى، فإنه من الممكن توليد هذه التراكيب رفقة الوقوف الملائمة وذلك بتصميم الوقوف (أو الحدود المناسبة لها) هي العرج لذي يخصصه كل تحويل خاص. فقاعدة تكوين الجميلة الموصولة غير الحصرية قد تصيف الوقوف، في حين لا تضيفها القاعدة المناطرة، قاعدة الصلة لحصرية، وعلى غرار ذلك، قد تُخصّص الوقوف قبل العناصر الاعتراضية في الحمل وبعدها. ومن جهة أخرى، فإن قواعد النقل الأخرى، مثل نقل سم

Downing T B (1973) P 111 (422)

Downing T B (1975) P 62 (423)

Downing T B. (1970) P 197 (424)

بما عمل وبقل المفعول عبر المباشر، وقواعد موقعة الظرف التي تصع المركبات هي موقع مدمج، لاتدرج الوقف⁽⁴²⁵⁾!

أما عطل هذه المقارنة، فيما يرى داوونينغ، فكمن، بطبيعته الحال، في كونها لاتوفر أي جواب أو حتى إثارة السؤال حول ما تشترك فيه هو عدم الاعتراض مع/ أو كيف تختلف عن القواعد التي لا تضع الوقف حول بعض المفعول⁽⁴²⁶⁾.

وفيما يتصل بالفرضية السادسة، فقد ذكر داوونينغ محاولة معروفة بمعالجة بعض وزادات الوقف داخل الحملة، ويتعلق الأمر بقواعد لتعدين لتقطيع المركبي عند تشومسكي وهالي (1968)، وقد صاغ داوونينغ فرضيتهم باعتبارها الفرضية السادسة التي تنص على أن نسق العمليات الخاصة لمهمة بقواعد التعديل تحول البنيات السطحية (غير السليمة فونولوجيا) لنتيجة عن تطبيق القواعد التحويلية إلى البنيات المطلوبة لعملية القواعد الفونولوجية، إن بعض قواعد التعديل تغير البنيات المركبية بطريقة تنبأ فيها الفرضية الأولى، بشكل صحيح، بكل الوقوف⁽⁴²⁷⁾، ويرى داوونينغ أن هذه وسيلة يمكن للمرء بواسطتها أن يحتفظ بكفاية الفرضية الأولى وحدها لتفسير كل حالات الوقف-الماضلة، وبالنظر إلى القوة الهائلة لقواعد التعديل المقترحة (والتي لا يتطلب تبريرها حجة تركيبية)، فإن الفرضية القائلة بأن البنية لمكونية السطحية تحدد، تحديدا مباشرا، التقطيع المركبي الفونولوجي تصير غير قابلة للتنفيذ، لأن المرء قد يجد، دائما، تعديلا ممكنا سيجعل لنية لسطحية والتقطيع المركبي "ملائم" ⁽⁴²⁸⁾. وبسبب القوة المبرطة بقواعد

Downing J. B. (1975) P 62 (425)

(426) نفسه ص 62

(427) نفسه ص 63

(428) نفسه نفس الصفحة

بعد ذلك، فإن هذه الوسيلة يجب طرحها حاسماً، وذلك على الأقل كما ينشأ عن
تقطيع المركب. وبالمثل، فإن مثل هذا الحصر يسهل الاحتفاظ به لا
معدله تعديل وحدها. ثم افراحها بالمعل لتفسير "تقطيع المركب" أي
معدله أي بحول "الحميلات الموصولة إلى حميلات حد ربه مقطعة مركب
منفصلة".

إن قواعد التعديل في صراحة أخرى خاصة لمعالجة التقطيع المركب يمكنها
بطبيعة الحال، أن تقصر ذلك فقط إذا تم إيجاد وسيلة بديلة للتنبؤ بالتقطيع
مركب للاعتراضات بلا تعديل أو وصف خاص¹⁴¹.

ويستقل، بعد ذلك داووينغ إلى الحديث عن **الفرضية السابعة** وتمتصير
بقول فيها لقد سبق له أن أخرج، في عمل سابق، ربط التقطيع المركب
بمنفصل للاعتراضات بالتقطيع المركب للحمل الحدية (وعناصر أخرى
غير مدمجة) وذلك باشتقاق تقطيع مركب من آخر، ويقوم اعتراضه الأساسي
والمصوغ في القسم الأول من المرحلية السابعة على أن كل عناصر
لاعرضية المدمجة والمقطعة مركباً بصفة منفصلة والتي نشأت باعتبارها
عناصر حدية غير مدمجة تدرج في الحمل الحدية يحصل تحويل سكي
لاحق.

وتنص المرحلية السابعة على أنه يمكن إدراج العناصر الحدية في حصة
حدية بواسطة قواعد تحويلية. إن كل الحدود المركبة المسندة إلى العناصر
الحدية تنقل إلى الامام في عملية الاعتراض لتحديد الوقوف التي تسبق
عنصر الاعتراضي والوقوف التي تعقبه. وهكذا، هكل المركبات المدرجة في
حملة حدية تمررها ووقوف¹⁴². إن الاعتراضات تنشأ بوصفها عناصراً حذراً

¹⁴¹ في ١٠٠ ص ١٠٠

¹⁴² في ١٠٠ ص ١٠٠

وعلاوة على ذلك، هناك حالات عديدة لا يمكن فيها للاعتراضيات أن يتم نشيها
 "موقع غير حذوي وسط"، إلا أنه يمكن إبعاد حالات يجب فيها على
 الاعتراضيات أن تشتق من مثل هذا الموقع وتكمّل حجة مصادره أخرى
 بهذه الصيغة هي عمل ليكوف (1974) الذي يبرهن فيه على أن عنصر
 الاعتراضيات لا ينسب إلى البنية المصطنعة للحملة السطحية التي أدمجت فيها
 هذه الاعتراضيات، بل يجب أن يصنعها هناك المزج الذي ينتج نوع من
 لتحويل المزدوج الأساس^{١٣} ويبدو أن هناك مقولة ثالثة لمادة مدمجة
 بالإضافة إلى المعوضات والاعتراضيات... والتي يسميها داووينغ بالعمولات
 لرائدة وهي تعدّ حالات يكون فيها موضع بنيوي مصدر في جملة ما مملوء
 بأكثر من عنصر ملانم. ويعتقد داووينغ هنا أن مبدأ التقطيع المركبي هو الذي
 يسمح بمشئين أو أكثر لموضع تركيب مصدر وذلك بالوسط في حالة يرد
 فيها وقف بينهما (بينها)^{١٤}. كما يشير داووينغ إلى نوع القيد الشمولي على
 كتطاط الحمل الأساسية التي اقترحها، ويرى أن هذا القيد يذكر بقيد
 لاكتطاط الذي اقترحه كاتل لتفسير القيود على نقول المركب الاسمي. وفي
 حالات المدفشة هنا، فإن إدراج بعض المواد من خارج الجملة مسموح به
 شريطة أن يشير إدراج الوقف إلى خرق البنية القاعدية للجملة. وهكذا قد
 يبدو مفهوم الاكتطاط مفهوماً مفيداً، ولو أن واقعة التعميم هي هذه الحالات
 وشكل صحيح الذي قد يتعدّد هذا المبدأ قد أسىء فهمهما لحد الآن^{١٥}.

ومن الواضح أن كل الفرضيات السبعة السابقة المتعلقة بموضعه الوقف
 لا حذري قد تم رفضها. ولهذا الغاية قدم داووينغ مقترحاً آخر اعتبره غير
 مناسب ومن شأنه أن يعوض الصريحيات السابقة. ويصاغ المؤجر المعرّد لها

١٣ غيبه غير صفة

١٤ لا تـ

١٥ لا تـ

بممكنه ان يكون متنبئاً ملائماً للوقف الاجباري باعتبارها **الفرضية الثامنة** ونص هذا المبدأ على أن الجمل الحذرية بعدها وقف (أو صمت) ويجب على كل عنصر يستخرج نحويًا من جملة حذرية أو يُدرج في جملة دنيا أن يُنص عليها بوقف. وحيثما ينفي مركبان في جملة ما يعجزه مفردة، فإن الوقف يجب أن يقع بينهما⁴⁴⁶. ويلاحظ داوونينغ أنه لم يتم بعد ذكر مصدر واحد للوقف. ويتعلق الأمر، عموماً، بالحالة التي لا يُدرج فيها وقف باعتباره ناتج نقل مركب من داخل تخوم ج بسيطة ومفردة سواء آكبت هذه الج مدمجة أم لا. وتلك، على سبيل المثال، هي حالة المبني للمجهول، ونقل المفعول غير المباشر، والصلة، والوقائع الواقعة خارج التصدير، وحشد من تحويلات النقل الأخرى. إلا أن لوقوف، هي بعض الحالات المادرة. خاصة حالات نقل الطرف، تبرز بعض المركبات في مواقع ما داخل الج البسيطة التي تنتمي إليها دلالي. وهذه الظاهرة لا يفسرها مبدأ التقطيع المركبي المتغير (المبدأ الأول) أو مدئ التقطيع المركبي الإحصاري الواردة في المبدأ الثامن أعلاه⁴⁴⁷.

وكن داوونينغ قد سبق له في عمل آخر (1970) أن طور نظرية لإسناد الحد المركبي، الإحصاري قامت جانباً بين (1979) بعرضها على النحو التالي: تتكون نظرية الحد المركبي الإحصاري من فرصيتين مختلفتين أحيل عليهما بوصفهما، على التوالي، فرصة الجملة الجذرية وفرصة المجرة الجذرية. وتقوم فرضيته حول العملة الجذرية على التعميم القائل بأن الحدود المركبية تقع إحصارياً، من حوالى الجمل الحذرية⁴⁴⁸. واعتماداً على تعريفى أجمعة الجذرية والمحكم، صاغ داوونينغ مواصفة إدراج الحد الإحصاري التي تنص على أن الحدود المركبية الفونولوجية تُدرج بوصفها المكونات المباشرة السري

⁴⁴⁶ لغة لغة لغة

⁴⁴⁷ لغة لغة لغة

Bing 1 (1979), P 5 4

ويسمى لكل عجرة جذرية يظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعدياً⁽⁴³⁹⁾.
 تستق كل المركبات المدمجة أو الحُمَيَّلات التي يبرزها الوقف، حسب فرصة
 لحملة الحذرية، بواسطة الإدراج الاعتراضي لجملة جذرية في حملة
 مصغوفيه، وهذا يعني أن كل اعتراضية يجب أن تكون جملة تامة في موضع ما
 من الاشتقاق⁽⁴⁴⁰⁾. وقد لاحظت حانيت بينغ أن من بين المشاكل التي توجه
 فرصة لحملة الحذرية عند داوونينغ كونه يرغب بحسه على اشتقاق كل
 الاعتراضيات الوسيطة في الحملة من الجمل العميقة. إلا أن الأمر الأخطر
 مثلما سلم داوونينغ بذلك عن طيب خاطر، هو أن هناك عددا من الأمثلة، التي لا
 يمكن أن تستق من الجمل الحذرية⁽⁴⁴¹⁾. وهكذا ذكر داوونينغ صنفا كبيرا من
 المركبات الاعتراضية التي تعذر تبيان اشتقاقها من الجمل الجذرية، غير أن
 الإدراج الاعتراضي في جملة جذرية لمركب واقع سابقا خارج التصدير هو
 الذي يشتقها، وقد مثل لمثل هذه المركبات بالطرؤف غير الجمالية والمنادى
 لاعتراضي. وما دامت الحدود المركبة تسند إلى الجمل الحذرية فقط، فإن
 لتقطيع المركبي الاعتراضي لمثل هذه المركبات لا يمكن أن يفسر⁽⁴⁴²⁾. وترى
 حانيت بينغ أن داوونينغ، نظرا لأنه لم يستطع أن يفسر بعض الاعتراضيات
 بواسطة تحويل يشتقها من الجمل الجذرية، فقد راجع على مضض فرضيته
 حول الحملة الجذرية بفرصية تنص على أن الحدود المركبة تُدرج
 - عتبارها المكوبات اليمنى واليسرى لكل 'عجرة جذرية'⁽⁴⁴³⁾. ويفسر داوونينغ
 لعجرة الحذرية بقوله: 'لقد سبق اقتراح البديل الثاني... ويتعلق الأمر بتوسع
 تعريف العنصر الحذري ليشمل كل مكون لا يحتوي عليه حملة حذرية إسنادية

(439) نفسه ص 6

(440) نفسه نفس الصفحة

(441) نفسه ص 7

(442) نفسه نفس الصفحة

(443) نفسه ص 8

سعت إلى المركبات الاسمية الواقعة خارج التصدير. مثلاً، تعد مركبات اسمية حدريّة وإدراغ إدراغ الحد الإجمالي يمكن تجميعها كما يلي، أي فقط باستبدال عجرة ح الجذرية بـ العجرة الحدريّة (2) بدرج الحدود المركبة الصوبولوجية بإعسارها المكوبات اليسرى واليمنى لكل عجرة حدريّة. تظهر هي كل مؤشر مركبي مشتق سلكياً بعدياً⁴⁴³. ومع أن داوونبيغ يستنتج أن فرصة العجرة الجذرية يمكن أن تفسر كل المعطيات، فإنه يوصل، بوصف تام، فرصة الحملة الجذرية، فيقول: إن نظري من تبني (2) بوصفها الصياغة الخاصة لمواضعة إدراغ الحد الإجمالي في البداية قد نجم عن الرغبة في الحفاظ على التعميم القائل بأن "الحدود" عبارة عن جمل، وبأن الحدود المركبة الإجمالية هي، في الجوهر، حدود حملية. وقد دعم هذا الشعور الحدسي كون المركبات الاسمية أو العملية المقطعة تقطيعاً مفصلاً قد تبين أنها، في أغلب الحالات، تنتج عن احتزال الجمل⁴⁴⁴. وقد انتهت جانيت بينغ إلى القول بأن الحجّة في شكلها الأشد بساطة تكمن في أن العنصر الذي هو عجرة/ جملة حدريّة تسد إليه الحدود المركبة الإجمالية. وإذا كان الشكل المشتق يتضمن الحدود المركبة الإجمالية، فذلك لأنه كان عجرة/جملة حدريّة هي موضع ما من الاشتقاق. وإذا لم تكن للشكل المشتق حدود مركبة حدريّة فذلك إما لأنه لم يكن أبداً عجرة/جملة حدريّة، وإما لأن الحدود لم تقل بوصفها جزءاً من الاشتقاق. وقد اعتبرت جانيت بينغ أن هذه الصياغة لهذه الحجّة قد كشفت عن خطر معالجة الحدود باعتبارها مماثلة لقطع وحسب. يمكن إدراج الحدود بقاعدة. فإن كون قاعدة إدراج الحد الإجمالي، وممثل لها بوصفها واحدة من طائفة القواعد المربعة، يجب أن تظهر هي أكثر من مكون للنحو يُضعف الحجّة فيما تتصور بينغ. هذا ونبيغ، مثلاً، يصطر بس

443 انظر نفس الصفحة

444 انظر نفس الصفحة

فترج شتقاق الجُمُيلات الموصولة غير الحصرية من الحمل المصنومه
عممه وذلك لتفسير كون الجُمُيلات الموصولة غير الحصرية لها حدود
مركبية إجبارية، بينما الجُمُيلات الموصولة الحصرية لها فقط حد مركبي
حتياري. ويبدو أن هذا التحويل وتحويل دمج الرابط قد يكون حراً من اسلك
استركيبي. أما التحويلات الأخرى، مثل الزحلفة إلى اليمين وإلى اليسار. وتقديم
لمركب لحري. وتقديم الضرف. إلخ... فإنه يبدو أنها أسلوبية إلى حد كبير.
وقد تم تقديم حجج أعادت بأن هذه التحويلات ترد بعد اسلك التركبي في
مكون أسلوبى للسحو مفصل (وهي عند داوونينغ تحويلات سلوكية نعدية) ويبدو
أن قواعد إدراج الحد الإجباري يجب أن تنصمر هي هذا المكون لسحو
أيضاً⁽¹⁴⁵⁾

قد حاولنا أن نقرب إلى الأذهان تصورا توليديا خاصا للوقف من خلال
أعمال كن من بييرفيسر وبايلي وداوونينغ ولعله يبدو واضحاً أن المجهودين
لبرزين هما مجهود بييرفيسر وداوونينغ. غير أن ذلك لا يقلل من أهمية
مساهمة بايلي. فبييرفيسر يرى أن السية السطحية التركيبية تحدد رموز
لحدود التي تحدد، بدورها، التقطيع المركبي. ويرى أن هناك علاقة وطيدة
بين التقطيع المركبي والسية التركيبية. وأن وحدات التقطيع المركبي تشير إلى
لوقوف المتطردة وإلى منحنيات التسليم، وأنها، وإن كانت لا تتطابق مع
المكونات التركيبية، فهي تلعب دوراً هاماً في فهم البنية التركيبية، فإن تلك
لمصمات قد تستتبع اختيار الوقف تحقيقاً للرموز الحديثة، لكنه تحقيق
اختياري وبذلك، فالوقف قد يكون تحقيقاً فوتولوجياً (أو صوتياً بالأحرى)
لتركيب. وعلاوة على هذا النوع من الوقف. هناك الوقوف التي تنتمي إلى
مجال الانحرافات المحددة تحديداً غير لسانی. وهذا الوقف لا يهتم التوليدي

فف شفة؁ أفا بافل؁ ففء اهم فتأفر الإسراع فف الكلام فف القطف؁ المركف وفف مواصف الوصف؁ ففء كشف عفف أن لفزاف الإسراع فف التلمط ما فعر لحدود المركفة ففطلف نطاقات كبرى؁ وفمقدار ما ففراف الإسراع فمقدار ما فحذف الحدود المركفة فتكبر المركفات وفففس؁ وفء اففف فف مفاف الففء فلف أن فسففف أن وفود الوقف وفففف مفصفه عرضفان للإسراع فف الكلام وفمفء؁ الهرمف؁ وأن الأشعار المركفة فف المعول علفها فف فففف مففف؁ الفقفف المركف ولعله من الواصف؁ هنا؁ أن الإسراع ذو صلة بالإنحر؁ وأن الإنعار فففر فف موضعة الحدود؁ وإذن فف موضعة الوقوف؁ وإذا كان المفا الهرمف فربط الوقف بالكفاءة (بالتركف)؁ فإن الإسراع فف الكلام فربطه بالإنعار؁ وإذن؁ فنحن أمام نوعفف من الوقف: وقف تركفف؁ ووقف ففر تركفف (ففر لسائف)؁

وفمفل بففرففش وبافل؁ فف تصور داوففف؁ الفصور القاضف فربط الوقف بالقفف المركف المففر ففكون الوقف وقفا افففارفا وذلك باعففار لحدود المركفة افففارفة؁ وفء فسف أن هذا الفصور لا فافذ بففف الاعففار صلة الوقف بالقفف المركف الإفارف الفف ففرفف عفه الوقف الإفارف؁ وذلك بالفظر فلف أن الحدود المركفة حدود إفارفة؁ وفمفل هذا الفصور؁ وبدرجات؁ كل من سفوكوفل (1960) وفكم (1968) وسفوكوفل (1971)؁ وفولدمان - إسفلر (1968)؁ وسفهاد من فحمل فسورهم أن البففات السطفة فسفف نطاقات ففامفة بففه إفارفة؁ وأن الوقوف الففوة ففف فف الحدود الفمفة؁ ففر أنه سفسف أن هفاك وفودا إفارفا للقفف فف مواصف لا فشكل ففايات فمفة؁ كما أن الوقوف فف لا فرف فف حدود الفمل المدمجة فففس الاطراف الفف فرف ففه فف فالة فمل "الجمفلات الأساسية" ففر المدمجة؁ وفء فكون ذلك هو ما وفرف فف فسور الففسوب إلف فائفل رفف (1973) والفف فمكن القول عفه فأنه فسور فرف

ب. تحويل قد يدرج الوقف باعتبارها تحفيظاً لمقولة نحوية، غير أنه لوحظ أن هذه الصاعدة المَدرَّجة للوقف لا تفسَّر وقوع الوقف، على العموم، بين المركب المتعددة النصاب سواء أكان الربط محذوفاً أم غير محذوف. وقد أسنمرت فكرة دمج الوقوف في القواعد التحويلية، فاقترح دمج الوقف في الصواعد التحويلية المتكئة في تحويلات النقل العيني. وهكذا يدرج الوقف بوصفه عنصراً من التعبير السيوي الذي ينتجه تحويل النقل. وقد فسرت هذه الطريقة شتمال بعض قواعد التصدير على وقف إجباري عَقَبَ العنصر المصدِّر، وليس أهم خلاصة تمت الإشارة إليها في هذا الباب، هي موضوع اعتبار ظروف إلحاقاً تشومسكياً مرة وإلحاقاً أخيراً مرة أخرى، هي تعويض الإدراج الحاص للوقف بالإدراج الحاص للبنية المكوية التي يتم، انطلاقاً منها، التنبؤ بوقوع لوقف. ومن جهة أخرى، يمكن ذكر تصور كان إيمندز (1970) هو رائده، وقد اعتمد عليه داوئينغ ليعيد صياغة حد الجملة ويرى إجبارية إبراز جمل الجذر لسطحية - سواء كانت سابقة أو لاحقة - بوقف أو صمت، وإذا كان هذا التصور يؤسس استنبؤ بالوقف الذي ينلو الحمل الجدرية غير الختامية، وبالوقف الذي ينلو لمواضع المحورية المصدرة والظروف شريطة اعتبار كل ذلك ملحفاً بإلحاقاً تشومسكياً بـ ج. فإن بعض مواقع الوقف الإحصاري (المركبات الاعتراضية والجميلات، والجميلات البدلية وصيغ النداء) لم يأخذها هذا التصور بعين الاعتبار. ويتم توليد هذه الوقوف بواسطة إدراج المركب أو الجميلة المعنية وذلك عن طريق قاعدة تحويلية متأخرة (قاعدة سلوكية بعدية) وإلى جانب هذه التصورات، لابد من ذكر تصور تشومسكي وهالي (1968) وخاصة ما يسميانه بمواعيد التعديل للتقطيع المركبي، (وسعود إلى هذه لقضية في القسم اللاحق) إذ بعض هذه القواعد تغير البنيات لمركبة بطريقه نسباً فيها الفرضية الأولى تنبؤاً صحيحاً بكل الوقوف. إلا أن داوئينغ يلاحظ أن القوة المعرطة لقواعد التعديل تجعل الفرصة الفائلة بأن أسيه

مكوبية السطحية تحدد، تحديدا مباشرا، التقطيع المركبي المبولوحي فرصة عبر قابلة للتفنيد، وتنتهي سلسلة التصورات التي ينصب صد، داويع عيه، بصوره السابق والقائل بإدراج العناصر الجذرية في جملة جذرية بواسطة قواعد تحويلية، وهكذا، فكل المركبات المدرجة في جملة جذرية تبررها وقوف، غير أن هذا التصور ذاته تجابهه وقائع لغوية أشار إليها داويع ويقليل من التبصر قد يصل إلى القول بأن هذه التصورات المحتملة قد كشفت عن قصور كل تصور منها وعن جزئيته ومحدوديته:

(1) فالوقف ليس اختياريا فقط، بل هناك أيضا الوقف الإجباري، فإلى جانب التقطيع المركبي المتميز يوحد التقطيع المركبي الإجباري.

(2) لا يوجد الوقف الإجباري في نهايات الجمل بل قد يوجد في غير نهايات جمالية.

(3) قد تناط بالقواعد التحويلية مهمة إدراج الوقف، وقد يتم التنبؤ بوقوعه بالاعتماد على الإدراج الحاص للبنية المكوبية.

(4) صحر مفهوم الجملة الجذرية السطحية وقصوره عن احتواء مختلف الوقائع اللغوية.

(5) لقوة المبرطة لقواعد التعديل من شأنها أن تدعو إلى طرحها حبا

(6) قصور القول بأن القواعد التحويلية تدرج العناصر الجذرية في جملة جذرية.

وحملة القول فداونينغ بعيد النظر في مجموعة من الصوراب، ومن بينها بصور له، تصورات أريد لها أن تعالج مشكل الوقف، وبعد فحصها تبين له أنها صوراب فاصرة فاقترح تصورا بديلا يقوم على ما سميته بنظرية الحد مركبي الإجباري التي تتمفصل حول (1) فرصيه الجملة الجذرية.

(2) وفرصية العجزة الحذرية. ويقوم بأنه حول اعتبار الوقف يعد الحمل لعذرية فكان أن صاع مواضعه إدراج الحد الإيجابي التي تنص على أن الحدود المركبية الفونولوجية يتم إدراجها بوصفها المكونات المباشرة أسرى وإيمى لكل عجرة ج جذرية تظهر في كل مؤشر مركب مشتق سلكيا بعدى ولأنه وبيع لم يستطع تفسير بعض الاعتراضيات بواسطة تحويل يشتقها من لجمال جذرية، فقد راجع فرصيته تلك لتنص على أن الحدود المركبية تُسرح باعتبارها المكونات اليسرى واليمنى لكل عجرة جذرية تظهر في كل مؤشر مركبي مشتق سلكيا بعديا.

لقد انتهينا، مع داوونينغ، إلى أن الحدود المركبية الإيجابية تسند إلى، لعنصر الذي إما أن يكون جملة جذرية أو عجرة جذرية. ولعله يبدو حليا أن الحدود، في هذه المقاربة، مماثلة للقطع، ذلك أن الشكل المشتق يتضمن الحدود، المركبية الإيجابية للدلالة على أنه قد كانت هناك عجرة جذرية أو حملة جذرية في موضع ما من الاشتقاق. وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو، أيضا، أن قاعدة إدراج الحدود الإيجابية والتي ليست سوى قاعدة من مجموعة من القواعد المرتبة، يجب أن تتضمن في المكون التركيبي، أي أن لها صلة بمجموعة من القواعد التحويلية التي هي جزء من السلك التركيبي، إلا أنه يبدو، أيضا، أن قاعدة إدراج الحد الإيجابي ذات صلة بتحويلات أخرى ترد بعد لسك التركيبي (تحويلات سلكية بعدية)، وإذن يجب أن يتضمنها مكون مستمل منمصل هو المكون الأسلوبى. وبذلك، أمكننا القول بأن قواعد إدراج الحدود الإيجابية عبارة عن صفين: صف يعد حراء لا يتجزأ من التركيب، وصف يعد حراء لا يتجزأ من الأسلوب أو المكون الأسلوبى. وبذلك نحصل إلى أن داوونينغ قد قرن كل الحدود الإيجابية، وإدس كل الوقوف، بالتركيب، إد التركيب وحده هو الذي يحدد كل الوقوف الإيجابية، مع أن جاست بيع قد

لاحظ أن البعض من هذه الوقوف مرده إلى المكون الاسلوبي. ومن ثمة بحق ما يحول بأن التركيب هو الأساس. وأن الوقوف ليست سوى تحضيمات وإنحاراته، وكأن العناصر المسماه بالفوق قطعية ليست كائنات فونولوجية لها أدوار فونولوجية، وكأنه لا دور لها غير تجسيد التركيب. ويعود ذلك إلى كون الحدود قد نُظِر إليها باعتبارها حدوداً تركيبية فقط.

4.4.1. عن القيود التركيبية مجلداً أو زحف التركيب وتساؤل دور الفونولوجي

من الواضح أن الترابط بين الفونولوجيا والتركيب يثير مجموعة من الأسئلة من بينها: (1) هل هناك تفاعل بينهما؟ (2) هل هذا التفاعل مباشر أو غير مباشر إذا كان هناك تفاعل؟ وقد كانت الإجابة عن السؤال الأول مختلفة، إذ أدت إلى ظهور نظريات يتشكل قطباها من تصورين حديين مصرطين. ويقوم لتصور الأول، وهو تصور المدرسة البلومفيلية الجديدة⁽⁴⁴⁶⁾، على إنكار أن تكون بتركيب قيود على الفونولوجيا فكان من الحتمي ألا يقع الاهتمام بتشكيلات انتركيبية التي تشكل القطع التي يلحق بها تغيير ما جزءاً لا يتجزأ منها، وألا يتم تحديد طبيعة هذه التشكيلات وقد يكون من الجائز القول بأن هذا التصور يدعي أن العمليات الفونولوجية لا يقيد بها أبداً أي نوع من الإحبار التركيبية. فقد كان من المدهي أن تنتهي نظرية الفونيم المامد البلومفيلية إلى أن تتجاهل تحاهلاً تاماً نوع التحليل النحوي الذي قامت بإنحاره هذه مدرسة. ويعود السبب في ذلك إلى أن الوصف اللساني قد رُتب باعتباراه إحراراً اكتشافياً، يبدأ مع إقامة الوحدة الصغرى أي الفونيم، ويعبري انطلاقاً من "أمورقات" وعبرها (باعتبارها تأليفات من الفونيمات) إلى الصريعات رأي "صناف" الصعرات الصريفية)، ثم انطلاقاً من الصريعات إلى وحدات كبرى وقد كان إدراج وحدات في أي مستوى معطى. انطلاقاً من مستوى لاحق

(أي بوحدات النحوية هي التحليل المونيمي). في هذا الإجراء، خطأ قسلاً، لأن من شأن ذلك أن يترتب عنه الدور⁽⁴⁷⁾.

وبموازاة هذا التصور، تبلور تصور آخر يؤكد العلاقة القائمة بين التركيب والصونولوجيا، وقد كان مصدر حججه القواعد الفونولوجية التي تعمل على المحولات المحددة تركيبياً والتي كشفت عن أن هناك في التركيب ما هو ملائم لعمميات هي مكون الصونولوجيا. وهذا يعني أن أي نموذج للنحو يعدي فيه تركيب الصونولوجيا ستتطلب كل قواعده الفونولوجية التي لا يقصر تطبيقها على الكلمات العينية تماعلاً آلياً بين المكونين. وبقدر ما يشمل مجال تطبيق قاعدة فونولوجية سلسلة مكونة من كلمتين أو أكثر، فإن التركيب يجب أن يدعى بـ تحديد أنواع الكلمات التي تستلزم، وكيف يجب على هاته الكلمات أن ترتبط ببعضها البعض.

وقد ازدادت الدعوة إلى البحث عن نظرية ملائمة للقيود التركيبية في الصونولوجيا وإلى الاجتهاد في صياعتها. ولعل وراء هذا التصور الذي يحد من استقلالية الفونولوجيا أمور نذكر منها: مركزية التركيب وقدرته على شكلية معطياته والمردودية العالية لمثل هذا التوجه الشكلياني. تنامي المعطيات التحريية الذي ولد الحاجة إلى الأمثلة والشكلية إذ لوحظ أن هناك تناقضاً متردياً بين المعطيات التحريية والبنية اللسانية الشكلية.

ومن المعلوم أنه قد تبلور داخل الإطار النظري للنحو التوليدي تصور حد دقيق حول علاقة المكونين التركيبي والفونولوجي لنحو كل لغة طبيعية. وهي علاقة تماثل بينهما. وقد كانت الفرضية الأساسية التي تمت صياعتها هي عمل سومسكي وهالي (1968) تقضي بأن يوفر خرج القواعد التركيبية، أو لسة السطحية لحملة ما، التمثيل العميق الذي سيطبق عليه القواعد

المبولوحة. ومن المعلوم أن البنية السطحية نعتبر مؤشرا مركبا بتحدد منه مكوناته، من حيث الجوهر، من قبل القواعد التركيبية الأساس.

وقد نظر إلى المبولوحيا باعتبارها لا تعكس البنية المركبة بالضرورة ومع أن جرح المكون التركيبي بشكل دخل المكون المبولوحي، فإن شؤم مسكي و هالي يعترفان بالاختلافات التي قد تحصل بين البنيات التركيبية و لسيت المبولوحيية لحملة ما. وفي مثل هذه الحالات، فإن قاعدة التعديل تُحوّل لسيت، التي تقتضيها المبولوحيية⁴⁴⁶. وقد مثل ذلك، على وجه الخصوص بالجملة التالية :

This is the cat that caught the rat that stole the cheese

ذلك أنه إذا قارنا بين تعقيضي العملتين في (أ) و (ب)، فإننا سنلاحظ أن استقيصات الواردة في (أ) تحسد التحليل المكوني التركيبي، بينما تحسد استقيصات الواردة في (ب) البنية التعقيمية:

أ - This is the [cat that caught [the rat that stole [the cheese]]]

ب - [This is the cat] [that caught the rat] [that stole the cheese]

فلنقطع المبولوحيية الأساسية تقع بعد cat و rat. إلا أن هذه الجملة تُحوّل رفقة حملها المدمجة المتعددة إلى بنية تكون هيها كل حملة مدمجة شقيقة مصمومة، بدورها، إلى الحملة التي تشرف عليها⁴⁴⁷ وبدلت تتطابق لقطع التعقيمية مع بداية كل ج. إن اللاتناسب بين حدود النطاقات التعقيمية والمطوع المركبة الأساسية ظاهرة طالما ذكرت في الأدبيات اللسانية. وقد لوحظ بخصوص المثال المذكور أعلاه أن الجمل المركبة المشتملة على حميلات موصولة حصرة نطرح مشكلا بالنسبة للتغيم بحيث أن المقطوع

446: 1968, P9

449: نفسه ص 37

لتنعيمه ندرج عادة في الموقع الخاطئ^(١٤١). ويبدو أن حلصية نشومسكي تكمر في فرصيه العائلة بأن القُصُوع التفعيمية إذا كانت في الموقع الصحيح فهي سيعكس بشكل مباشر، البنية التركيبية السطحية للجملة، وسيعكس على وجه الخصوص، وجهة الدمج.

وحسب تشومسكي وهالي^(١٤٢)، فإن هذا التعارض بين كيف هي الأشياء وكيف ينبغي أن تكون يعد قصة إنجار بدل أن يكون قصة سية بحوية. ومن هذه الراوية تم إدخال مفهوم المركب المونولوجي والقواعد التي تُدرج حدود مثل هذه المركبات عليها أن تأخذ بعين الاعتبار البنية التركيبية، لكن عيبها أيضاً أن تشمل بعض البرامترات التي ترتبط بالإنجار، مثلاً الإسراع في انطلاق، وبما بدا واضحاً أن حضور القُصُوع التفعيمية وموقعها يرتبط، إلى حد ما بعوامل من قبيل نسبة الإسراع في التلصق وطول القول، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن ورود القُصُوع التفعيمية لا بعصم لقواعد مثل الظواهر الإيجارية الأخرى من قبيل التذكر، وبدل ذلك، فإن تخصيص المواقع التي يمكن أن تقع فيها القُصُوع التفعيمية ينجم عن السية المكونية لما قد يسمى بالأشجار التطيرية، وبذلك فهو قصة كفاءة. وبناء على هذه الاستقادات وغيرها ترى بيسهور و فوغل^(١٤٣) أن مرونة المجالات التي تمتد إليها النطاقات التفعيمية تعتبر ميداناً آخر يتيسر من خلاله أن المحالات التفعيمية لا يمكن أن تحددها مباشرة البنية المكونية التركيبية. ولعله من الحللي القول، مرة أخرى، بأن العلاقة بين التركيب والتطيريز ليست علاقة عنصر بعنصر، إذ قد لا يتناسب دائما النسق التطيري في بعض الجمل مع بنيانها المكونية وهذا يستلزم بالضرورة ألا يناظر توزيع الوقوف البنية المكونية للجمل وهذا بدا حجباً

Chomsky N (1965) P 13 (45)

(1968) P 372 (45)

(1986) P 57 (452)

تشومسكي يقلل من أهمية المعارض بين التطريز والتركيب وذلك معرؤه هذه
امشكلة إلى الإنعاز.

وربما يكون على الوضع الأكثر اعتيادا الذي تحدّد فيه السيه النحويه
تطبيقية قاعدة فونولوجية ما أن يُتدبّر أمرُ موصع الأصواب الوارده في الوصيف
البيوي لقاعدة ذات الصلة ببداية الوحدة النحوية ونهايتها. وهذا هو ما دافع
بكينستوويتس و كيسبورت (1979) إلى أن يطلقا على بداية مثل هذه الوحدات
ونهايتها حدود هذه الوحدات⁽⁴⁵³⁾. وفي موضوع القواعد التي تطبق داخل
صريمة والتي ستطبق أيضا عبر الحدود الصريمة، بدا أن هذه العلاقة
الاقتضائية قد رفعت إلى وضع قيد على الطريقة التي قد تُصاغ بها لتحيل على
الحدود⁽⁴⁵⁴⁾. ومن هذا المنطلق، بدا مطلب تطبيق القواعد الفونولوجية سلكيا
أمرًا ضروريا في بعض الحالات. وبحسب هذا النوع من التطبيق، فإن قاعدة
معطاة أو طائفة من القواعد تطبق على محال ما (محدد نحويا) للحصول على
خرج ما، هذه القاعدة أو هذه الطائفة من القواعد تطبق، إذن، من جديد على
مجال أكبر يحتوي داخله على مجال أصغر قد سبق له أن عولج في السلك
الأول⁽⁴⁵⁵⁾.

وقد كان من بين القضايا المتصلة بالتراصف بين التركيب والفونولوجيا
والتي أثارت الكثير من النقاش مسألة إذا ما كان للفونولوجيا مدخل مباشر إلى
التركيب أو إذا ما كانت السيه الفونولوجية تتوسط بين المكوّنين. ولعل مسألة
قواعد الوصل الخارجي كانت هي المعك الذي تُحتير به مثل هذه التصورات

⁽⁴⁵³⁾ Kenstowicz M and Kisseberth, C (1979) P 407

⁽⁴⁵⁴⁾ نفسه ص 408

⁽⁴⁵⁵⁾ نفسه ص 421

1.4.4.1. القوى النسبية للظواهر ونظريته المجالات

بالنظر إلى المدخل المباشر إلى المقاربه التركيبية. فإن القواعد لمؤنولوجيه تقرأ مجال تطبيقها انطلاقاً من الشجرة التركيبية بطريقة من الطرق الثلاثة التالية بالإحالة إما على المروع اليسرى أو اليمى (سپولى و سپور 1974، كليمنتس 1978)، أو بعد المسافة السيوية الماصلة بين كميين وددت بمصطلح عدد العجرات التي تفصل بينهما (روتنبرغ 1978) أو بتحديد إد ما كست علاقة التحكم المكوني تقع بين العجرات التي تشرف على أكلمتين لمعيتين (كايس 1985) وقد بدا أن لمفاهيم "القوى السببية للمناصر" دوراً هاماً في تحديد القيود التركيبية على القواعد. وقد حاول كل من بيرفيس (1966) وستانلي (1973) صياغة نظرية تحشمت عناء تحديد هذا المفهوم بمنطقتين اثنتين. منطق عمق الدمع بالنسبة للأول، ومنطق عمق التفريع بالنسبة للثاني. ومن جهة ثانية، صيغت نظريات "مجالات" تطبيق القواعد. ويمكن أن نحدد، حسب كليمنتس (1978) وهو مرجعاً هي هذا الباب، هي ثلاث نظريات هي: نظرية المحالات المقولية. و نظرية الهرميات المقولية. ونظرية الهرميات غير المقولية.

1.1.4.4.1. سيلكورك وترميز

وبينما كان التفاعل بين المؤنولوجيا والتركيب قضية هامشية عند تشومسكي وهالي، فإنه قد احتل المركز لدى سيلكورك (1972، 1974). فقد غيرت سيلكورك. وهي تعمل داخل الإطار النظري للنسق الصوتي للمعة لإنجليزية. المقترح الأصلي موضحة أن التفاعل بين المكونين. وذلك على الأقل في بعض أنواع الظواهر المؤنولوجية. هو تفاعل غير مباشر لا غير وهكذا، تحدد حدود الكلمة المُدرّجة في سلسلة ما على أساس البنية التركيبية موضع تطبيق قواعد الوصل الخارجى. فحدود تشومسكي و هالي المحتملة

لأنواع⁴⁵⁶ تُدرج هي سلسلة القطع الفونولوجية بواسطة المواضع الحرة
 لى تسنجد بالبنية المركبية السطحية. وقد رأت سيلكورك (1972) أن
 عدد الحدود وأنواعها التي تفصل القطع عن بعضها البعض هي التي تؤثر في
 عملية قواعد الوصل الخارجي. ولعله من الواضح أن الطريقة التي يتسبب بها
 لإخبار التركيبي في مصطلحات فونولوجية قد كان بمنطق التمييز بين حد
 لكلمة لمفرد وحد الكلمة المردوج. وبناء على ذلك، فالقواعد المونولوجية لا
 ترى مباشرة البنية التركيبية، بل تباشر بالأحرى سلاسل القطع و لحدود
 فحسب. وعلاوة على ذلك، برهنت سيلكورك على أن قواعد التعديل تغير
 لبنات افونولوجية المحصل عليها على أساس البنية السطحية اتركيبية.
 منتجة ترابطاً أقل مباشرة بين الفونولوجيا والتركيب. وحينما تتحدث
 سيلكورك عن البنيات السطحية فيما يتصل بالمكون المونولوجي فإنها تتحدث،
 هي الحقيقة، عن البنيات التي يمكن أن تلحق بها بعض التعديلات بواسطة
 عمية قواعد التعديل. وتحدث الإشارة إلى أن هذه القواعد التي شغلت انتباهها
 هي تلك القواعد التي تحدد المركبات المونولوجية، وبعبارة أخرى، القواعد
 التي تحدد المعال المركبي للقواعد الفونولوجية⁴⁵⁷. لقد كان جوهر أطروحتها
 يتمثل في اختبار قواعد تعديل الحدود وذلك لتكون قادرة على تناول التغيرات
 "الأسلوبية" لاستعمالات الوصل الاختيارية هي اللغة الفرنسية⁴⁵⁸. وقد أكدت
 سيلكورك أنها، بمعنى ترميز ج عند تشومسكي لتوليد البنيات العميقة، نحصل
 أيضاً على بنيات سطحية قابلة لأن تمثل في هذا الترميز. وإذن، فإنه يجب
 اعتبار القواعد المونولوجية بوصفها تعمل على بنيات سطحية تحدد بنية
 مكوناتها، في كل مظاهرها الجوهرية. خطاطات القواعد المحددة - ح ومن

456) انظر ما كتبناه في هذا الموضوع أعلاه

457) (1974) P 1/5

458) انظر حيثما عن سيلكورك والوصل في القسم المخصص للعجالات

الملاحظ أن سيلكورك قد كانت تبحث في الوصل عما يدعم نظريته الآثار وترميز جَ عمد بشومسكي.

2.1.4.4.1. بيرهيش و عمق الدمج

يتم تحديد قوة المفصل بقياس عمق دمج العجزة المملى المشرفة على ابوحدتين معا اللتين تقعان على جانبي المفصل المعين وهكذا، إذا اعتبر ح مثلا، موضعا مرجعيا، فالمفصل سيكون أقوى وذلك بالنظر إلى أن القيمة المسددة إليه تتناقص. وإذن، فإنه يمكننا أن نتوقع، فيما يرى كليمنتس⁽⁴⁵⁹⁾، وبالنظر إلى المفهوم النظري ل عمق الدمج أن تشترط القواعد تطبيق عملية فونولوجية معطاة، مثلا، على الوجدتين المتماقتين 1 و 2 شريطة أن يفصل بينهما مفصل ذو عمق دمج من 3 أو أكثر، بالنسبة ل 2 معينة ثابتة. ومن الملاحظ أن هذه النظرية ستمك من إيجاد عدد محدود من درجات التمييز بين قوى المفصل، وعلاوة على هذه الخاصية فإن هذه النظرية تتميز بخاصية غريبة تقضي بأن يعرض وقوعان لنفس التماثل المقولي بمنطق بنيتهما المكونية الداخلية ماصلاً داخلية من قوى مختلفة وذلك بحسب كيف تتموضع عالياً كل قوة في مؤشر مركبي ما. وقد رأى كليمنتس، في مثل هذه النظرية، قابليتها للدعم، وذلك بطبيعة الحال، إذا كانت القواعد الفونولوجية متأثرة بدرجات عمق الدمج⁽⁴⁶⁰⁾. إلا أنه لا وجود لعجة تفيد بأن هذه هي الحالة المطلوبة ومن جهة ثالثة، فإن لهذه النظرية خاصية أخرى (وهي خاصية سمائها هذه النظرية مع نظرية عمق التقريع ونظرية الهرميات المقولية) ويتمثل هذه الخاصية في كون هذه النظرية لا تميز بين الفرع الأيسر والفرع الأيمن ويمكن أن يمثل لذلك بكون بنيتين، مثلا، حينما تتميزان عن بعضهما بعض (كأن تكون د فرعا أيمن ل 1، في الحالة الأولى، وفرعا أيسر ل 1، هي

⁴⁵⁹ انظر عمله (1975)

⁴⁶⁰ Clements G N (1978, P 19)

لحالة الثانية): فالقيمة المسندة إلى الممصل الواقع بين المكونين المباشرين هي نفس القيمة في الحالتين معاً: ومع اعتبارنا الموضع المرجعي، ورس ورو ز وحدات معجمية، فإن هاتين القيمتين يكون لهما معاً القيمة 1. وبذلك يكون نظرية رأي ضمني مفاده أن المقاصل المناسبة الواقعة داخل كل مكون من المكونات المتشاكلين لن تتغير من حيث قوتها بالنظر إلى إذا ما كانت لمكونات نفسها مكونات مباشرة يسرى أو يمسى للمكون الأعلى⁽⁴⁶¹⁾. وقد قدم بيرهيش⁽⁴⁶²⁾ إجراء لتحويل التمثيلات المشتملة على إشارات لقوة المفصل إلى تمثيلات مجردة إلى مجالات محدودة ومرتبة هرمياً. ومن شأن هذا الإجراء أن يصور حاصيتين لنظرية عمق الدمج. وهاتان الحاصيتان هما (1) تيسيرهما بعدد غير محصور من التمييزات، (2) عدم تأثرهما بلا تناظرات يسار-يمين⁽⁴⁶³⁾.

3.1.4.4.1. ستانلي وعمق التفرع

من الممكن أن تقاس قوة الممصل بمنطقة الموقع البيوي للمجرة الدنيا لمشرفة على الوحدتين معاً الواقعتين على جانبيه. غير أن الأمر، في هذه الحالة، لا يتعلق بحساب عمق دمج هذه المجرة، وإنما الذي عدّ هو مجموع عدد المعشرات المقولية التي تشرف عليها (دون احتسابها) على امتداد المسلكين اللذين يربطانها بكل وحدة من الوحدات المتاخمة.

وقد يبدو أن هذه النظرية، مثلها مثل سابقتها، قد تيسر عدداً غير محصور من تمييزات، وهذا الأمر ملائم لتكرارية السية المركبة. إلا أنها معايير ليستمتها في كونها تستند نفس القيمة إلى المقاصل الواقعة داخل المكونات المتشكلة داخلياً وذلك بصرف النظر عن كيف يمكنها أن تكون عميقة الدمج

(461) ص 10

Bierwisch, M. (1966) P 110 s. (462)

Ternus, G. N. (1978) P 90 Note 8 (463)

إن السيات السطحية (أو التمثيلات الفونولوجية العميقة) تعالج بوصفها معقوفات موسومة، ويتم تسنين عمق التفريع مباشرة في التمثيلات وقد يبدو أن عمق تفرع أي مفصل يماثل عدد المعقوفات التي تتوسط الوحدات المعجمية التي تتألف منها. ومسرى، فيما بعد، أن نظرية عمق التفرع. مثلها مثل نظرية عمق الدمج، لا تتأثر وتتأطرات أيسر/ أيمن فالمفصل الذي يتميز بمعقوف واحد أيسر ومعقوفين أيمنين يساوي من حيث القوة مفصلاً يتميز بمعقوفين أيسرين ومعقوف أيمن.

إن مفهوم عمق التفريع يسر تمييز المفصل داخل وقوعين لنفس المقولة وذلك بحسب مقدار التفريع الداخلي لكل وقوع من الوقوعين. ومما يعتبر أبعد عن الاحتمال هو عدم تقييد عمق التفرع للقواعد الفونولوجية بهذا المعنى بالاصط. ونذكر، على سبيل المثال، أن محرورات معطاة تُظهر، على العموم، نفس السلوك الفونولوجي بالمرء إلى الوحدة اللاحقة وذلك بغض النظر عن كيف يمكن لهذه الوحدة أن تكون عميقة الدمج. شريطة أن تقع الوحدة طرفاً من المصلة الاسمية في المركب الجري⁽⁴⁶⁴⁾.

لعله من الواضح، إذن، أن هذه الخاصية البنيوية المتمثلة في عمق التفرع توفر مقياساً أفضل. ولعله قد تبين، بوضوح، أن عمق التفرع يحيل على مدى الذي تنزع فيه عجرة مركبية معطاة تفرعاً هرمياً. ونؤكد هنا أن المؤشر الملائم يتمثل في عمق التفرع لا في عدد الفروع انطلاقاً من عجرة معطاة. وتفترض هذه الخاصية قيمة عدد صحيح، ويمكن أن تقيس بالاصط رسم لشجرة التركيب المعطاة، وبهذا التفسير، فإن الحدود التركيبية الموية تشمل عجرها المركبية المنفصلة فتم عدد صحيح أكبر لعمق التفرع. وهكذا يُعَلَمُ بعد، إذن، بين الجمليتين الأساسيتين باعتباره حداً قوياً، مثلما يكون عليه الأمر

بالنسبة للحد من المركب الاسمي والمركب الفعلي هي حُملة أساسية. إن مفهوم عمق الصريح، مرفقا بقئة محددة حدا من قواعد إعادة الكتابة لتوليد الأوصاف الشجرية التركيبية^[465]، يوفر تصميرا طبيعيا لبعض الحدود المتعمقة بقوى الحدود، ويتسأ، بالإضافة إلى ذلك، تنبؤات خصوصية بأنصوى الأساسية لبعض الحدود التي يكون الحدس بالنسبة إليها مرشدا ضعيفا.

4.1.4.4.1. نظرية مجالات تطبيق القواعد

لم تحدث، في الصوتولوجيا التوليدية الكلاسيكية أية محاولة قصد تخصيص مجالات تطبيق قواعد الوصل التي تطبق عبر الكلمات. وقد شكر عمل سيلكورك (1972)، في هذا الحقل، عملا رياديا، وقد قام عملها هذا على اقتراحها القاصي بأنه من الممكن تفسير محال تطبيق القواعد الفونولوجية المطبقة عبر الكلمات بواسطة نقل التحليل المكوني التركيبي بحيث يكون توسع هذا الإخبار في موضوع التعقيد أن يُسلم إلى القواعد الصوتولوجية، ويُفقدُ هذا النقل بطريقة خاصة تتمثل في إدراج حدود الكلمة في المؤشر التركيبي، وذلك تبعا للمواصفات المقترحة في **النسق الصوتي للغة الإنجليزية** وهي عمل سيلكورك (1972)، وهي الوقت الذي لا يمكن فيه للقواعد الفونولوجية أن تمنع النظر في البنية التركيبية لعملة ما، فإنها قادرة على أن ترى مثل هذه الحدود، وبناء على ذلك، رُغم أن الوصل قابل لأن يطبق عبر حد واحد، إلا أنه يعاق إذا تحللت حدود كثيرة كلمتين، غير أن المكون التركيبي لا يمكنه أن يتماهى بالضبط ومجالات تطبيق القواعد الفونولوجية وقد كان ذلك شديد الوضوح في عمل سيلكورك نفسه حيث يحتاج المرء إلى مواصفات الخاصة بأمرين اثنين هما:

(1) حذف حد الكلمة هي بعض البنات التركيبية مع السماح بذلك لوصف هي السياقات التي يمكن أن يعاقب فيها فيما عدا ذلك.

(2) إدراج حد كلمة حينما يحتاج المرء إلى معول مفاير⁽⁴⁶⁾.

ومما أن بدا واضحاً أن المكونات التركيبية عاجزة عن مسألة تحديد مجال تطبيق بعض القواعد الفونولوجية على الأقل، شرع العديد من اللسانيين في محاولة تحديد مجالات عدد من القواعد وذلك بمطلق أنواع أخرى من مفاهيم التركيبية. وهكذا اقترح زوتبرغ (1975: 1978) تحليل لمسألة تركيبية وذلك لتفسير مجال تطبيق الوصل في الفرنسية، كما اقترح ديوي ونيسبور (1979) ملائمة المروع اليسرى هي الشجرة التركيبية، وقد اتخذ ذلك شكر قيد التفريع الأيسر لتفسير المجالات التي تطبق فيها قواعد raddoppiamento sintattico. وعلى غرار ذلك رأى كليمنتس (1978) أن بعض لقواعد النغمية في لغة إيوي تتأثر بالتمييز بين البنات المتفرعة يسار ويمينا⁽⁴⁷⁾.

في ضوء الانتقادات الواردة أعلاه، تمت صياغة مقارنة بديلة بقضية لعلاقة بين تركيب والمونولوجيا. وقد توخت هذه المقاربة أن تكون محاولة من محاولات التي تستهدف تحديد نظرية لـ مجالات تطبيق القواعد وتعديل مثل هذه المقاربة أن توفر تفصيلاً لأغلب السلاسل المتضمنة التي يمكن للقواعد أن تصحها وذلك للحصول على الإخبار الفونولوجي الملائم لتطبيقها. وسيعرض، هنا، معنيين تمام الاعتماد على ما أتى به كيمس (1978)، ثلاث نظريات هي: المجالات المقولية، والهرميات المقولية، والهرميات عبر المقولية.

1.4.1.4.4.1. نظرية المجالات المقولنة

لأنه من الإغارة، أولاً، إلى أن هذه المشاركة تنظر إلى الممولات المعطاة التي يوفرها التركيب، مثل الاسم والفعل والمركب الاسم والمركب المعنى والمركب الجري، والفعل في الزمن المستقبل. الخ... باعتبارها تحدد المجالات الملائمة للوصف المونولوجي. وسنكون مثل هذه النظرية ملائمة إذا كانت وحدة المدروسة هي الحالة التي تكون فيها المونولوجيا متعددة الأساق بالمعنى الذي تطبق فيه مجموعة من القواعد الفونولوجية على الأسماء وتطبق فيه مجموعة أخرى على الأفعال، إلخ. ومن الصحيح، بداهة أن يكون العديد من اللغات فاعل ذو قواعد عالية التصريف والتي تطبق تطبيقاً مضبوطاً (وذلك يعود إلى عوامل تاريخية مثل القياس) على بعض المقولات المعجمية. ولا تطبق على البعض الآخر¹⁴⁵⁸ عبر أن المرء لا يجد لغات تُجزأ فيها، بكل ما هي الكلمة من معنى، القواعد العامة للمونولوجيا إلى مجموعات يقضي بعضها البعض الآخر، ويطلق بعضها على الأسماء، ويطلق البعض الآخر على الأفعال. وهكذا... ولا يبدو أن هناك سبباً منطقياً يفسر لماذا تكون هذه هي الحالة الواردة، إن الأمر يتعلق بمجرد خاصية أخرى عالية التمييز هي الأساق لمونولوجية، ويتعلق بمثال آخر من الطرق التي لا يمكن أن تختلف فيها اللغات بدون حدود وبطرق غير متوقعة¹⁴⁵⁹.

2.4.1.4.4.1. نظرية الهرميات المقولنة

تعد هذه النظرية جذورها في مدرسة فيرث، للتحليل التطريفي. فقد كانت هذه المدرسة هي المدرسة الأولى التي اعترفت بأن بعض أنواع لصيغ الفونولوجية يمكن أن تكون أكثر اقتصاداً لا على مستوى إعطائه أو الفونيم، بل تكون كذلك على مستوى وحدات كبرى تكتنف قطعاً عديدة، أو

1458 Jakobson R. 1949: 465

Clements, G. N. 1978: p. 464

عبر مجموعات من مثل هذه الوحدات الكبرى، وهكذا دواليك¹. ويتم بعد ذلك هذه الوحدات بمصطفى تركيبى وفونولوجى. يقول روبينس فى هذا الصدد: وهكذا يمكننا أن نحدث عن نظريات المقطع، ونظريات المجموعات المقطعية، والنظريات المركبة والجميلية، ونظريات العملة ولأنه يمكن لبعض المصطلحات بعينها أن تخصصها أيضا ملامح نظرية، فإنه يمكن أن تتوفر كذلك على نظرية الكلمة أو نظرية الصيغة².

هذه المقاربة تختلف عن سابقتها فيما يتصل بإغفالها لمقولات أقسام الكلام. إنها مقاربة تعالج وحدات مقولية مجردة: الكلمة والمركب والجميلة، إلخ... والتي تم تنظيمها فى وحدات أكثر إدماجية تدريجيا، وتطبق بعض عمليات الفونولوجية على مستوى الكلمة، فيما يطبق البعض الآخر على مستوى المركب، وهكذا دواليك.

وبطبيعة الحال، فإن هذه النظرية تشمل المقطع ونظرية للتركيب وتوفر معايير مستقلة لتحديد نوعية الوحدات التي تعد مقاطع ومركبات و"جملا وكلمات وما إلى ذلك، وهكذا. فإن مقاربة مسألة التقييد التركيبى هي لمونولوجيا القائمة على هرمية المقولات يجب إدماجها فى نظرية بنية لسانية تحدد هذه المقولات بشكل مستقل.

ويبدو أنه قد كان من الممكن بلورة نظرية المجالات المخصصة لمناطق هرميات المقولية بالطريقة التالية: تشكل كل الكلمات محالات على مستوى من وشكل كل المركبات (مركب اسمي ومركب فعلي ومركب بعثي) محالات على مستوى آخر، وتشكل كل الجميلات (بما فى ذلك الجميلات الأساسية) محالات على مستوى أكثر إدماجا أيضا (من الممكن الاعتراف بالوحدات

¹470، انظر Hendersoc, J A (1949)

²Robins R H (195) P 179 (471)

الأخرى مثل المقطع). ويتاخم كل مجال رمز حدي خاص به - رمز بعد لمجال الذي تكونه الكلمات. والرمز & . رمز يحد المجالات التي تكون مر لمركبات، و / رمز بعد المجالات التي تتكون من العمل. وفي الحالة التي يمع فيها حدان مدرجان أو حدود مدرجة بهذه الطريقة في متوالية ما، فإن البعد لأصعب يضعف، وعلاوة على ذلك، فإن كل حدين متماثلين في متوالية ما يعم حترائهما إلى حد واحد. كما يمكن، بالإضافة إلى ذلك، أن نقتصر تشكيل لمركب الجري لمجال مستوى مركبي وعدم تشكيل المركب الاسمي الذي يشرف عليه مباشرة مجالا بذاته. وتُصنّف القواعد الموبولوجية إلى مستوى =، ومستوى ١، ومستوى /. وبالنسبة لكل حد ح. ر، فإن قاعدة من الدرجة ح تطبق د ح مجالات قصوى لا تحتوي على مثال ل ح (مع أنها قد تحتوي على أمثلة حدود مستوى أدنى).

وهناك خاصية مهمة أخرى لهذه النظرية وتتمثل في معالجتها للوحدات لدمجة لذاتها في مستوى معطى، مثل المركبات التي تدمج فيها مركبات أخرى. وفي مثل هذه الحالات فإن مركبا جريا، على سبيل المثال، مدمج في مركب آخر، مركب فعلي، يشكل مجالا بذاته؛ بينما تشكل "فضلة" المركب لدمج محالا آخر وهكذا، فإن مركبا معطى سيشكل محالا تاما مفردا وذلك فقط إذا لم يدمج مركبا آخر.

قد يلاحظ أن هذه النظرية لا تميز بين القوى النسبية للحدود، ومن هذه بحثية، فإن هذه النظرية توفر رأيا أصلب مما وهرته نظريتنا عمق الدمج وعمو تصريح، ناظره إلى ترتيب الإخبار التركيبى الذي قد يكون ملائما، دائما، لعملية قواعد الموبولوجية، وراعمة أن ثلاثة تميزات على الأكثر. & و / هي التي يسغى دائما الاعتراف بها.

إن هذه النظرية مثلها مثل سابقتها، لا تعترف باللاتقاطعات اليسرى -
 ليمس في تخصيصها للمفاصل ذلك أن الحد & يُدرج بين وحدتين معتمدين
 ا و ب إذا كانت وحدة منهما تسمى إلى مقولة مركبية لا تحتوي الأخرى ويمكن
 لهذه الوحدة أن تكون، دون اكتراث، إما ا و إما ب (أوهما معا).

3.4.1.4.4.6. نظرية الهرميات غير المقولية

تحتف هذه النظرية عن النظرية السابقة في كون الوحدات الهرمية
 ليست محددة تحديدا مباشرا بمنطق مقولات المستوى الأعلى ومقولات
 المستوى الأدنى مثل الكلمة والمركب، إلخ ... بل حُدِّت، بالأحرى، بمنطق
 تشكيلات مقولات تعارض هذه المقولات، "المقولة الأساسية" وتُعرف كن
 محال، من جديد، بعض الحدود التي تتأخمه. وهي هذه الحالة، يكون لإحده
 نذي تدخل به الحدود على الشكل التالي بترك الرمز \mathbf{F} يمثل "لمقولة
 أساسية المعرفة بوصفها مقولة معجمية (اسم أو فعل أو نعت)، أو أية مقولة
 مشرفة على مقولة معجمية. ويُشترط في القواعد أن تطبق، وحبوا، مرتبة أو
 منفصلة، بحيث إذا أدرج حد داخل معقوف \mathbf{F} بواسطة قاعدة ما، فإنه لن يقبل
 حد آخر بواسطة قاعدة أخرى. إن هذا النسق معادل من حيث مدلوله لنسق
 لحدود الذي اقترحه تشومسكي وهالي. ويمكن، في هذا الصدد، أن نعود إلى
 مقال سينكورك (1974) للتوفر على ملخص أمين عن ذلك. وهي التمثيلات التي
 توفرها هذه النظرية تُؤوِّل الحدود المربوطة للكلمة باعتبارها حدودا مفردة
 بكلمة، وهكذا، يكون مجال المستوى الأدنى مشكلا من وحدات، ويكون لمجال
 للاحو الأعلى مكونا من سلاسل، ويكون المجال الأكثر علوا مشكلا من لحمله
 بأنمها⁽⁴⁷⁾.

2.4.4.1. حصة وتقويم

لا شك أنه قد بدا لنا أن نظريتي عمق الدمج وعمق التفريع تصبوعا مسألة صيغة الميود التركيبية التي تقيد عملية القواعد المونولوجية بمطو ميود الواقعة على قوة المفصل الذي يمكنه أن يتوسط بين وحدتين ويبدو أن لاستراتيجية العامة لهاتين النظريتين تتمثل في الانطلاق من إجراءات لإسداد ثقل قابل للقياس إلى مفصل ما باعتباره وظيفة للتشكيلات التركيبية التي ترد فيها لوحدات المتاحة ويجب على مثل هذه المفاصل أن تتميز بعناية عن "محدود" التي يمكن أن تسندهما. كما رأينا وكما سنرى، بعض النظريات، في مفاصل وذلك بفصل قواعد مستقلة عن اللغة (أو خاصة باللغة). ذلك أن المفصل يدرك، هنا، باعتباره خاصية للعلاقة بين المكونات المتعاقبة في سلسلة ما، إلا أنه ليس وحدة في السلسلة، أما الحد فهو وحدة تدرج (أو نرد) بين مكونات متعاقبة في سلسلة ما.

ويبدو أن الإحرايين الواردة خطوطهما المربعة هي نظريتي الهرميات مقبولة والهرميات غير المقبولة يوهراين بنافح متماثلة. إلا أنهما قد يفضيان إلى نتائج مختلفة وتشابه النظريتان من حيثيات أخرى إذ قد يلاحظ، مثلا، أن الإحراء بمقتضى "الهرميات غير المقبولة" يعالج المحالات المدمجة لداتها بنصر لطريقة التي عالجها بها الإحراء المقترن به الهرميات المقبولة^١

بما لم يقدم هنا سوى مختارات قليلة من النظريات المتصلة بالتقويم لتركيب في المونولوجيا. ويمكن أن تدرج هذه النظريات ضمن نوعين عريضين هما: تلك النظريات التي تسعى إلى أن تسند قياسات القوة إلى مفاصل، وتلك النظريات التي تسعى إلى تحديد المحالات الشمولية لتطبيق قواعد تحديد الفصص، وبالفعل، فإن هاتين المفاريتين حينما نشددان على

المظهر المعلمة للشيء التركيبية، إذ تميز إحداهما الشكل وبمير الآخر
لأساس، فإنه يمكن النظر إلى أن نظريات قوة المفصل ذاته يمكنها أن تصنف
ضمن نظريات المحالات¹¹، لهذا اختصر من قبل، والمحالات توضع، أن تطبق
فقط على السلاسل المرعية الواقعة كلها داخل مثل هذه المحالات

ومن المفهوم أن مسألة ما إذا كانت العلامات (الحدود على وجه
الاحتمال) معلة، هي هذه الحالات. بشأن مستقل (ملائمة لتحديد مجال
تطبيق قواعد الأخرى) مسألة لا نزاع حولها هنا، لأن هذه المسألة تنشأ أيضا
لصالح نظرية قوى المفصل. ويمكن موضوع هذا النقاش في أن النحو الذي
يحيل على نسق قياسات قوة المفصل يمكن أن يحول هي الغالب بالطريقة
مقترحة أعلاه إلى نحو يستعمل فقط الإجراءات المعلمة للمجال، وهكذا،
وهيما يتصل بتقويم مختلف مقاربات مسألة تقييد التركيب هي المبولوجيا،
هنا كونا نحتاج إلى اعتبار النظريات المستعملة لقياسات قوة المفصل
وبإجراءات المعلمة للمجال أمر بعيد الاحتمال، بل إن الاحتمال يبقى بين
النظريات التي تستعمل الوسيطتين الأولى والأخيرة دون غيرها.

لكن إذا اعتبر المرء أنه إذا كان من الممكن نقل نظريات قوة المفصل إلى
النظريات المستعملة للمجال فإن العكس لن يكون ممكنا في أغلب الحالات،
ويرى أنه من الممكن حصر الانتباه، خصوصا، على نظريات الإجراءات المعلمة
لمجال والتي تنص على تلك النظريات التي تعد ترجمات لنظريات قوة المفصل
سماها صفا فرعيا) وبعبارة أخرى، فإنه على المرء، دائما، أن يفهم لأراء
لامرئية لنسق قوة المفصل، وذلك باعتبار النسق النظير المعلم للمجال

وهكذا، فإن مسألة العلاقة بين المبولوجيا والتركيب يمكن أن تصاغ من
حديث بطريقة أكثر تحديدا بوعا ما، من قبيل البحث في نوع الإخبار التركيبي

لدي يمكن أن يكون متيسرا للقواعد الفونولوجية في تخصيص محالها إلا أن المسألة التي قد يتعقبها المرء، إلى هذا الحد هي ما هي أنواع الإحبار التي تكون ملائمة في مسألة إسناد حدود المجالات؟

ومهما يكن اختلاف هذه النظريات التي عرصناها لحد الآن، فإنه يتمق هي الجوهر في ما يلي إن مسألة تخصيص الحدود الملائمة تتطلب إعمال مفهوم اليسار و اليمين كما يذهب إلى ذلك كليمنتس⁴⁷⁶، وقد يتصور أن نفس الأمر يصح بالنسبة للنظريتين المعروفتين بالهرميات المقولية و لهرميات غير المقولية؛ ذلك أنهما تصفان نفس الحد إلى المعاصل المعنية، وتعدنها باعتبارها غير مميزة. وبطبيعة الحال، فإنه ليس من قبيل ما هو طارئ ألا تميز النظريتان المعنيتان بين العلاقات "اليسرى" و "اليمنى"، إنهما توفران وسائل لتفسير بعض مظاهر البنية التركيبية في تمثيلات لفونولوجية، ولا توفران ذلك لمظاهر أخرى، وأما الفرصة الخاصة التي تُدمج في هاتين النظريتين فهي أن العلاقات اليسرى و اليمنى تبدو غير ملائمة كلما كان تسنين الإخبار التركيبي معنيا⁽⁴⁷⁶⁾.

إلا أن كليمنتس يرى أن هذه الفرضية قد تكون خاطئة، ذلك أننا إذا لم نحط في تأويل نظريات المصطلح بوصفها نظريات المحالات المحددة تركيبيا، فإن مُعلّيات المجالات (أو الحدود)، إذن، تدرجها قواعد ذات خاصية شكلية شبيهة بمعاضة القواعد الفونولوجية، ومن أجل الحفاظ على الفرصة لصلة بين العلاقات "اليسرى" و "اليمنى" ليست ملائمة، فإن مثل هذه القواعد يجب أن تكون قواعد انعكاسية (كما هو الأمر في القواعد المسبوبة إلى نظرية لهرميات غير المقولية) أو ذات مكونات انعكاسية. وتعد القواعد الانعكاسية،

في أي موضع في الموبولوجيا، الحالة الموسومة^{٤٦}، أما القواعد الموبولوجية،
شمير، عادة، اليسار عن اليمين. ومن شأن هذه الواقعة أن تمدا بعض
لأسس لتفترض إمكان احترام القواعد المحددة لموقع الحد، أيص
للاتقاطعات اليسار - اليمين^(٤٧).

وقد انتهى كليمنتس الى اعتبار أن يحدد وقوع الحدود محالات تطبيق
لقواعد في مثل هذه المفاصل على غرار ما هو مثبت أسفله

(ز) "الصروع اليسرى" . ستطبق القواعد الفونولوجية المقيدة وفق هذه
الطريقة فقط على السلاسل الفرعية الموجودة برمتها داخل السلاسل
القصوى غير المحتوية على فروع يبرى. أي عبر المحتوية على تشكيلات من
قبير^{٤٨}، وعلى غرار ذلك، فإنه يمكن للمحالات أن تشكلها سلاسل لا تحتوي
على "فروع يبرى" (وعلى غرار ذلك، فإن المجالات التي تحددها عجرات "غير
شقيقة" ستكون محالات تحددها ورودات إما فروع يبرى وأما ورودات فروع
يسرى: حالة القواعد الانعكاسية).

(ب) الصروع اليسرى غير الما قبل ختامية^{٤٩} . تطبق القواعد الفونولوجية
التي تقيدها الصروع اليسرى غير الما قبل ختامية فقط داخل المحالات التي
تحددها الصروع اليسرى والتي لا تكون عجرتها الدنيا عجرة ما قبل ختامية، أي
تحددها تشكيلات من قبيل^{٥٠}، والعلاقة المماثلة يمكن أن تحدد اعتمادا على
فروع يبرى^(٥١)

ويتابع كليمنتس استنتاجاته مبينا أن هناك حججا ما تفيد بأن المحالات
لمصره كما في (١) و (ب) يمكن أن تكون ملائمة في ما يخص تطبيق القواعد
لموبولوجية. لقد سبق لروشبرغ (1975، 1978) أن اقترح أن يتم تحديد الوصل

^{٤٦} نفس ع ٤٦

^{٤٨} نفس نفس نصص

في لغة مرسنة الدارجة اعتماداً على المعالجات التي تعدها المعامل بين
ما سمي في الإطار النظري الذي يلوه كليمنس (1978). بالعجرات غير
مستقيمة - واسلوب آخر أكثر شكلية بمكر أن تكون الحالة هي الحالة التي
معها يوصل أحل معالجات تعدها هروغ يعنى وفروع يسرى غير المأقمل
ختمية . وقد أوضح نابولي ونيسبور (1976) أنه في النوع الذي تكون فيه
قاعدة RADDOPPIAMENTO SINTATTICO ، والتي تستلزم تطويل الصامت
لاستهلالي في الكلمة بعد كلمة، تحكمها قيود تتغير. إلى حد ما، بحسب
سبجة، فإن كل اللغات تعرف ما يسمى بـ قيد الصرع الأيسر

قد اقترح نابولي ونيسبور إمكان أن يلعب المفهوم التركيبي بفرع
لأيسر دوراً في القواعد الصوتولوجية في لغات أخرى أيضاً، مشيرين إلى أن
مثل هذه القواعد قد تؤدي وظيفة الإسارة بالنسبة إلى المستمع، إلى أن الكلمة
المعصاة تستهل مكوناً جديداً^(٢٧)

3.4.4.1. نظرية الإعلام الحدي وتطبيق القواعد أو المعالجات التركيبية عند كليمنس

انتهى كليمنس، في مقاله حول لغة إيوي (1978)، إلى فحص الحجج التي
توفر هذه اللغة لصالح نظرية المعالجات المقيدة تركيباً في الصوتولوجيا. وقد
رأى أن العامل المقيد بالنسبة لتطبيق صائفة واحدة من قواعد وصل النعم هي
سبجة 'سولغة إيوي، هو حضور المروع اليسرى أو غيابها، والتي حددها
كليمنس باعتبارها مقولات تركيبية ما قبل ختمية والتي هي المكونات
مؤخوة، وربما تكون المكونات الوحيدة) في أفصى يسار المكون الذي يحتوي
عنها مسطرة ويبدو أن مثل هذه الوحدات، مثل حدود الكلمة، لا تلعب أي دور
في تقييد هذه القواعد. وبالنظر إلى مفهوم 'المقولة الأساسية غير المعجمية
في صرع، قد يرى أن معالجات تطبيق القواعد نحتها علامات تُدرج على يسار

بمفهومه الأساسية غير المعجمية. وتنبأ هذه الصياغة تنبؤات مجنمه بالصياغة التي قدمها كليمنس سابقا. إلا أنه. بقدر ما كان مفهوم المصوغة الأساسية غير المعجمية هو المفهوم الذي لم يظهر، حتى الآن ملاحظ في موضوع آخر هي الفونولوجيا. فالمرء سيرغب في الإحباط بالصياغة التي تشتمل على مفهوم الفرع الأيسر، والذي يستعمل فقط وحدات (مفردات يسرى) مطلوبة بصفة مستقلة في الفونولوجيا بالنسبة للعملية السليمة لسلب⁴⁰. علاوة على ذلك، يمكننا أن نعتبر الحجج التي ناقشها كليمنس⁴¹ بوصفها توفر أسسا قوية للاعتقاد بأن القواعد الفونولوجية تتأثر بالتمييز بين اليسار و "اليمين" هي البنية التركيبية، والاعتقاد. على وجه الخصوص، بأن علاقة لفرع الأيسر ذات أهمية خاصة في مراقبة المعالجات التي تشتمل د خيها القواعد الفونولوجية، وذلك في بحر اللغات على الأقل⁴².

أم في باب تخصيص نظرية تطبيق القواعد، فقد لاحظ كليمنس أن الحاجة هي الوصف الفونولوجي التام للغة ما ستكون، عادة، في اعتبار أنواع عديدة من الإحبار التركيبي ملائمة في تحديد مجالات تطبيق القواعد. وهكذا، فإن قاعدة ما على سبيل المثال، قد تقتصر على محالات تحدها فروع يسرى، بينما تقتصر قاعدة أخرى على محالات تحدها حدود الكلمة (بالمعنى⁴³ في تشومسكي وهالي 1968). لقد اهتمت أن كل نوع متميز من المجال تحده علامة خاصة لداتها. وتدرج هذه العلامات بواسطة قواعد قد تكون (حرفيا) قواعد خاصة باللغة، أو قواعد قد تكون معطاه بالتناوب مرة واحدة وبالنسبة للجمع في النظرية الفونولوجية، ثم تكون قد أدرجت في التمثيلات فونولوجية لكل اللغات. ويتخذ إيمراح علامات موضعه قبل تطبيق أية قاعدة

40. ص ٤٤ و ٤٥ منه

41. ص ٤٤ إلى ص ٤٦

42. ص ٤٦ و ٤٧

هونولوجية. ويتم إدراج كل علامة، بفضل مواضعة، وذلك في الموقع لأسهلاني والموقع الختامي في الجملة (أو الجملة) التي عولحت وعدم ينهي اسماق ما، يكون من المقروص مع كل العلامات (وعلى الرغم من أنها لا توفر على تأويل صوبي داخلي فإن الإبقاء عليها لا ضرر فيه) ^{٨٥}

الصناعة الشككية لكل قاعدة لفونولوجيا تتضمن إشارة إلى المجال الذي تطبق فيه. ويبدو أن تخصيص المجال يعتبر، إلى حد كبير، حاصية لا تتوقع وملححية فُرادية لكل قاعدة، مع أن البحث اللاحق لهذه المسألة يعتبر، بلا شك، مطلوباً. وعلاوة على ذلك، من الممكن افتراض اختلاط استمثيلات لهونولوجية تتوع من العلامات المختلفة للمجالات، قد تكون كل علامة منها ملائمة لتطبيق قاعدة أو عدة قواعد ويبدو أن هناك تماعلا قليلا بين هذه مجالات: إذ تبدو العلامات التي تحد المجالات والتي هي ملائمة لطائفة من لقوعد غير ملائمة لتطبيق قواعد أخرى. ولهذا السبب، يأمل كليمنتس أن يصوغ امواضعات بالنسبة لتطبيق القواعد بحيث تُعالج العلامات التي تحد لمجالات ما عدا المجال الذي تطبق فيه القاعدة المعنية بوصفها "غير مرتبة" بالنظر إلى تطبيق هذه القاعدة. وهذا يعني أن السلاسل تُقطع، في تطبيق دخر قاعدة ما، إلى سلاسل فرعية تجد وصفها البيوي للقاعدة دون "الأخذ بعين الاعتبار ورودات علامات المجالات فيما عدا العلامة التي تربط بالقاعدة سي تطبق" ^{٨٦}

ومن جهة أخرى، يؤكد كليمنتس أن هذه الشيعة قد يتم استكمها بطريقة التالية لقد افترض أن تلك القاعدة قد ارتبطت بعلامة المجال م اد كبت م تحصر كمجال ملائم لتطبيق هذه القاعدة في الصناعة الشككية للقاعدة، أو إذا كانت م مذكورة في الوصف البيوي للقاعدة. ولننظر، مع

٨٥ ١٨٠ جملة ص ٨٣ ٨٤

١٨٤٠ نفسه ص ٨٥

كليمنتس، أما بطلق قاعدة مقترنة بعلامه محال معطى، ففى حالة قاعده مرنسطة، م والتي لا تذكر على وجه التخصيص م هي وصفها البيوي، غير تطبيق القواعد بحري بتقطيع المجالات القصوى التي لا تحتوي على وقوعات داخلية لـ م بالنسبة لسلاسل فرعية تلبى الوصف البيوي للقاعدة، وتبني سلسلة الفرعية من الوصف البيوي للقاعدة المعنية إذا كانت لسلسلة فرعية من، المكوبة انطلاقاً من من بواسطة حذف العلامات المحصورة تبينها، وحيثما يُنصّد التعبير البيوي تعنى العواصر وينتقل الاشتقاق إلى القاعدة اللاحقة⁽⁴⁸⁵⁾.

وفي حالة القاعدة التي تذكر علامة المجال م في وصفها البيوي، فإن لتمثيل الفونولوجي الذي يوفر الدخول للقاعدة يُقَطَّع إلى سلاسل فرعية مستمرة تجد الوصف البيوي للقاعدة، وذلك بحسب مواضعه المحصورة التي سبق لكليمنتس أن ذكرها، وقد نلاحظ، على وجه الخصوص، وذلك بالنظر إلى اعتبار وقوعات م غير محصورة، أن السلسلة الفرعية المشتملة على وقوعات م ستجد الوصف البيوي للقاعدة، وذلك فقط هي الحالة التي تقع فيها م في السياق التالي :

أ — ب

حيث تلبى أ الحرف الواقع على يسار م من الوصف البيوي للقاعدة، وحيث تلبى ب الحرف الواقع على يمينه⁽⁴⁸⁶⁾، لقد اقترح كليمنتس، وهو يحدو في ذلك حدو رونسبرغ و باولي و نيسبور، أن تلعب مثل هذه المفاهيم التركيبية (الصرع الأسر والصرع الأيمن والعجزة المأقيل - ختامية) دوراً في التقييد التركيبي لقواعد الفونولوجية، ولا داعي إلى القول بأن هذا النظام من المقولات يعد،

485 - ص 49 - 55

486 - ص 80

نقيض، غير كاف إلى حد ما لتفسير كل التأثير الذي تعرضه لقوعد
الموتولوجية للإخبار التركيبي^(٢٧)!

١. 5.4. تحكم التسنيق التركيبي في التسنيق الصوتي :

١.5.4.1. التصور وحقيقته

يطلق تصور كوبر (1980) وكوبر وياكيا - كوبر (1980) من اعتبار سعة
تميز بعدد من الخاصيات التي يبدو أن الصنر التركيبي للمتكم يتحكم فيها
نسبيا، ومن بين هذه الخاصيات الوقف، ويبدو أن حلمية هذا التصور تكمن في
تصور لنظرية لإنتاج اللغة تشتمل على عدد من مستويات الإخبار التي تتوزع
عملياتها في الرمز، هكذا يولد المتكم، هي المرحلة الأولى للتسنيق، فكرة 'و'
طدئة من الأفكار التي يسمى إلى قولها، ثم تتم ترجمة فكرة المتكم إلى شكل
لساني باعتبارها تمثيلا دلاليا، وهي المرحلة الثانية يصوغ المتكم تمثيلا نحوي
جرثيا لنقول، وقد يفترض أن يشتمل هذا التمثيل النحوي على قرار حول ما إذا
كانت جهة القول نصريحية أو أمرية أو استهامية، مثلما يفترض فيه أن يشتمل
على قرار آخر حول هوية بعض عجلات البنية المركبة ذات المستوى الأعلى
وحول ترتيبها الخطي، ثم يختار المتكم، بعد ذلك، بعضا من الوحدات المعجمية
الأساسية بما هي ذلك، مثلا، الاسم - الرأس لفاعل المركب الاسمي، وبحسب
هذا الانتقاء، يتم افتراض بلورة أخرى للتمثيل النحوي لتشمل مغيرات الفاعل.

وبالمقابل، يتم اختيار الوحدات المعجمية لتمثل هذه المقولات التي تمت
سورتها الآن، ويستعمل المعالجة النحوية - المعجمية إلى أن نحصى السلسلة
المعجمية التامة، وقد افترض أن يجري عد البنية النحوية ذاتها من القمة إلى
الأسفل وأن يجري، داخل كل مستوى هرمي، من اليسار إلى اليمين، ومحرر
من يتم صياغة البنية العميقة التامة التبلور، يفترض احتمال حصول هذه البنية

بعض التحويلات التي تنهل مكونات، أو تصيغها، أو تحذفها، مماثله هي -س-
 صو'عد التحويلية هي النحو التوليدي، ويحتوي حرج المستوى التحويلي سبه
 سطحية ويمكن أن تطبق القواعد الصوتولوجية لإسداد السر على حرج سبه
 سمعية وذلك خلال المرحله التحويلية إن أمكن، ونحوار القطع، صوتيه
 عمداً على حرج البنية السطحية. وفي الأخير يُنقل التمثيل الصوتي إلى
 سرب مع الحركي الذي يولّد التشكيلات النطقية للغة منتجا بذلك الحرج
 فيزيائي⁽⁴⁸⁸⁾. إن الملمح الهام بالنسبة لهذا النموذج يكمن في وجهة الإحساس
 تمثيل التركيبي للمتكلم وتمثيله الصوتي⁽⁴⁸⁹⁾ وإذا كان المتكلم يصوغ عموماً
 لأخر، تمثيلاً تركيبياً حرثياً قبل التمثيل الصوتي، كما تم افتراض ذلك فإنه
 من الممكن جداً أن تؤثر الطبيعة الدقيقة للسنن التركيبي في اشكال
 بصوتي لنقول، وإذن في الخرج الميريائي⁽⁴⁹⁰⁾ وتبدو دراسة «من أفسس
 لتركيب إلى التفسير الصوتي» وكأنها توفر فرصة هريدة للقيام باستدلالات
 حول طبيعة السنن النحوي للمتكلم على أساس خاصيات الكلام المعهولة،
 وبحسب ذلك، فقد بشر العمل بتخصيص قصيتين جوهريتين هما
 1 - تخصيص أنواع المجالات التي تمارس تأثيراً على التفسير الصوتي،
 2 - تخصيص الشكل الدقيق للتمثيل النحوي في الحالات التي يلاحظ فيها
 تأثير التركيبي على الصوتي⁽⁴⁹¹⁾.

2.5.4.1. تأثير التفسير النحوي على الوقف باعتباره خاصية زمنية للغة

لاحظ كوبر وكوبر وياكيا كوبر أن الوقف بعد موضعاً من المواضع الأيسر
 سي يسعى البحث فيها عن تأثير النحو في التقطيع الرسمي للغة وقد صنّف
 (صنف) من تأكيد احتمال الوقف لأسباب متنوعة في اللغة، ولذا فمن المهم

(Cooper, W. F. and Cooper, J. P. (1980), p. 4-5 488

489 نفسه ص 6-5

(490) نفسه ص 6

Cooper, W. F. (1980), P. 399 (491)

أن يميز في البدايه، محدداته العميقة، وبطبيعة الحال، فإن اهتمام كوبر وكوير
بـ"كيا" كوير لا ينصب على الوقوف التي تعكس صعوبة البحث عن كلمة، أو
سرده العام، أو التعيرات القوية في تصميم المحتوى الدلالي للمول، وبما
ينصب اهتمامه على الوقوف التي يبدو أن التركيب يحددها.

وعلاوة على هذه العوامل الخارج بحوية، فقد أكدت الأعمال الإمبيريقية
أن بطوهر الرسمية في اللغة بإمكانها أن تُحدد تحديدا تركيبيا، ومن المهم أن
نميز في حاة الوقف بين الوقوف التي تعود إلى صعوبة البحث عن كلمة وبين
لوقوف التي يحددها : : : . وهكذا، فإن النوع الأول من الوقف يرد بصفة
أكثر تواترا قبل كلمات المحتوى الأساسية (انظر ماكلي وأورگود (1959))، بينما
يرد لنوع الثاني بصفة أكثر تواترا في الحدود التركيبية الأساسية (انظر بومر
ولاهير (1968)). وقد نضيف إلى ذلك أن آثار التقطيع الزمني للغة المدركة
بأسر جهد تقع في الحدود المكونية الأساسية، فقد سبق لليبرمان (1963) أن
بين أن الإدراك اللساني للمفصل تؤثر فيه اعتبارات بنيوية مستقلة، معتبر أن
في المقترح الأسبق لتراگر وسميث (1951) دورا إذ يرمي إلى أن السية المكونية
قد تحددها الأحكام الإدراكية للمفصل هي القول، لقد اكتشف ليبرمان، في
الحقيقة، أن اللسانيين ينزعون إلى "سماع" المفاصل هي الحدود المكونية
الأساسية حتى وإن لم يكن هناك وقف هيزيائي⁽⁴⁹⁾، يبدو، إدرا، أن مثل هذه
لوقوف تقع، على نحو نموذجي، في نهايات المكونات التركيبية الكبرى مثلما
أكدت ذلك كتابات كل من گولدمان - إيسلر (1968-1972) ومارتن (1970)
وگروچان وديشان (1975). أما وقوف التذكر، فهي تقع، في العالب، وعلى
انعكس مما سبق، داخل المكونات الأساسية كما لاحظ ذلك بومر (1965)
وبإضافة إلى هذه الخاصية، هناك خاصية ثانية للوقوف التركيبية وتتمثل في

نسبة احتمال وقوعها في مواقع دقيقة هي قول ما، إذ تكون نسبة الاحتمال بالنسبة للوقوف التركيبية أكبر منها بالنسبة لوقوف النذكر⁽⁴⁹³⁾.

ونفع الوقوف التركيبي اختياريا أكثر مما تقع إجباريا في أغلب لحسن مثلما ذكر ذلك داوونينغ (1970)، ويتوقف مدة مثل هذه الوقوف ومواضعها على عوامل خارج-نحوية من قبيل النسبة العامة للإسراع في الكلام وطول المكون وذلك باسطر إلى عدد مقاطعه مثلما أكد ذلك بييرفيس (966)، وگروجان وحررون (1977) وگروجان وگروجان ولين (1979) لكن، وعلى الرغم من هذه الاختيارية والمراقبة الجزئية من قبل عوامل خارج نحوية، فإن الوقوف يمكنها أن توفر مؤشرات مفيدة بخصوص شكل السنن التركيبي للمتكم⁽⁴⁹⁴⁾، وعلى العموم، فقد اقتصرت أن تقع الوقوف التركيبية هي نهاية المكونات الكبرى، وقد سبق لتشومسكي⁽⁴⁹⁵⁾ أن أشار إلى أن هذه المواضع لا تتناظر مع نهايات المكونات الكبرى، ذلك أن تعقيف :

(1) هذا هو القط الذي أمسك بالصار الذي سرق الجبن

الوارد في ما يلي :

(2) [هذا هو] القط[الذي أمسك [بالصار [الذي سرق الجبن]]]]

سيتم، بحسب فرضية نهاية المكون، بالأ تقع أي وقوف إلا إلى ما بعد الكلمة الحتمية هي الجملة التي هي الجبن. وهذا يعني إما أن المرصية التي ترى أن يقع الوقف في نهاية المكون حاطئة، وإما أن التسنين الحوي لـ (1) يحتمل عن (2) في مرحلة معالجة المتكلم التي تتحدد فيها الوقوف. وقد د فع عن السديل الأخير تشومسكي وهالي (1968) وليبيرمان (1967) ولاخوندون

Couper, W. E. (1980) P 300 (493)

494 نفسه نفس قصصه

Chomsky N (1965) P 13 (495)

(1976) يدعى اقترحوا أن يطبق قاعدة التعديل على (2) لشتق (3) بحيث تصبح
حركات المدحة شقيقات مصمومة للحملة الأساسية.

(١) [[هذا هو [القط]] [الذي أمسك [بالمار]] [الذي سرق الحسن]]

لقد تم توصيف قاعدة التعديل لـ تسوية البنية الشجرية بحيث يدل أن
تحتوي الحملة على تفريع متعدد إلى اليمين، فإنها تحتوي على حمولات
مصمومة متعددة ذات وضع هرمي متماثل وبالنظر إلى هذه البنية، فإن لوقف
يسرّج بصمة ملائمة بعد القط والفار⁹⁰ كما ذكرنا ذلك سابقا

ومن الواضح أن هذا المثال يبين مسألة مألوفة تواجه أولئك الذين
يرغبون في استعمال الطواهر الرمزية للوصول إلى شكل السنن البشري للمتكلم
ولا، لقد وصفت فرصة عامة تقضي بأن تقع الوقوف في نهايات المكوّنات
لكري، لا أنا وحدي، بعد ذلك، استثناء ظاهرا متمثلا في (1) ولشرح هذا
لاستثناء الظاهر، يجب علينا أما تعبير البنية المعترضة للاستثناء، وإما استعالي
عن لفظة العامة. ويبدو أن المسلك الأول في هذه الحالة الخاصة، هو لدى
تم تبينه إلا أنه من غير المعدي الفحص عن إلى أين سيمضي لنا أمر اعتبر
بديرا لأول، ومن أجل فحص الحجج التي تقوم عليها فرصة الوقوف عند نهاية
مكون، دعا كوبر إلى تأمل جملتين تدرج فيهما الوقوف في مواضع لفحص
حتيريا، مناسبة في ذلك نهاية الحملة، إلا أن موضع الوقوف، في هاتين
بحسبتي قد يتم تخصيصه، بالتناوب، باعتباره يقع بالصسط قبل بداية الحملة
ثانية و[ر]، وعلى أساس هاتين الجملتين وحدهما، ليس من الواضح ما إذا
كانت الوقوف يحددها معقوف أيمن، منهي حملة، أو يحددها معقوف أيسر
مستهدلا حملة أخرى، أو أن المعقوفين معا يحددها، والجدير بالاهمية هو أن

90 انظر Cooper W. E. and Cooper J. P. (1980) p 8-9

وانظر أيضا Cooper W. E. (1980) p 300-301

قاعدة الوقف إذا كانت قد حددت في بدايات الجميلات بدل أن تحدد في نهاياتها، فإن مواضع الوقف في (١) سيفسرهما. إذن، وبشكل إلى، الرسم (2) دون أن نحتاج إلى اختراع قاعدة تعديل لتؤد (3)^{١٩٧}.

وليحسان كوير بين فرصتي التعقيب الأيسر والتعقيب الأيمن عبر حمشير أحرييس. فلاحظ أن الجميلة الثانية في هاتين الحملتين مدمجة سيوي داخل الجميلة الأساسية بحيث تطابق بداية الجميلة المدمجة نهاية الجميلة الأساسية. وهي هاتين الحالتين، فإن نهاية الجميلة الأساسية ترد في نهاية السلسلة الجميلة التامة [...] ^{١٩٨}. ومن الواضح أن الوقف لا يرد. في هاتين الحالتين. وعلى نحو نموذجي. في بداية الجميلة المدمجة ويوحى ذلك بأن لوقف تحده، بالفعل. في أول الأمر. نهايات الجميلات بدل أن تحده بداياتها وإذا كان الأمر كذلك، فإن المقارنة التي تبناها لانجوندون (1976) وآخرون مقربة أسسها سليمة ^{١٩٩}. غير أن المشاكل تبقى عالقة، وحلها يقضي بـ قاعدة أكثر عمومية للوقف فإذا كان من الضروري الاحتياط بمبدأ لوقف في نهاية المكون. فإنه يجب أن يوفر تفسيراً للوقف في الجميلات الموصولة عبر لعصرية []. ففي مثل هذه الحمل. ترافق الوقوف. وعلى نحو نموذجي، بداية جملة الموصولة ونهايتها معا. ويمكن تفسير الوقف في نهاية الجميلة الموصولة بالوقف في نهاية المكون. إلا أن المشكل يطرح حول مسألة تفسير الوقف في بداية الجميلة الموصولة غير العصرية. ويمتد هذا المشكل بينم اعتبار الاعتراضية حيث يمكن للوقف أن يقع بالصبط قبل بداية الاعتراضية [] ويبدو أن تفسير الوقف في الجميلات الموصولة عبر العصرية والتعبير الاعتراضية قد يقوم على مفهوم (تغله بعض الدراسات اللسانية) بمبدأ أن

١. Cooper W. F. (1980) P 301, 49.

493، تحت نفس الصفحة

1499، تحت ص ١١ - 32

الحمّلات المتوصولة غير الحصرية والأعراضيات تُصم إلى الجُميلة الأساسيه على مستوى التفسيرين الذي تُدرج فيه الوقوف. وبالنظر إلى هذه الفرصيه فإن كل الحمل المتحدث عنها يمكن أن يفسرها مبدأ واحد هو التالي :

(4) **قاعدة الوقف بالنسبة للجُميلات المضمومة** أدرج الوقوف في بدايه جُميلة ونهايتها، جُميلة تشرف عليها مباشرة العجرة العليا هي البية المركبة. كل الوقوف المتحدث عنها هنا يمكن تفسيرها بواسطة هذه القاعدة وقد سبق لداونينغ (1970 - 1973) وإيمندر (1976) أن دعما مثل هذه القاعدة. إلا أن هذه القاعدة، مثلما لاحظ داونينغ، يمكن أن تُهدّب إلى حد ما وذلك بتفادي لوقف في بداية الجُميلات غير الخاضعة للتقديم أو التأخير⁽⁹⁰⁾.

ويتناول هذا المبدأ أيضا الوقف الذي يرافق الجمل التي تحرق فيها تحويلات الجذر (التحويلات التي تنقل مكونا وتربطه بـ ج العليا هي لشجرة)⁽⁹¹⁾ رتبة الكلمات التعميدية. لقد افترض، مع إيمندر، ربط المكونات لمصدرية بـ ج العليا هي الشجرة. وافترض، علاوة على ذلك، أن تطبق قاعدة لوقف بعد تحويل المقدم، وبذلك يمكن للوقف، في هذه الحالة، أن يفسّر بوصفه حالة للوقف هي بداية المكون وذلك بحسب القاعدة (4). ووفق هذا تصور، فإن الوقف لا يحدّد في نهاية المكون المقدم، بل يحدّد في بداية الحُميّة الأساسية. وبطريقة عكسية، نوفر لنا القاعدة (4) أيضا تفسيراً للوقف وذلك بالصيغ قبل مكون تم نقله إلى نهاية سلسلة من قبل تحويل حذري مثل لرحلّة اليمى. إن كل محاولة لتوفير تفسير موحد للوقف في حالات متنوعة سبق فحصها إلى حد الآن تصبح منمبة. وهكذا، فإن قاعدة الوقف (4) تمثل تحسنا بالنظر إلى قاعدة نهاية المكون الأولى. إلا أن كوبر قد لاحظ

(90) انظر Stockwell, R. P. (1972) - 303 - Cooper, W. E. (1980) P 302

(91) انظر Emonds, J. E. (1976)

أن فصلة الوقف لم تنته بعد. إذ يمكن لوقف أن يدرج بين نعتين يعبران معا لاسم الرأس. ومن الواضح أن هذا النوع من الوقف التركيبي لا تساوله القاعدة (4) إذ لا يقع في الحد بين الجميلات المضمومة، ولا يقع في حد أي مكون نحوي أساسي. ومن الحدير بالملاحظة أن الوقف لا يمكنه أن يقع بين نعتين، كما مفصولين برابط.

ولأن وجود رابط يلغي، على نحو نموذجي، الوقف، فإن المرء قد يتحيل أن لوقف والربط يخدم كل منهما نفس الغرض أي الفصل بين مكونين مصمومين في معجزة المتكلم والمستمع معا. وهكذا يمكن النظر إلى الوقف الواقع بين النعتين اللذين يعبران معا الاسم الرأس باعتباره تعويضا عن الرابط المفقود. ومن الممكن، على الأحص، أن يرمح المتكلم أبعاد الزمن في مستوى عميق لتسنيير التركيبي لقول أي مكون، وحينما يُحذف مكون خلال مرحلة لاحقة لتسنيير يُدرج وقف في مكانه حتى لا يُعطّل البرنامج الزمني كله الذي سبق أن وُصِفَ للقول. وإذا اعتبرنا حملة أخرى يحذف فيها فعل الحميلة الثانية بطر تماثله مع الفعل الأول وذلك بالإثعار (روس 1980، جاكندوف 1977، ستيلاينغر 1979) فإن الوقف يُعوض، هنا، الفعل المحذوف مثلما عوض سابقا رابط المفقود. وبالإضافة إلى القاعدة (4)، يمكننا اقتراح قاعدة عامة شبيهة بوقف التركيبي لتفسير هذين الأمرين. وستسمح هذه القاعدة الإضافية بالوقف باعتباره تعويضا لمكون محذوف. ومثلما صيغ ذلك صياغة مبسطة فإن المساعدة يمكن أن تكون عامة كذلك لأن الوقوف لا يقع، على نحو نموذجي، بلصط قبل الكلمات الاعتراضية حينما تُحذف هذه الكلمات⁽⁴⁰⁾ إلا أنه يبدو أن قاعدة الوقف التي تفسر المثالين اللذين ذكرهما كوبر تنصير على الحدود لى لا شتمل على باب ج (أي المقولتان م س و م ه اللتان تشرف عليهما ج).

إن صياغة بدله ستصور قاعدة وقف غير محصورة بالنسبة لكل موقع الحذف، إلا أنها تلعب الأمثلة التي لا يقع الوقف فيها قبل الكلمات الاعراضية حسب حذف هذه الكلمات، وهي تلعب ذلك على أساس أن تلك الحمل لا يصغر حدود حقيقية وإنما قد تكون لها بنيات عميقة وسطحية مماثلة⁽¹⁹⁾.

في تفسير الوقف اعتماداً على مفهوم الحذف، عند كوبر وكوبر وبيكي-كوبر يرغبهما على اهتمام بنية عميقة يكون الحذف انطلاقاً منها ممكن لوفوق، ويستخلص كوبر أن دراسة الوقف، فيما يبدو يمكن أن توفر إخباراً صالحاً حول شكل السنن التركيبي للمتكلم⁽²⁰⁾.

3.5.4.1. نظرية أنواع الحدود والوقف

بطلافاً من أن قوة الحدود تعرف تدرجات، حاول كوبر وكوبر وبيكي-كوبر العمل على اختيار الفرص المتاحة حول القوى السببية لحدود متميزة وقد ارتأيا، قبل القيام بذلك، أن يراجعا نموذجيهما بخصوص تمييز تدفق الإخبار خلال عملية إنتاج اللفظ، وذلك في ضوء الحجج التحريية والملاحظات التي قاما بها وهكذا، وهي المرحلة الأولى، بدا أن لتصميم لأفكار تأثيراً مباشراً على وقوع وقوف التذكر الطويلة المدة⁽²¹⁾ إلا أنه يبدو من المتعذر جداً تحديد ما إذا كانت وقوف التذكر هذه هي أولاً ناتجة عن تصميم الأفكار مثلما نسبت تسينا غير لسانی، أم أنها ناتجة عن تصميم لقضايا الدلالية⁽²²⁾.

ما على مستوى التركيبي، فلم يتبنيا سوى مرحلة وحيدة للتفسير لركنكس لأن مرحلة البنية السطحية تبدو من الأكيد حامله للتأثير

⁽¹⁹⁾ Huéscot, R. A. (1976) و Dougherty, R. (1970).

⁽²⁰⁾ Cooper, W. F. (1950) P. 305, 304.

⁽²¹⁾ Goldman, E. and P. (1963).

⁽²²⁾ Ford, (1973).

الركيبي على التقطيع الزمني للعبة^{١٧٩}، ويخصّص مكوّن التمثيل التركيبي لهذه نظرية خصوصيات البنية التركيبية التي تمارس تأثيراً على خاصيات اللعبة. وهذا له أهمّاء، هنا، أن الهدف الأساسي يكمن في صياغة قياس لمؤي لحد لتركيبه وعلى هذا القياس أن يطبق، على المستوى المتالي على كل مظهره من الطواهر الأساسية بما في ذلك الوقت.

وهكذا، كانت، في رأيهما، نقطة انطلاق أية نظرية قابلة للتطبيق خاصة بشوئ الحدود تكمن في المعجرات المركبة المشرفة التي تتطابق مع حد لكلمة لمفتاح ويمكن أن تحدد المعجزة المركبة المشرفة لكل جانب حدي بتحديد موضع المعجزة العليا في التمثيل الشيوئ الذي يشرف على الكلمة الواقعة إم على انيسار المباشر للحد أو اليمين المباشر له إلا أنه لا يشرف على هتين بكلمتين معاً، وعلى إثر حل مسأله من أين نبدأ عند المعجزة في يُطرح تساؤل حول أي مقياس سيعد القوة بمنطق المعجرات الواقعة فوق المعجرات المشرفة التي تحيط بحد معطى أو تحتها. هنا نعرف أن النظرية ستعتبر الحد بين الجميلتين الأساسيين، مثلاً، حداً قوياً جداً - ومن الأكيد أنه الحد الأقوى. وهنا بدلاً من أساسيات لانحاز هذا الهدف، إذ تقصي الإمكانيّة الأولى باستعمال قياس يعدّ قوة الحد تصاعدياً انطلاقاً من المركبات المتاخمة للمعجزة العليا في قول. ووفق هذا النوع العام من القياس، والمسمى بعلو المعجزة، فإن المعجزة تعتبر قوية إلى حد أن عدداً قليلاً من المعجرات يتحلل المعجرات المركبة المشرفة والمعجزة العليا هي الشجرة. وبعد هذا النوع من القياس سيما بالمفهوم القاصي بأن الحد بين الجميلتين هو الحد الأقوى داخل الموال^{١٨٠}

أما الإمكانيّة الثانية فتشمل قياساً يعدّ قوة الحد تنازلياً انطلاقاً من المركب المتاخمة إلى المعجرات السفلى في القول المتاخمة للحد ووفق هذا

Cooper W F and Cooper J P (1980) P 165-166

الترجمة: ص ١٦٥ - ١٦٦

لقياس. أسمى بعمق التصريح، يكون الحد قويا إلى حد أن عددا كبير من المعربات يحلل المعربات الأكثر اشتمالا المتاخمة للحد والمعربات السطلى هي لشجرة وهذا النوع من القياس يلم بالمعهوم القائل بأن الحد الواقع بين حُمَيْتَيْن هو الحد الأقوى^(٩٩).

وقد اقتصص الكاتبان أن يعدّ القياسُ العددَ الصحيح للقوة الكاملة بوضفة قوى كل مركب متاخم. كما افترضنا، علاوة على ذلك، ألا تلعب المعربات غير امتاخمة أي دور في تحديد قوة الحد بحسب عمق التصريح وأن تُتجاهل لرو بط بقصد عد القوة. وقد تمكن الكاتبان، وهما مزودان بهذين الافتراضين، من الاختيار بين نوعي قياس علو المعربة وعمق التصريح. وسينتهيان إلى تفضيل مقياس عمق التصريح على حساب مقياس المعربة العليا^(١٠٠).

وبملاحظتهما أن قاعدة الوقف، المشار إليها أعلاه، بالنسبة للجُمَيْلات المضمومة يجب تعديلها لتسمح بالوقف في الحُمَيْلات المضمومة حينما تظهر هذه في جُمَيْلات حملية وكذا في جُمَيْلات أساسية، يكون الكاتبان قد أحدثا تغييرا سيفتح آفاقا جديدة. إذ سيعملان على تبني قياس قوة الحد التي تعتمد على عمق التصريح أكثر مما تعتمد على علو المعربة. وكانا قد افترضنا سابقا أن قياس عمق التصريح لا يعتبر إلا تلك المعربات التي يتاخم الحد المفتاح مع 'نه من المعقول أن تُعد المعربات غير المتاخمة أيضا حينما يشرف على مثل هذه المعربات مركب المستوى الأعلى الذي يتاخم الحد^(١٠١).

وقد انتهى إلى تثبيت قياس قوى الحد وتمتيه. وهكذا، وبعدما حاولا لإحابة عما الذي بشكل الخلاف بين الحدود التركيبية الأساسية و لثابوة

509، نفسه ص 171

(٩٩) نفسه نفس الصفحة

(١٠٠) نفسه ص 174

بطلاق من وجهة نظر تأثيرها على خاصيات اللفظ، وفي معارلاتهما معدحة هذه المهمة كان بالإمكان تحديد عدد من العوامل العديدة التي يمكن أن يساهم في قوة حد مخصوص واحبارها. ووهرا. على أساس حجج مبسطة ألعوريتما بأعباره مقارنة من الدرجة الأولى لتعديد قوة أي حد تركيبي في قول ما. وسمح لأنفسنا بالآ نذكر منه إلا ما له صلة بالوقف

الخطوة الأولى تحديد التمثيل البيوي للقول وذلك باستعمال قواعد إعادة الكتابة لنحوالبنية المركبة.

الخطوة الثانية: تحديد موضع الحد المفتاح.

الخطوة الثالثة. تحديد موضع عحرات البنية المركبة المشرفة وذلك بإيجاد العجرات التي تشرف على الكلمة الواقعة على اليسار المباشر للحد المفتاح أو على اليمين المباشر له، لكن التي لا تشرف على هاتين الكلمتين معا.

الخطوة الرابعة تحديد عدد العجرات المتاحة الواقعة بين عحرات البنية المركبة المشرفة والعجرات المشرفة بشكل مباشر على الكلمتين الواقعتين على اليسار المباشر للحد المفتاح واليمين المباشر له، مع إسناد القيمة صبر لـ: (1) كل العجرات التي تحيل على أطراف مقولية ثانوية (بما في ذلك الروابط والمحددات والجارات غير المعجمة)، (2) بعد اعتبار الجهة اليسرى للحد. كل العجرات عبر الحنامية التي لا تنصرع، مثل

هذه العجرات، تتضمن تلك العجرات التي لا تنفرع، إلى عجرتين على الأقل، كل عجرة منها تشرف على وحدة مقولية أساسية

الخطوة الخامسة: أضف وحدة واحدة من القوة إلى كل عجرة ج متفرعة.

الخطوة السادسة: اضرب في إثني عدد العجرات المحدودة بالنسبة للجهة اليسرى للحد.

الخطوة السابعة: أَلَف بين عدد العجرات بالنسبة للجهتين مع اليسرى واليمى للحد^(١٦).

بفضل هذا القياس، يمكن التنبؤ بدرجة التأثيرات التركيبية على حصيات اللفة في مواقع مختلفة هي قول ما، وتطبق هذه التنبؤات على حجم تطويل لقصفي والوقف، ويسرع هذا الأمرينم على المستوى المثالي نحو تطبيق على مقدار درجة التأثيرات التركيبية في مواقع مختلفة هي قول معين^(١٧)

إلا أن الكاتين سرعان ما لاحظا أن هذا القياس يعتمد على عوامل تركيبية خالصة لذا وح على هذا القياس التركيبي أن يدمج في قياس أكثر شمولية يخصص الحجم المطلق للأثار الصوتية المعتمدة على اعتبار مردوح سموم تركيبية والعوامل الخارج تركيبية (انظر بيرفئيش 1966، روسسون 1979، كروجران وكروجران ويلي 1979). وبكمي الهدف من هذا النموذج الشموس في اتسو معا باحتمال وزود الاثار البطريرية وحجمها المطلق بالنسبة للأفول لعسية ولهذا، صاغنا الفوريثما عاما لتحديد احتمال وزود الاثار البطريرية املاثة والتي منها الوقف، وكذا تحديد الحجم المطلق للوقف، وتطور هذا

١٦- ص ١٢٠

١٧- ص ١٢١

الاعوريسم، فإن الهدف الأول يكون هو توفير منهج كمي للتنبؤ بتلك الأثار المترتبة للأقوال العبية. ولهذا السبب تمت أصاغة الخطوات التالية.

الخطوة الأولى: قوة الحد التركيبي: حدد قوة الحد مستعملاً القياس السابق المكون من سبع خطوات. ويعتبر خرج هذه الخطوة قيمة عدد صحيح من 1 إلى 7.

الخطوة الثانية: التشطير (مأخوذ من غروجان وآخرين 1977معدلاً) عدد مؤشراً بالنسبة لموضع تشطير. وذلك بالعد عدا تصاعدياً عدد الكلمات النحوية الأساسية في المكون الأكثر احتواء الذي تم تحليله، ثم يقسم هذا العدد على اثنين. حدد جوار حد الكلمة المفتاح بحسب موضع التشطير. وذلك بعد عدد الكلمات المقولية الأساسية إما انطلاقاً من بداية المكون أو من نهايته إلى الحد، مقسمة بموضع التشطير.

الخطوة الثالثة : (مأخوذة من غروجان وآخرين 1979). صاعف خرجي الخطوتين 1 و2 بالسنة لكل حد جمعة). والحد الذي يكشف عن النتاج الأكبر يمثل القطع المكوني الأساسي (في حالة حدوث تعادل. فإن القطع المكوني الأساسي سيقع في كل حد ملانم، إن كل حد يحتفظ بإتاحته).

الخطوة الرابعة . اذا كان المكونان معا نُعَلِّمان بِصَطَّع مكوّنَي
أساسي تم الحصول عليه في الخطوة 3 يحوي
أكثر من سبع كلمات مقولية أساسية، كرر
الخطوتين 2 و3.

الخطوة الخامسة : طول المكوّن ٠ إذا كان الحد المكوّن الأساسي
الأكبر يُعَلِّم بداية مكون أو نهايته وهو
يحتوي على أكثر أو أقل من عدد ما من
الكلمات المنتمية لمقولات نحوية أساسية.
أضف أو انقص قدر نسبة من خرج الخطوة
الرابعة بالنسبة لهذا الحد. وباعتبره
محاولة تقريبية أولى. فإن الحد الذي يُعَلِّم
بداية مكون داخلي في الجملة أو نهايته إذا
كان يحتوي على أكثر من سبع كلمات مقولية
أساسية، زد في خرج الخطوة 4 ب 5 بالمائة
بالنسبة لكل كلمة مضافة. ومن جهة أخرى،
إذا كان المكون الأكثر احتواء المتاخم للحد
يحتوي على أقل من أربع كلمات مقولية
أساسية، إذن أنقص خرج الخطوة 4 ب 5
بالمائة بالنسبة لكل كلمة دنيا.

الخطوة السادسة . الإسراع في التلّفظ . افترض أن الإسراع في
الكلام المحدد سلفاً نسبة، من الإسراع
الأقصى (0 بالمائة) إلى الإنطاء الأقصى (100
بالمائة)...

الخطوة السابعة - صاعف خرج الخطوات 4 و 5 و 6.

الخطوة الثامنة - اقسام خرج الخطوة 7 على 10، وعمر بالنسبة

الخطوة التاسعة - تعديلات الآثار التطيرية العينية صاعف خرج

الخطوة 8 بمعامل 2,5 بالنسبة للآثار

التطيرية للوقف...⁽¹⁴⁾

إن الخطوة الأولى تمثل قياس قوى الحد التركيبي، فيما تسعى الخطوة الثانية إلى عكس الحدس القائل بأن الآثار التطيرية تقع، على الأرجح، قرب وسط السلسلة وتبدو قاعدة التشطير بوصفها تمثل حالة خاصة لمبدأ عمل أشد عمومية، وذلك بواسطة مدة عمل تُقسَّم بمطيا إلى بُعدين للعمل تفصل بينهما راحة، ومع الراحة الواقعة في حوالي منتصف المساحة خلال مدة لعمل كلها، وبالنسبة للغة، فإن مكوناً طويلاً يُقسَّم بمطيا إلى مجالين حملهين، وفي الحالات التي تكون فيها البنية التركيبية لا تُعلم المحالين، فإن المتركب ينزع نحو درج قطع في حوالي منتصف المساحة عبر المكون الأكبر، ويوظف هذا انقطع باعتباره مدة راحة جد قصيرة حصلت في حينها بالنسبة للمتركب⁽¹⁵⁾.

إن قاعدة التشطير قد دعمتها تجارب إمبيريقية في حالة الوقف (گروجن وأخرون 1979) الذين درسوا حجم الوقف بين الكلمات في لجملة المنطوق بها بإسراع تلمطي لايت. فوجدوا، مثلاً، أن الوقف ينزع إلى أن يكون حجمه كسر في الحد الماصل بين م س و م فا في قول طويل نسبياً مكون من حُميلة ممردة وذلك حينما يقع هذا الحد قرب وسط السلسلة.

وتشكل الخطوتان 3 و 4 إحراءين حسابيين لمأليف آثار قوة الحد التركيبي متوقره في الخطوة 1 مع تأثير التشطير المعدود في الخطوة 2 وهي حالة

⁽¹⁴⁾ - نفس ص 187

⁽¹⁵⁾ - نفس ص 189

الخطوة 4 فإن التشطير يمكن أن يكرر داخل المكونات الأساسية التي نعلمها بعد لاوسى لمحصل عليه في الخطوة 3^(١٦٣). أما 'الخطوة الخامسة'، فشمّل طول المكون، وقد استمدت من بيرفيس (1966) ومارتين وكولودريج وكوني (1971) و'حرس' الذين رححوا ترحيحاً غالباً مماكبه الوقف، على وجه الخصوص سجد 'الواقع بين المكونات الطويلة'. فيما يبدو أن الخطوة ٦ تمثل حالة خاصة لمبدأ عمل عدم مصادره بقدر ما يكون العمل أطول بقدر ما يستوجب وقفاً أكبر من اراحة، ووفق هذه البصرة، فإنه يُنظر إلى آثار التطويل القطعي والوقف خاصة باعتبارهما وقفيين للمراحة لا يحتاج المتكلم خلالهما إلى إنحاز إخبار قطعي. (١٦٤)

وإذا كانت الخطوة 6 تتعلق بنسبة الإسراع في التلفظ وتمثل مصفاة مهمة جداً تمر من خلالها وجوباً الآثار التطريزية الكامنة، فإن الخطوة 7 تمثل تأييد هذا التأثير مع مؤشر القوة الحدية ويعتبر الكاتبان نسبة الإسراع في التلفظ وقوة السند التركيبي العاملين الأكثر أهمية في تحديد احتمال ورود أي أثر من الآثار التطريزية. أما الخطوتان 8 و9 فتمثلان إحصاءين حسابيين لاشتقاق إشارة احتمال ورود كل واحد من الآثار التطريزية في حد كلمة معطى، ويعبر عن ذلك بواسطة نسبة ما (١٥١٩)

وعلى إثر تحديدهما لاحتمال الوجود، ظهرت لهما إمكانية توسيع لألفوريثم لتحديد حجم الآثار التطريزية للتطويل القطعي والوقف، ولأن كل أثر من هذين التأثيرين التطريزيين يختلف علاقته المطلقة بين الاحتمال والحجم المأثري، فإن الأمر يتطلب إضافة قاعدة التعديل العينية التالية

الخطوة العاشرة: تعديلات الآثار التطريزية العينية (الحجم)

ضاعف، بالنسبة لكل حد ترد فيه آثار

١٦٦ ٦ غسه ص 1٦٩

١٦٧ ٦ غسه ص 191

١٦٨ ٦ غسه ص الصفحة

2.00 بالنسبة للوقف.

الخطوة الحادية عشرة · خرج الكلام حول الحجم الماتوي إلى قيمة عدد صحيح، وأصف هذه لقيمة إلى خرج الكلام (١٤).

4.5.4.1. الوقف والبنيات اللسانية والبنيات الانحازية

منذ 1979 وبعض اللسانيين النسيير يقومون كل أبحاثهم حول اعتبار
تواتر لوقوف ومدته مرتبطتين بالنية اللسانية. نذكر من بينهم كروجران وديش
(1975) وگولدمان-إيسلر (1972) وهاوكير (1971) وبراون ومايرون (1971)
ومرتين (1970) وهاليمر وحيمر وزيل وبراو (1976) وسوسي (1967)
وغيرهم كثير. وقد تبين، من خلال هذه الدراسات وغيرها، أن التنوُّد يوقف
يتحكم فيه التركيب، وأنه علامة حدية. وأن للجمال بنيات إبحارية جد مختلفة
عن مبنيا اللسانية السطحية. وانطلاقاً من هذا الهم كرس كروجران وگروجران
ويين (1979) وحي وگروجران (1983) وگروجران (1980) جهودهم للإحابة عن
عسید من الأسئلة من بينها: هل البنيات المحصل عليها انطلاقاً من الوقف
عكس لبنات الإبحارية؟ وإذا كان الأمر كذلك، ماهی طبيعة العلاقة بين لسيه
السطحية اللسانية والبنيات الانحابة؟

! " # \$ % & ' () * + , - . / : ;

١٠ - نصر عبدالله بن عمر "نصرتي هو Diez D، 1991) في ص ٢٤

استمع حي وگروجان أن بعض الدراسات الممندة من 1965 إلى 1972 قد كذب دور الوحدات التركيبية في معالجة اللغة وأن أصحابها قد استسحوا أن مضاع لمنكلم والمستمع للغة يربط. إلى حد ما على الأقل بالوصف، مستوى له و سلسله غير أن هذا الاهتمام بالواقع النفسي للبيئة السطحية بحمه سرعان ما استبدل باهتمام وثق وأكبر بالعلاقة المصبوطة الموجودة بين سياات لمحصل عليها انطلاقاً من معطيات تحريرية وبين تلك التي اقترحها اللسانيون. هكار أن لوحظ أن الدراسات الأولى لم تتمكن من أن تحد راثما تناظر تما بين المعطيات التحريرية وبنيات النظرية اللسانية (مارتر، 1970) وسوسي (1967)). إلا أن اللسانيات النفسية ممثلة في گروجان وصحبه قد عرجت بنيات الحملة المحصل عليها انطلاقاً من المعطيات التحريرية لتي سموها بـ "البنيات الإنجازية". وقد كشف حي وگروجان عن مجموعة من خصيات البنيات الإنجازية معرضها لأهميتها فيما يلي :

- 1 - يبدو أن المعطيات محللة إلى وحدات أساسية صغيرة.
- 2 - يبدو أن للبنيات الإنجازية بنية هرمية شديدة الثراء. فهي ليست مسطحة؛ ولاتتوفر على وقف موحد الشكل نسبيا.
- 3 - البنيات الإنجازية قد تكون أكثر سيمترية أو أقلها. أي أن لقطع لوقي الأساسي يوحد بالقرب من وسط الجملة؛ وبذلك، فكل قطعة على كل جانب من حاسبي القطع تُحرراً هي نفسها إلى إجراء أكثر تساويا أو أقل تساوي، وهكذا دواليك^(١٢). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخاصية هي التي أهضت مكروجان وأحرين، وكوير وياكيا كوير إلى دمج شيء شبيه بـ معبر لتشطير في نماذجهم في سلوك الوقف.

وانطلاقاً من اعتبار الوقف يتأثر بالأهمية النسبية للقطع المكونة الموشرة بالمكون المباشر، وبالطول النسبي للمكونات؛ واعتباراً لأن المكودات،

حينئذ يكون غير متساوية الطول فإن الأشعاص متساوية الطول
 - صاع بسيط من بداية المكون الأول (دس مثلاً) ونهاية المكون الثاني (دس
 مثلاً) - عن سرية أن يقع في هذا الموضع حد مركبي مهم جداً، وهكذا
 - سبعة تقع بين بروج التشطير هذا وبين السبعة السابعة للجملة والآن
 يجب أن نثبت الإيجازية يمكنها أن تشير بوصفها صاج متطابقين من الممكنة
 وهما متطابقان يكونان أحياناً متساويين وهما

، الحاجة إلى احترام السبعة السابعة للجملة

2- الحاجة إلى توازن طول المكونات في الحرج

قد صاغ كروجران وكروجران دالين (1979) نموذجاً يتنبأ ببنيات الوقف
 هاته التي تأخذ بعين الاعتبار عدين المتطابقين، وقد استعملوا إجراء تكرارياً من
 'حرج' أسند شكل متنبأ به لمدة الزحف الكامل إلى كل حد كلمة، وذلك في ضوء
 تعقيد هـ لسيوي والمساعدة التي تحصلها عن موضع التشطير، ويمكن تلخيص
 نموذجهم كما يلي: يبدأ بالمكون الأكبر أي بالجملة بأكملها، وأمنفد إلى كل حد
 كلمة مؤشر التعقيد (. . .) وبسبب وهي قريبة السبي إلى موضع التشطير
 بقسم عدد الكلمات انصافاً من بداية (أو نهاية) المكون إلى الحد (أيهما أقل)
 إلى نصف عدد الكلمات الواردة في المكون. والحد مع الناتج الأكبر هو القطع
 لا حرجي، الأساسي، ويتم الحصول على القطوع من الدرجة الثانية و (لتحوي
 حصى) - عدد الوقف المتنبأ به بواسطة تكرار الإجراء على القطع من السبي
 - الحصول علىها موحداً وهكذا، وإليك إلى أن يتم تحديد القطع من الدرجة
 الدنيا (الكلمات المفردة) وإلى أن تسد إليها (تحويل حصى) - سبعة مسدود
 - موقف، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي

الخطوة الأولى - أبدأ بالمكون الأكبر الذي لم يحل، وعد مؤشر التعقيد بالنسبة لكل حد كتبه، وذلك اعتماداً على مدججه نسبة المصطنحة للمكون.

الخطوة الثانية : عدّ، بالنسبة لكل حد كلمة مؤشر القرب النسبي لهذا الحد لموضوع التطوير يقسم عدد الكلمات انطلاقاً من بداية (أو نهاية) المكون إلى المبدأ (أيها أقل) إلى نصبت عدد الكلمات في المكون.

الخطوة الثالثة اصرب القسم المحددة إلى كل حد كلمة يعتبر الحد ذو الفتحج الأكبر التقطع المكون ويحتمط متناجه

الخطوة الرابعة كرر الخطوات الأولى والثانية إلى أن تصبح لحدود الكلمات قسمة.

الخطوة الخامسة - عد مدة الوقت الماثوية المتسا بها في كل حد كلمة⁵²³.

1.4.5.5. تقويم إجمالي للتصوير

يمكن إدراج هذين التصويرين ضمن ما نسميه بـ"تصوير وفوكل" (1986) أو المقترح التركيبي. إذ وفق هذا التصور تحدد النسبة المركبة صابداً ماضراً، النسبة التطورية لحظة ما. ومفاد ذلك أن الأساطير التطورية المختلفة

523 ديفر 75 Grosjean, F. Grosjean, L. and Lane H (1979) P 75 "خطر ملحق بـ" ك" <

Droz, D (1991) مرفق 27 إلى ص 27

تناسب البنيات التركيبية المختلفة. أي أن العلاقة القائمة بين البنية التركيبية
سجلها وبين تطويزها هي علاقة عنصر بعنصر ومن جهة أخرى فقد اقترح
مصوران أن نهاية المكونات التركيبية تشكل مواضع لعدد من النظائر
لصوريته. أي أن مواضع الحدود المكونة التركيبية هو الذي يحدد إلى أقصى
حد، المسق التوريي لحملة ما⁽⁵²⁾

نقد حاول التصور أن جامهدين تقديم اقتراح التوريثم هام لتفسير بوقم
ويكون مقدوره التبو ما احتمال وقوعه في مواضع مختلفة هي كل حد من حدود
بكلمات هي جملة ما. مثلما يكون مقدوره التبو بمدة الضلع ومدة الوقوف.
ومن مواضع أن هذا التوريثم مشتق، هي الحالات، من تصور الرأيين للعلاقة
بين التركيب والتميزات الرسمية للغة. ولهذا كان التوريثم يقوم على
لجملة برمتها. ويعني ذلك أننا معناه إلى البنية السطحية للجملة بتمامها لكي
متباً بالقيم الواقعة في حدود الكلمات العينية ومؤدي ذلك أن البنية السطحية
للجملة القائمة تؤخذ بعين الاعتبار بوصفها هرجا. وقد زاد هذان النموذجان
أكثر من مؤثر التعيد التركيبية (قوة الحد). ويقوم هذان النموذجان على معنى
استريع بدل علو المعجزة ولا يعتبران إلا المعجزات المأخضة لحد، الكمية
ويميز بين أنواع المعجزة (المعجزات المتفرعة يعطاهما وزن أكبر ولا تختص
مقوية صمري أو معجزات الكلمة الوظيفية)، ويمد الحواش البصري هي حد
المعجزة بثقل إضافي⁽⁵³⁾. وقد أضاف جني وغروجان إلى ذلك ملاحظات
بوجرها فيما يلي :

١ - ليس هذان النموذجان نموذجين لإنجاز فعلي، بحيث إيهما لا يحاولان
تفسير كيف ينتج المتكلمون، بالفعل، البنيات الإبحارية. بل إيهما يعرلان
امتيازات التي يبدو أنها مهمة في تفسير البنيات الإنجازية وتألفها

Nespor, M and Vogel, I (1986) P 254-255-254

Gee, J P and Grosjean, F (1983) P 426-427-429

١ - لسان هدير الاغور شمس ليسا مع حيدر عاز 'حراء' السبر ...
 في الغالب 'حراء' حاصر، ويتميز هذان الاغور عشان مركب
 بعد لسان عاز العوامل الملازمة الى حد تحديد 'الصم' التي تعكس ...
 هذه عوامل تحديدًا محسوسًا.

٢ - الاغور شمس معا مكوّن يحدد مؤشر للقوة المركبة لكل حد ...
 في حمله، ومن الملاحظ أن مؤشر قوة الحد يصعب عدده بسبب ذلك ان بعض
 معلومات غير محددة كما ان بعض المصطلحات ربما يبدو غير محددة
 تحديدًا حيداً، بحيث ان بعض قيم مؤشر قوة الحد قد يعدها ناس محسوس
 في نفس حد الكلمة، وتحدد الاشارة هنا الى ان حي وكر وحاد قد وصف في
 تطبيقهم نظريه من النسبة المركبة اعتماداً على ثلثومسكي (١٩٧٧)،
 وحكيدوف (١٩٧٧).

وعلاوة على ذلك، يمكننا ان نعتبر ان هذه الممارسة تقوم على ما يمكن ان
 سمي به 'شدة الترابط' او 'ال تحليل الجاوري' ذلك ان عمليات اقو عد
 تطبق على القطع المنتسبة الى الكلمات المجاورة في الجملة، ومعنى ذلك ان
 المواضع الفونولوجية تطبق على السية السطحية الخفية للجملة ومثلما اعتبر
 بعض الباحثين (روتسرع ١٩٦٨ نابولي ونيسيدز ١٩٧٩، وكوير وياكيا-كوير ١٩٨٠
 ترابط او المجاورة ثلاثية لعمليات الوصل وان ذلك يجب ان نغير شكل
 مباشر بمصطلق البنية التركيبية السطحية هاتهما يعبران هنا محويين في
 مقارنة الوقف.

وإذا كان عمل كوير وياكيا - كوير من الأعمال القليلة جدا التي سارست
 تطوير اجتهام والوقف من هذه الراوية فان تصديرهما للعلاقة التي سارست
 هذا - طاهرنا هاتما سبها عتوى على الكثير من الخطا والوقف و ...
 حاسم في راجها، عملتان نعتوان مستقلتان، لكنهما عملتان متلا من
 مع محسوس المؤلفان غناء البحث عن سبب هذا التلازم بل اننا قد نذهب الى

عندما لا يمكن القول بأنه قد يكون عندهما مسألة صدفة لا غير وهو هذا
مبني على عدم تفسير وهو محل أو آثار التطويل الحتمية، التوقف به على
مسألة فرداها وذلك للأسباب الأربعة التالية

١ - لم تفسر نظريتهما لماذا على التطويل الحتمية والتوقف به يكون
حاصرين في إنتاج اللغة لماذا يرافق أحدهما الآخر؟

٢ - لم تفسر نظريتهما لماذا على التطويل أن يحدد موقعه في مجموع
بني حد به أي في المقاطع الحتمية المكون أن يفسرا غير فوضوي
تطويل سيكون مسافقا مع امتداد التطويل ليستعمل عددا من المقاطع مثلا.

٣ - إنها نظرية لا تفسر بصفة ما عثره الخير الإدراكي للتوقف والتطويل

حتمية

٤ - إنها نظرية لا تفسر العائق التالي من التوقف والتطويل (إذا كان هناك
تعلق في الحقيقة) ولا تستلزم أن تفسر على وجه التحديد، لماذا يوجد
تطويل حتمي ولا يوجد وقف في الفلوج الكونية الصغرى

ومن جهة ثانية فإن هذين الصورين يرمتهما تصور أن هذين هذين من
حيث استظهر لا غير أنهما تصور أن تركيبان حادان لظاهرة فوضوية، وقف
فهم معاً على حثية الكفاءة السياسية التي تعتبر البنية التركيبية فيها محدود
في حد كبير الموحدة، مثلاً قائما على نظرية الانحدار لأن فوضوا أخرى لا يتبعها
تركيب وسلك يمكن القول بأن النسق الضمني الذي امتح منه هذا
تصور أن سبق تصور موحدة، وهي هذا السياق ذكرت أن كنلر أنه على الرغم من
كون كون وياكنا، كونر قد اهتم في بحثهما بصفة استثنائية بالسياسة التركيبية
بصفة تفسيرهما القائم على الانحاز بمنطق تركيبي، فإنه لا يوجد بصفة
بحال لأي سبب يفسر لماذا لا تطبق وبجدية نفس الحجة على امتداد
فوضوا حثية إن البنية التركيبية التي هي على أساسها المؤلفان، حثية هي

الإطار الذي يتم داخله إنتاج اللغة إن المتكلمين يتكلمون بحمالة تعنها حملة ومركب يعقبه مركب. وحينما يحتاجون إلى وقت إضافي لتصميم الوحدة اللاحقة للقول أو حينما يصلون إلى نهاية وحدة التصميم ويكونون مسعدين للاسترخاء، فإن الوحدة المعينة تعتبر وحدة تركيبية. وليس هناك، بطبيعة الحال، أي سبب عن لماذا لم يكن بالإمكان أن يطلق أيضا على لسانه الصوتولوجية إن المكلمين يتكلمون بالمركب الصوتولوجي الذي يشوه مركب صوتولوجي. ويحتاجون إلى وقت للتصميم قبل المركب الصوتولوجي اللاحق. ويستريحون عند نهاية مركب صوتولوجي⁽²³⁾. وبالحملة فإن هذين للتصويرين غير صوتولوجيين وإنما هما تصوران تركيبيان يعالجان ظاهرة صوتولوجية بأدوات تركيبية خالصة وحتى حينما يعبران بالبناء الهرمي، فإن التمثيل في صلبه تمثيل هرمي تركيبية، بل إن أهدح خطأ تم الوقوع فيه يتمثل في أن هؤلاء المؤلفين قد خلطوا بين أمرين لا ينبغي الخلط بينهما، وهما البنية الإيقاعية (المروحية) والبنية التركيبية.

لقد حاولنا تقديم المعالجة التركيبية للوقف - والتي هي جوهر معالجة توليدية - وقد حاولت مختلف أوجه هذه المقاربة أن تؤكد أمرا بات بديهيا وينمثل في أن الوقف ليس سوى متغير زمني إيجاري للتركيب (أثر صوتي به). وربما استطعنا أن نكشف عن أن المعالجة هي عمقها كانت تركيبية وإن حاول أصحابها أن يعطوها لبوسا صوتولوجيا. وبذلك صار الرسم (الإيقاع) مجرد ساء تركيبية وقد اتضح لنا أن الدور الذي أسند إلى الصوتولوجيا ليس سوى دور الوسيط القائم بين علم الأصوات والتركيب.

ومن جهة ثانية، لقد تعددت المقاربات واحتلفت، وكثرت القواعد والبادئ والمرصيات وتنافس، فظهر أن اللغة شديدة التعقيد وأن وقائعها لا تكفي كل تلك القواعد والبادئ والمرصيات، وأن أمر تحديد وقائعها باعتبارها تعقيد

وإنكاراً - وهو أمر يعكس بعدداً بمرطاً - شيء لا تكاد يحيط بتنوعاته المادية
بسموسه العلم. وربما نأب من الضروري الانسحاب إلى معاودة النظر في اعتبار
توقف متحرك إنكار صوتي حينما يعتذر على الباحث أمر الخروج عن بعض من
مؤيدته بغيره التي أرادها أن تحكم في الوقائع اللغوية وأن يوضحها

5.1 . خلاصة

لقد كان من شأن مطاف هذا العرض النقدي والتقويمي أن يساعدنا على
لوقوف على الخلاصات الرئيسية التالية:

1- لقد تعددت الوقوف وتعددت معها المقاربات، غير أن الوقف بقي، في
عربية هذه المقاربات، **ظاهرة انجازية**، مع أن الخصائص النظرية قد اجتنفت
وتباعدت بل وقيل إنها قد تناقضت، وقد يكون من الصحيح الجرم بالقول أن
مشاربتي التوليبيية والبنويية مقاربتان انتهتا معا إلى نتيجة واحدة تتجلى في
نور بوقف، تحققتا صوتياً أو اثراً صوتياً

2- ومع أن القليل من الدراسات قد اكتشف بصرها على أن لوقف صفة
بالإيقاع، ومع أن علم الاصوات التجريبي قد سلط الأصواء على استطيع
برمزي والإيقاعي للغة وعلى المتغيرات الرعبية للغة وصلتها ببعضها البعض
(لوقف والتطوير مثلاً)، فإن حيلة هذا المجهود قد بقيت جاهزة ولم تلق
كلها صلالها على توضيح الطبيعة الإيقاعية للغة وإيلائها المكينة اللائقة بها.

3- وإذا كانت بعض الأبحاث رائدة في مجال التشديد على هذا التحليم
لإيقاع والكشف عن هرمياته وتماسق مستوياته، فإن التركيب وهيمسه
بموضع الذي استندته إليه بعض النظريات لم يكن بإمكانه إلا أن يشد بحدق
بمؤيدوها وأن يكبح نزوعها للانملاط من سيطرته، وفي هذا الإطار لم يكن
وسع بعض المجهود إلا أن موظف للبرهنة على هذه السيطرة، فكان أن ربط
لبعض الإنشاع بالتركيب الذي اعتروه محددًا للظواهر الزمنية للغة.

4 - زعمنا لهذا السبب كان مبحث الوقف، وإن اتخذ في الظاهر صورة مبحث، فهو يروحي مبحثاً تركيبياً ودليلنا على ذلك على الأدل هو زعمنا أن أصول التركيب التي وقعنا عليها في هذا الفصل وهي أصول سطور سطور النظرية التركيبية وتعتقد بعقدها، وستعرف المراد من الصور على ضوء ما سيعرفه التركيب التوليدي من تقدم.

5 - لقد ترتب عن هذه النظرة أن تم الكشف عن (وتمت البرهنة على) كيف ينظم التركيب الوقف، فصار من المسلم به القول بأن مواضع الوقف يحددها التركيب، وبأن بعض القواعد (المرتبطة به) لا تعدو أن تكون آثاراً **صوتية للتركيب** حتى صار التركيب يعكس النظام التحكمي الذي يلقي بعض شذرات الأساسية والجوهرية في اللغة ومنها المكون الإيقاعي وتنظيمه سلاقول.

6 - لكل ذلك يقول بار "شجرة" المنازلة التركيبية للوقف لم تتمكن - وإن - تتمكن - من إخفاء "عانة" هذه الظاهرة التي يطمح إلى المساهمة في حلها، عصر مظاهرها المركبة ولعلنا نقول بأن مقارنة غير تركيبية للوقف ضرورة علمية خاصة إذا كانت هذه المقارنة مقارنة من النوع المسمى بالإيقاعي الذي يجد - إلى هذا الحد أو ذاك، من الهيمنة المطلقة للتركيب.

الفصل الثاني

الفونولوجيا المركبية والوقف

(تقديم وتقويم)

0.2. تمهيد

يعرض في هذا الفصل المعالجة الحديثة للوقف الذي اضره، على وجه الخصوص، عمل ليبيرمار (1975) وليبرمار ويريسر (1977) وستوحى من هذا العرض أمرين التير. أولهما، الكشف عما قد نسميه بالمقاربة، لإيقاعية (أو مضاربة الوقف المدرجة ضمن التصور الإيقاعي للغة)، وثانيهما، الكشف عن حدود هذه المقاربة التي سيعمل على تطويرها في الفصل الرابع من الباب ثاثل. وقد عمدنا إلى هيكلة هذا الفصل على النحو التالي إذ خصصنا لقسم 1.2 بما يمكن أن نسميه بانبعثات المونولوجيا والإيقاع والتطريز بأسطير وجهة نظر جانبية بينغ (1979)، وأردعنا هذا القسم بالقسم 2.2 الذي قدم فيه مقاربتين مختلفتين في إطار المونولوجيا المركبة. وختما هذا الفصل بتقويم إحصائي لهدين التصورين اللذين نعتقد أنهما قد فتحا الباب وأسعا أمام لدرسة اللسانية (الفونولوجية) للوقف حتى وإن ظل التركيب متحكما في رقاب هذه المقاربة.

1.2. انبعثات الفونولوجيا والإيقاع والتطريز

لقد اتضح لنا، من خلال الفصل السابق، أن التطريز والإيقاع قد حظيا، أساسا، باهتمام علم الأصوات، لكننا نعلم، أيضا، أن مدرسه لندن (مدرسة هرب) قد أولت عناية فائقة للطواهر التطريزية ومهدت، من دون شك، للنموذج لتطريزي (المادج التطريزية) الحالي (الحالية) أو للنماذج المونولوجية عبر بحطيه ومنذ أن بدأت المونولوجيا الفوليدية الحديثة بعيد النظر في بعض من مسلمتها من قبيل، التصور الحطي واختزال الزمن في بعد واحد بصور

ولأن الإيحاء ارتبط - ويبدو لنا - دائما بمشغوليات أساسية هي سر
و حقيق، فقد شكلت معظم الدراسات النوعية أبحاثه على هذين المظهرين تحت
و فحوا دون أن يلاحظ المرصنة بتوسيع البحوث لدراسة مختلف مكوناتها
معروضة ومنه الوقت.

2.2. البداية غير الخطية للدراسة الوقف

تمكنا القول بأن جابيت نيسغ (1979) هي أول من حاول انصافه من
عمر مضطربه ؛ غير خضنة للوقت مستفيدة في ذلك من عمل ليرمان بيرسون
(1977) الذي كشف عن السطيم الهرمي للغة وعن طبيعتها الانشائية وعن
مدى المكويين (التظيم الهرمي والنظم الانشائي) بعبارة مبسطة
عائبة لأية دراسة للوقت.

سواء كانت تقع في دراسة التي تشرحها "٩" أو بعد ذلك في
 المركبة الإختيارية لحل نظر النظرية العروضية بعدة طرق
 أو بحدود عن مباحثها النظرية العلائقية منها انحراف
 "١٠" استناداً لعدد من هذه التي تفسر في كثير من
 عروضية في حدود على الشجرة العروضية وكيف يمكن
 مركبة الإختيارية بواسطة قديين على انحراف العروضية
 توسيع المقترح للعروضية إلى تحليل في جميع
 عروضية في كصيته كما ستناقش في هذا
 الحدود المركبة جزءاً من البنية العروضية وكيف ترتبط
 كما ترتبط الشجرة العروضية في جميع
 في معالجة الحدود المركبة (أو توقف المبدأ) بصفة طبيعية
 شجرة العروضية والمدرج العروضية أو توسيع النظرية العلائقية
 الشيء من أجل تفسير الحدود المركبة سيكون من الممكن أيضاً
 مسألة أخرى في النظرية العروضية حيث في عدد من
 يمكنها فقط أن تفسر في البنية العروضية

نبدأ بجمع دراستها التي تتوحي منها أن تكون نظرية علائقية
 مركبة بأقول أن انحراف قد تكون هي النظرية العلائقية
 علائقية يمكنها أن تكون قوية وهي هذه الحالة ستكون لها
 شجرة حيث ضعيفة إنما أن تكون ضعيفة وهي هذه الحالة
 تكون بالحدود قوية أو بها حد في بعض
 بعد أن نتحدث في العروضية الاستيعابية في
 في النظرية العلائقية التي هي العروضية

حمسة مثل المبادئ والبعث والظروف الجمالية. إلخ . التي يبدو أنها ليست لا
فهي ولا أصعب من العمل ذاتها¹ . وعندما تعرضت التوسيع المصريح
لاستعمال قبمته **جفت** هي النسبة العروضية وعندما اقترحت أن مواضعه ما حد
بوضع بعية إسناد القسمة **جفت** . صار باستطاعتها بعد ذلك أن تحدد بعد
مركبي على مستوى النسبة العروضية . فكان أن حددته باعتبارها الموضوع² يقع
بين مكونين متجاوزين . كل مكون منهما يشرف عليه **جفت** هي البنية العروضية
ومن ملاحظ أن هذه القاعدة لا تسد الحدود المركبية . بل تحددها بمطلق
بنية عروضية . وعلى إثر تحديد الحدود المركبية بمطلق البنيات التي تشرف
عليها . انقصة **جفت** هي البنية العروضية . تكون القصبة اللاحقة هي مسألة إسناد
جفت . في العجرات في الشجرة العروضية . فلاحظت أنه من الضروري أن تكون
العجرة الأخت حملة جذرية في إطار النظرية "الملاقية"³ . ثم تذكر أن علاقة
الشجرة العروضية بالبنية التركيبية مارالت محالاً لم يستكشف بعد نفسها . إلا
أن لمرء بمكنه أن يأمل هي أن تكون هناك تناظرات وثيقة بين الإثنين . غير أن
اهتمام ذلك لا يعطينا من العثور على بعض الأمثلة المصادفة الكامنة⁴ . ومن
جهة أخرى . آثار انتباهها أن الأشجار العروضية . مثلها مثل الأشجار التركيبية .
تعكس العلاقات غير الخطية⁵ . وإذا كان هناك مجال **جفت** قابل للتحديد . فإنه
من يكون سوى مجال النطاق التعميمي . وهو مجال يجب أن يحدد لأسباب
مستقلة . وكون الوحدات التجمعية تحدها حدود مركبية . ولو أنها ليست حدوداً
مركبية إحصائية بالضرورة . تشير إلى أن تعريف الحد المركبي تعريف دقيق .
وكان لاد⁶ قد اقترح وحدة بالنسبة للجمال المتوهرة على أكثر من نطاق تعميمي

2, منه ص 10

3, منه ص 2

4, منه ص 5

5, منه ص 6

Ladd, D R (1978) P 98 6.

سبع. بالكشف عن مشكلة الحدود المركبة الأخرى في
الحدود المركبة التي تعالج الحدود المركبة بوصفها مائة قطع
مع مرط الفه فحارل ر تيب انه بإمكان الحدود المركبة ان حد
سبب المتعارضة التي تهتم عليها **جذ** في السجدة العروضية وعندها عدد
محال **جذ** باعتبارها محال البطاق التعيمي. وقد زات أن الحدود المركبة
لا حرية تقع نظرا لأن الحمل الجدية قد اسدت إليها قيمة **جذ** ونظرا لأن
سبب لتي ليست ثمانية يحب دائما أن تصد إليها القيمة **جذ**. واقترحت هي
لاحير امكان تفسير اختلافات التقطيع الرمي بواسطة رصص الشجرة
عروضية مع المدرج العروضي".

3.2. في نظرية المجالات التطريزية أو الفونولوجيا المركبة

1.3.2. المبادئ الأساسية الموجهة

بالإضافة عن كيف تتعامل الفونولوجيا مع التركيب، ظهرت نظرية
محالات التطريزية أو الفونولوجيا المركبة باعتبارها نموذجاً صريحاً
ووصفياً للكشف عن مستويات المقطع والكلمة والمركب الفونولوجي والمركب
تعيمي والقول ودراساتها، والوقوف على علاقات هذه المستويات، وعلى
صلاتها بالأساق المرعية اللسانية الأخرى. وقد كانت العاية منها تكمن في
معرفة نظرية للمحصل التركيبي الذي يكون بإمكانه أن يتسأ بالمجالات التي
تتقيد هيها قواعد الوصل، مثلما يكون بإمكانه أن يحدد مواضع في السجدة
تركيبية يُعتقد أنها تتسبب في إطلاق القواعد الفونولوجية. ويمكن القول بأن
جوهر هذه النظرية هو استحداثها وسيلة نظرية أو ميكانيزما يؤثر بواسطته
مركب في تطبيق القواعد الفونولوجية. وقد صاغ هيبير (1990) العروضية
بمصدره كما يلي

(1) للمركب فقط آثار فونولوجية وذلك بقدر حديده التقطيع المركبي الفونولوجي⁽¹⁾

ومن النديهي أن المقصود بالتقطيع المركبي الفونولوجي هو طريقة معدلات التطيرية. ويعني ذلك أن كل ملفوظ قابل لأن يُقطّع بمضيعة مركب بمس، معنى الذي يتم به تقطيع الفقرات الموسيقية. وكما أن التقطيع هرمي في الموسيقى فهو هرمي أيضا في اللغة.

وتحدر الإشارة إلى أن البحث قد تبار، خصوصا، على مستويين هما للمركب التعميمي والمركب الفونولوجي. وقد أفضت هذه الدراسات، على لعموم، إلى اعتبار المركب التعميمي مكونا واسعا يشمل جُميلة تامة أو أكثر؛ وتكشف أساق تكوينه عن تنوع عال بالنظر إلى السية المكونية التركيبية. وهي تتأثر بعوامل من علم الدلالة والخطاب أما المركب الفونولوجي فهو أصغر شكل بين وشديد الارتباط بالتركيب⁽²⁾ وقد كانت العاية تكمن أيضا في بحث عن الطريقة "المقبولة" التي يتدخل بها التركيب في الفونولوجيا. إذ ترى هذه اسطرية أن صلة القواعد الفونولوجية بالتركيب صلة غير مباشرة، فهي تتم بتوسط الهرمية التطيرية التي هي قسم فرعي من المكون الفونولوجي مظم هرميا. وهو قسم يتألف من مكونات تطيرية تطبق داخلها أقواعد فونولوجية أن الهرمية التطيرية للقول تحددها البنية التركيبية إلا أنها لا تمثلها فهي تشتق حسب سيلكورك، انطلاقا من البنية التركيبية بمجموعة من القواعد التي تغير التعقيد وتوفر تسميات لمختلف مستويات التقطيع المركبي

هذه المقاربة واحدة من المقاربتين الأساسيتين اللتين عالجتا القواعد فونولوجية التي تحيل على المفاصل المركبية. وتدافع هذه المقاربة الأولى

Hayes B (1990) P 87

Kanerva J M (1990) P 145, 171

عن عيار حق القواعد الفونولوجية ولوح المؤشر المركبي المركبي، وتسمى
 حفظ المظاهر الملائمة للمؤشر المركبي في الوصف النيو في لصعدة
 فونولوجية معطاة، إنها مغاربة تسمح للقواعد الفونولوجية بالإحاطة مباشرة
 على تعقيدات التركيب، ولهذا الأمر مساوئه التي تكمن في كونها تأخذ بعين
 الاعتبار وصف القواعد الفونولوجية التي لا وجود لها في اللغات الواقعية وهي
 كون التعقيدات التي يفرها التركيب تختلف أحيانا عن التعقيدات المطلوبة
 فونولوجيا، وهي مقارنة مباشرة سيق أن عرضا لبعض ملامحها عند
 كيمنتس (1978)، ولها أنصار آخرون تذكر من بينهم كايس (1985)
 وأودن (1987).... وكان الشعور بأن الولوح المباشر للتركيب قد يجعل لمكون
 صونويحي مصرط القوة والحسوت هو الذي حدا ببعض اللسانيين إلى أن
 يقترحوا قيودا على كيف يكون التركيب متيسرا للصونولوجيا، وذلك بالألا يكون
 سقواعد الفونولوجية ولوح مباشر للتركيب، بل تلح بالأحرى المركبات التطريزية
 لتي تم بناؤها على أساس التركيب، إلا أنها لا تماثل بالضرورة أي مركب
 تركيبي موجود⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى، رأى هير (1989) أن الهرمية التطريزية قد كان ورء
 ظهورها أمران إثار أساسيان على نظرية المصطلح التركيبي أن تعالجهما
 وهما **أولا**، تقييد مجال ما لقاعدة فونولوجية ما، إذ قد لا تطبق إلا إذ كانت
 انقطع اندافعة إلى التعبير والقطع العرصة للتغيير توجدان داخل هذا المجال
وثانيا إحالة قواعد الصونولوجيا المركبة على نهايات المجالات⁽²⁾

وقد عرفت هذه النظرية، في بدايتها، اتحاهين إثين مثلها كل من
 سيلكورك، ويسبوز وفوغل. وقد عرفت المقاربه الأولى بالمقاربة القائمة
 على النهاية، فيما عرفت المقاربه الثاسة بالمقاربة القائمة على

Bickmore, I. (1990) P 1 (1),

Hayes, B. (1989) P 202 - 203 (14)

العلاقة وقد لاحظت شين (1990) أن المسألة الأولى المتصلة بالعلاقة بين صوبولوجيا التركيب تهم ولوج الإخبار التركيبي ولوحا مباشرا للعمليات صوبولوجية. فيما تهم المسألة الثانية نوعية الخاصيات النحوية المتلائمة لصوبولوجيا. وبما أن الإخبار النحوي يتم بمسببه تعاقديا وهو الأشجار الموسومة، فإن هناك مظهرين أساسيين للمثيلات التركيبية أوسام العجرة وهندسة التشجير وإذا كانت أوسام العجرة تخصص التمييز المقولي (س، هـ، ص، ..) والدرجة المقولية (س0، س1، س2، ..) فإن هندسة التشجير تسر الهرمية المكونية المباشرة. وتسنى، بشكل غير مباشر، العلاقات النحوية مثل الرأس - الفصلة. . إن المقاربة القائمة على النهاية (سيلكورك 1986، شين 1987) و لمقاربة القائمة على العلاقة (نيسبر وفوكل 1986، هيز 1989) للبنية التطيرية تستثمران على التوالي هذين المظهرين للبنية النحوية⁽¹⁾. وقد اعتُبر أنه لا غنى عن كل واحد من ملامح السية المركبية التركيبية وذلك من أجل تمييز بنيات العمليات الصوبولوجية

2.3.2. الوقف في إطار الصوبولوجيا المركبية

سنتناول في هذا القسم كيف تم إدراج الوقف ضمن نظرية غير خطية وغير قطعية، بل نظرية أريد لها أن تكون إيقاعية. مثلما سمحاول أن سطر إلى وضع الوقف في هذه النظرية وإلى صلته بالتركيب والصوبولوجيا. ولأن هذه النظرية تتكون من مقاربتين مختلفتين (وتشكاملان) انظر مقال شين السابق - كره)، فإننا سنتناول الوقف في كل مقاربة من المقاربتين بشكل منفصل.

1.2.3.2. الوقف والنقرات الصامتة

يد و أن تقديم هذا البصير الجديد للوقف في إطار هذه النظرية المحددة من شأنه أن يطرح مجددا دواعي طرحه والحلويات العكسية والعملية الحاشمة حلمه لذا كان من الضروري تقديم نظرة عاجلى عن أهم هذه العصايا، ويحق

397 *Journal of Management Education* 31(4)

لقد سبق لكل من ماكاولي (1986) وبيابل (1977) ورويسرغ (1978) وباربول (1978) وسيلكورت (1981) أن أكدوا أن الخصائص المفصلة للحمل يجب أن تمثل بطريقة ما، مثيلاً فوق قطعاً يدل أن يمثل ممثل الحدود المقطعة في بؤبؤه المعيار. وقد أحاط سيلكورت من جهتها، على عمل ماكاولي المذكور أعلاه حيث توحد الحطوط العريضة لنظرية الحدود بوصفها علامات المحال بؤبؤ - قضي، وتؤكد أنها مديرة لمقارنته غير المعيار للحدود في البؤبؤ ^{١٠} كما ذكر باربول أن دراسة ماكاولي هاته تناسب جيداً البؤبؤات بعددته بتقرير ^{١١} ولعل مثل هذا الصرح يعيد النظر في مسألة توقع تطبيق كل البؤبؤات لفونولوجية على إخبارات صرفية وتركيبية ومن ثمة يعيد النظر في بناء الوحدات الفونولوجية على أساس فونولوجية أولاً وقبل كل شيء.

وهي هذا السياق، أكدت نيسبور وفوجل أن استقلالية المكون الفونولوجي كـ ملة لم تكن تحظى بالقبول، وبالفعل فقد كان تطبيق القواعد الفونولوجية، هي لفونولوجيا التوليدية الكلاسيكية بتوقع هي حالات عديدة، توقفاً حاسماً على إخبار غير الإخبار الفونولوجي المحصر. وقد كان هذا الإخبار مسنداً تسليماً بؤبؤياً بمصطلحات شبه فونولوجية وذلك بواسطة أنواع مختلفة من رموز الحدية ^{١٢}. ومن جهة أخرى، فإن الإخبار غير الفونولوجي المطلوب لتفسير العمليات الفونولوجية لم تكن طبيعته صرفية محسنة إذ هناك أيضاً هو عد فونولوجية تتأثر بإخبار متصل بالبنية التركيبية. ذلك أن العلاقة بين فونولوجيا والتركيب قد عولجت إلى حد كبير، هي الفونولوجيا بتوجيهه بؤبؤية طريقة مماثلة للعلاقة بين الفونولوجيا والصرف. أي بمصطلح الأنواع لمجموعة من الرموز الحدية ^{١٣}.

Selkirk, E. O. (1980b) P. 110 Note 3, 18

Barboul, H. (1988) P. 106, 119

Nespor, M. and Vogel, 1996 P. 10

وعلاوة على ذلك، سجلت سيلكورك مجموعة من الملاحظات الأخرى على المقارنة الحدية المعيار، فذكرت أن متواليه من القطع الفونولوجية لا تتع وحدها وصفاً منبصراً للخصائص الفونولوجية الدالة لمول ما، ولذلك أمكن البرهنة على أن هناك أنواعاً مختلفة من العلاقات بين القطع في الصوابية، وهي علاقات أمكن النظر إليها بوصفها "درجات" متنوعة من "التصام" وقد مثلت النظرية التوليدية المعيار، وهي تحذو في ذلك حدود اللسانيات لبيوية الأمريكية بعض هذه العلاقات بين القطع بوصفها عناصر مفصية أو حدوداً، مقترحة اعتبار هذه الحدود قطعاً بذاتها، واعتبارها تحتل موقعا بين القطع الفونولوجية الحقة هي تنظيم خطي صارم للتمثيل الفونولوجي⁽²²⁾. وقد سبق أن قدمنا في الفصل الأول صورة مفصلة عن هذه الحدود، كما لاحظنا هناك أن ماكاولي وباربول وسيلكورك قد برهنوا جميعهم على أن الحدود، بوصفها كيانات قطعية، لا توهز نوع التمثيل الفونولوجي الذي تتطلبه قواعد الوصر⁽²³⁾. وقد أعادت سيلكورك هذا الرأي في عملها الصادر سنة 1980 الذي خصصت قسماً منه للبرهنة على فساد النظرية التي تمثل وفقها المجالات غير التركيبية في الفونولوجيا بمطلق الرموز الختامية المسماة بالحدود، مثلما خصصت هذا المقال لنسي الحالة التي سيكون عليها التمثيل فوق - قطعي سمجالات غير التركيبية، وهكذا برهنت ضد صيغة النظرية الحدية التي طلت سيرة النظرة التي اقترحتها الفونولوجيا المعيار (تشومسكي وهالي 1968، سيلكورك 1972، 1974). فحسب النسق الصوتي للغة الإنجليزية، هال نوعان من الحدود يعتبران ملائمين لتمثيل العلاقات بين الكلمات في القول، وهما حد الكلمة # وحد الكلمة المزدوج ##. ويمكن النظر إلى الحد ## باعتباره يناسب حد مركب فونولوجي، وإلى الحد # باعتباره يناسب حد الكلمة

(انظريرية). ومن أجل أن يكون جرد التسق الصوتي للغة الإنجليزية لاسوع محدود منيحا تفسيرا ملائما وصعبا للساسكربتية بحتم على سيلكورك أن يريد فيه ليتضمن حد القول وحد الوقف الذي تمثل له سيلكورك // " كما انتهت سيلكورك إلى أن صيغة نظرية الحدود، عند تشومسكي وهالي، غير مقيدة بما فيه الكفاية لتشكيل جزءا من النظرية العامة للسحو. وبذلك يجب تنقيحها أو يجب طرحها كلها جانبا⁽²⁴⁾. وتحلص سيلكورك إلى أن إلغاء عناصر الحدية من التمثيل الفونولوجي يعد ملمحا غير معياري لنظرية التمثيل لفونولوجي التي تقترحها وعلاقته بالتمثيل التركيبي فالملاح ليس بها أي دور في تحديد محالات قواعد بناء المدرج المسؤولة عن توليد نماذج نر لكلمة في اللغة الإنجليزية هلهذه القواعد محال محدد فقط وفق ابنية المكونية التركيبية. وعلاوة على ذلك، فقد تمت البرهنة على أن لعديد من لقواعد المتأثرة بالحد المرعومة في فونولوجيا اللغة الإنجليزية هي، هي حقيقة أمرها، قواعد متأثرة بالبنية المقطعية [...] وأن حدود المقاطع يمكن أن تطابق حدود بعض أنواع المكونات التركيبية. إلا أن العناصر الحدية ليست مطلوبة لتعيين حدود هذه المكونات...⁽²⁶⁾.

وينطلق مشروع سيلكورك لنظرية المحالات التطورية من اعتقدها بأن "لممصل" أو درجات التقصام بين قطع التمثيل المونولوجي التي يمكن أن تؤثر على تطسق القواعد المونولوجية يجب أن يمثل له (أن تمثل له) بمنطق التطعيم (ات) الهرمي (ة) للتمثيل الفونولوجي⁽²⁷⁾. وقد سبق لها، هي عمل آخر (198،) أن رأب أن نظرية البنية الفونولوجية القوق، قطعية تسمح بمعالجة عدد مريض إلى حد كبير من العيادين المهمة في الفونولوجيا، مثل تلك التي

(1980b) P 126، 24

25 نفس ص 127

26 24 P (1984)

27 نفسه ص 8

سعى سائيف الأصوات والبر وعلاقات البروز وتمييز معالاب النموذج
 المودولوجية وميادين أخرى^(١٦)؛ فطورت. سيرة ذلك. نظريته تتمس
 مودولوجي الموق - قطعي في النظرية السانية. وقد سب في كسها
 الفونولوجيا والتركيب. نفس المطلق واقترحت أن تتمر هذه العناصر
 معصية بمصطفى نيات تمثيلية هرمية وعقلة مسبقا تعليلا مستقلا. وهكذا
 في نظرية التمثيل المودولوجي التي تدافع عنها تلغي العناصر الحدية القطعية
 اعداء دعا^(١٧). أي انها تقترح أن يتضمن التمثيل المودولوجي مجموعة من
 مكوّنات التطيرية المظلمة هرميا والتي تُعبر. بالعمل المجالات الملائمة
 قواعد الوصل في المودولوجيا المركبة. كما تترهن لصالح تمثيل فونولوجي
 حر لمتصام أو المفصل، وهو تمثيل يفترض تحويل البنية التركيبية إلى تمثيل
 مودولوجي يكون وسيطا بين التركيب وقواعد المودولوجيا^(١٨). وتؤكد سيلكورك
 في نظريتها عن المجالات التطيرية الموق - قطعية ليست تنوعا ترميز
 نظرية لمجالات الحدية حسب^(١٩) وأن هذه المجالات التي تسميها
 نظرية تناسب إلى هذا الحد أو ذلك امتدادات قول ما التي تُطر إليها. هي
 نظرية لمعيار. باعتبارها محدودة برموز حدية من أنواع مختلفة. وحيث تعتبر
 حدود كيانات تشغل موقعا بين قطع المتوالية الختامية^(٢٠). إن مجالات
 قواعد المودولوجيا القطعية لم يعد بإمكانها أبدا أن تشير بمطلق العناصر
 حدية. إذ تم تعويضها كلها بمفهوم مجالات السية التطيرية ومن ثمة وحسب
 بعرفها باعتبارها وسيلة زائدة في النظرية. ذلك أن الإحمار حول السية
 سطحية لجملة ما والذي تم تسنيبه في الحدود يحسّ. هي الإطار النظري

Seidark E. O. 1981b) P. 380, 28

(1984 P. 8, 79

عنه في

(1988a) P. 116, 15

في ص 109

بحالي، هي السيف النظرية ذاتها^(١١١). وكانت سيلكورك قد ميرت بر نوع من تمثيلات التمثيل الأول هو التمثيل التركيبي. ومنحطفه نعالج طائمه من بعد في النحو ان كان فونولوجيه من حيث طبعتها ولكنها تشعل بمصطو التمثيل التركيبي اي تشعل بمصطق التعريف الموسوم للحمل. أما النوع الثاني من التمثيل فهو الذي تسميه سيلكورك بالتمثيل الفونولوجي، ويتميز بكون علاقات بين كلمات الحملة يعبر عنها بمنطق الكليات فوق-قطعية وسميه بالمجالات التطريية. وباختصار، فقد نظر الى التمثيل الموبولوجي باعتباره يتكون من اء بنية مكوبية تطريية تشمل متواليات المقاطع: ب - طائفة من امراقي المستقلة القطع، ج - بنية إبقاعيه، أو المدرج العروضي: د - تحصيل الاقترانات أو الرصوف بين المظاهر المحتملة للتمثيل^(١١٢)

وفيما يتصل بالتمثيل الموق - قطعي في النظرية اللسانية، ترى أن بوحدات الفونولوجية (والتي سعرضها في الفصل الأول من الباب الثاني لأعرض لا صلة لها بهذا الموضوع) عبارة عن مقولات تطريية، وقد اعتبرت أن مصطلح مقولة قد احتير بكامل الوعي من اجل الإيحاء بالمشابهة الملائمة إلى بعد الحدود لمقولات التركيب. ومن البديهي أن مفهوم لمقولة مفهوم مركري هي التحليل التركيبي^(١١٣). وبذلك هالتمثيل الموبولوجي ليس محتما من هذه الحيشية عن التمثيل التركيبي. وباختصار، هان صورة التمثيل الموبولوجي التي تظهر هان هي صورة لا تختلف اختلافا حذريا من حيث طبعتها عن صورة التمثيل التركيبي، والعناصر الأساسية هي المقولات المصنمة ببطيما هرميا. وأما بالنسبة لكل مقولة، فإن النحو يحصص طائمه من شروط سلامة النكوبين. ونبرر هذه المقولات في الأخير هي صناعه

لعمليات التي تطبق على التمثيل. غير أن هذا التمثيل الفونولوجي بطبيعته لحال، يسر مماثلاً للتمثيل التركيبي. أما العلاقة بينهما فتكمن في ما يلي: توفر حرج المكون التركيبي، في النحو التوليدي، الأساس بالنسبة لدخل المكون الفونولوجي. أي أن هذا المكون يُنظر إليه بوصفه مؤولاً للتركيب. وقد كان لتمثيل التركيبي شجرة أو تعقيفا موسومين وسليمي التكوين، فإن استميتل الفونولوجي هو أيضا تعقيف أو شجرة موسومان وسليما التكوين. غير أن لاحتلاعات بين التمثيلين كبيرة. إذ يتضح بجلاء أن مقولات التركيب لا تشبه مقولات الفونولوجيا، فلا توجد هناك بظائر تركيبية للعلاقات قوي / ضعيف هي الفونولوجيا، والتي تمثل بوصفها تعشيات لعجرات في تمثيل ما، ومن جهة أخرى، لا يوجد هناك تناسب مباشر بين مكونات التركيب (الكلمات والمركبات) ومكونات الفونولوجيا^(٤٥). ولذلك فالحوال المعقول عن العلاقة بين التمثيلين الفونولوجي والتركيب يكمم في أن شروط سلامة التكوين بالنسبة للمقولات التطريزية الموسوعة حصيصا للمحالات التركيبية المعينة هي التحويل، إذ يمكن النظر إلى شروط سلامة التكوين بوصفها تتناول كدخل سلسلة لخدمية لقطع التمثيل التركيبي وتوفر كخرج بنية تطريزية سليمة التكوين^(٤٦) وفي ما يتصل بالمكونات التطريزية، لاحظت سيلكورك، بخصوص لمركب استعمي، أن الدراسات التي أجريت في إطار التراث التوليدي قد كان من عاداتها أن تعتقد أن البنية التركيبية السطحية لجملته ما تحدد، بطريقة أو سآخرى، تضميم القول إلى مركبات تنغمية. وتُدْرَج ضمن هاته الدراسات أعمال كل من داووبيج، وسيلكورك (1978، 1980، 1981). وهذا ما يرفسه سيلكورك مسسه فكرة المحور التي بلورها أعمال سابقه، وهي فكرة تقصي بأن تحديد ما يمكن أن يشكل مركبا تنغيميا هو، في الجوهر، من طبيعته دلالية ومؤدى هذا

(٤٥) عصفه ص ٤٥٠ - ٤٨٦

عصفه ص ٤٩

لكلام أن المركبات النغمية عبارة عن وحدات بنى إخبارية^{٣٨} وعنده أخرى، فإن فرصيتها تكمن في أن المكونات المباشرة لمركب تنعيمي ما يجب أن تنسل إما علاقة موضوع رأس بغيره أو علاقة معبر (حصرى) للرأس بغيره ويمكن النظر إلى هذه الفرصية بوصفها محاولة توضيحية للمكرة انقاسه بر مركب تنعيمي عبارة عن وحدة معنوية، وكتطبيق لهذه الفرصية الأساسية، تقترح سيلكورك أن يسند التقطيع إلى مركبات تنعيمية لحملة ما وشكر حر إلى البنية السطحية للحملة، وأن تكون تلك التقطيعات إلى مركبات تنعيمية موضوعا لشرط سلامة التكوين (أو مصفاة) الذي يسر القيود المذكورة نفا على العلاقات الدلالية المحصل عليها من خلال المكونات في المركبات التنعيمية المتعاقبة، وترى سيلكورك أن شرط سلامة التكوين، والذي تسميه بشرط الوحدة المعنوية، يمكن أن يصاغ إما بصيغة بنية سطحية مقطعة إلى مركبات تنعيمية، وإما بصيغة الشكل المنطقي (المقطع إلى مركبات تنعيمية)، ويتوقف هذا الأمر على المكار الذي يعتر فيه الإحمار المناسب دلاليا متيسرا، وبذلك تعتبر صياغة العلاقات الممكنة بين السية المكوية التركيبية و تقطيع إلى مركبات تنعيمية - قاعدة التناسب التركيبي - التطريزي بالنسبة لمركب تنعيمي - علاقة عادية جدا، ولا يحتاج المرء إلا أن يقول إن الحملة (الغيا) تنسب متوالية من مركب تنعيمي واحد أو من عدة مركبات تنعيمية^{٣٩}.

كما تكمل سيلكورك بالبرهنة على اعتماد الإسناد الحر لتقطع لمركبات تنعيمية إلى حملة ما وجعل هذا التقطيع المركبي موضوعا لشرط الوحدة المعنوية مسجما مع المقاربة التي يجب تبنيها لإسناد النطاقات التنعيمية إلى الحمله كما سبرهن على أن العناصر النغمية التي نبني نطاق العلو اللحي للمركب التنعيمي تُسند مباشرة (وبحرية) إلى البنية النغمية السطحية، وعلى

1984, P 27-28

٣٩، نفسه ص ٢٩

أساس هذا الإحصاء تحدد الخصائص الدلالية الجوهرية لنوّه الجملة كما
 تسمى أو المركب التعميمي يوظف بوصفه معالاً بالنظر إلى بعض الأسس
 سرور الأيضاعي وقواعد الصوتولوجيا الصلغة، خاصة منها قواعد الوصل
 حارحي وإشاري من جهة ثانية، إلى أن حدود المركبات التجميعية تصابو في
 معال الوقوف الحقيقية التي تمثل في نظريتها باعتبارها مواقع في لمدرج
 لغروصي، وهكذا، يمكن أن تكون القواعد المتأثرة بالمعصل التي نظر بها
 باعتبارها تتوفر على مركب تعميمي بوصفه محالها قواعد يتحكم في تصنيفها
 فقط تحور القطع و/ أو المقاطع المحددة بالنظر إلى المدرج الغروصي^{٤٠}
 وتعتبر سيلكوزك المركب التعميمي حالة خاصة من المركب الفونولوجي
 أي أنه مركب فونولوجي مقترن بنطاق تعمي مبر ومتوفر على وظيفة مهمة في
 تمثيل السية الإخبارية للجملة وهذا الاعتبار، فإن وحدة القول، إذ كانت
 موجودة، فإنها قد تكون أيضاً مركباً فونولوجياً، ومن الواضح أن المركب
 فونولوجي قد استعمل هنا ليطلق على مستوى مفترض للسية التطريزية
 لإجليلرية والواقعة بين المركب التعميمي والكلمة التطريزية وقد نظر إلى
 مركب الفونولوجي الإجليري باعتبار أن له دوراً في التقطيع الرسمي بقول
 رفقة تأثيره، هي نصي الآن، على حاصياته الإيقاعية، وعلى تقسيمه إلى
 وقوف^{٤١}.

وهي ما يتحمل بسعو التظيم، وبخصوص البنية التجميعية، ترى سيكوزك
 أن هذه السية تشتمل على ثلاثة أشياء... فهي شتمل، أولاً، على المركب
 لتعميمي للجملة، أي تقسيم الجملة إلى مركب تعميمي واحد أو أكثر و المركب
 لتعميمي عبارة عن وحدة من بنية مكونية تطريزية بالنظر إلى ما هي أصناف
 لتعميمي المميرة للغة التي لم يحددها، ويشتمل البنية التجميعية، ثانياً، على

٤٠ - عبد الله ١٩٨٠

٤١ - عبد الله ١٩٨٠

عش اشطاف التغمي الخاص بكل مركب تعيمي. ونُمثل المركبات السعيمي على مستوى طبقة مستقلة المطع منفصلة عن الطبقة (الطبقات) التي تصم فطع والمناطق. ويشمل البية التعيمية. **ثالثا**. على أساس صرنا لغو موسني الى كلمات الجملة^{١١}. ومن الحدير بالملاحظة ان سيلكورك يستعم مصطلح المعنى التغمي لتشير فقط الى مظاهر ما لمعنى الجملة هذه مظاهر التي حدد كلها تحديدا حرتيا بالنظر الى بيها التعيمية. وقد افحصت دراسة المعنى التغمي في الإنجليزية الى تحرنه الى مكويين. مكور يمكن ان يسمى بالمكور التعبيري. والمكور الآخر يمكن ان يسمى بسية لإخبارية أو مكون البورة^{١٢}.

ما عن التقطيع الرمني التركيبي (المنصل في المدرج) فقد تطرفت بكتابة الى طواهر التقطيع الرمني مثل الوقف والتطويل فذكرت ان حجة كثيرة قد تراكت وهي تميز بان هناك علاقة مهمة بين السية لمكونية تركيبية السطحية من جهة وبين طواهر التقطيع الرمني مثل الوقف و لتطويل. من جهة أخرى وهكذا. يمكن للوقوف مهما اختلف طولها ان تشكل جزءا من التعضيقات المبطوقة بطلاقة لجملة ما. وعلاوة على ذلك. فإن احتمال ورود وقف ما هي قول ما. وأهميته أيضا يتصل بالبنية السطحية بقول. ونرى أن التعارض بين جملتين إحداهما يتعللها الوقف في أخرى لا بتحسها (وهما هي الأصل جملة واحدة) يوحي بأن تلك السية التركيبية تعدد. بطريقة ما. إمكانات الوقف في القول. وتطلق. بعد ذلك. لتعالج مستنير. شس نعلق أولاهما بهل يجب ان تمثل اثار البصطع الرمني التركيبي للقول باعتبارها جزءا من نفس البية الإيقاعية مثل أنصاق بروز القول أو لا؟ أم

١١ نفس ص ١٩٧

١٢ نفس ص ١٩٥

١٣ نفس ص ٢١٧

المسألة الثانية فتتعلق بكيفية تخصيص العلاقة بين البنية التركيبية وهذه المسألة لتمثل التقطيع الرمزي التركيبي هي البعوى بتخصيصا بالمعنى الصيق للكلمة؟ وقد كانت إجاباتها عن السؤال الثاني نظرا لشدة الترابط بين السؤالين فرأى أن التقطيع الرمزي التركيبي إذا كان يجب أن يمثل في نهاية المطاف وهو المدرج اعروضي. مثلما ستيهز على وجوب ذلك، فإنه يجب، إذن أن تُفهم العلاقة بين البنية التركيبية والوقف/الطول باعتبارها علاقة غير مباشرة، تتحقق بواسطة علاقتهما بالمدرج العروضي للقول. لكن إذا كان التقطيع الزماني التركيبي يمثل له بطريقة أخرى. فإن تصورات/أخرى لعلاقة البنية التركيبية بالتقطيع الزمني هي التأويل الصوتي قد تكون بطبيعة الحال ممكنة⁴⁵. وقد افترضت سيلكورك، وهي تتفق في ذلك مع ليبرمان (1975)، أن الوقف والتطويل الختامي يحدثان نتيجة وجود مواقع صامتة هي المدرج اعروضي للقول (أي أن مواقع في المدرج) لا ترصد (على المستوى العميق) مع المقاطع. وقد ذكرت سيلكورك بأن فرصة مماثلة لهذه كان كاتفورد (1966) وأبيركرامبي (1968) قد سبق لهما أن اقترحاها. وكان المصطلح الذي استعمله أبيركرامبي لمعالجة تعاقب مصوتين هي التدرج الإيقاعي للمقاطع هو لبر لصامت أما مصطلح استراحة الذي استعمله كاتفورد فيعبر تعبيراً ملائماً عن المكرة القائلة بأن لهذه الوقوف ولهذا التطويل موقعا تاما هي بنية إحصائية إحصائية شبيهة تمام الشبه بالتدوين الموسيقي، أي أنهما ليسا مجرد آثار للإنعاز⁴⁶.

وعلاوة على ذلك، افترضت سيلكورك أن تُدرج هذه المواقع الصامتة بواسطة طائفة من القواعد المتأثرة بالبنية التركيبية للقول. واعتبرت أن هذه لقواعد ستبنى، على المستوى الشكلي، بوصفها عمليات تساهم في بناء

⁴⁵ نفس ص 238

⁴⁶ نفس ص 298-299

لمدرج لعروضي لجملة ما، إذ تصاف المواقع الصامتة إلى المدرج العروضي لمكون ما، وذلك، على سبيل الافتراض، بعد ما يتم تحديد اساق البروز. وتصاف هذه المواقع الصامتة وفق شروط معصية تركيبيا وينطلق سكونك على هذه الشروط مبادئ اصاحه نصف بفر صامتة التي اقترحها لمر المطوع لمكوينة التركيبية إلى المدرج بهذه الصفة والسمية الحديدية. وذلك هو به يقوم على أن البنية الإيقاعية التامة للقول: أي مدرجها العروضي شكلها لموقع الصامتة (على المستوى العميق) للتقطيع الرمي التركيبي مشتم تشكها المواقع التي تمثل أنساق البروز، وهكذا تحدد مبادئ البروز ومبادئ صفة بقرة تركيبية المدرج العروضي (أو المدارج العروضية) بالنسبة للقول، وبعل أول ما يشير الانتباه، هي تصور سيلكورت، هو نظريتها لتقطيع لرمي للقول، فهذا التصور يختلف من عدة جوانب هامة عن النظريات الأخرى التي سبق لأصحابها أن طرحوها. فقد لاحظنا، في الفصل السابق، أن لبنية التركيبية، في أعمال كوبر مثلاً، دوراً مباشراً في عملية إنتاج اللغة. وقد أشرد، في ذلك الموضوع من البحث، إلى أن هذه الأبحاث ترى أن قواعد تطويل لمقاطع ووضع الوقوف تستدعي مباشرة البنية التركيبية. ومن المفترض في التقوعد نفسها أن تكون بالفعل جزءاً من المستوى المعجم للتفويض الصوتي هي لتمثيل اللساني للقول. ومعنى ذلك أن النظرية المفترضة هنا تعطي بنية تركيبية دوراً مسيطراً في المودولوحيا، وصالحا حتى للقواعد المتحركة هي انصايل الكمية للمدة، ومن جهة ثانية، يمكن أن يسجل احتلالها آخر بين سيلكورت وبين مثل هؤلاء الدارسين في موضوع نظرية سيلكورت للتقطيع الرمي التركيبي والنظريات الأخرى ويتمثل في الدور الذي أعطي للغة الإحصاءة في تمييز الوقف والتطويل الختامي المناسبين تميراً بحويها وعدم أشرد إلى إنكار كوبر وياكيا - كوبر (1980) لأي ارتباط بين التقطيع الرمي لركبي والصحابا المرتبطة بالإصاغ، وإعمال آخرين لهذه المسألة ذكر

المشارفة لوهيست (1971، 1980) ولي (1974) إلى هذا الارتباط: ارتباط التمثيل
الرمزي التركيبي والبنية الإيقاعية والبنية التركيبية. غير أنها لاحظت، مع ذلك
أن لا أحد قدم نظرية لتمثيل البنية الإيقاعية أو نظرية لتمثيل التمثيل الرمزي
التركيبي بمنطقة تلك البنية. مثلما لم يقدم أي واحد مفسر حات واصحة تتفق
بالعلاقة بين البنية التركيبية والبنية الإيقاعية⁴⁸.

إن التمثيل الرمزي التركيبي الذي تقترحه سيلكورك والمطلق من فكرة
أساسية كان ليرمان قد اقترحها قد تمت بلورته وفق مواقع صامتة في المدرج
لعروصي لقول ما. وهكذا، فهي تنظر إلى التمثيل الرمزي التركيبي بوصفه
موقع مدرجة صامتة، فتري أن تمثيلاً ما لآثار التمثيل الزمني التركيبي مثل
تطويل الحتمية والوقف ضروري باعتباره جزءاً من مجموعة المعلومات
المتحركة في آلية إنتاج اللغة. ولذلك تلورت رأياً يعرضه كالاتي. إن التمثيل
الصوبولوجي المحدد لآثار التمثيل الرمزي التركيبي يعتبر أمراً مرغوباً فيه،
ويربط هذا التمثيل المحدد إلى تمثيل صوتي - تمثيل مستوى منخفض جداً.
يكون بمقدوره أن يوفر إخباراً كمياً واضحاً حول مدة القطع والوقف. وتقترح
سيلكورك أن يكون هذا التمثيل الأكثر تجريداً عبارة عن رسم للمقاطع في
لمدرج العروصي الذي يمكن أن يتوفر على مواقع صامتة غير مرصوفة مع
المقاطع. وسيتألف الرصف المدرجي لمقطع ما (وهذا يتضمن رسمه
العمودي" أي تمثيل البروز، ورصفه الأفقي المُمْتَل بصحة فاعلة هي
استطويل الحتمية) مع عوامل أخرى مثل البناء القطعي للمقطع ودرجة الإسراع
في اسطق، وما إلى ذلك، لإمداد تخصيص كمي لعدد القطع التي شتمل عليها
هذا المقطع وعلى غرار الوقوف، فإن نظريتها تعتقد بأن هناك مواقع مدرجة
لا ترصف مع أي مقطع (أي مع أي مادة صوبية): وستوقف مدة وقف ما على
عدد المواقع الصامتة ونوعها، ودرجة الإسراع في النطق، وما إلى ذلك⁴⁹

١ ١4 نفسه ص 299

٢ 48: نفسه ص 300

الأول، الوضع المعاكس لهذه النظرية، فيما نرى سيلكورك قد يكون ذلك وضع الذي يشتمل على تمثيل هونولوجي غير كمي لأنار التقطيع الرمزي لتركيبياته وذلك حينما يمثل التطويل والوقف فقط باعتبارهما جزءاً من تخصيص الكمي للمدة التي يعبر عنها في التمثيل الصوتي من المستوى الأكثر تحديداً، والتي أدرجت بواسطة قواعد تحسب المدة على أساس نسبية تركيبية للقول. وهذا هو منظور كلات (1976) وكوبر وباكيا - كوبر (1980) *

وبارتباط مع ذلك، تساءلت عن أنواع التحجج التي سيبعث عنها امرء في محاولته تحديد التمثيل الملائم للتطويل العتامي والوقف، فأقرت بأنه يمكن سمرء أن ينظر منطقياً أولاً إلى قواعد الصوتولوجيا وإلى ربط الصوتولوجيا بالتركيب، فإذا كان التقطيع الرمزي التركيبي قد مثّل له تمثيلاً ملائماً وفق لمدرج، فإنه من المتوقع، إذن، أن تكون قواعد النحو المتأثرة برصف القول بدءاً من المقطع بالمدرج (الذي يصمم قواعد المكون الصوتولوجي وكذلك قواعد بناء المدرج) عرضة للتغيير بفضل وجود الثقرات الصامتة وأنصاف لثقرات الصامتة التي ترى أنها مصدر الوقف والتطويل العتامي، وهي حقيقة، فإن هالك حجة تقضي بأن يكون للمواقع الصامتة للتقطيع الزماني تركيبي تأثير على الظواهر الصوتولوجية.

وبخصوص التقطيع الرمزي التركيبي وقاعدة الإيقاع ترى سيلكورك أن قاعدة حركة البقرة المرحمة للمدرج (قاعدة الإيقاع) تعدد بوصفها عملية تحري على مستوى المدرج العروضي، وهي تطبق حينما تتجاوز ثقرات على نفس المستوى العروضي، أي حينما يشكلان تضارباً. إن النظرية التي يتم وفقها تمثيل مساهمة التقطيع الزمني التركيبي باعتباره مواقع صامتة في مدرج سمر اعتقاد فاعده حركة البقرة وذلك في الحالات التي قد يتوقع منها

بحود بضارب، وإذن برز وقوع قاعدة حركة النقرة، وذلك على أساس
أساق بروز متواليات المقاطع فحسب..... وهكذا، ولأن قاعدة الإصاع
(إضافة نقرة) يجب أن تنظم بمنطق مدرجي، فإنها توفر حجة مهمة لصاح
بتمثيل درجات الفاصل المتنوعة بين الكلمات في العملة بمصو مسرحي
أيضا^{١٠}

وهي تناولها للتقطيع الزمني التركيبي والوصل الخارجي رأت أنه يمكن
تقديم حجة أكثر حدا إلى حد ما لصالح التمثيل المدرجي للتقطيع لرمي
على أساس حجة مستمدة من عملية قواعد الفونولوجيا القطعية التي تطبق
على لقطع التي تنتمي إلى كلمات متجاوزة هي الجملة (قواعد الوصل
لخارجي)، ومن المؤلف تماما أن بعد أن قواعد مماثلة الصامت وقبض
لمصوت وما شابه ذلك نطبق بين الكلمات ومن المؤلف تماما أيضا أن
تطبيق قواعد الوصل الخارجي مثل هذه أو لا تطبيقها يتوقف بطريقة ما على
كيف تترابط الكلمات بإحكام - حيث تعدد شدة الترابط، في نهاية المطاف،
وفق بنية مركبة تركيبية سطحية، وكان قد سبق سيلكورك (1980) أن
اقترحت أن يتضمن التمثيل الفونولوجي طائفة من المكونات التطورية
المنظمة هرميا والتي نعلم بالعمل المجالات الملائمة بالنسبة لقواعد الوصل
في فونولوجيا المركبة وقد عملت سيلكورك، في عملها سنة 1984 على
برهنة لصالح تمثيل فونولوجي آخر للترابط، أو المفصل، والذي يفترض أيضا
أن تربط النسبة التركيبية بتمثيل فونولوجي يصل بين التركيب وقواعد
لفونولوجيا^{١١} وهكذا تصرص أن يمثل المدرج العروضي درجات ترابط
كلمات في متواليات ملائمة بالنسبة لتطبيق قواعد الوصل الخارجي إن
المفصل - وبالضبط الفاصل - يعتبر، في هذه النظرية، مسألة تحصى عدد

١٠ ١٩٥ ص ٤٠٤

١١ ١٩٦ ص ٤٠٧

عند قع المدرجة الصاممة الواقعة بين المقاطع في حدود الكلمات. أما
 لأغراض القائل بأن المفصل المرتبط بقواعد الوصل فيعتبر فصلاً بمصع
 زمني تركيبى يسمح بمسير واحد؛ تطبيق قواعد الوصل بالضبط هي بناء
 البيئات التركيبية التي تكون فيها الوقوف أكثر احتمالاً. والصكرة الكامنة وراء
 هذا القول هي أن التجاور هي الرمز هو الذي يتحكم في تطبيق قواعد الوصل
 البخارجي، وأن المدرج يعطي تمثيلاً (محدداً) لعلاقات التقطيع الزمني هاته
 واد قلنا الاغراض القائل بأن قواعد الوصل تتطلب درجات ما من تجاوز
 محدد بالنظر إلى المدرج، وإذا تصورنا أن قاعدة ما - قاعدة ممثلة نهاية
 مثلاً - تتطلب ألا يكون المقطع المحتوي على الاسمى (الأخير) الذي تعب
 مماثته منموصلاً بآية فقرات صاممة عن المقصع المحتوي على الصامت سدي
 يتمثل معه فإن القاعدة يمثل هذا التفسير - ستتتصر لتتطبق فقط داخل
 الكلمات، أو لتتصور مع سيلكورد أن تحدث القاعدة التي تسمح بصرف بقرة
 صاممة على الأكثر، وبذلك القاعدة ستطبق، في نفس الآن، داخل الكلمات
 وبين بعض الكلمات في الجملة (إلا أنها لا تطبق في كل السياقات التركيبية).
 متوقفة هي ذلك على كيف تم إدراج العديد من المواقع الصاممة. إن نظرية مثل
 هذه ستحتاج أيضاً إلى تفسير لماذا يكون الوصل في الكلام الأكثر سرعة أكثر
 ترحيحاً هي مدى أكثر من البيئات، وأما إذا اغترصنا أن تكون قاعدة متأثرة
 بعدد المواقع المدرجة التي يمكن أن تفصل القطع المستلزمة لذلك سيتطلب
 أن تكون في الأساليب المختلفة (الإسراع) للقول تمثيلات محتملة لمدرج
 (البنية الإيقاعية) بالنسبة للجملة. وبذلك يفيد الرأي بأن الكلام أسرع لا
 يشمل فقط تسريع القول، بل يشمل أيضاً إلغاء المواقع المدرجة الصاممة (من
 قبل تغيير تمثيلها المونولوجي)^{١٠١}.

ومن جهة أخرى، تسمح مقارنة المدرج العروضي للماصل بنظرية لا نضبط بغير التمثيل حينما تتغير سرعة النطق. فلنصرص أن مصلط محدود في الرمز التي تخصصها قواعد الوصل ليست قصية مجاوره على مستوى المدرج، بل هي قصية مجاورة في زمن واقعي. هذه العكس تسمح به على امتداد الفرضية القائلة بأن تمثيل النقرات الصامتة هي المدرج يعتبر تمثيلا للماصل المتحكم فيه تركيبيا. بتفسير إمكانات الوصل المحتملة في سياقات التركيبية المختلفة على مستوى درجات السرعة المختلفة للكلام. من المدرج شبيه بالتدوين الموسيقي. ويمكن لهذا التدوين أن يفقد بسرعة متزايدة الدرجة. فباعتبار السرعة المعينة يمكن أن يصرص أن تسند قيمة رمزية (مثالية) خاصة (مثل مدة خاصة) إلى نقرات المدرج العروضي أو أنصاف بقراءته. وكلما كانت السرعة أقوى كلما كانت مدة الرمز الواقعي في المدرج العروضي أقصر^(١٤).

واعتمادا على ما سلف يمكن لسيلكورك أن تفسر، بصفة مباشرة، وبفضل فرصيات ثلاث جد طبيعية، سلوك قواعد الوصل في القول - لا فقط التمييزات التي تقوم بها بين السياقات التركيبية. بل أيضا احتمالها الكبير لأن تطلق في سياقات أكبر من ذلك (مثلا خلال قطوع مكون أكبر) منذ أن تتزايد السرعة. **الفرضية الأولى** هي الفرضية التي برهنت لصالحها والقائنة بأن الفاصل الفوتولوجي المحدد تركيبيا هو عبارة عن مسألة مواقع مدرجية صامتة. **والفرضية الثانية** هي الفرضية القائلة بأن قيمة (مثالية) للرمز الواقعي تسند، بالنسبة لأية سرعة، إلى مواقع مدرجية عينية والمطلوب من شكره القائلة بأن المدرج عبارة عن شدة إيقاعية مجردة مماثلة للتدوين موسيقي شيء ما يطلب تأويلا منظما (أو إجارا). **والفرضية الثالثة** تنص

حتى ان تصور ثأنة قاعدة وصل حاصلة تخصص لتجاوز الزمن الواقعي الذي حصه ان انه نظره لقواعد الوصل سواء كانت قائمة على الحدود البركسية ه على لعمولات النظرية يجب عليها أن تحدد متطلبات التجاوز (متطلب معدل) التي تضمنها قاعدة الوصل. وبذلك تكون وضعة المرحية اساسية هي تخصص طبيعة متطلبات التجاوز في النظرية التي تبنيها سيلكورك ان يمر ه هذه النظرية وما تعد به يكمن في الامكانية التي توفرها لتخصص حد دقيق. هي ان واحد لمجالات قواعد الوصل وما يحدث بسبب الدرجات المعتمدة سرعة.. ويظهر هذا التحليل للوصل حجة مهمة لصالح مفهوم يقول بان هناك مواقع صامنة في المدرج العروصي. وبان عددها هي اي سياق تركيب يحدده ربط لتمثيل التركيبي بالتمثيل المولوي. وذلك عن طريق اضافة نصف بقرة صامنة التي تساهم في بقاء المدرج^(١٨٩)

وبخصوص العلاقة بين الوقف والتطوير نرى سيلكورك ان هناك حجة اخرى مختلفة إلى حد ما لصالح التمثيل المدرجي العروصي للتقطيع الزمني تركيبى. وتقوم هذه الحجة على رأي إميريقى حاص. اي ان الوقف والتطوير لغتامي عبارة عن حرة لا يتجزأ من نفس الظاهرة. وليس عمليات مستقيمتين النحو مثلما ذهب إلى ذلك بايك (1915) وكاتفورد (1966) ومرتين (1970). وتدل هذه الواقعة على أن تمثيل التقطيع الزمني التركيبي وفق المسرح العروصي يوفر. بطريقة مبدئية. إمكانية واقعية لتفسير لماذا يجب ان يكون واقعة - لما يترافق الوقف والتطوير - بينما نظريات أخرى مثل نظره كلاب (1976) وكوبر وياكنا كوبر (1980) لا تنظر إلى هذا الترابط إلا بوصفه مسألة صدفة لا غير^(١٩٠). وتقترح. بعد ذلك. مبدأ يحوي كليا هو التالي

(2) الموقع المدرجي عبر المرصوف مع مقطع بحفقه في الرمن غياب
،نصوبت، أي الوقف.

إن المدرج يحد المواضع في الرمن، ولا يتم التكلم به فحسب إلى الحد
لدي يكون فيه المقاطع مرصوفة معه. أما المواقع المدرجية الصاميه غير
مرصوفة، مثل استراحات الموسيقى، فهي الوقوف في التحقيق المطلق
لمحطاة الإيقاعية. وقد يبدو أن المبدأ المذكور أعلاه المتحكم في تأويل
التمثيل الفونولوجي ملحقٌ ضروري للنظرية^{٢٢}.

وهي تساؤلها عن كيمية ظهور الطول الختامي الذي ترى أنه يعوض الوقف
أو يتعايش معه، تلاحظ أن المقاطع ذاتها في القول هي التي لها صلة مباشرة
بالمدرج (الذي ترصف معه)، لا قطع المقاطع. ثم تسأل قائلة: لماذا يحض
رصد لمقطع الأساسي بالمدرج لهذا التعبير في المقام الأول، بحيث إن مقطع
سبق به أن رُصفَ يُرصفُ مع المواقع الصامتة أيضاً؟ (أي لماذا تتحقق دائماً
بمواقع الصامتة المسترضة بوصفها وقفاً فقط دور أي تطويل في أي مكان؟)
ماذا تقتصر ظواهر التطويل المناسبة تركيبياً، دائماً، على المقاطع الواقعة في
المكون لختامي للمكون^{٢٣}. وتعتقد سيلكورك أن نظريتها يمكنها أن توفر
أجوبة دقيقة عن هذين السؤالين، تعللها حلويات جد مستقلة. غير أنه لكي
يحدث ذلك يجب على بعض المبادئ العامة جداً للمحو المتحكم هي تمثيل أنواع
أخرى من الظواهر الفونولوجية أن تسمح بدور في التحكم هي رصف المقاطع
مع لمدرج العروضي. ويتعلق الأمر ببعض مبادئ الفونولوجيا المستقلة لقطع،
والعكس لأساسيه في هذه الفونولوجيا هي أن التمثيل الفونولوجي يتألف بصفة
مترامية من طبقات متميزة، تحتوي كل طبقة منها على متواليات من الوحدات
سببية وهي متوالية منظمة تنظيمياً خطياً، وكان من بين ما اقترح، مثلاً، أن

^{٢٢} ٥٤، ص ٤١

^{٢٣} ٥٤، ص ٤١

من الأنعام مستقلة عن القطع أو المقاطع. كما اقترح. على وجه الخصوص
 - سئل هذه الأنعام طبقتها. بالموارد مع طبقة المقطع. ومن الناحية
 - سئل الأساس لهذه النظرية للتمثيل المونولوجي هو مجموعته المتكاملة
 - متحركة في الاقتراحات. العلاقات بين كيانات الطبقات المحيطة.
 - وتعرض سيلكورك إمكان حكم مبادئ الاقتراح المستقل القطع هذه. ثم
 - تعميمها. في وصف المقاطع مع المدرج العروصي. وتعتقد أن هذا التعميم
 - ممكن. لأن متواليات مقاطع قول ما عباره عن طبقة. وأن مدرجها العروصي
 - (أو ربما أصناف بقرات المستوى العروصي الأول) يمكن أن يطر إليه بوصفه
 - طبقة. وإذا سمح مثل هذا التعميم للمبادئ بتمثيل صحيح لطواهر هذين
 - مجازين. فإنه قد يكون من الخطأ. أن. ألا يتم تبني هذا التعميم. وأن يطر إلى
 - هذه بطواهر بوصفها. على مستوى السطح. تجليات مختلفة إلى حد ما. نفس
 - نوع. لأساسي للتنظيم المونولوجي. ومن جهة أخرى. تتوصل سيلكورك إلى أن
 - مبادئ انفولوجيا التي تضمن هذا النوع من الاقتراح من اليسار إلى اليمين بين
 - المقاطع والأنعام يمكنها بل ويجب عليها بالفعل أن تستند على لتصميم نفس نوع
 - الرصف بين المقاطع والمواقع المدرجية. كان هذا هو جواب سيلكورك عن
 - السؤال الثاني من السؤالين اللذين طرحتهما سابقاً.

وتشير سيلكورك إلى أنه قد يحدث في ظل شروط خاصة في لغة معينة
 - لا يكون ممكناً وجود أي اقتراح إضافي ما بكميات غير مقترنة على صعيد
 - هيئة أخرى. وتكرر القصيدة في أن هناك. على العموم. "داعماً" لقرن كل كس
 - على مستوى طبقة ما بكميات واحد على الأقل هي طبقة أخرى. إلا أن هذا
 - قد يجب أن يعبر عنه بعبارة شكلية. ومن ثمة يُقترح أن يصدر أيضاً ما

نرد في المقام الأول، رصوف (الطويل الحامي) الاصافيه لمقطع م مع موقع صامتة هي المدرج العروضي. وبهذا تُجنب سيلكورك عن السؤال الأول. تعتقد سيلكورك أنه يمكن للمقاطع أن تتوهر، على الأرجح، على قسيه قصوى للامتداد أو الانتشار. ويمكن لهذه القبود على قابليه الاستمرار أن تماثل تقريبا السد في بعض اللغات النغمية الذي يعيد بأن الافتراضات الإصافية لا تحلق انغام النطاق (مع أنها لا يمكن أن تكون خاصة باللغة إلى هذا الحد). من الممكن أن لا يرصف أي مقطع مع أكثر من عدد ما أكبر من مواقع انصاف البقرات، وذلك في نسبة معطاة لسرعة النطق... 2. أن تختلف المقاطع من مختلف الأنماط بالنظر إلى كم من المواقع المدرجية التي يمكنها تشغيلها... والفكرة هي أن وقوعها، على الرغم من أن 'الدافع' يشغل مواقع صامتة في المدرج، ستحدث هناك وذلك بالصبط حينما يتجاوز عدد المواقع انصامتة في المدرج عتبة قابلية انتشار المقطع الذي يسبق المواقع الصامتة. وتعترف سيلكورك بكونها لا تملك حجة الآن تدعم هذا المقترح، ولكنها تقدمه بوصفه فقط تأملا في محاولتها أن تُهم لمادا ترد الوقوف، على وجه الإطلاق، بوصفها انعكاسات للمواقع المدرجية الصامتة بالنظر إلى 'الدافع' إلى القر بين الطبقات غير أن سيلكورك، مع ذلك، تشعر بأن هناك تشابهات كافية بين الامتداد المستقل القطع وإعادة الرصف التي برهنت لصالحها في بحثها سنة 984، وهي تشابهات تسمح لها بأن تقبل بجدية الفرصية القائلة بأن نظرية موحدة مفردة تشمل النوعين معا من الظواهر⁽⁶²⁾.

لقد برهنت سيلكورك، وهي تدافع عن المقطع الرمزي التركيبي بوصفه مواقع (صامتة) غير مرصوفة في المدرج العروضي. على أن الوقوف عبارة عن تأويل صوتي معقول للمواقع المدرجة الصامتة هي بنظريتها... وقد سددو

باصطاح أن الوقوف التي هي نجليات أساسية للنقطيع الرمزي بمصنوع
بمركب قد نُكره المرء على القول بأنها مواقع صامنة. كما يرهف نصب على
هذا التمثيل للنقطيع الرمزي التركيبي يسمح بمسير مدني بالنسبة لتطويل
المقطيع المعايين والمتصل بالتركيب. وبطبيعة الحال فإن ذلك لا يفسر ههنا
بماذا يجب أن يوجد التطويل. بل يفسر أيضا لماذا يجب أن يقع هذا التطويل
إن حاز التعبير على المواقع الحتمية هي المكون^{١٥}

ومن الحدير بالقول هو أن ما قد يشجع على العمل في هذا الاتجاه هو
بحجة المستمدة من الأدبيات التحريية والتي معادها أن التطويل الختامي
ووقوف متماثلان إدراكيا إذ سبق لمارتيس (1970) ولوهيست (1979) أن
لاحظا أن المستمعين يدركون حالات التطويل الختامي بوصفها وقوفاً، ويبدو
أن هذه النتيجة مفهومة بشكل أفضل في إطار النظرية التي تقول بها
سيلكورك، وذلك إذا افترضت أن المستمعين يقلون ما سمعوه إلى تمثيله
لفونولوجي الأكثر تحريداً، وهكذا، وحسب نظريتها، وعلى مستوى أعمق
لتمثيل، فإن هذه التحليات السطحية للنقطيع الرمزي التركيبي تعتبر متماثلة،
وعلاوة على ذلك، فإن نظريتها ستقوم بسوء آخر من التنبؤات بخصوص الوقوف،
أي أنه سوف تكون هناك علاقة مقايضة أو تضاييف سالب هي حجم التطويل
احتمالي والوقف اللذين يُمثر عليهما في أي سياق تركيبى خاص. وقد يقبل
افتراض سيلكورك القاضي بأن هناك، بالنسبة لأي "قطيع" تركيبى خاص، عدد
ن غير متغير وثابت من مواقع أنصاف النقرة الصامنة في المدرج، وقد أدرجت
هذه المواقع بواسطة قواعد إضافة نصف نقره صامنة تركيبية، حسب طبيعة
علاقة بنية المكون في هذا القطيع. وبالنظر إلى هذه الفرصة وإلى نظريتها
سوفف والتطويل الختامي، فإن الأمر سينتهي بنا إلى القول بأن مدة الوقوف ومدته

تطويل الحتامى تصافان دائما حتى إلى بعض حجم المدة بأنمها، وذلك حينما يستمر السياق التركيبى ونسبة الإسراع في النطق تأسيير. ومن الموضع بعد نعبرا في التطويل في أي موقع، إذا كان هناك، بالعمل تعير هو نفسه معاجع معينة للانتشار. ولعل أهم نقطة، فيما يرى سيلكورك، هي أن نظريته تتبنا فيما يبدو. بتغير مدة الوقف الذي يعقب المقطع الممتلئ وفقا لنسبة، بنسبة تعاكس مدة تطويل المقطع^(١٤).

هذه المقاربة العامة تؤكد، في الظاهر، واقعتان هما، ١- بعض سياقات التركيبية تعرض التطويل الحتامى ولا تعرض الوقف 2- لا يكشف الموقف التقيصر، والسياقات التي يرد فيها التطويل فقط هي تلك سياقات التي يكون فيها قطع المكون صغيرا، ونسبهم هاتان الواقعتان إذ فترصنا أن عدد المواقع الصامتة تصاف مع حجم قطع المكون، همتى ما كان لقطع صغيرا كان عدد أنصاف النقرات الصامتة صغيرا، وحينما تكون أنصاف النقرات الصامتة قليلة جدا بحيث قد لا يتجاوز المقطع عتبة قلبية للانتشار في رصفه معها. مثلما قد يحدث في القطوع الصفري للمكون، فإننا تتبنا بأن تحدث دائما إعادة رصف (مستقلة القطع) autosegmental لكن تلك لموقع، وهذا يعني أن التطويل لا غير هو الذي سيكون في تلك المواقع لا لوقف وهذا هي الحالة المقيدة للتصايف السالب بين التطويل والوقف لدى تتبنا به نظرية سيلكورك، إذ هي تتبنا بأن وقفا مثل هذا سيظهر فقط هي قطوع الصفري للمكون^(١٥).

وكانت سيلكورك قد قاربت البعاجات الطاهرة لنظريتها للنقطيع الرسمى تركيبى مع الحدود الطاهرة للنظريات من قبيل نظرية كلاب (1976, 1978) وطوره كوير وباكبا - كوير (1980)، اللين ينظر من خلالهما إلى الوقف

• مطلوب العنصر بوصفه عمليتين مستقلتين استقلالاً تاماً والدرس لأحد
ر يتم تمثيل آثارهما تمثيلاً فونولوجياً⁶⁶. ويخلص سيلكورك إلى أن موقع
و سطوح العنصر تحصيلان لمواقع غير مرصوفة صامته على المستوى العميق
هي البنية الإيقاعية للجملة. ويمثل لها هنا بوصفها مدرجاً عروصياً⁶⁷.

ما عن تركيب العنصر الإيقاعي، فقد تناولت سيلكورك قاعدة إصافه
صف بقرة صامته. فإذا كانت المواقع الصامته هي المدرج العروصي عبارة عن
تمثيل ملائم للمفصل (الفاصل) التركيبي. فإن النحو يجب أن يتضمن صائفة
من القواعد تحدد بالنسبة لأية جملة معينة (ذات سية مركبية سطحية معينة).
مكانات المفصل (الفاصل) بين الكلمات والمكونات المركبية التي تكون
لجملة. ولأن العنصر الإيقاعي يعكس البنية المكونية السطحية للجملة. فإن
قواعد الفاصل يجب أن تبنى بوصفها. تنظر إلى البنية السطحية وترتبط
موقع مدرج صامته بوصفها شكل وطبيعتها. لقد سبق لسيلكورك أن
قترحت قاعدة (أو قواعد) مسماة بإضافة صف بقرة صامته من شأنها أن
تطبق في سياقات تركيبية ثلاثة في نهاية الكلمة، وفي نهاية مكون متفرع،
وفي نهاية مكون يعترض احتمالاً ج وقد فهمت أن هذه القواعد تطبق سلكياً هي
بناء المدرج الذي يشكل من الربط انطلاقاً من التمثيل التركيبي إلى التمثيل
فونولوجي. وقد نُظر إلى آثارها التراكمية باعتبارها تمثيلاً لدرجات مختلفة
بما يصل هي الجملة وفي معاودة نظرها في هذا المقترح تبدأ بالصيغة
التالية لقاعدة إضافة نصف بقرة صامته

(3) أصف نصف بقرة صامته في (اليمن الأقصى) لنهاية المدرج

لعروصي المرصوف مع :

66. طر جيمس لصوبه كوبر ديك كثر في العنصر الإيقاعي

67. 1954 P

أ. كلمة

ب. كلمة تشكل رأس مكون غير مضموم

ج. مركب.

د. مركب تحت من ح^(٤٧)

ثم تنتقل سيلكورك لتثير احنياطين. **أولهما** أن السد (ب) يميز بين كلمات المتوقعة على الموضع لها وللمركباتها الأم هي بنية موضوع الحملة وعلى هذا السد أن يميز، مثلاً، بين متواليات مغير زائد رأس (مثل ط - س) ورأس زائد فصلة (مثل س - ط. ف - س، الح) وهذه هي النتيجة المرعوب هيها، وتشير إلى أن السد (ب) يكون له دور يلعبه فقط في المركبات التركيبية لا في الكلمات المزجية. **ثانيهما** أن السد (ح) يكون عرضة لقيد خاص فهذا السد يصنع نصف النقرة الصامتة هي نهاية مكون مركبي، ويكرر أحد أثره هي أن يؤمن للتشكيلات المركبية المتعددة التفريع يمينا العميقة الدمج مقدار ملائمة من الوقف والتطويل يعقها، إلا أن القاعدة نفسها لا تستدعي استقريع، لكنها تشترط أنه إذا كانت الكلمة مركبا، فإن ذلك التشكيل لن يتقبل نصفي نقرتين، بل نصف نقرة واحدة^(٤٨).

وهي موضوع هوبولوجيا الفاصل الإيقاعي وعلم أصواته. وهي حديثها عن وقف والتطويل العناني في اللغة الإنجليزية. رأت أن معطيات الوقف والتطويل احتمالي قد تشكل، مبدئياً، حجة أساسية هي تفويم أي مقترح متعلق بفواحد اصافة نصف النقرة الصامتة وبيئاتها التركيبية. إلا أنها تلاحظ أن تلك المعطيات المباحة يمكنها، في الحز، الأكبر منها، أن تعتبر أكثر إيجاء ولا تؤثر مساهمة على معترج ما واضح التغيرات ومميزها مثل اقتراحها. لقد اعترف

(٤٧) عصف ص 4

(٤٨) عصف ص ١٥١-١٥٢

مد ٠ من طويل بار تقسيم حملة إلى كلمات يتعكس في الخصائص الألفاوية
لعملة ٠ لك حتى حينما يبقى سبق النمر (أو المرور) ثابتاً. ويخلص سسكور
إلى أن نظريتها للماصل الأيقاعي تنبأ باختلافات في البصيص الرمي سوع
لمحوص ٠ إذ يجب أن يكون المقطع غير المنبور الذي يسبق قطعاً مكويب طر
من مقصع غير مسور يتلو قطعاً مكويباً. وهذا النوع من الجمع يشير إلى وجود
موقع مدرجي واحد على الأقل واقع بين كلمات في المتوالية (وتعبر أ.ق. وهو
يشير، على الأقل إلى وجود موقع واحد بعد كلمة من مقولة أساسية) وتؤكد
ذلك المعطيات المأخوذة من الدراسات التجريبية في موضوع إنتاج اللغة. فتقد
قيل، وبصفة متساوقة أن المقاطع الختامية في الكلمة أطول من المقاطع
لاستهلاكية في الكلمة أو المتحللة للكلمة (انطراولر ١٩٧٣، كلات ١٩٧٥،
سلاكاني وأوكانور وأوسطون ١٩٨١) ويتم التنبؤ بهذا المفعول إذا افترض وجود
موقع (موقع) صامت (صامتة) بين الكلمات، ويتم أحد التطويل الختامي بعين
لاعتبار بوصفه امتداداً مستقلاً القطع من اليسار إلى اليمين ومع ذلك ينبغي
أن نلاحظ أن مثل هذه المعطيات، وهي تؤكد الامتداد من اليسار إلى اليمين
ووجود مواقع صامتة لا تقدم حجة متعلقة بتفاصيل ما حول قاعدة إضافة
نصف بقرة الصامتة، من مثل لاسيمترية قاعدة إضافة نصف البقرة الصامتة
وتأثيرها بعض أنواع الإخبار التركيبي بحسب. غير أن هناك حجة ما لصالح
لاحتساح إلى البند (ب) الذي يصح نصف بقرة صامتة إضافة بعد الكلمة
من س لمركب غير مضموم. لقد سبق لكافورد (١٩٦٦) أن تحدث عما سمعه
بالاستراحة والتي مثلت عنده اختلافات إيقاعية بين حملتين. وقد أولت
سسكور هذه الاستراحة باعتبارها بقرة صامتة^{٢٠}، كما رأت أنه من المعوم
إضافة إلى ذلك، أن تنقل الطبيعة التفرعية لمكون ما على اليسار في قطع

مكوني ما إلى وقف أو أثر بطويل. وعلى العموم، فإن السواد الثلثة الأولى
بعدة أصافة نصف الصامتة، سواء هي البالف أو من خلال تكرار قائم
على كلمات مدمجة أو مركبات مدمجة، توفر تفسيراً بالنسبة للملاحظة العامة
المفادله بأن المكوبات الطويلة تعقبها وقوف طويلة، وفيما يتعلق بالطول ينص
دُثم إلى تعقيد مكوبي أكبر أو إلى عمق الدمج. ولأن المكوبات تنزع إلى أن
تكون مفرعة إلى اليمين في اللغة الإنجليزية، فإن طول مكون ما على اليسار
يسبب دائماً العمق الأكبر للدمج، ومن الجدير بالذكر أن تشير إلى أن كوبر
وياكيا - كوبر (1980) اللذين بينا أن عمق الدمج يتصايف مع طول الوقف، قد
وحدنا أن عمق دمج المكون الأيسر في قطع مكوبي هو الأهم.

أما بالنسبة للبد (ج) من قاعدة إصافة نصف نقرة صامتة، والتي تسد
نصف نقرة صامتة في نهاية الأحواب المكونية لـ ج، فإن ما يسند هو حجة
التقطيع الزمني⁽⁷¹⁾.

وفي (1986) اقترحت سيلكورك أن هناك مستوى تسميه بنية - م
ويتوسط بين البنية التركيبية والتمثيل الصوتي. وهو يتألف، من بين ما يتألف
منه، من البنية التطريزية، وترى أن حاصيات السية التركيبية التي تنعكس في
لسية تطريزية محصورة جداً، والمستوى الذي تشكل فيه البنية التطريزية
حرراً من التمثيل هو المستوى الذي لا توجد فيه بنية تركيبية وبعبارة أخرى،
ومسألة يتم نقل التركيب إلى البنية التطريزية، فإن التركيب نفسه يوضع جانباً،
وقد صاغت سيلكورك نموذجاً يتكون من مكونات فرعية هي المكون لمبوب
تركيبية؛ والمكون المونولوجي؛ ومكون التجسيد الصوتي⁽⁷²⁾ ومن هذا المنطلق،
تمت إلى الحديث عن المدرج العروصي مدكرة بأنها قد برهنت على أن
المدرج العروصي لا يوفر التمثيل لعلاقات البروز أو للنسق الإيقاعي فقط بل

تظهر أيضاً للماصل والمفصل. حيث يمثل بوصفه أنصاف نقرات (غير مقترنة) صامته تظهر بين الكلمات في المتواليه. وتُدرج قواعد اصاعة صم الصمرة الصامته الـ **سي** هي التمثيل بواسطة السيه التركيبية السطحية بلحمه. مثلما برهنت على أن أنصاف النقرات الصامته تظهر تمثيل **وقف مجرد** (راحة في الترتيب الموسيقي) ترى أنه قد أثر في تطبيق قواعد بوصف حتى يتم تطبيقها في شكل التحقيق الصوتي، ثم تسجل أن أنصاف لقرت لصامته في التمثيل الفونولوجي شبيهة إلى حد بعيد بالعناصر الحدية وأن كل لحجج المصادرة للحدود باعتبارها معينة لمحال فونولوجي هي حجج عالية. ويمكن للمرء، وهو يواصل الحديث عن الدور المركزي لأنصاف لقرت لصامته في الفونولوجيا في ذاتها، أن يبرهن على أن المكوينية التطويرية للبية هم قد حدثت انطلاقاً من التمثيل الفونولوجي المشتتمل على أنصاف لقرت لصامته، وأن إدراج نصف النقرة الصامته، لا البنية التطويرية، هو الذي يته تحديده مباشرة بالنظر إلى التركيب أن إعطاء البية التطويرية الموقع المركزي في السية - م لا يجعلنا نقرب حرمان أنصاف النقرات الصمته من ية علاقة مباشرة بالتركيب، إنها ما تزال تسمح للمرء بتفسير الإمكانية لقتلة بأن أنصاف النقرات الصامته، وكذلك بعض مظاهر المدرج العروصي، لا تُحدد بـ سطر إلى المجالات التركيبية، بل تُحدد بالنظر إلى البنية التطويرية وبـ صم من هذا النوع من تعلق ساء المدرج العروصي بالبنية التطويرية بعد مسألة مرعوبا فيها. ومن المفري الافتراض أن ساء المدرج العروصي تُعبر اعتماداً على محالاب السية التطويرية، وأن البية التطويرية تُحدد التمثيل المعرد للماصل (للمفصل) في الزمن الذي سبق أن مثله سيلكورك باعتباره أنصاف بقرت صامته أيضاً^(٢٣).

الامر قد يكون قادرا على اشتقاق هذا النوع من البنية التطيرية بصفة غير مباشرة فيما يتعلق بالتركيب، بل إنه قد يكون قادرا على اشتقاقه، انطلاقا من تمثيل يشمل أنصاف بقراط صامتة في أعداد متنوعة بين الكلمات التي سبوا بها نفسها أن أدمجت فيما يتصل بالبنية التركيبية. وهذا يعني بوضوح أن البنية التطيرية يمكنها أن تسي انطلاقا من بنية نصف بقرة صامتة وذلك، مثلا، جعل نهايات مكون تطيري خاص تتطابق مع متواليات متعاقبتين من أنصاف البقرة الصامتة مع تساوي العدد الأصلي لحجم محصوص، وبهذه الطريقة فإن التمثيل الهرمي من النوع الذي تحدثت عنه سيلكورك سابقا يتم اشتقاقه بصفة آلية. ومن المهم أن تتقاسم القواعد الخاصة لإدراج نصف البقرة الصامتة التي قترحتها سيلكورك في كتابها **الفونولوجيا والتركيب الخاصة** لأساسية مثل قواعد اشتقاق المكون التطيري¹⁷⁹.

2.2.3.2. التوقف في المقاربة القائمة على العلاقة

لقد أثبتنا أعلاه أن مقارنة نيسبور وفوغل هي مقارنة الفوريشمات لربط لقائم على العلاقة، وهذه المقاربة تميز تميزا قاطعا بين رؤوس المكونات التركيبية وفصلاتها وهذا يعني أنهما قد احتكما احتكاما قاطعا إلى مختلف أنواع العلاقات الحاصلة بين المكونات التركيبية الموحدة في نفس المحل لـفونولوجي المشتق. وقد هجست نيسبور وفوغل (1986) قواعد من مجموعة من اللغات التي تحيل على المركبات الفونولوجية فأقرت بأن كل المركبات لـفونولوجية تتضمن، كحد أدنى، رأسا من وكل العناصر على الجهة غير استكرارية للرأس والتي ما تزال داخل من نفس. وقد انتهت نيسبور وفوغل على ثر تصد يهمها لها عدة بناء المركب الفونولوجي إلى التوصل إلى خمس امكانيات مصطفة قد تصنف فيها اللغات: 1- الفضلة المحظورة 2- الفضلة الاختيارية

- الفرع 3 - الفضلة الإيجابية، 1 - الفرع 4 - الفضلة الاحتمالية، -
الفرع 5 - الفضلة الإيجابية، - الفرع 1.

لقد خصت نيمبور وفوجل القليل مما خصصته سلوكوك للوقف
و لتطويل، ومع ذلك، فإن ما أتينا به يكسب أهمية بالغة وقد يكون من الجدير
تذكر القول بأن نيمبور وفوجل قد كرستا عملهما هذا للبرهنة على استقلالية
المكونات التطورية عن التركيب، معتمدتين في هذه البرهنة على الوقائع التي
وفرتها العديد من اللغات

وبالنظر إلى موضوع بحثنا، فإن ما همنا، بالأساس، هو بعض أوجه
التطورية التي لها صلة بالوقف والتطويل، ويتعلق الأمر بالتركيب الفونولوجي
والتركيب التثني والقول الفونولوجي.

وفي مجال التركيب الفونولوجي، برهنا على أن هذه المقولة لتطورية
توظف مفاهيم تركيبية أكثر عمومية في سائها، فقاعدته تكوين التركيب
الفونولوجي تحيل على مثل هذه المفاهيم العامة مثل مفاهيم التركيب لتركيب
و رأس المركب. كما تستعمل الرامتر الذي يقيم الوجهة التي تدمج فيها
الحمل في لغة معطاة من نوع س، وقد أثارت الكاتتان الانتباه إلى أن التركيب
الفونولوجي المسبق يعد المكون الأول في البنية التطورية الذي ينعكس انعكاسا
استباقيًا مؤداهما أن الطول يلعب دورا في تحديد المقولات التطورية، ومعنى ذلك
أن الطول المسبق للتكملات غير المتفرعة في مقابل التكملات المتفرعة يسد
وكأنه عامل حاسم في تحديد إمكانية البنية في بعض اللغات، وذلك نظرا لأن
لتكملات غير المتفرعة تكون، عموما، أقصر من التكملات المتفرعة وهذا
يعني، أنه قد يكون هناك نزوع عام إلى لعب تكوين مركبات فونولوجية (غير

٥ يمكن النظر إلى قواعد الإمكانيات الأولى في ص 179 180 187 وقواعد الإمكانيات الثانية

في ص 168 171 وقواعد الإمكانيات الثالثة في ص 180 187 من الإمكانيات.

٦ يجب أن نلاحظ، كما فعلنا ذلك في عملنا (١٩٩١)

مصرعه) منميزه العصر^{١٦} وتجدر الإشارة هنا إلى أنهما قد تناولا بأدريس في هذه المقولة الطريريه طاهرة التطويل. وقد لاحظنا، في هذا الصدد، أنه على ما اعتقد الناس أن التطويل يقع في نهاية المكونات التركيبية وليس في لمقطع المركب الطريري يلعب دوراً في التطويل وذلك فقط بالمعنى الذي ينسب به المركب الموبولوجي اعتماداً على مفاهيم تركيبية. وتعرف أن عدم انقياس بمثل هذا التعبير في السابق إلى أن التقطيع غالباً ما كانا يتطابقان فقد لوحظ في اللغة الإنجليزية. كما في اللغة الإيطالية. أن المركب الفونولوجي يعد أيضاً محال التطويل الختامي. وكان ليبيرمان وبريس (1977) قد لاحظ أن قاعدة عكس اليامي لا تطبق إذا تم تطويل السد الواقع بين النبرين، وقاعدتهما هي التي تفسر ذلك جيداً. لأن التطويل يقع في نهاية المركب موبولوجي، ولأن الكلمتين معا المسترمنين هي قاعدة عكس اليامي يجب أن تنسب إلى نفس المركب الفونولوجي^{١٧} كما اتارتا مسألة طول المصوت في لغة شيمويي التي درسها كيسنورث واباشيخ (1974) والتي تعد ملائمة للنظرية الطريرية. فطول المصوت، هي هذه اللغة، طول تعارضي. على العموم، مع أن هناك بيانات خصوصية يتم التمسك بها فيها: (أ) في نهاية الكلمة، حيث يتنبأ بقصر لمصوت إذا كانت نهاية الكلمة تتطابق مع نهاية مركب موبولوجي، وطوله إذا لم يحدث ذلك (ب) قبل مقطع ثقيل داخل نفس المركب الموبولوجي، حيث يكون المصوت قصيراً (ج) قبل متوالية تتكون على الأقل من ثلاثة مقاطع داخل نفس المركب الفونولوجي، حيث يتنبأ بقصر المصوت أيضاً. وتفسر هذه بوقائع ثلاث قواعد تقصيرية هي: التقصير الختامي والتقصر الواقع ما قبل لطول والتقصر الواقع ما قبل المقطع الثالث قبل الأخير^{١٨}.

١٦ Nespor, M. and Vogel, I. (1986) P. 186

١٧ نفس ص ١٨٦

١٨ نفس ص ١٨٨

١٩ نفس ص ١٨٩

هكذا لاحظنا، إذن، أن طول بعض المكوبات المبولوحية يلعب دورا في تحديد التفسير النهائي لسلسلة ما إلى مركبات فبولوحية. وقد رأينا، هي لعب مثل لايطالية أن مركبا فبولوحيا قصيرا (أي غير متفرع) قد تعاد بنيسه بحسب بعض الشروط، ليشكل مركبا فونولوجيا أكبر وممردا مع مركب فونولوجي محاورا^{١٨٢}.

وهي محال المركب التفعيمي، كان من الضروري أن تشيرا إلى مفهومين تركيبين جوهريين يستلزمهما هذا المركب وهما الربط السيوي باشعرة ولجمة الحذرية ومن جهة أخرى. فقد أوضحنا أن صياغة قاعدة تشكيل مركب التفعيمي الأساسية تقوم على مفاهيم تميد بان المركب التفعيمي هو مجال نطاق تفعيمي وأن نهايات المركبات التفعيمية تتطابق مع المواقع التي قد تدرج فيها الوقوف هي جملة ما. وقد لاحظنا، عموما، وهي علاقة بالطاقات التفعيمية. أن هناك بعض أنواع التركيب التي يبدو أنها تشكل محالات انتعيم بدتها وتشمل الجمل الاعتراسية والحميلات الموصولة غير انحصرية ولنداء والحشو والاستصام المحاري وبعض العناصر المنقولة. إلا أنهم لاحظنا أن هذه الراكيب تمثل متواليات يمكن اعتبارها بمعنى ما خارجة عن لجمة الحذرية التي تقتصر بها. وعلاوة على هذه الأنواع الخصوصية من تركيب التي تشكل إخباريا المركبات التفعيمية، هناك مفهوم تركيب آخر ملائم لتشكيل المركب التفعيمي وهو جملة الجذر. وعلى وجه الخصوص فإن حدود جملة الجذر تحدد مركبا تفعيميا، بينما الحمل التي ليست حملا حذرية لا تحدد. غير أن هناك حالات لا تشكل فيها جملة الجذر مركبا تفعيميا ممردا^{١٨٣} وأثارتنا مسألة ما قد قيل بخصوص كون محال المركب التفعيمي

^{١٨٢} نفسه ص ٩٦

^{١٨٣} نفسه ص ١٨٩

ساست مكنونا مركبياً. فبين لهما أنه حينما يكون لجملة الجذر مركب تنعيمي أحادي متحلل فإن هذه هي الحالة التي لا يكون فيها السلاسل على حسب و حسب هذا المركب التنعيمي مناظرة لأي مكون في التركيب^{٤١} أما عن بطول صفه ذكرنا أنه واحد من الوقائع المختلفة التي يمكن أن يلعب دوراً في تحديد سببه. ولأن التحديد الأساسي للمركب التنعيمي يخصص أن كل المركبات الفونولوجية لجملة الجذر تشكل مركباً تنعيمياً مفرداً إذا كانت لمواء التي تشرف عليها جملة الجذر طويلة، فإن المركب التنعيمي الناتج يكون طويلاً أيضاً بصفة آلية وفي هذه الحالات، ترد المركبات التنعيمية المبسطة هي لعالب لتولد مكونات أقصر إلى حد ما، وربما يعود ذلك إلى أسباب فيزيولوجية ذات صلة بالقدرة على التنفس.. إن عامل الطول أيضاً يلعب دوراً في تحديد كيف تصنع العديد من المركبات التنعيمية الصغرى انطلاقاً من مركب تنعيمي كبير وإضافة إلى ذلك، تحدثنا عن دور الإسراع في النطق في تقطيع المركبات التنعيمية^{٤٢}.

وكاست الكاتبان قد تناولنا المركب التنعيمي في عمل سابق (1983)، وقد حاولنا تصميم ظاهرة التنعيم الخصوصية، أي مواضع القطوع التنعيمية التي تتمظهر بواسطة تطويل المصاغر التي تسبق مثل هذه القطوع، وبإدراج الوقف، أو باحتمال إدراجه^{٤٣}.

أما في ما يتعلق بالقول الفونولوجي، فقد نبهنا على أنه تحده بداية مكون تركيبية ونهايته (س ر). وبعبارة أخرى، فإن القول الفونولوجي يتألف من تلك لمركبات التنعيمية التي تشرف عليها نفس العجزة **س ر** هي الشجرة التركيبية وعلاوه على حالات التشديد الخاص، فإن هناك، مع ذلك، أسباباً لإسناد قيم

^{٤١} نفسه ص ٢١٠

^{٤٢} نفسه ص ١٩٠-١٩١

^{٤٣} نفسه ص ٢٠

ض (صعب) وق (قوي) إلى مختلف المركبات النعمنية للقول العودولوجي. وجدت سمع^{٥٥} قد اقترحت، كما استرنا إلى ذلك هي حبه، أن هناك ضعف حاسب في الحملة يرد على مستوى المركب التثني الحتامي ليشير إلى أن رب عول قد انتهى. وذلك حاسب لا يكون هناك نبر حملة وهذه الملاحظة وكذا ملاحظة القابلة بأن العناصر الواقعة في نهاية مكون تركيبي وعى وحده الحصوص في نهاية الحملة تنزع إلى أن تطول - إن هاتين الملاحظتين يبدو أنهما تشيران إلى أن المركب التثني الأخير من القول هو الأقوى^{٥٦} ومن جهة أخرى، فإنه على الرغم من أن السلسلة التي تشرف عليها س. هي عدة حملة جذرية، فإنها تتضمن أحيانا أكثر من جملة جذرية، وأحيانا أقل منها، مفترصين أن العجرة العليا للشجرة التركيبية قد تكون مقولة أخرى غير ج^{٥٧}، وقد لاحظ روكا ألا وقما صوتيا بمكة أن يتخلل قولاً فونولوجياً^{٥٨}. أما هير (1989) فقد اعتبر القول يشتمل على متوالية قصوى تقع بين وقوف صوتية أو وقوف بنيوية، وهو يعني بالوقوف الصوتية تلك التي لا يسمعها فقط المتكلمون الأصليون بل تلك التي تشمل التوقف العملي عن التكلم، أما المراد بالوقف البنيوي فهو إقصاء وقوف التذكر وطواهر إنجارية أخرى^{٥٩}.

وقد قامت مارينا نيسبور في عمل لاحق (1991) بمناقشة نفس القضايا التي شرتها برهنة زمينتها فوغل إلا أنها قد دقت بعض الأمور وأدحت بعض استعميلات على تصورهما، وأطالت القول بسيا حول الوقف. هناك طرسي مقدره لولوج غير المباشر للتركيب، فإن القواعد المؤسسة للنية تقع من سية مركبيه السطحية وبطريق القواعد العودولوجية. وحسب المقدره

Bray, J. (1979) P 145-55

Nespor, M. and Vogel, (1986) P 323-33

٥٥ نفس ص ٦٦

Radd, 1994 P 107-8

٥٦ نفس ص ٦٧

لصوبوحية التطيرية. فإن مستوى التمثيل هذا هو شجرة البنية المكسبة والنظر إلى مقارنة البنية الإيقاعية. فإن هناك مستويين للتمثيل عوسطن سركيب والصوبولوجيا. **الأول** هو البنية السطحية المغممة التي يبنى علو أساسها **الثاني** الذي هو المدرج العروضي والمدرج بنية هرمية لا تجعل إس مكوبات وعلى هذه البنية تحيل قواعد الوصل الحارحي والقواعد الإيقاعية. ونعتبر البنية التطيرية والمدرج العروضي مستويين دالين من التمثيل لبنة تطيرية تتوسط بين التركيب والمكون التطيري للصوبولوجيا الصاعد معجمية، والمدرج يتوسط بين الفونولوجيا التطيرية وهوبولوجيا الإيقاع، ووفق هذا التصور، فإن التداخل بين التركيب والصوبولوجيا يقتصر على لفونولوجيا التطيرية. وهي حالة الصوبولوجيا الإيقاعية فإن المرء يمكنه بصعوبة أن يتحدث عن الإحالة على التركيب على وجه الإطلاق⁽⁹⁾.

إن المكون الإيقاعي للصوبولوجيا يسمح لتحديد متوالية غير إيقاعية أن تتنوع إلى حد ما عبر اللغات. ويتوقف التشكيل غير الإيقاعي، عموماً، على ما إذا كانت اللغة ذات تقطيع رمزي مقطعي أو لا. إن الإيقاع يتم التمثيل به بمسطق مدرج الذي يبنى على أساس الإخبار الموجود هي الشجرة التطيرية. أي أن كل مقطع يسند إليه موقع يُعلم به على المستوى الأول للمدرج. ومن ثمة، فإن بعض الحنامي المعبر لكل مقولة تطيرية علياً يسند إليه من إضافي على مستوى مدرجي منفصل. وترى نيسبور أن تشكيلات المدرج الناتجة بهذه طريقة ليست دائماً سليمة التكوين. فهناك، على وجه الخصوص، حالات تجمع فيها الكلمات في سلاسل بحيث تكون بعض البروزات مترصة فيما بينها. ويكون أحريبات شديدة الانعصال عن بعضها البعض. هاتان الحالتان تعرفان بصارب البحر وانحداره على التوالي. وحينما يظهر تشكيل من هذين تشكيلين عبر الإيقاعيين، فإن قاعدة من بين ثلاث قواعد إيماعية تطبق

نهدف ذلك التشكيل فتستج عن ذلك سلسلة أكثر إيماعية. ومن بين المواعد
في حذف السكيات غير الابعاعية هناك قاعدة حذف النقرة وقاعدة إدراج
النقرة اللتين صاعتهما على الشكل التالي

(4) قاعدة حذف النقرة

احذف س في المستوى الذي حُد في التضارب الأدنى.

قاعدة إدراج النقرة

أدرج س في المستوى المدرجي الأدنى بين موقعين

متضاربين إذا كان الأول أكثر بروزاً من المستوى

الذي حُد في التضارب الأدنى^(٥٤).

وقد تتحقق قاعدة إدراج النقرة عند يسير، على المستوى الفيرياتي،
ما على شكل تطويل للمقطع الحتامي هي الكلمة، وإما على شكل وقف، وذلك
هي للغة الإيطالية^(٥٥) وأصاحت إلى تلك القواعد قاعدة حذف الموقع
وتنص على حذف س في المستوى الأول من المدرج إذا تناسب مع مقطع
"قصير" هي نهاية كلمة ما وتعتبر بأحد المعاني قاعدة حذف الموقع نظيرة
قاعدة إدراج النقرة^(٥٦). وقد ذكرت أيضاً أن قاعدة إدراج النقرة تعتبر تطويلاً
إضافياً^(٥٧). أو أن مضابفها الفيرياتي قد يكون إما الوقف وإما تطويل المقطع
الأخير^(٥٨).

(٥٤) ص 24-25

(٥٥) ص 3

(٥٦) ص 57

(٥٧) ص 56

(٥٨) ص 56-57

4.2. خلاصة وتقويم

عتمدت سيلكورك في بناء نظريتها للوقف على ليرمان (1975) في بحث نظري للمونولوجيا العروضية خاصة فيما يتصل بالسيات الهرمية. صدرت عنه عبارة عن تنظيم هرمي مماثل للتنظيم الموسيقي وكان أن سعى لعمل لهم لكوير ومايير (1960) المخصص للإيقاع الموسيقي والذي أهدف مجموعة من المصطلحات التي وظفتها في دراستها المتمحورة حول العلاقة بين التركيب والفونولوجيا. وفي هذا السياق، استعارت منهما مفهوم أسقرة بذي أطلاقه على البضنة، كما أن ما سميها بالوزن في الموسيقى هو ما سمته بالإيقاع في اللغة ولأن تمثيل التنظيم الإيقاعي في الموسيقى يمثل أنبصت أو اسقرات، ولأنه يميز بين اسقرات القوية والاسقرات الضعيفة، فقد طهر لها أن المدرج العروضي تمثيل من هذا النوع⁽⁹⁶⁾.

وقد عادت سيلكورك إلى العديد من الباحثين الذين استشهدت بهم لتدعم نظريتها وتعيد إليهم الاعتبار، ويذكر من هؤلاء أبيركرامبي (1967، 1971)، فقد ادرك أبيركرامبي مصطلح "السر الصامت للإحالة على" حركات عضلات لتنفس القابلة للإدراك والتي تقع حينما يكون هناك وقف حيث يتوقع محي، نقرة وذلك حسب التقطيع الزمني الموضوع سلفا⁽⁹⁷⁾. وقد لاحظ أبيركرامبي أن سر اصامت قد يستعمل، من بين وظائفه العديدة، لتمييز البنيات التركيبية التي يمكنها أن تكون عامضة في مواضع أخرى. ولعل مفهوم النبر الصامت هو لدى وقد مفهوم النقرة الصامته التي أصبحت بعدا هاما للنية الإيقاعية، وهو حده صار بحسب لها حسابها أيما وقع الوقف. وهذا يعني أن اسقرات الاصاع في اللغة لسر تحليليا تاما إلى أن تضبط الوقوف بالنسبة للاسقرات الصامته الممكنة. وكان كانفور د (1985) قد ذكر شيئا شبيها بذلك الأمر.

⁹⁶، Selkac F. O. 1984, P 10-11

⁹⁷، Aherc ombre D. 1968 P 146-9

لقد اقترحت سبلكوراك، وهي تحدو في ذلك حدو لبرمان (1975). ان يكون رصف المدرج العروصي لقول ما أكبر من مجموع تلك النقرات و نصفه بـ ١٠٠٠ نعل المقاطع. حاصه وأن المفصل المركزي قد يمثل هي المدرج بواسطة مواقع مدرجية صامته تصمر تحتها هي نصفها أنصاف النقرات. وهي موقع مدرجية صامته تقع بين التمثيلات المدرجية المعطاة بشكل مسلسل بكميات المعجمية ومن الملاحظ أن المدارج تتألف من صفوف وأعمدة من بقرت وأنصاف النقرات. ترصف أنصاف النقرات مع المقاطع على المستوى لأول من المدرج. وقد ترصف أنصاف النقرات هذه مع المواقع المدرجية في مستويات العروصية العليا، وهي هاته الحالة هي تحدو بوضعها نقرات (أو أنصاف نقرات) (ضعيفة أو قوية) أما النقرة الضعيفة فهي نقرة لم ترصف مع أي موقع مدرجي أعلى. ومن الضروري الإشارة إلى أن التعبير بين البقرات وأنصاف النقرات يناسب بصفة مباشرة التعبير بين قوي/ضعيف ومنبور/غير منبور فالنقرات أو أنصاف النقرات التي لا تناسب دخل المدرج في مستوى أعلى قد يُعال عليها باعتبارها نقرة ضعيفة أو نصف نقرة ؛ والنقرات أو أنصاف النقرات التي لا تناسب مع النقرة على المستوى العروصي الأعلى قد يُعال عليها باعتبارها نقرات قوية أو أنصاف نقرات^(١٣). وإذن، فإن مفاهيم منبور و غير منبور و درجة النبر قد تمثل فقط بواسطة رصف للنقرات وأنصاف النقرات على أي مدرج عروصي، إذ يرصف المقطع المنبور مع نقرة ويرصف المقطع غير المنبور مع نصف نقرة ضعيفة. وكذا المقطع الذي له سر أشد من سر حاره إذا كان له تمثيل على المستوى المدرجي الأعلى^(١٤)

ومن جهة أخرى. فإن هناك ملامح أساسية أخرى للمودج سبلكوراك وردها هوغ وماكالي (1987) وهي - المستوى المقطعي (صف أنصاف النقرات) ويسهل الإحالة على كل حالة المستوى الأكثر انخفاضاً من كل مدرج. وبعداً

(١٣) Selkirk E. O (1984) P 10-11

(١٤) Hoogs, R. and McCully C.B (1987) P 184

مقطع بشكل مسجل بوصفه مكوناً بطريزياً - تحددُ المواقعُ المدرجة
 لأخرى في المسبوبات العليا (أنصاف النقرات القوية والنقرات الضعيفة
 ؛ صعيته) الأحالة على التكوين الداخلي للمقاطع و/أو مواقعها في المعال -
 تركيبة - توفر نظرية المدرج أيضاً موقعا للمثيلات التي تتضمن مواقع
 مدرجة صامتة. وتعتبر هذه المواقع ملائمة باعتبارها علامات على التقطيع
 ارمسي التركيبي والمفصل (الوقف والتطويل)؛ - تحد البنية النغمية بص
 موقعا لها في النظرية، إذ يكون لها ذلك الموقع في شكل أنصاف نقرات
 صامتة⁽⁸⁰⁾. إن أنصاف النقرات الصامتة تقع في نهاية الكلمة وفي نهاية مكون
 متفرع، وفي نهاية بنت أية عجرة حملية. وأنصاف النقرات الصامتة لا ترد أبداً
 د حر لكمة، ووجود أنصاف النقرات الصامتة أو غيابها سيكون مسؤولاً عن
 قدر كبير من التنوع في حركة النقرة. وقد تملأ، بالفعل، (أنصاف) لنقرات
 الصامتة التي تدرجها قاعدة رصف النقرة الصامتة التضارب الذي قد يكون
 موحوداً في مكان آخر إذا كان الرصف المدرجي العروضي العميق بلحملة
 عبارة عن مجرد رصف لمقاطعها مع المدرج وفق المبادئ التي أعلنت عنها
 سيلكورك⁽⁸¹⁾، لقد أدرجت سيلكورك أنصاف النقرات الصامتة بعد كمات
 المحتوى وأطراف المكونات التركيبية من أجل أن تنهض بأعناء الوقف
 والتطويل التركيبين.

إن الإطار النظري الذي بنته كل من سيلكورك وشين ونيسبور وهومس
 وهيز وغيرهم يستدعي منا الملاحظات التالية:

١ - يعد هذا التصور بلورة هامة ونظيراً دالاً لتصور ليرمان (1975).
 ويرمان وپريس (1977) وكشفا عن جوانب إيعاقيه بارزة تجمع بين الوقف
 والتطويل.

2. إلى جانب الشدائد على الإيقاع لم يتخلَّ أنصار هذا النصور عن دور ما التركيب هي تصور الوقف إذ لا يزال التركيب متحكماً بصورة ما من عبور وحيا، ولا يزال بصماته (ممولاته ومفاهيمه) حاضرة بقوة في مثل هذه الحيز.

٣. لا يزال هذا التصور آمياً في حوهره للتصور البيوي والبيوي الكلاسيكي للوقف. فالوقف لا يزال مجرد انحراف للتركيب وتحقيقاً رمي به على رغم من أن سيلكورك أعانها قد انتهت إلى أن المدرج العروصي هو بوسيلة الرابطة بين البنية الحوية وبنية الوقف وأن الوقف يمثل مجرد على مستوى البنية الإيقاعية.

I

خلاصات الكتاب

لقد حاولنا، عبر مختلف محضات هذا البحث، أن نتعقب أمرين إثنين
شكلا قطبي هذه الدراسة، ويتعلق الأمر بـ:

الوضع اللساني للوقف

- تحديد ملامح هذا الوضع:

ومن ثمة التطرق إلى الاشكالية التي ندرنا كل إمكانياتنا وكل جهودنا
لفكرية من أجل الكشف عن مختلف تحليلاتها ومظاهرها، وهي التساؤل عن
بنية الوقف المحتملة للغة. والبحث في العوامل التي أخفت - وتحصي -
هذه البنية. فكان لزاما علينا أن نقوم التراث الوقفي الذي أمان لنا عن عدة
أعطاب قد جعلها هي أن الدراسة الوصفية قد عانت من عدم إحاطة صم و حد
ها، ومن غياب منهج علمي متماسك الأدوات التحليلية والمناهج الإحصائية،
ومن اعتبار الظاهرة ظاهرة سلوكية ملموسة، بل إن مقارنتها، على الرغم من
الأهمية الكبيرة بالوقف ومختلف دلالاته، قد كانت مقارنة **ظاهرة فوق-**
قطعية غير مميزة على المستوى اللساني، شأنها في ذلك شأن محسب
طواهر الوقف-قطعية، بل إنها قد تكون، في نهاية التحليل وهي عدد لا يستهان
به من الأبحاث، شبيهة إلى حد كبير، بتلك الظواهر التي عُدت من الظواهر
بمصاحبة للغة، إنها لا نعدو أن تكون ظاهرة مادية ملموسة. ومن هنا ننهي
بإدراكنا أن مثل هذه البداية لا بد من أن نسم بميسمها الأبحاث للاحقة

مهما كـب الطرفة المسنامـ وبقصد بـلك أن الوقف لـ ينظر إله إلا باعبره
سلوكا انسانيـ ملموسـ يجسد أمورـ عميقةـ.

وهـ أقصـ بنا دراستـ للمقاربات النيوية والبوليدية على وجه
الخصوص، إلى الوقوف على حلاصتين أوليين هما:
- اختزال الوقف في انقطاع الكلام وتوقفه.
- للوقف وضع لساني لا بانتمائه الطبيعي إلى المونولوجيا بل بتوظيف
تركيبه

ويعتقد أن هي الحلاصة الأولى استمرارا للتصور القاصي بأن لوقف
طاهرة إجازية، وأن في الحلاصة الثانية تأكيداً لهذا التصور الذي يعتبر الوقف
ثراً إنجارياً للتركيب، وقد شكلت هاتان الحلاصتان المؤقتتان الأوليان مقدمة
منطقية لبرهنة على أن مثل هذا الوضع الذي بدا أن اللسانيات قد أسسته
إلى الوقف لا تبرره إلا العوامل التالية:

- عامل هيمنة التركيب واعتباره المكون النحوي الجوهرى والعلاقة
لمركزية للمكونات النحوية:

- ومن ثمة عامل تهميش الفونولوجيا باعتبارها مكوناً ثانوياً لا غير.
- عامل الحدود المصطنعة التي أقيمت بين علم الأصوات والفونولوجيا،
و التي عسرت على المونولوجيا الإيقاعية -وما زالت تعسر عليها- ولادتها
وتكملها بدراسة الظواهر الإيقاعية ومنها الوقف.

عامل تهميش الظواهر فوق-قطعية، ومنها الظواهر الإيقاعية

وعلى إثر النهضة التي اجتاحت الفكر اللساني مع بداية سنوات السبعين
واسي كان من نتائجها انصصال الكثير من المواقع (الفونولوجية والصرفية) عن
تركيب فتأسس الصرف (النظري) كمكون مستقل، وبأسست المونولوجيا
الإيقاعية ممثله في المونولوجيا العروضية، وظهرت اتجاهات مونولوجية أخرى

من قبل السويولوجيا المستقلة القطع، والمؤولوجيا التابعة ونظريه المعدل،
 سحر بره والسويولوجيا المركبة ... كان من المنطقي ان تحتل الصاهر
 فوق قطعة المكانه اللابقه بها هي البحث المؤولوجي فأنصب جهود
 ساحني على هاته الظواهر لنكشف تنظيمها وحيويتها هي اسمير
 مؤولوجي وكان ان مثل سيلكورت. على وجه الخصوص دورا زيب في
 معانحة الوقف من زاوية إيقاعية.

غير أن هذا العمل ذاته قد مثل نوعا من الانحسار الذي نرد أسبابه
 العميقة إلى.

- إذا كان هذا العمل قد رشح النظرية الإيقاعية ومثل لها، هي أحد
 جوانبها، بلوقف هي صلته ببعض الظواهر الأخرى كالطول، فإنه ظل، مع ذلك
 حاصف لتركيب بمصاهيمه ومصطلحاته والذي بدا انه يشكل إطار العمل
 - ما زالت النظرة إلى الوقف تركيبية ذلك أن مواضع تركيبية وما زال
 لوقف مجرد أثر صوتي للتركيب.

لا يتم استحصار الإشارات إلى الإيقاع إلا ليطم توظيفها تركيبيا، فبعدو
 لإيقاع خادما طيعا هي يد التركيب، فتبتهت بذلك معالمه.

وقد انتهت سيلكورت إلى ذلك على الرغم مما وقفا عليه من شارات
 و عدة قد ينظر إليها باعتبارها إشارات بيهة خارجة عن المألوف وعن سمعة
 شددت على التنظيم الإيقاعي للغة، وعلى الطبيعة الإيقاعية للوقف وعلى
 تنظيم الإيقاعي له، وعلى تأثير الوقف على التركيب وتنظيمه له فيما يتصل،
 مثلا، برهع الالتباس، وعلى الصلة الوثيقة للوقف بالموسيقى، وعلى الحاصة
 بحرسية له، وعلى مختلف بعلياته. مثلما تم التفكير في طبيعة النمشل
 مؤولوجي للوقف الذي عاد مواقع مدرجة صامدة ذات تناسب تام مع
 متناض.

وقد كان من شأن تلك الإشرافات الفكرية ان كثفت رعبنا في الخروج
 عن المألوف والمعناد، وأن وطدت فينا الحرم على معالمة أهواننا اسطرية
 ولبحث عما يمكنه أن يسند، مرة أخرى، هذا البرقع. هكذا اليها على أن
 نستمع هي البحث عن جوانب إيجابية للوقف، وإذن عن مقارنة ايضعية به

-II-

الزمن والصوتية

نحو صوتية زمنية

نقد قاربت الفونولوجيا موضوع اللغة من زاوية كونها تنظيماً ذا بُعد ثلاثية، أي أن اللغة تنظم تنظيماً تطريزيا وتنظيماً عروضياً وتنظيماً زمنياً (جون لافر ١٩٩٤). وبذلك يبدو أن التنظيم الرسمي قد تم اختزاله في مدة القطعة. وقد تمت نمدجتها باستعمال رموز مرتبة هرمياً وسكونية داخلياً. ومن الواضح أن هذه الظواهر لا تستعد الظواهر الزمنية. فقد احتزلت هذه الظواهر في ما سمي بالظواهر الكمية والنبر *stress* والطول ولترافق والنطقي *coarticulation* وأصاعت الفونولوجيا الحديثة ممثلة في الفونولوجيا المستقلة القطع *autosegmental phonology* والفونولوجيا العروضية *Metrical phonology* والفونولوجيا الطبقية *Articulatory phonology* بعض من الخصائص الرسمية (طبقة الهيكل *Skeletal tier* = طبقة التقطيع الزمني *Timing tier* = الأحياز الزمنية *Slots tier* - التقطيع الزمني بين الحركات سطحية). (مثلما يبدو أن هناك "متغيرات زمنية" قد أُنقي عليها خارج هذا بعد الزمني في الفونولوجيا وذلك بسبب النظر إليها باعتبارها ملامح هامشية خارج أساسية. ومن هذه المتغيرات "الوقف" الذي أعتقد أنه جزء من هذه الشبكة الزمنية التي تساهم في تنظيم اللغة.

من هذه الزاوية توخينا، في هذا العمل، المساهمة في بحث الأنساق الرسمية ومدى تشكيلها بنية ومدى مساهمتها في بناء اللغة وذلك من

حلال موضوع **الوقف**. ومن الحلّي أن نكون وراء هذه الأنساق الرسمية صوتيات من **التبصّات** الممبزة. فقد أصبح من اليديهي أن المتكلمين يظّمون لمطبع لرمي اللغة حول **التقرّات**. وبحصل عليها المستمعون من خلال الحرح output المتوصل المستمر.

أن تناول الأنساق الرسمية مارال يبدو تناولا يقع خارج المؤيدويحي ومن ثمة تصور أن **البناءات الفونولوجية ما تزال في جوهرها بناءات غير زمنية**، وأن الزمن ليس بعدا إنجازيا بل هو بعد مكون لنسق اللغة، **واذن فهو بعد مكون للفونولوجيا**. ولا أحيل في هذا الصدد إلا على ما سمي بالتقطيع الزمني والبرنامج التطقي.

لقد وُصفت اللغة الطبيعية باعتبارها مكونة من سلاسل من الرموز لتمييزة الشكلية وأنها مرتبة ترتيبا مكونيا في سلاسل متعاقبة. وهذه لسلاسل هي التي يتم تحقيقها على المستوى الميزيائي كلاما هي حال إنتاج لغة. ومن المفترض في المكون الصوتي لنسق الكلام أن يتخذ الوحدات الرمزية لفونولوجيا بوصفها دحولا inputs ويُنْتج حركات بواسطة أعضاء لطق. وفي هذا السياق، ذكر فاولر وآخرون (1981) أن هذا التحويل انطلاقاً من لدهي والرمزي إلى وقائع فيزيائية مستمرة هي الزمن يُعد عربيا وإشكاليا ذلك لأن لوقائع الصوتية الميزيائية للكلام ليست مختلفة احتلاها جوهريا عن أنواع أخرى من الوقائع الفيزيائية التي تعتبر تجريدا ووقائع ذهنية. ومن هذا المطلق وبما أن حركات اللغة وكلماتها وحملها هي أيضا فيزيائية ووقائع مستمرة مدحوظة في الحركات اللغوية، اقترح روبرت بورت وفريد كامير وماكنر كاسر Robert Port, Fred Cummins and Michael Gasser (1995) فرصة للعمل مفدها أن **الوحدات اللسانية هي بمثابة وقائع وأفعال تقع في الزمن ويؤطرها الزمن** إذ يتم إنتاج الجمل والتخاطب في الزمن مثلما يتم تأويلها في الزمن ومن

، وية اعطى هذه، بصير الرمز والبعد الزمني للأفعال اللسانية على كل المستويات مُشكّلتين مركبتين. وإذا كانت كل مستويات اللغة تجري في الزمن فإن المعرفي والفيزيولوجي يجب أن يتشابكا ببعضهما البعض وهذا المعنى يتحول البعد الزمني من بعد هامشي إلى بعد مركزي.

وقد دعوا إلى ما سموه بالفونولوجيا الزمنية (Timing Phonology) بلغة وهي علم متفرع عن الفونولوجيا. ويهتم هذا المجال بأدراك اللغة وإنتاجها في زمن ووصف اللغات الطبيعية وهي تعنى ببنية اللغة والكلام في الزمن. ومن البديهي أن بعض الظواهر التي قيل إنها تشكل التنظيم العروصي لغة تعد نفسها مندرجة ضمن هذا التنظيم الزمني للغة.

إن اللغة (ات) تكشف عن بنيات زمنية دورية وهذه الأنساق يدركها الإنسان المستمع باعتبارها تكشف عن بنيات زمنية دورية حتى ولو كانت لأصوات بعيدة عن الوضوح في العروض المرتبة. ولا شك أن لهذه البنية خاصيات كلية. ومن هذه الراوية أيضاً. يمكن القول بأن التناوبات الزمنية بين العناصر القوية والعناصر الضعيفة في إنتاج اللغة واسعة الانتشار في اللغات أو أنها حاصية كلية كما أشار إلى ذلك ليرمان وبريس (1977). كما أشار بيب (1945) وأبير كرامبي (1967) إلى أن الدورية أو ما يقارب الدورية على مستوى زمني ما أو آخر يُعد خاصية كلية للغة. وقد مير بايك بين لغات ذات تقطيع رمزي نبري ولغات ذات تقطيع رمزي مقطعي، وأقر أسير كرامبي بأن كل لغات لسانية تتوفر على إيقاع نبري أو مقطعي وافترج أن للمستمعين الذين يحدثون عن النمط الإيقاعي الآخر توقعات بخصوص أطراد تعاقب المقاطع وعلى الرغم من العلاقات التي أثبتت بين اللسانيين في هذا الموضوع، فقد بدأنا الطريقة المثلى والأكثر بساطة لنفل الرموز اللسانية المتميزة. بر فرصات حول الحجم (المدى) الزمني تكمن في السؤ بالتساوي برمي

Isachrony (المثالي). وكان كلاس (1949) قد تحدث عن بزوغ عمق نحو لسواوي الزمني إذ تتضمن الدورية وهوعاً مطرداً لأفعال لا تماثل وإنما تتشابه على مستوى مدارات متعاقبة. أما الانحرافات على المستوى الزمني فيها غير كافية لتفسير انعدام التمازوي الزمني الملحوظ. ويبدو أن المستمعين يمرضون انفراد على العلامة اللغوية التي تعكس قدرتهم على التنبؤ بما سيحدث ومتى سيحدث. ولعل أبير كرومبي (1967) كان على حق حينما أكد أن للمستمعين إدراكاً مباشراً وحدسياً لإيقاع اللغة.

ويستنتج من ذلك أن اللغة بنية زمنية (تنظيماً زمنياً) طالما تم إقصاؤها واختزالها. وضمن هذا التصور الذي عرصناه قد يكون من المفيد تقديم تصورات صوتية مختلفة للوقف من شأنها أن تنهض بالتصور لايقاعي للوقف الذي يمكننا تلويته اعتماداً على بعض ما توهره الفونولوجيا المعروضية والفونولوجيا المركبية (Phrasal Phonology). إنا نذهب إلى أن علم الأصوات هو انقادر على أن يرشد الباحث إلى إدماج عامل الزمن في الفونولوجيا باعتباره بُعد كفاءة (Competence). ولعل هذا هو ما سيمكننا من تكوين بنى لسانية رمزية ومن النظر إلى أن البعد الزمني بعد مكون للتمثيل الفونولوجي. ومن ثمة، فاللغة تتكون من أحياء (solis) زمنية بعضها مملوء وبعضها فارغ. ويكون الوقف بهذا المعنى حيزاً زمنياً فارغاً أو حيزاً زمنياً تم إفراغه. وإذا كان الوقف متظماً زمنياً للأقوال فلا شك أن له نظاماً ونسبة. وهذا يعني أن الأمر يتعلق بتعويض المفهوم الصوتي لموقف بمفهوم فونولوجي أي أن الأمر يتعلق بصناعة مفهوم الوقف مما عساه يكون هذا المفهوم؟ وما هي بنيته؟

يبدو أن الموقف الذي يعتبر الوقف مجرد أثر صوتي فقط موقف مبالغ فيه ويمكن الانطلاق في هذا المسعى من مجموعة من مبادئ الفونولوجيا

لأنه في Rhythmic Phonology وأسسها مؤكداً أن الكلام يبدو مبنيًا حول
سدى منبته هرميا ومكونة من مواقع قوية ومواقع ضعيفة وهي الأدب
النسائية الحديثة ما يسند ما يذهب إليه، وفي التراث الوقفي العربي وهي
موسيقى العربية ما يعزز هذا الرأي.

عند كانت بعض النظريات النسائية ترى أن التركيب هو المتحكم في
تقطيع الزمن (المدة والتساوي الزمني). وقد كانت هذه النظرية هي نظرة
عامة في الحقل النسائي وإلى جانبها تطايرت عدة آراء لتعصي إلى أن لوقف
ينبغي النظر إليه من زاوية نظر إيقاعية ويتعلق الأمر بالنسبة القاصي بأن
نصاء الأفقي الذي تشعله الوحدات يختلف من وحدة إلى أخرى من حيث
طبيعتها ونوعيتها (صامت أو مصوت) ومن حيث جهرها Voicing وجهرتها
Sonorancy. ومن حيث بيتها الداخلي ومن حيث معاقب المدد المختلفة
والمستفوتة ومن حيث توزيع هذه المدد على المستوى الأفقي. وبعبارة أخرى،
فقد بدا لنا أن التقطيع الزمني للقول يشكل البداية الحقيقية غير
المعلنة للنظر الجدي إلى الوقف فقد أصبح الاهتمام موحها نحو بعد
الرمي لغة الذي طالما تم احتراؤه فيما سمي بـ **خطية الدليل** Linear of the sign
وكان ذلك كان إيداءا بضرورة إدماج المتغيرات الزمنية في
بولوحيها بهدف تأسيس **فونولوجيا زمنية**. لقد أصبح حلها القول أن تقطيع
تشغل أحبارا وأن ما يسمى بـ "الوحدات التطيرية" تشغل أحبارا. وأن هذه
أحبار زمنية متفاوتة بشكل فيما بينها أساسا مسببة سببة هرمية. وما
لرمز هو الذي يوظفها فإنها قد تكون قوية وقد تكون ضعيفة بحسب قوة
رمز يوظفها أو ضعفه.

ويبدو أن الفونولوجيا العروسة بقولها أن تنظيم اللغة مماثل في تنظيمه
لأنه في وفي هرمية التنظيم الموسيقي ستكون لا محالة الإطار النظري لتمام

معالجة الوقف. غير أن هذا التصور الحديدي ظل محكوما بالتصور التولدي لسبق عهد صاغت الطريقة المقبولة التي يدخل بها التركيب في عووضيا هكذا تمب إعادة تحليل الحدود المركبية داخل إطار السطره عروضية باعتبار هذه الحدود حرة من البنية العروضية. وركرت على المكون لإيقاعي في المونولوجيا وميزته عن البنية التطورية ونطرت في صلايهم بالتركيب وعلى الرغم من عودة المونولوجيا الإيقاعية لأبير كرامبي (96، 97)، وكاتسوزد (1985)، وعلى الرغم مما توقعت عنده من تشديد على لطبيعة الإيقاعية للغة. وعلى الطبيعة الإيقاعية للوقف وعلى تأثير الوقف على التركيب وتنظيمه له فيما يتصل، مثلاً، برفع الالتباس (Disambiguation)، وعلى صلة الوثيقة للوقف بالموسيقى. وعلى الخاصية التجريدية التي جاءت عرضاً عند سيلكورك (1984)، وعلى الرغم من إعادة التفسير في طبيعة التمثيل الفونولوجي للوقف الذي أصبح **مواقع مدرجية (مدرج = Grid) صامتة ذات تناسق تام مع المقاطع**، فإن ما أحرته الفونولوجيا العروضية قد مث نوعاً من الانحسار الذي ترد أسبابه العميقة إلى:

1. تناقص خلاصاتها هاته مع واقع التحليل ومع مقارنتها للوقف
2. لا يتم استحصار الإشارات إلى الإيقاع إلا ليتم توطينها تركيبياً وذلك يعبء لإيقاع حادماً طيعاً في يد التركيب فتبتهت بذلك معالم الإيقاع.
3. إذا كان هذا العمل قد رسخ النظرية الإيقاعية ومثل لها، في أحد حواسها بالوقف هي صلته ببعض الظواهر الأخرى كالطول، فإنه مثل، مع ذلك، خاصية للتركيب بمعاهيمه ومصطلحاته والذي بدا أنه يشكل إطار العمل.
4. ما زالت النظرة إلى الوقف تركيبية وما زالت مواضعه يحددها التركيب وما زال الوقف مجرد أثر صوتي للتركيب.

لقد عدّ الوقف، إذن، حراً لا يتحرزاً من النص باعتباره ظاهرة بصرية لغة والكلام. فهو لا بلغيهما وإنما يقوم عليهما ليهيكلهما ويبينيهما. مثلاً عدّ

حر، لا يحرق من الإيقاع، إذ الإيقاع لا يتم إلا به. وبذلك يبدو ألا مفر من دراسة الوقف باعتبارها مدحاً ضمن الإيقاع ويعتمد أنه بالإمكان أن تتصاف إلى هذه الحجة جرح آخر، معر بمقاربة التي نذهب إليها، ومنها:

■ لغة انداع وتشكيل في الرمز ووحدتها القطعية والفوق - قطعية تتورع وتتورع على مستوى الأحبار الزمنية. ومن وحدتها الفوق - قطعية الصمت و سكوت وقد عررت الدراسات الصوتية حصوع بسق حركات النطق و تنفس الإيقاع يتراكم على الصوامت والمصوتات. كما ظهر أن للتقطيع الرمي دوره في رفع انتاس مجموعة من التراكم، وهي الإخبار بالحد التركيبي إما بالوقف وما استحويل وإما بهما معا. وفي هذا الإصار كاب لوهيست (1977) قد ذكرت أن برح الوقف طريقة من طرق رفع اللبس التركيبي مثلما أشار أير كرومبي (1968)، إلى أن للنهر الصامت وطبعة تصطلع بتغيير السياات التركيبية العامة والممتسة.

■ لغة منظمة تنظيمياً إيقاعياً، وتشمل في هذا التنظيم الوحدت لإيقاعية الأحبار الرسمية بسوع من التساوي. وما دام الوقف حرراً من اللغة وبعد من أبعادها الرسمية، فهو مكون فرعي من مكون الإيقاع.

■ سبق لستوكويل (1972) أن ذكر أن الوقف يقع بين الملاحظات الشفيمية International contours وأنه باعتبارها حدوداً لا يتناسب مع الصمت أو عيات التصويت أو المجموعات التنفسية.

■ ذهب كار تشيسكي (1931) إلى أن التقويم هو الذي يحكم في تركيب لا لعكس وأن بناء الجملة بناء إيقاعي في أصله (نفسى - فيزيولوجى) كل ذلك يدفع بالمرء إلى القول إن الوقف ينظم اللغة ويهيكلها وبسبب وجمعه يمول إن مكونات النحو تضافر ويصفه متكاهنه في عملية بناء اللغة ومما لا شك فيه أن دراسة الوقف في اللغة العربية سيكشف عن ذلك.

ثبت مصطلحات

أ

Combination	،تتلاف
Starting	الابتداء
Prominence	الابرار
Inter-stressed dimensions	،الأبعاد الماييس - نبرية
Temporal dimensions	أبعاد زمنية
Continuum	الاتصال
Gapping	،الإثغار
Hiatus	اجتماع ساكنين
Fricative	احتكاكية
Temporal slots	أحيار زمنية
Reduction	،الاحتلاس
Epenthesis	الإدراج
Insertion	إدراج
Embedding	إدماج
Release	الارتقاء
Height	الارتفاع
Rounding	الاستدارة
Dental	أسمانى

Semi segments	أشياء القطع
Prosodic trees	أشجار التطيرية
Resyllabification	إعادة التحري المقطعي
Realignment rules	إعادة رصف (قواعد)
Parenthetisation	الاعتراض
Diacritics	الاعجاميات
Occlusion	الاعلاق
Linking	الاقتران
Signaux, Signals	أمارات
Spreading	الامتداد
Features spreading	امتداد الملامح
Conventional orthographic	ملاء تعاقدي
Performance	إجاز
Occlusive	إنحياسية
Silent demi-beat	أصناف النقرات الصامتة
Tones	أنغام
Explosive	انفجاري
Explosive	الانفجارية
Nasality	الأنفية
Rhythm	الانفاج

ب

Prominence	البروز
------------	--------

ت

Contrast	حاس
Dependency	تعبية
Syllabification	التحريء المفصلي
Philology	تحقيق النص
Transformations	التحويلات
Actualization	التحيين
Coarticulation	استراقق الطقي
Licensing	لترخيص
Synchronzation	تراص
Sibilant	تسربية
Labialisation	تشفيه
Correlation	تضاياف
Sentences prosodies	تطريرات الحملة
Lengthening	استطويل
Compensatory Lengthening	تطويل تعويضي
Opposition	تعارض
Oppositive	تعارضية
Syntactic bracketing	التعقيب التركيبي
Compensatory	تعويضي
Prosodic feet	الصعيلات العروضيه
Advanced tongue root	تقدم جذر اللسان
Timing	التقطيع الزمني
Phrasing	التقطيع المركبي

Segmentation	الانقطاع
Syntactic constraining	التقييد التركيبي
Phonological representation	التمثيل الصوتي لوجه
Double articulation	الانفصال المزدوج
Harmony	تساغم
Features Harmony	تساغم العلامح
Alternation	تأوب
Intonation	التنغيم
Variants	تنوعات
Lexical spelling	لتهجية المعجمية
Decreasing descendant	متناقص
Frequency	استواتر
Distribution	التوزيع

ث

Opaque	ثاخن
weight	اثقل
Root	الجذر

ج

Sentence	الجملة
Root Sentence	لجملة الجذرية
Clause	الجملة
Aspect	الجهة
Voicing	الحهر

ح

Obstruant	حاجرية
Boundary	حد
Delete	الحدف
Redundant	حشوي
Pharynx	لحبق
Palatal	الحنك

خ

Exhalingustic	خارج لسانية
Output	الخروج

ج

Input	دخول
clachronic	ديكروني

ر

Alignment	رصف
Desambiguation	رفع اللبس

س

Prefix	سابقة
Synchronic	ساكروني
Code	سفر

ش

Phrasal tree	الشجرة المركبة
Wellformedness condition	شروط سلامة التكوين
Bilabial	الشفوية
Labial	اشموي

ص

Voice onset	صدر الجهر
Onset	صدر
Morphemes	الصريفات
Consonants	الصوامت
Initial consonants	الصوامت الاستهلاية
Affricates	الصوامت المركبة
Stop consonants	الصوامت الوقمية
Schwa	صويت

ض

Subglottal pressure	الضغط تحت - مرماوي
---------------------	--------------------

ط

Coronal	طرف اللسان
---------	------------

ظ

Paralinguistic	الظواهر المصاحبة للغة
----------------	-----------------------

ع

Node	العجزة
------	--------

One to one relationship	علاقة عنصر بعنصر
Pitch	العلو الموسيقي
Deep branching	عمق التصريع
Deep embedding	عمق الدمج
Phonological process	لعمليات الفونولوجية
Embedded elements	عناصر مدمجة

غ

Uvular	غشائي
non linear	غير الخطية
Nondistinct	غير مميز

ف

Delinking	فك الاقتران
Complements	الفصالات
Rhythmic phonology	الفونولوجيا الايقاعية
Harmonic phonology	الفونولوجيا التناغمية
Suprasegmental	فوق - قطعي
Supralaryngeal	افوق - حنجري
Phrasal phonology	لفونولوجيا المركبة
Segmental phonemes	الصونيمات القطعية

ق

Rhyme	قافية
Coda	المحل
Peak	قمة

Readjustment rules

قواعد التعديل

extern hiatus rules

قواعد الوصل الخارجي

Étérance, énoncé

أقوال

Constraints

القيود

ك

Competence

كفاءة

ل

Suffix

لاحقة

Melody

للحن

م

Association principles

مبادئ الاقتراح

Creasing, ascendant

متصاعد

Multidimensional

المتعددة الأبعاد

Polysyllabic

المتعددة المقاطع

Variant

متغير

Respiratory group

مجموعة تنفسية

Voiced

مجهزرة

Metrical grid

المدرج العروسي

Phrase

لمركب

Glotis

لمرمار

Continuous

مستمرة

Vowels

لمصوتات

Juncture	التفصيل
Heavy syllables	مقاطع ثقيلة
Light syllables	مقاطع خفيفة
Syllable	لمقطع
Category	مقوله
Component	مكون
International features	الملامح النغمية
Prosodic feature	ملامح تطريزي
Assimilation	المماثلة
Distinct	مميز
Non voiced	مهموس
Non voiced	مهموسة
Convention	مواصفة
Empty grid positions	موقع مدرجية فارغة
Marked	الموسوم

ن

Accent emphatique	السر التشديدي
Silent accent	السر الصامت
Stress	السر
Silent accent pulse	لسر السري الصامت
Periodical pulses	النبضات الدورية
Intonational contour	اسطاق التنغيمي
Silent beats	اعمرات الصامتة
Noyau	نواة

9

Vocal cords	الوتران الصوتيان
Pause	الوقف
Stop	وقصة
Intrasegmental pause	الوقوف الداخل - قطعية
Inter-segmental pauses	الوقوف البين - قطعية

المصادر والمراجع

- A -

- Abercrombie, D. (1963) Conversation and Spoken Prose in **Studies in Phonetics and Linguistics** Oxford University Press (1965)
- Abercrombie, D. (1964a) Syllable Quantity and Enclitics in English in **Studies in Phonetics and Linguistics** Oxford University Press (1965)
- Abercrombie, D. (1964b) A Phonemician's view of verse Structure in **Studies in Phonetics and Linguistics**. Oxford University Press (1965)
- Abercrombie, D. (1965) **Studies in Phonetics and Linguistics** Oxford University Press.
- Abercrombie, D. (1968) Some Functions of Silent Stress in **Work in Progress**. Vol 2.
- Adams, C. (1979) **English Speech Rhythms and The Foreign Learner** The Hague, Mouton.
- Anderson, S. R. (1985) **Phonology in the Twentieth Century** The University of Chicago Press.
- Aronoff, M. (1980) The Treatment of Juncture in American Linguistics in Aronoff, M. and Kean, M-L. (ed), **Juncture** Anna Libri

- B -

- Bailey, C. J. N. (1971). Tempo and Phrasing. in **Working Papers in Linguistics**. N° 32.
- Basbol, H. (1975). Gramatical Boundaries in Phonology in **Annual Report of the Institue of Phonetics**. University of Copenhagen Vol 9

- Basboll, H. (1978). Boundaries and Ranking of Rules in French Phonology in Cornulier, B. de and Dell, F. (eds) **Etudes de Phonologie Française** C.N.R.S. Paris.
- Basboll, H. (1988). Phonological Theory in Newmeyer, J. (eds), **Linguistics: The Cambridge Survey Vol I Linguistic Theory Foundations** Cambridge University Press.
- Bastian, I. Delaire and Liberman, A.M. (1959). Silent Interval As a Cue For the Distinction Between Stops and Semivowels in Medial Position in **Journal of the Acoustical Society of America** N°31
- Binguetel, A. P. and J'Aray, J. (1986). Time-warping and The Perception of Rhythm in Speech. in **Journal of Phonetics** N°14
- Berthet, F. (1979). Eléments de Conversation in **Communications**, N°30
- Bickmore, J. (1990). Branching Nodes and Prosodic Categories: Evidence From Kinyambo. in Inkelas, S. and Zec, D. (eds) **The Phonology Syntax Connection**. The University of Chicago Press.
- Bierwiesh, M. (1966). Regeln für die Intonation Deutscher Stätze in Bierwiesh, M. (ed), **Studia Grammatica VII** Untersuchungen über Akzent und Intonation in Deutschen. Berlin Akademie Verlag
- Bing, J. (1979) **Aspect of English Prosody** Unpublished Ph. D. dissertation University of Massachusetts
- Bing, J. M. (1979) A Reanalysis of Obligatory "Gemma-Pause" in English in **Occasional Papers in Linguistics** Vol. 5 University of Massachusetts.
- Bloch, B. and Trager, G. L. (1942). **Outline of Linguistic Analysis** Baltimore. Special Publication of The Linguistic Society of America
- Broomfield, L. (1933). **Le Langage**. Payot, Paris.
- Bolinger, D. (1949). Intonation and Analysis. in **Word** N°5
- Bolinger, D. (1961). **Generality, Gradience and The All-Or-None**. Mouton. The Hague.
- Bolinger, D. (1963). Length, Vowel, Juncture in **Linguistics** N° 1
- Bolinger, D. (1972) (eds). **Intonation: Selected readings**. Penguin Books
- Bolinger, D. and Gerstman, L. J. (1957). Disjuncture as a Cue to Contrasts in **Word**. N° 13

- Bolinger, D. S. (1970). Review of E. Goldman-Eisler, *Psycholinguistics Experiments in Spontaneous Speech* in **Lingua**, N. 25.
- Bolinger, D. S. (1965). Hesitation and Grammatical Encoding in **Language and Speech**, N°8.
- Bolinger, D. S. and Dolman, A. I. (1963) Hesitation Pauses and Junctures Pauses in Speech, in: **Language and Speech** N°63.
- Bolinger, D. S. Laver, J. D. M. (1968) Slips of The Tongue in **British Journal of Disorders of Communication**, N° 3.
- Borum, G. J. (1980). **Speech Science Primer** The Williams and Wilkins Company, Baltimore.
- Brown, E. and Currie, K. L. and Kenworthy, J. (1980) **Questions of Intonation** London: Croom Helm.
- Batchelor, A. (1981) **Aspects of The Speech Pause: Phonetic Correlates and Communicative Functions**, Institut für Phonetik Arbeitsberichte N°15.
- Butterworth, B. (1980). Evidence From Pauses in Speech in: Butterworth B. (ed) **Language Production** Volume I Speech and Talk Academic Press.

- C -

- Carre, J. and Tiffany, W. R. (1960) **Phonetic Theory and Application to Speech Improvement**, New-York, Mc Graw Hill.
- Chase, W. (1980) Some Reasons For Hesitating in: Dechert, H. D. and Raupach, M. **Temporal Variables of Speech**, Mouton Publishers.
- Chen, M. (1990) 'What Must Phonology Know About Syntax?' in: Inkelas, S. and Lee, D. (eds) **The Phonology Syntax Connection**, The University of Chicago Press.
- Chomsky, N. (1955) **The Logical Structure of Linguistic Theory** New York: Plenum Press, 1975.
- Chomsky, N. (1965) **Aspects de la Théorie Syntaxique**, Trad. J.C. Milner, (1971) Seoul, Paris.
- Chomsky, N. and Miller, G. A. (1963). Introduction to Formal Analysis of Natural Languages in: Luce, Galanter, Bush (eds), **Handbook of Mathematical Psychology** Vol. II, New York.

- Chomsky, N. and Halle, M. (1968). **The Sound Pattern of English** Harper and Row Publishers.
- Clark, H. and Clark, F.V. (1977) **Psychology of Language** Harcourt Brace Jovanovich Inc.
- Classe, A. (1939). **The Rhythm of English Prose** Blackwell Oxford England.
- Clements, G. N. (1978) Tone and Syntax in Ewe. in Nappi, D. J. (ed) **Elements of Tone: Stress and Intonation** Washington D. C. Georgetown University Press.
- Clements, G. N. and Ford, K. C. (1979) Kikuyu Tone Shift and its Synchronic Consequences. in **Linguistic Inquiry** N°10.
- Coates, R. (1980) Time in Phonological Representations. in **Journal of Phonetics** N°8.
- Cooper, W. E. (1980). Syntactic-To-Phonetic Coding. in Butterworth, B. (ed) **Language Production**, Volume 1, Speech and Talk Academic Press.
- Cooper, W. E. and Cooper, J. P. (1980) **Syntax and Speech** Cambridge, Mass. Harvard University Press.
- Cornulier, B. de (1978). Syllabe et Suites de Phonèmes en Phonologie du Français. in Cornulier B. de et Dell, F. (ed) **Etudes de Phonologie Française**. CNRS, Paris.
- Cowan, J. M. and Bloch, B. (1948) An Experimental Study of Pausing in English Grammar in **American Speech**. N°23.
- D'Onofrio, A. (1981) Aspects Phonétiques et Phonologiques des Éléments Prosodiques in **Modèle Linguistiques** Tom III Fasc2.
- Cruttenden A. (1986) **Intonation**. Cambridge University Press.
- Crystal, D. (1969). **Prosodic Systems and Intonation of English** Cambridge University Press.
- Crystal, D. (1975). **The English Tone of Voice**. Essays of Intonation, Prosody and Paralanguage Edward Arnold.
- Crystal, D. (1978). **A First Dictionary of Linguistics and Phonetics** Andre Deutsch London.
- Crystal, D. (1979) Prosodic Development. in Fletcher, P. and Garman, M. (ed) **Language Acquisition**, Cambridge University Press.

- Ceder, A. (1990). From Performance To Phonology. Comments On Beckman and Edward's Paper. in: Kingston, J. and Beckman, M. I. **Papers In Laboratory Phonology I. Between The Grammar and Physics Of Speech** Cambridge University Press

- D -

- Daler, R. (1983). Stress-timing and Syllable-timing Re-analyzed in **Journal of Phonetics**, N°11.
- Dell, F. (1973) **Les Règles et les Sons** Hermann Collection Savon
- Delyfer, M. Ph. (1988). 'Phénomènes de Pausc' in **Revue de Phonétique Appliquée** N° 87 - 88 - 89
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1976) The Function and Status of Boundaries in Phonology in Jullard, A. and Al (ed), **Linguistic Studies Offered To Joseph Greenberg II** Anna Libri
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1980) On The Phonological Definition of Boundaries in Aronoff, M. and Kean, M-L (eds), **Juncture** Anna Libri
- Devine, A. M. and Stephens, L. D. (1994) **The Prosody of Greek Speech** Oxford University Press.
- Dougherty, R. (1970) A Grammar Of Coordinate Conjoined Structures in **Foundations Of Language**, N°46.
- Downing, B. J. (1970) **Syntactic Structure and Phonological Phrasing in English**. Ph. D University of Texas Dissertation At Austin
- Downing, B. J. (1973) Parenthesization Rules and Obligatory Phrasing in **Papers in Linguistics** 6.
- Downing, B. J. (1975). On Predicting Obligatory Comma-pause in **Texas Linguistic Forum** Vol.2
- Drommel, R. H. (1980). Towards a Subcategorization of Speech Pauses in: Dechert, H. W. Raupach, M. (ed), **Temporal Variables in Speech** Mouton Publishers.
- Dubois, J. et autres (1973) **Dictionnaire de Linguistique** Larousse
- Duez, D. (1991). **La Pausc dans La Parole de L'Homme Politique** CNRS Paris
- Dupriez, B. (1984) **Gradus**, 10/18

- E -

- Ermonds, J. E. (1970). **Root and Structure-Preserving Transformations** Reproduced by The Indiana University Linguistics Club.
- Ermonds, J. (1976) **A Transformational Approach to English Syntax, Root, Structure, Preserving and Local Transformations** New York, Academic Press.

- F -

- Fenagy, I. (1983). **La Vive Voix. Essais de Psychophonétique**, Payot, Paris
- Fenagy, I. and Magdics, K. (1960). Speech of Utterance in Phrases of Different Lengths. in **Language and Speech** N°3
- Fletcher, J. (1991) Rhythm and Final Lengthening in French in **Journal of Phonetics** N°19.
- Ford, M. (1978). **Planning Units and Syntax in Sentence Production** Ph.D. dissertation, University of Melbourne.

- G -

- Calisson, R. and Coste, D. (1976). **Dictionnaire de Didactique des Langues**. Hachette, Paris.
- Gattman, M. (1990) **Psycholinguistics** Cambridge University Press.
- Gee, J. P. and Grosjean, F. (1983). Performance Structures: A Psycholinguistic and Linguistic Appraisal in **Cognitive Psychology** N°15
- Goodman- Eisler, F. (1968). **Psycholinguistics: Experiments in Spontaneous Speech**. London. Academic Press.
- Goodman- Eisler, F. (1972) Pauses, Clauses, Sentences. in **Language and Speech**, 15.
- Grosjean, F. and Deschamps, A. (1973). Analyses des Variables Temporelles du Français Spontané. II Comparaison du Français Oral Dans La Description avec L'Anglais (Description) et Avec Le Français (interview Radiophonique). in **Phonetica**, N°28.

- Grosjean F and Deschamps, A (1973) Analyse Contrastive des Variantes corporelles de l'anglais et du français. Vitesse de Parole et Variantes Composites. Phénomènes de L'Hésitation in **Phonetica** N° 31
- Grosjean F and Collins M (1979) Breathing Pausing and Reading in **Phonetica**, Vol. 36, N° 2.
- Grosjean F (1980) Linguistic Structure and Performance Structures. Studies in Pause Distribution in Dechert, H. W. and Raupach M (eds) **Temporal Variables in Speech**. Mouton Publishers.
- Grosjean F and Grosjean, L. and Lane, H. (1979) The Patterns of Silence, in **Cognitive Psychology** N°11
- Grammont M (1960). **Traité de Phonétique**. Armand Colin, Paris.

- H -

- Halliday, M. A. K. (1973). The Tone of English in Jones, W. E. and Laver, J. (ed), **Phonetics in Linguistics: Book of readings**. Longman
- Hanni, R. (1980) What is Planned During Speech Pauses? in, Giles, H. Robinson, W. P. and Smith, P. M. **Language social Psychological Perspectives**. Pergamon Press
- Harris, S. Z. (1951) **Structural Linguistics**. Phoenix Books. Ninth Impression 1974. The University of Chicago Press
- Haugen, E. (1949) Phoneme Or Prosodeme, in **Language** N°25
- Hawkins, P. R. (1971) The Syntactic Location of Hesitation Pauses **Language and Speech**, N°14
- Hayes B. (1989a), Compensatory Lengthening in Meter, in **Linguistic Inquiry** Vol. 20, N°2
- Hayes B. (1989b) The Prosodic Hierarchy in Meter in, Kiparsky, P. and Yarmans, G. (eds) **Rhythm and Meter**. Orlando. Academic Press.
- Hazet Massieux M. C. (1983). Le Rôle de l'Intonation dans la Définition et la Structuration de l'Unité de Discours, in **BSLP** Tome LXXVIII Fasc 1
- Henderson J. A. (1949). Prosodies in Siamese: A Study in Synthesis in Jones F. and Laver, J. (eds) **Phonetics and Linguistics: A Book of readings**. 1973 Longman.
- Hockett C. F. (1942) A System of Descriptive Phonology in **Language** N°18

- Hockett, C. F. (1947) Peiping Phonology in **Journal of the American Oriental Society** N°67
- Hockett, C. F. (1955). **A Manual of Phonology** Indiana University Publications, Memoir 11 of I. J. A. L.
- Hockett, C. F. (1958). **A Course in Modern Linguistics** The Macmillan Company
- Hogg, R. & McCully, C. B. (1987). **Metrical Phonology** a Coursebook Cambridge, University Press.
- Jackson, R. A. (1976) Conjunction Reduction Gapping and Right Node Raising, in: **Language** 52

- J -

- Jakobson, R. (1949). L'Aspect Phonologique et L'aspect Grammatical, du Langage dans Leur Interrelation in **Essais de Linguistique Générale(I)** (1963) Collection Poinç, Paris.
- Jones, D. (1918). **An Outline of English Phonetics** W. Heffer and Sons LTD Ninth Edition (1972) Cambridge
- Joos, M. (1957) (ed). **Reading in Linguistics I** Fourth edition (1971), The University of Chicago Press.
- Jorgensen, F.E. (1975) **Trends in Phonological Theory: An Historical Introduction**, Akademisk Forlag, Copenhagen.
- Jorgensen, F.E. (1979) Temporal Relations in Consonants- Vowel Syllables with Stop Consonants Based on Danish material in: Lindblom, B. and Öhman, S. **Frontiers of speech Communication Research** Academic Press

- K -

- Kanerva, J. M. (1990) Focusing in Phonological Phrases in Chicewa in Inkelas, S. and Zec, D. (eds). **The Phonology-Syntax Connection** The University of Chicago Press.
- Karcevsky, S. (1931). Sur La Phonologie de la Phrase in **T.C.L.P** 4
- Kenstowicz, M. and C. Kisseberth (1979). **Generative Phonology** Academic Press.

- Klatt, D. H (1978). Vowel Lengthening is Syntactically Determined in A Connected Discourse. in **Journal of Phonetics** N° 3
- Kenepczynski, G (1979). Le Statut de La Prosodie dans Les Recherches sur L' Acquisition du Langage- Reflexions sur Les Corpus. in Leon, P (ed) **Revue M. Problemes de Prosodie- Vol I Approches Théoriques** Societa Phonetica Didici

- L -

- Ladd, D. R (1978). **The Structure of Intonational Meaning** Ph.D Dissertation Cornell University
- Ladefoged, P (1967) **Three Areas of Experimental Phonetics** Oxford University Press.
- Lafont, R **Le Travail et la Langue** Flammarion, Paris
- Laver, J. D. M (1970) **The Production of Speech** in Lyons J (ed) **New Horizons in Linguistics**. Penguin Books
- Lea, W (1974) **Prosodic Aids to Speech Recognition** IV **A General Strategy for Prosodically Guided Speech Understanding** Univac Report N° PX10791 St. Paul, Min: Sperry Univac
- Leniste, I (1970) **Suprasegmentals**. MIT Press Secod Printing 1977
- Leniste, I (1972) The Timing of Utterances and Linguistic Boundaries in **The Journal of The Acoustical Society of America**, Vol 51 N° 6 Part2)
- Leniste, I (1973) Rhythmic Units and Syntactic Units in Production and Perception in **Journal of The Acoustical Society of America** 54
- Leniste, I (1977) Isochrony Reconsidered in **Journal of Phonetics** N° 5
- Leniste, I (1979) Perception of Sentence and Paragraph Boundaries in Erichblom, B. and Öhman, S (ed) **Frontiers of Speech Communication Research** Academic Press
- Lenisk, I (1980) Phonetic manifestation of Syntactic Structure in English in **Annual Bulletin**, N°14
- Leniste, I (1984) The Many Linguistic Functions of Duration. in James F Copelan Rice (ed) **New Directions in Linguistics and Semiotics** University Studies. Moulton, Texas.

- Leontieva, I. T. (1979) Recherches Soviétiques dans le Domaine de la Théorie de l'Intonation in Léon, P. et Rossi, M. **Problèmes de Prosodie** Vol. I. **Approches Théoriques**. Studia Phonetica. Didier
- Lieberman, A. M. and Mattingly, I. G. (1985) The Motor Theory of Speech Perception Revised. in: **Cognition**. N°21
- Lieberman, Ph. (1967) **Intonation, Perception and Language**. The MIT Press, Cambridge, Mass.
- Lieberman, Ph. Katherine S. and Sawashima, M. (1970) On The Physical Correlates of Some Prosodic Features. in: Leon-Gaure-Rigault, ed., **Prosodic Features Analysis**, Studia Phonetica. Didier
- Lieberman, Ph. and Blumstein, S. F. (1988) **Speech Physiology, Speech Perception, and Acoustic Phonetics**. Cambridge University Press
- Lisker, L. (1978) Segment Duration, Voicing and The Syllable in: Bell, A. and Hooper, J. B. (ed) **Syllables and Segments**. North-Holland Publishing Company
- Loansbury, T. G. (1954). Transitional Probability, Linguistic Structure and Systems of Habit-Family Hierarchies in: Osgood, C. E. and Sebeok, T. A. (eds) **Psycholinguistics: A Survey of Theory and Research Problems**. Baltimore, Indiana University Press.
- Luchsinger, R. and Arnold, G. E. (1965) **Voice-Speech-Language**. Tran G. G. Arnold and E. R. Luchsinger (Belmont, Calif. Wads North, London, Constable).

- M -

- Malmberg, B. (1974) **Manuel de Phonétique Générale**. Editions Picard Paris.
- Martin, J. E. B., Kolodziej, and J. Genay (1971). Segmentation of Sentences into Phonological Phrases as a Function of Constituent Length. **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior**. N°10.
- Martin, J. (1970). On Judging Pauses in Spontaneous Speech. in: **Journal of Verbal Learning and Verbal Behavior**. N°9
- Martinet, A. (1960). **Eléments de Linguistique Générale**. (1970), Armand Colin

- Martinet, A. (1964) **Element of General Linguistics** Trans. Palmer, F. London: Faber and Faber.
- Martinet, A. (1967). **La Linguistique Synchronique** (1968) PUF, Paris.
- Martins-Baltazar, M. (1977).
- Mathet, F. et Rappet, Thomas. (1983) **Introduction à la Psycholinguistique**. Dunod, Paris 1988.
- Mascetti-Galazzi, E. et Pedoya-Gumbretiero, L. (1987) A l'École de Bernard Pivot: Une Stratégie de Hiérarchisation des Informations par Prosodie, in: **Études de Linguistique Appliquée** N°66.
- Mclay, H. and Osgood, C. E. (1959) Hesitation Phenomena in Spontaneous English Speech, in: **Word**, N°15.
- Miller, G. A. Galanter, E. and Priam, K. (1960) **Plans and The Structure of Behavior**, Holt, Rinehart and Winston Inc. New York.
- Moulton, W. G. (1947) Juncture in Modern Standard German in **Language** N°23 Reprinted in Joos, M. **Readings in Linguistics I** Fourth Edition (1971), The University of Chicago Press.
- Moles, A. (1966) Methode Cybernetique et Structures Linguistiques, in: Moles, A. Vallancien et autres, **Phonetique et Phonation** Masson et C. Co. Editeurs (ed).
- Moirin, G. (1968). **Clefs Pour La Linguistique** Seghers Paris 1971.

- N -

- Nespor, M. and Vogel, I. (1986) **Prosodic Phonology** Foris Publications Dordrecht-Holland, Riverton-USA.
- Nespor, M. (1990) On the Separation of Prosodic and Rhythmic Phonology, in: Inkelas, S. and Zec, J. (ed) **The Phonology-Syntax Connection**, The University of Chicago Press.

- O -

- O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1980). Prospectus For A Science of Pausology, in: Dechert, H. D. and Raupach, M. (ed) **Temporal Variables of Speech** Mouton.

- O'Connell, D. C. and Kowal, S. (1983). Pausology in Sedelow W. A. and S. S. (ed). **Computers in Language Research**, N°2, Vol 1. Mouton Publishers
- O'Connell, D. C. (1988). **Critical Essays on Language Use Psychology** Springer-Verlag
- O'Connor, J. D. (1973). **Phonetics**, Penguin Books
- Ostrick, D. (1978). Heavy Syllables and Stress in: Bell, A. and Hammer J. B (ed) **Syllables and Segments**, North-Holland Publishing Company
- Ostrick, D. K. (1973). The Duration of Speech Segments: The Effect of Position in Utterance and Word Length in **JASA** N°54
- Ouvrage Collectif (Martinet(dir) et al.), (1969). **La Linguistique**, Guide Collectif Denoël

- P -

- Perkell, J. S. (1980). Phonetic Features and the Physiology Of Speech Production. in Butterworth, B. (ed) **Language and Production**, Vol:1 speech and Talk. Academic Press
- Pike, K. (1945). General Characteristics of Intonation in Bolinger, D. (ed), **Intonation: Selected Readings 1972** Penguin Books.
- Pike, K. L. (1947). Grammatical Prerequisites To Phonetic Analysis in **Word**, Volume 3, N°3

- R -

- Repp, B. H. (1985). Can Linguistic Boundaries Change the Effectiveness of Silence as a Phonetic Cue? in: **Journal of Phonetics**, N°13
- Robins, R. H. (1957). Aspects of Prosodic Analysis in Phonetics in Jones F. and Laver, J. (ed), **Linguistics: A Book of Readings**, Longman 1973
- Rochester, S. R. (1975-1976). Defining The Silent Pause in Speech in **Journal of Ontarian Speech and Hearing Association** N°8
- Rochester, R. (1977). Le Rôle des Pausés en Langage Spontané in Sarrazin R. (dir) **Psycholinguistique Expérimentale et Théorique** Les Presses de l'Université de Québec Canada.

- Ronat M (1983) Note sur L'Intonation Anglaise: Theories Recentes, in **Grammaire Transformationnelle: Théories et Méthodologies** Edite par Le Centre de Recherche, Revue Encrages Univ Paris VIII Vincennes, St Denis
- Ronat M (1986) La Phono-Syntaxe Est Elle Métalinguistique, in Ronat M, Colquhoun D et Al (ed), **La Grammaire Modulaire** Minuit
- Ronat M, Di Cristo, A., Hirst, D., Martin, P. et Nishinuma, Y. (1984) **L'Intonation, de L'Acoustique à La Sémantique** ed Klincksieck Paris
- Rosenberg J (1975) **French Liaison, Phrase Structure, and Semicyclical Rules**, Unpublished Manuscript, Massachusetts Institute of Technology
- Rosenberg, J (1978) **The Syntax of Phonology** PH D diss MIT
- Ruder, K. J. and Jensen, P. J (1969) Speech Pause Duration As A Function Of Syntactic Junctures **Paper Presented To Second Louisville Conference On Rate and/or Frequency Controlled Speech**
- Ruder, K. J. and Jensen, P. J (1972) Fluent and Hesitation Pauses As A function Of Syntactic Complexity, in **Journal of Speech and Hearing Research** N°15

- 5 -

- Selkirk E. O (1974) French Liaison and the X Notation, in **Linguistic Inquiry** 5(4) Traduit en Français par Pollock, J-Y (1977) in Ronat M (ed) **Langue: Théorie Générative étendue** Collection Savoir Hermann
- Selkirk, E. O (1980a) The Role of Prosodic Categories in English Word Stress, in: **Linguistic Inquiry**, Vol 11, N°3.
- Selkirk E. O (1980b) Prosodic domains in Phonology Sansent Revisé, in Aronoff, M. and Kean M-L. **Juncture** Anna Libri
- Selkirk E. O (1978-1981a) On Prosodic Structure and Its Relation To Syntactic Structure, in Frothheim, T. (ed), **Nordic Prosody II**, Trondheim Tapir
- Selkirk E. O (1981b) On The Nature of Phonological Representation, in **The Cognitive Representation of Speech**, in Myers, T Laver J Anderson J (eds) The Cognitive Representation of Speech North Holland Publishing Company

- Seuren, L. (1984) **Phonology and Syntax: The Relation Between Sound and Structure** MIT Press.
- Seuren, E. O. (1986). On Derived Domains in Sentence Phonology in **Phonology Yearbook** N°3
- Sommerstein, A. H. (1977). **Modern Phonology** Edward Arnold
- Sponberg, R. (1973). Boundaries in Phonology in: Anderson, S. R. and Kiparsky, P. (eds). **A Festschrift for Morris Halle**, New York: Holt Rinehart and Winston Inc.
- Stockwell, R. P. (1972). The Role of Intonation Reconsiderations and Other Considerations in Bolinger, D. L. (ed): **Intonation** Selected Reading Books, Penguin.
- Stockwell, R. P., Donald, B. J. and Silva Fuenzalida (1956) Spanish Intonation and Intonation in **Language** N° 32. Reprinted in: Joss, M. (Fourth Edition) **Readings in Linguistics I**, 1971 The University of Chicago Press.
- Studdert Kennedy, M. (1981) Perceiving Phonetic Segments in: Myers, T. Laver, J. Anderson, J. (eds): **The Cognitive Representation of Speech** North Holland Publishing Company

- T -

- Taylor, W. L. (1953) Cloze Procedure - A New tool For Measuring Readability, in : **Journalism Quarterly**, N°30
- Trager, G. L. (1941) **The Theory of Accentual Systems in Language, Culture and Personality**, Essays in Memory of L. Sapir (ed) Spier, L. and Al. Mena Sha, Wis. Sapir Memorial Pub. Fund.
- Troubetzkoy, N. S. (1949). **Principes de Phonologie** Traduction: Cantinneau, Klincksieck, Paris (1976).

- U -

- Umeda, N. (1975). Vowel Duration in American English, in: **Journal of The Acoustical Society of America**, 58.

- V -

- Vasserc J (1981) Speech Recognition As Models Of Speech Perception
in Myles J Laver J Anderson J (eds) **The Cognitive Representation
of Speech** North Holland Publishing Company

- W -

- Wells R S (1945) The Pitch Phonemes Of English in **Language** N° 21
- Wells R S. (1947). Immediate Constituents. in. **Language** N° 21
- Wexler A L and Kennedy R A. (1969). Relationship Between Passing
and Verneval Latency in Sentences of Varying Grammatical Form in **J.
Exp. Psychol** N°79.
- Wundt W (1912) in Blumental A L (ed) **Language and Psychology:
Historical Aspects Of Psycholinguistics** 1970 New York Wiley

فهرس المحتويات

3	• الإهداء
5	• مقدمة الكتاب
	• الفصل الأول: الوقف في اللسانيات الكلاسيكية:
13	(علم الأصوات والفونولوجيا والتركيب)
15	0.1. تمهيد
16	1.1. عوامل ضعف دراسة الوقف
44	2.1. علم الأصوات ودراسة الوقف ..
44	• 1.2.1. اللغة والزمن
48	• 2.2.1. البنية الزمنية للوحدات الصوتية
48	1. 1.2.2. التقطيع الزمني للحركات النطقية
63	1. 2.2.2.1. البعد الزمني الفيزيائي
64	1. 3.2.2.1. إدراك البعد الزمني
65	1. 4.2.2.1. التصاري الزمني
76	• 3.2.1. الوقف والتقطيع الزمني للغة
76	1. 1.3.2.1. التحديد الفيزيائي
79	1. 2.3.2.1. التحديد النطقي

90	1.3.2.1. التحديد السمعي
95	3.1. الفونولوجيا والوقف
95	● 1.3.1. المقاصد والوقف
97	1.1.3.1. تحديد المقصود
99	2.1.3.1. خاصيات المقصود
103	3.1.3.1. المقصود والوضع اللساني للوقف
108	● 2.3.1. الحدود في النظرية التوليدية الكلاسيكية
105	1.2.3.1. مفهوم الحدود وأنواعها
116	2.2.3.1. الحدود والوضع اللساني للوقف
		4.1. التركيب والوقف أو من القيود التركيبية في الفونولوجيا
123	إلى التركيب
124	● 1.4.1. المعالجة التركيبية ضمن آفاق اللسانيات النفسية
129	● 2.4.1. المعالجة التركيبية للوقف في اللسانيات
129	1.2.4.1. المعالجة البنيوية للوقف
141	2.2.4.1. الوقف والتفيم في ضوء التوليدية الكلاسيكية
144	● 3.4.1. نظرية (ات) التقطيع المركبي ووضع الوقف
		● 4.4.1. عن القيود التركيبية مجددا أو زحف التركيب
166	وتضاد دور الفونولوجيا
171	1.4.4.1. القوى النسبية للحدود ونظرية المجالات
171	1.1.4.4.1. سيلكورك وترميز
173	2.1.4.4.1. بيرفيس وعمق الدمج
174	3.1.4.4.1. ستانلي وعمق التفريع
176	4.1.4.4.1. نظرية مجالات تطبيق القواعد
178	1.4.1.4.4.1. نظرية المجالات المقولية

178	3.4.1.4.4.1. نظريات الهرميات المقولية
181	3.4.1.4.4.1. نظريات الهرميات غير المقولية
182	2.5.4.1. حصيلة وتقويم
	3.5.4.1. نظرية الإعلام الحدي وتطبيق القواعد أو المجالات
186	تركيبية عند كليمنس
190	● 5.1.1. تحكم التسنين التركيبي في التسنين الصوتي
190	1.5.4.1. التصور وخلفيات
	2.5.4.1. تأثير التسنين النحوي على الوقف باعتباره
191	خاصية زمنية للغة
198	3.5.4.1. نظرية أنواع الحدود والوقف
207	4.5.4.1. الوقف والبنيات اللسانية والبنيات الإنجازية
210	5.5.4.1. تقويم إجمالي للتصورين
215	5.1. خلاصة الفصل الأول
217	الفصل الثاني، الفونولوجيا المركبية والوقف: (تقديم وتقويم)
219	0.2. تمهيد
219	1.2. انبعاث الفونولوجيا والإيقاع والتطريز
220	2.2. البداية غير الخطية لدراسة الوقف
224	3.2. في نظرية المجالات التطريزية أو الفونولوجيا المركبية
224	● 1.3.2. المبادئ الأساسية الموجهة
227	● 2.3.2. الوقف في إطار الفونولوجيا المركبية
227	1.2.3.2. الوقف والنقرات الصامتة
256	2.2.3.2. الوقف في المقاربة القائمة على العلاقة
264	4.2. خلاصة وتقويم للفصل الثاني

1 - خلاصات الكتاب	269
II - الزمن والصوائتة: نحو صوائتة زمنية	273
ثبت المصطلحات	281
المراجع	291
فهرس المحتويات	307